موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الخامس

ماليزيا

الناشرون

دار الكتاب المصري
القاهرة
دار الكتاب - ماليزيا

دار الكتاب اللبناني
بيروت
دار الفكر - كوالالمبور

إهـــــــداء2004

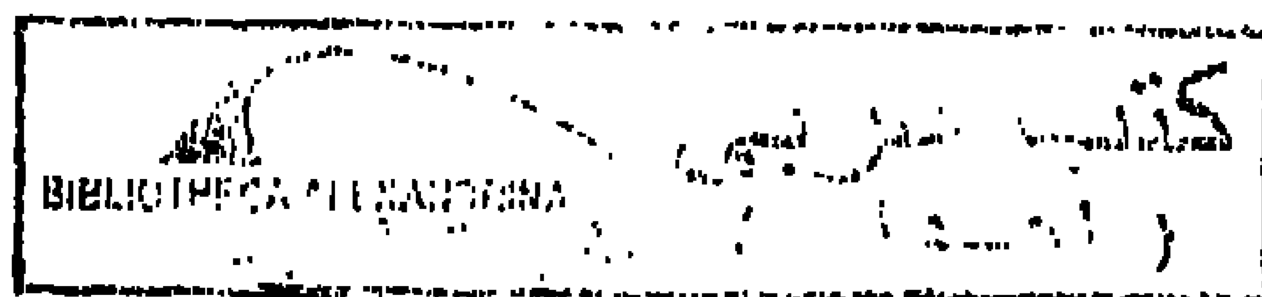
د.محضير بن محمد

ماليزيا

موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الخامس



الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

موسوعة

● الترجمة والمراجعة

نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

د. عبدالرحمن الشيخ

د. ياسر شعبان

أ. فاروق لقمان

أ.طلعت الشايب

د.توفيق علي منصور

أ.احمد محمود

أ.عبدالحميد دابوه

د.رمضان بسطاويسي

أ.احمد عبدالحميد

أ. محمد رشدي

دار الكتاب المصري

٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤

القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقيا: كتا مصر - القاهرة

فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)

Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بيروت

شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت

تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ - ١١

بيروت - لبنان . برقيا: داكلبان - فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)

Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur — **دار الفكر كوالالمبور**

العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur

Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

First Edition 2004 A.D - 1424 H

I.S.B.N 977-238-738-7

الجزء الأول

نظام الحكم في ماليزيا

المحتويات

١- حُكُومَةُ لِمَالِيزِيَا

عندما حقّق اتحاد الملايو الفيدرالى الاستقلال فى ١٩٥٧م ، كان شكل الحكومة الذى وقع الاختيار عليه هو حكومة ديمقراطية برلمانية مع ملكيّة دستورية . ولم يكن هذا بالطبع الشكل التقليدى للحكومة التى كانت موجودة فيما مضى فى ولايات شبه جزيرة الملايو . كانت ولايات الملايو ولايات ملكيّة إقطاعيّة ، يتولى الحكم فيها حُكّام بالوراثة بصفتهم أمراء إقطاعيين على شعوب تدين لهم بالولاء بمقتضى التقاليد وخوفا أيضا من سلطة الراجا .

ومن الواضح أن الحكام كانوا يؤثرون العودة للملكية المطلقة عندما تحقق الاستقلال . لكن ضعُف مركزهم عندما أُجبروا على التخلّى عن ولايات الملايو للبريطانيين من خلال معاهدات ماكمايكل سيئة السمعة . وتصاعد نضال الشعب وحزبه السياسى : المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو UMNO ، بشكل كبير لاستعادة وتحرير ولايات الملايو ، وما يُسمى بمستعمرات مستوطنات المضايق .

واضطُرّ البريطانيون تحت تأثير القلاقل التى سببتها تلك المنظمة للتخلى عن الاتحاد الماليزى واستبداله باتحاد الملايو الفيدرالى أو « البيرسيكيوتوان تانا ميلايو » . وقبل البريطانيون لأول مرة بمشاركة زعماء شعبيين فى الحكومة ، مع أنهم كانوا لا يزالوا فى مناصبهم .

وأدّى هذا لفتح شهية شعب الملايو للحصول على سيطرة أكبر على وطنهم . وكان الاستقلال التام هو الحد الأدنى لمطالبهم . ولأن المُنظّمة الوطنية لاتحاد الملايو ، تحت قيادة تنكو عبد الرحمن ، استشعرت أن البريطانيين لن يمنحوا الاستقلال دون بعض المشاركة من جانب أشخاص ليسوا من الملايو ، بدأت تُقيم نوعا من علاقات العمل مع المنظمة الصينية

الكبرى وهى : الاتحاد الماليزى الصينى ، وكوّنوا تحالفا بغرض محاولة كسب مقاعد فى انتخابات البلدية فى كوالالمبور فى ١٩٥٢م .

وأبلى هذا التحالف بلاء حسنا للغاية بهزيمته حزب استقلال الملايو المتعدد الأجناس بقيادة «داتو أون جعفر» ، الرئيس السابق للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . ونتج عن هذا النجاح تضامن حزب التحالف ، بانضمام حزب المؤتمر(الكونجرس) الهندى الماليزى ليمثل الأغلبية من الهنود بقوة .

وفى عام ١٩٥٥م أجريت أول انتخابات للمجلس التشريعى الفيدرالى فى كل أنحاء شبه الجزيرة ، وجعل التحالفُ الاستقلال عن الحكم البريطانى برنامجه السياسى الأساسى . وواضح أن حزب استقلال الملايو بقيادة داتو أون والحزب الإسلامى الماليزى الشامل لم يُفضّلا الاستقلال . وكانت هناك أحزاب أخرى مثلهما لا تدلُّ بوضوح على موقفها .

وكانت النتيجة انتصار واضح المعالم لتحالف المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو والاتحاد الماليزى الصينى وحزب المؤتمر(الكونجرس) الهندى الماليزى ، الذين دخلوا الانتخابات تحت شعار واحد ؛ وهو رمز السفينة الشراعية ، وفاز التحالف محرزا ٥١ مقعدا من بين ٥٢ مقعدًا دارت الانتخابات حولها . وذهب المقعد الوحيد الباقى للحزب الإسلامى الماليزى .

وهكذا كانت الساحة مُعدّة لمفاوضات جادة من أجل الاستقلال التام . وتحت ضغط وإلحاح من شباب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، طالب الزعماء المترددون ، الذين كانوا يطالبون فى البداية بنوع من التسوية المؤقتة ، بالاستقلال التام فى عام ١٩٥٧م بدلا من عام ١٩٥٩م .

ولاختصار قصة طويلة ، أصبحت الملايو مستقلة فى عام ١٩٥٧م . وفى عام ١٩٦٣م ، عندما مارست سنغافوره و بورنيو الشمالية البريطانية و ساراواك حق الاختيار فى

الاستقلال من خلال انضمامهم لولايات شبه الجزيرة ؛ ليقيموا ماليزيا ثم توسيع حزب التحالف لاستيعاب أحزاب صباح وساراواك و أحزاب سنغافوره التى أرادت الانضمام . وأصبح هذا الائتلاف المُوسّع معروفا باسم التحالف العظيم .

وفاز حزب التحالف بأول انتخابات عامة تُجرى بعد الاستقلال فى عام ١٩٥٩م ، لكن بأغلبية أقل من الانتخابات السابقة . ولم يكن بعض أعضاءً الحزب الإسلامى الماليزى وحزب العمال و حزب پيراك التقدمى أعضاء منتخبين فقط ، بل خسر كل من أعضاء حزب كليمنتان وتيرنجانو أيضًا أمام أعضاء الحزب الإسلامى الشامل . ومع ذلك كان للتحالف ثُلُثان قويّان من المقاعد بالإضافة إلى أنه الأكثر أغلبية فى الحكومة المركزية . ومكنّه ذلك من تغيير الدستور لكى يمنح سنغافورة و ساراواك حق الانضمام فى عام ١٩٦٣م . ثم تم إعادة تيراينجانوا لحظيرة التحالف عن طريق ارتداد أعضاء الحزب الإسلامى الماليزى الشامل وانضامهم للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو .

ومرة أخرى شهدت انتخابات عام ١٩٦٤ م ، فوز التحالف بأغلبية ثلثى مقاعد البرلمان الفيدرالى ، الذى كان قد توسّع ليضم أعضاءً من صباح و ساراواك . وكانت سنغافوره مُمثلة بالكامل من خلال حزب النشاط الشعبى ، وهو حزب كان معارضا للتحالف مع أنه كان مؤيدا لانضمام سنغافوره لماليزيا .

وبدا أن قوة حكومة التحالف فى كل من العاصمة و الولايات الأخرى ، باستثناء سنغافوره و كيلانتان جعلت الزعماء راضين عن أنفسهم . وتم تجاهل الإيحاءات بأن أعضاء كل من الملايو والصين لم يكونوا سعداء ، لاسيّما فيما يخص ضمان مراكزهم والحصول على نصيبهم من ثروة الأمة . وقد حرّضت المعارضة التى كان معظمها صينى المشاعر والعواطف والعناصر الصينية والهندية على القلاقل بينما كان أبناء الملايو الأصغر سنا فى حزب الحكومة يشعرون بالقلق . وشعر شعب الملايو أن الحكومة لم تكن تهتم باحتياجاته ، برغم برنامج التنمية الشامل فى المناطق الريفية .

وكانت وجهة نظر الحكومة أن أبناء الملايو ينبغى أن يكونوا سعداء ؛ لأنهم كانوا يسيطرون على الإدارة ، وأنهم لم يكن لديهم فى الواقع قابلية للمشاريع التجارية والصناعية ، وبالتالى ينبغى ترك هذا المجال للصينيين . وانعكس تفكير الحكومة هذا على تشكيل مجلس الوزراء ؛ فكان وزيرا المالية والتجارة من الصينيين أمَّا أبناء الملايو فاحتلوا مناصب وزراء الزراعة والتنمية القروية إضافة إلى وزارات أخرى بعيدة عن مجال الاقتصاد .

وكان تأثير السياسات العنصرية يهدف إلى إضعاف التأييد للتحالف ؛ ففى انتخابات سنة ١٩٦٩ م ، فاز التحالف مرة أخرى لكن بأقل من ثُلثى مقاعد البرلمان . وذهبت كيلانتان مرة أخرى للحزب الإسلامى الماليزى الشامل ، أمَّا خسارة بينانج أمام حزب جيراكان الذى يسيطر عليه الصينيون ، والقدرة على تشكيل حكومات فى ولاية بيراك و سيلانجور هى التى جعلت أبناء الملايو يشعرون بعدم الاطمئنان على الإطلاق .

وابتهجت أحزاب المعارضة وهى ليست ملايوية واحتفلت بما اعتبروه انتصارا لهم بطريقة غاية فى الاستفزاز فى كوالالمبور ؛ وعمت أعمال الشغب العنصرى الأولى ، والتى نتمنى أن تكون الأخيرة ، العاصمة كلها ، وقُتل حوالى ٢٠٠ من أبناء الشعب وتم تدمير وإحراق عدد من السيارات والمنازل ، ورغم أن قوانين الطوارئ كانت نافذة المفعول لأن التمرد الشيوعى كان ما يزال منتشرا على نطاق واسع ، إلا أن حالة الطوارئ أعلنت مرة أخرى . وعطل البرلمان مؤقتا ، ووُضعت الأمة تحت قيادة المجلس القومى للعمليات .

تم استعادة القانون والنظام بسرعة نسبيا ، وتوقفت أعمال الشغب فى غضون أيام قليلة ، وساد السلام فى خلال ما يقرب من شهرين ، رغم أن الأجناس المختلفة كانت تنظر لبعضها البعض بعدم الثقة . وكان الإحساس العام ؛ أن شعور العداء سيظل موجودا دائما بين الأجناس . وتعرض مفهوم التحالف لحالة توتر فظيعة . وأعرب الاتحاد الماليزى الصينى عن رغبته فى ترك الائتلاف الحكومى ، فرحَّب كثير من الأصوات «الشابة» فى المنظمة

الوطنية لاتحاد الملايو بهذا الاتجاه .

وكان الأمر المنطقى هو الاعتقاد بانهيار التحالف فى النهاية . وفى أحسن الأحوال ، يمكنه أن يصبح مجرد ظل لوضعه السابق . ولم يكن فى الإمكان إيجاد ثقة حقيقية بين الأحزاب المكوّنة للتحالف وبين الأجناس المختلفة التى يمثلونها .

غير أن ما حدث فى الحقيقة هو عكس ذلك تماما . تحرر «تنكو عبد الرحمن» من الوهم الذى كان فيه واستقال من عمله بوصفه رئيس وزراء بعد عودة البرلمان للانعقاد ، وتولى «تون رزّاق» من بعده وبدأ برنامجا رائعا للمصالحة بين الأحزاب السياسية وبين الأجناس . وكانت النتيجة النهائية لذلك أن تكوّن حزب ائتلاف مُوسّع يضم أشدّ أحزاب المعارضة شراسة بوصفهم شركاء كاملين .

أما الجبهة الوطنية « أو باريسان ناسيونال » التى كوّنها «تون رزاق» فقد كان عناصرها هم كل الأعضاء السابقين فى التحالف « العظيم » وحزب كل الملايو الإسلامى الماليزى الشامل و حزب جيراكان الذى يسيطر عليه الصينيّون وحزب الشعب التقدمى الذى يقوده سيلون تاميل(كان قبل ذلك «حزب پيراك التقدمى ») .

ومن الواضح أن أقل تأثير لأعمال الشغب التى اندلعت فى ١٣ مايو ١٩٦٩ م ، هى أنها صدمت الزعماء ودفعتهم إلى الانسحاب من السياسة العنصرية الصارخة . وأيّدت جميع الأحزاب إجراء تعديل فى الدستور يُحرّم الإثارة العنصرية من النوع الذى يمكن أن يؤدى إلى فوضى وأعمال شغب شعبية . أمّا عن مكانة ووضع الحكّام وحقوق المواطنين الأصليين وحرية المواطنين غير الأصليين فى تعلّم لغاتهم الوطنية وممارسة عاداتهم الخاصة بهم وإعلان ولائهم وممارستهم لتعاليم أديانهم ، فقد كفل الدستور لهم ذلك وصانه . كذلك كان حق من هم ليسوا من أبناء الملايو أن يكون لهم مدارس ابتدائية تعلّم باللغة الصينية أو لغة التاميل بدعم مالى من الحكومة . و بذلك تم بسرعة استعادة الثقة فى النظام الديمقراطى البرلمانى . ومرّ الاحتفال بيوم ١٣ مايو بدون أى حادث مؤسف . وعندما

أجريت الانتخابات التالية فى عام ١٩٧٤ م ، فى نطاق مدة الخمس سنوات لبرلمان ١٩٦٩م ، فاز تحالف الباريسان الوطنى بأغلبية ساحقة .

وبرغم ترك الحزب الإسلامى الماليزى الشامل لتحالف الجبهة الوطنية أو«باريسان ناسيونال» ، إلا أن التحالف فاز فى الانتخابات المتعاقبة لأعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٦ و ١٩٩٠ بدون عناء وبأكثر من أغلبية ثلثى المقاعد فى كل مرة . . وهكذا ، وعلى مدى ٣٧ سنة من الاستقلال ، يحكم اتحاد الملايو ، أو ماليزيا بعد أن كبر حجمها ، نفس الأحزاب السياسية بنجاح كبير .

إن الحكومة التى تحكم بلدا لمدة ٣٧ سنة متواصلة لا بد أن تفهم شيئا عن فن وعلم الحكم . والحكومة التى تم انتخابها ثمان مرّات على التوالى لابد أن تعرف شيئا عن الديمقراطية وكيف تجعلها تعمل لصالحها وصالح الشعب .

إن الديمقراطية ليست أسهل الطرق لحكم أى بلد ، بل كثيرا وأكثر مما يعتقد الناس ! ما تفشل فى خلق جو من الاستقرار ، وقليلا ما تحقق رفاهية لشعوبها ! والديمقراطية مُمزّقة ؛ لأنها تميل لتشجيع التغيّرات المفاجئة فى السياسات والاتجاهات مع كل تغيير للحكومة . فبينما يكون تغير الحكومة للأفضل يكون أيضا للأسوأ ، أو يتطلب ، على أقل تقدير ، تعديلات بالجملة عن طريق الشعب وآلية الإدارة ، وبمعنى آخر قد يكون تمزيقًا فى كل نواحى الحياة تقريبا .

والتماسك والتناغم ، حتى لو انطوى على سياسة رديئة ، يمكن ضبطه وتنظيمه . ويمكن للناس و المشاريع التجارية والصناعية أداء مهامهم فى نطاق حدود سياسة متماسكة متناغمة . وبالطبع فإن الحكومة السيّئة تكون سيّئة للبلد كلها ، ولكن ، وعلى أقل تقدير ، شعبها يعرف على أقل تقدير ما إذا كان سيفعل شيئا أم لا ، مثلا : هل يستثمر أم لا؟ والحكومة الجيدة التى تكون غير متأكدة من البقاء فى السلطة لا تشجع التخطيط طويل الأجل من جانب شعبها ، وخصوصا رجال الأعمال منهم .

والديمقراطيون المتعصبون لا يهمهم ما إذا كان التغيير للأفضل أو للأسوأ ، طالما يوجد الحق فى التغيير ، وما دامت التغييرات تحدث بالفعل . وحتى لو كانت الحكومة الجيدة مستقرة فى مكانها ، فإن الديمقراطيين المتطرفين لن يسعدوا إذا لم تفرز الانتخابات تغييرا فى الحكومة . ومن وجهة نظرهم أنه لا توجد ديمقراطية إذا لم يُطرد من يحتل منصبا من منصبه ، حتى لو كان صالحا تماما لهذا المنصب . والديمقراطية بالنسبة لهم ليست وسيلة وصول لغاية ؛ وهى تعيين حكومة صالحة ؛ الديمقراطيّة ، بالنسبة لهم ، هدف فى حد ذاته ، بصرف النظر عن كون النتيجة هى إفراز حكومة جيدة أو حكومة سيّئة !

إن حكومة «باريسان ناسيونال» حكومة ديمقراطية لكنها لا تتبع تلك الجماعة التى تعبد الديمقراطية كهدف فى حد ذاتها . وهى تعتبر الديموقراطية وسيلةً لاختيار الحكومة . ويمكن للشعب أن يختار إعادة نفس الحكومة بشكل متكرر إذا أراد ذلك . لكن لابد أن يكون له حق الاختيار . ولابد من إجراء انتخابات على فترات محددة أو حتى قبل حلول موعدها . ومن حق الشعب اختيار من يمثله ومن يُشكّل الحكومة . فإذا اختار نفس الحزب ثمان مرات على التوالى ، فمن حقهم الديمقراطى فعل ذلك .

أما بالنسبة للحكومة ، فمن واجبها ومن حقها أن تحكم بالطريقة التى تُرضى الناس وتقنعهم بالاستمرار فى وضع ثقتهم فى حزب الحكومة . ومن الخطأ بالنسبة للحكومة أو الحزب الحاكم ، سواء عمدا أو بالتفسير المُضلّل للديمقراطية ، أن يتسببوا للشعب فى إبعادها وتعيين حزب جديد بصفته حكومة جديدة لمجرد إثبات أن الديمقراطية تّمارس فى البلاد .

وبقدر ما يجب أن يعرف الشعب كيف يستخدم الديمقراطية فى الحصول على أفضل حكومة له ، بقدر ما يجب أن تعرف الحكومة كيف تحكم حتى تحتفظ بالدعم الديمقراطى من الشعب وتطوّره من أجل استمرار حقها فى الحكم .

وبعد ٣٧ سنة فى حكم الملايو و ماليزيا ، يجب على حكومة التحالف / باريسان ناسيونال أن تكون قد تعلمت شيئا عما يُكوّن حكومة جيدة وعما ينبغى أن تفعله الحكومة

الجيدة من أجل الأمة ومن أجل الشعب .

إن التجربة أفضل مُعلّم . وينبغى أن تكون ٣٧ سنة خبرة قد علّمت حزب التحالف / الجبهة الوطنية مجموعة كاملة من الأشياء عن الحكم ؛ والإدارة و السياسات التى ينبغى للحكومة اتباعها على الأقل فى ماليزيا ؛ ذلك البلد متعدد الجنسيّات الذى لا تتقاسم الأجناس فيه الثروة بالعدل .

وإذا كانت التجربة تعتبر معلّما جيدا ، فهى أيضا مُعلم سيء ؛ إن الفرد يمكن أن يتعلم من الأخطاء ، لكن تلك الأخطاء يمكن أن تكون قاتلة بالنسبة للحكومة وللفرد على السواء . إن الخطأ الذى ترتكبه الحكومة يمكن أن ينتج عنه خروجها من الحكم . وقد لا تعود للسلطة بعد ذلك مطلقا إلا بعد أن تكون قد استفادت من تجربتها «الأفضل» .

على «باريسان ناسيونال» إذن ألا تعتمد فقط على التجربة ، بل ينبغى عليها أن تدرس تاريخ الحكومات الأخرى فى ماليزيا وغيرها من الدول على مدار التاريخ .

وقبل كل ذلك ، تاريخ الجبهة الوطنية و التحالف الذى سبقها فى الحكم . فهل هناك الكثير الذى نتعلّمه من تاريخهما ؟ بالتأكيد هناك الكثير . إن الحزب السياسى الذى حكم بشكل مستمر لمدة ٣٧ سنة لابد أن يكون قد تعلّم الكثير من الدروس التى يقدمها للمهتمين بفن الحكم والحكومة . وبالتأكيد يجب أن يدرسها من يعملون فى حكومة ماليزيا ، سواء فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل .

٢- البَرَاجمَاتيّةُ ضِدَّ الأَيْديُولُوجيّةِ

أولا : إن التحالف وأهم أعضائه ، المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، ليس لهما أيديولوچية لكى نتحدث عنها . وعلى الأقل لا يمكن معاملتهما وكأنهما مثل الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية ، وهى الأيديولوچيات الثلاث الكبرى أثناء وجود جبهة التحالف/ المنظمة الوطنية فى الحكم .

إن الكلمة الوحيدة التى نصف بها فلسفة جبهة التحالف / المنظمة الوطنية هى البراجماتية أو المذهب العملى . فهم دائما مستعدون ، بل وراغبون فى استعارة العناصر التى يختلفون معها فى الأيديولوچيات الأخرى الموجودة حاليا والتى يمكن ، فى تقديرهم ، أن تساعدهم وتساعد الأمة التى يحكمونها .

لقد كانت ماليزيا دائما ولا تزال ذات اقتصاد رأسمالى حر ، ولم تكن أبدا ذات اقتصاد شيوعى أو اشتراكى ، والناس الذين يرغبون فى كسب رزقهم عن طريق القيام بعمل تجارى ، سواء كبائعين متجولين فى أى مكان على قارعة الطريق أو رجال صناعة أو تجارة من أصحاب الملايين كانوا دائما - أحرارا فى عمل ذلك .

و لم يحدث فيما مضى أن كان أبناء الملايو وغيرهم من المواطنين الأصليين يجيدون الأعمال التجارية . ولم يكونوا موفقين حتى لو عملوا باعة متجولين . ولم تكن أعمالهم التجارية تنمو مطلقا ، وبالتالى فلم يحدث أن أصبحوا أغنياء من عملهم التجارى . وكانوا دائما يفضلون الوظائف ذات الرواتب المنتظمة ، لاسيما فى الحكومة ، حيث تتميز عادة بالأستقرار الوظيفى . وفى الوظيفة لا يمكن أن يصبحوا أغنياء مطلقا حتى لو وصلوا لأعلى المراكز . كما أن الوظائف الحكومية ذات الرواتب العالية ليست كثيرة . ولذلك يمكن لعدد

قليل جداً أن يكون من الطبقة المتوسطة الراقية نوعا ما . وتكون الغالبية العظمى فى الوظائف ذات الراتب المنخفض .

أما أولئك غير القادرين على الحصول على وظائف برواتب سواء فى الحكومة أو فى القطاع الخاص ، فكانوا يتحولون إلى مزارعين لفترات قصيرة ، ويكسبون أجوراً زهيدة مقارنة بأولئك من نفس طبقتهم الاجتماعية الذين يعملون بالتجارة .

وبوجود المواطنين الأصليين فى حالة فقر عام ، بينما غيرهم من المهاجرين أصلا فى حالة ثراء ، أصبح الموقف فى اتحاد الملايو نموذجيا لانتشار الأيديولوچية الشيوعية أو الاشتراكية . وكانت حقيقة أن المواطنين الأصليين هم الأغلبية ، ويتمتعون بنفوذ سياسى ، تجعل المبدأ الاشتراكى وربما الشيوعى الخاص بتوزيع الثروة على الناس بالتساوى والحكم الفاشستى (الذى يخضع فيه الفرد وحقوقه خضوعا كاملا لسلطات الدولة) المرتبط بالشيوعية ، تجعله جذّابًا جدا بالنسبة لهم . ولكن لم يحدث فى أى وقت أن كان هناك تأييدٌ سواء للشيوعية أو حتى للاشتراكية من جانب أبناء الملايو ، لا سيما أولئك الذين كان لهم نفوذ سياسى فى الحكومة . وهم يؤمنون عموما بالاستمرار فى النظام الرأسمالى الحر ، ومحاولة زيادة درجة مشاركتهم فى هذا النوع شديد التنافس من النظام الاقتصادى .

إنّ رفض أبناء الملايو للشيوعية كان يعود جزئيا لاعتقادهم أنها أيديولوچية ملحدة ؛ وبالتالى فهى ضد تعاليم الإسلام . كم أن هناك حقيقة أخرى أقنعتهم أن الشيوعية لم تكن أيديولوچية مقبولة ؛ وهى أن الشيوعيين الماليزيين كانوا أساسا صينيين ، وأنهم قاموا بعصيان مسلح للإطاحة بالحكومة التى كان يقودها أبناء الملايو ، هذه الحقيقة أقنعتهم بأن الشيوعية ليست أيديولوچية مقبولة .

وماذا عن الاشتراكية ؟ لقد رأى بعض أبناء الملايو مزايا فى مبدأ إعادة توزيع الثروة والعدالة والإنصاف فى الاشتراكية . ولكنهم لم يقتنعوا مطلقا أن عليهم بقبول الاشتراكية بالكامل . وكانوا ، على أيّة حال ، مستعدين لاستخدام بعض أساليب الاشتراكيين من أجل

تصحيح حالات الظلم الواضحة فى المجتمع الماليزى .

وهكذا أقامت الحكومات التى يسيطر عليها وزراء من الملايو فى المركز وفى الولايات الأخرى بتقنين انشاء شركات مملوكة للدولة تشارك فيها بأسهم نيابة عن أبناء الملايو وغيرهم من البوميپوترا . بعض الأنشطة كاستغلال احتياطىّ البترول تحتكرها الدولة فقط . كما تمتلك أيضًا معظم المرافق . وتم إنشاء وكالات ائتمان ؛ كانت الحكومة تقدم رأس المال سلفةً ، من خلال منح أو قروض مُيسّرة لأبناء الملايو والبوميپوترا ، وكانت وكالات الائتمان تلك تشترى الأراضى والأطيان المملوكة للأجانب وبعض الأراضى الصالحة للتنمية المملوكة للبوميپوترا وغيرهم على السواء .

لكن أبناء الملايو لم يؤيدوا مطلقا التأميم الاشتراكى على أنه سياسة لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين من جميع الأجناس . هذا بالرغم من حقيقة ؛ أن مثل ذلك التأميم كان من شأنه أن يفيدهم كثيرا .

وحيث إن أبناء الملايو كانوا يتحكمون فى السياسة الماليزية ، وإن معظمهم يؤيد المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، «أومنو» وهو العنصر الرئيس فى ائتلاف الجبهة الوطنية / التحالف ، فإن توجههم نحو الأيديولوچيات السائدة يؤثر فى سياسات واتجاهات الحكومات . وكانت الشيوعية كأيديولوچية مرفوضة تماما . ولكن ، وكما أشرنا من قبل ، فقد تمّ تبنىّ بعض الأساليب الاشتراكية و تعديلها ؛ طبقا لاحتياجات المجتمع الماليزى متعدد الأجناس والذى ينمو بشكل بعيد عن المساواة .

ومن جهة أخرى ، لم يحاول أحد العبث باقتصاد السوق الحرة . وما كان يريده أبناء الملايو ومواطنون أصليّون آخرون هو اكتساب المهارات والطرق والوسائل التى تمكنهم من المشاركة فى اقتصاد السوق ، ولتحقيق الثروة العادلة عن طريق النظام . ولم يكن هذا بالأمر السهل بالنسبة لأبناء الملايو ، وغالبيتهم من الفلاحين ، لكنهم نجحوا إلى حد كبير من خلال التعليم والتدريب الخاص والفرص التى خلقوها لأنفسهم . حقا لقد كان نجاحهم بالقدر

الذى جعلهم مستعدين تماما للتخلى عن الطرق الاشتراكية القليلة التى كان زعماؤهم فى الحكومة قد تبنّوها . وبالتالى فهم يرحّبون عموما بخصخصة عدد كبير من الاحتكارات والوكالات الحكومية . وكما اتضح فيما بعد ، فقد تمكنوا من انتهاز الفرصة التى قدمتها الخصخصة لهم لتطوير وتحسين وضعهم فى المجال الاقتصادى .

ومن الواضح أن الكلمة التى يمكن أن نصف بها الاتجاه غير الأيديولوچى لحكومات ماليزيا منذ الاستقلال هى : البراجماتية ، وحيث إنه لم يكن يقيد حركتهم أى نوع من العقائد الأيديولوچية الجامدة ، فقد كانت لديهم الحرية لتبنى الشىء الذى ينجح معهم وأن يطرحوا جانبا ما كان يبدو أنه غير مناسب لهم ، وقد ارتكبوا عددا من الأخطاء على الطريق . ولكن تصحيح تلك الأخطاء لم يكن مشكلة بالنسبة لهم ؛ لأنهم لم يكونوا مناصرين متعصبين للأيديولوچية التى تفرض الطريقة ، وبالتالى تمكنوا من تبنّى ما كان يبدو أنه نوع من التأميم . وفيما بعد ، وعندما بدا أن الخصخصة ستثمر نتائج أفضل ، تمكنت الحكومة نفسها من تبنى هذا المنهج دون أى معارضة حقيقية من أحد .

وبدا وكأن عدم وجود أيديولوچية معينة مفيدٌ فى طريقة حكم الأمة ؛ فالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية كلها لها مزاياها ، ولها أيضًا عيوبها .

ربما يبدو أن الصراع بين الأيديولوچيات الكبرى فى العالم انتهى بانتصار الرأسمالية . إلا أن هذا غير صحيح فى الحقيقة ؛ فالرأسمالية التى نراها اليوم طرأ عليها تعديل كبير ، وعناصر الرفاهية فى الدول الإشتراكية بادية للعيان بشكل كبير كما هى فى البلاد الرأسمالية ، والإعانات المالية الخاصة بالبطالة والمعاشات أو المنح الحكومية لكبار السن والمعوّقين و حقوق الاتحادات و الحد الأدنى للأجور و القيود التى توضع على استغلال الأيدى العاملة ، كل هذه الأمور تساعد فى تعديل الرأسمالية الاستغلالية الجائرة التى عرفت فى بداية العصر الصناعى . وقد تم فى الحقيقة أيضا القضاء على عبودية الأرض التى كانت موجودة فى عصر مُلاّك الأراضى الكبار .وتم أيضا وضع حد لملكيات المزارع والأراضى

والأطيان الكبيرة ، وإذا كانت لاتزال موجودة ؛ فإن العمل فيها يخضع لقوانين عمل أكثر إنسانية .

لكن عندما تبنّت أسواق الرأسمالية الحرة عناصر دولة الرفاهية ، ظهرت دلائل على أنها فعلا تعدّت حدودها . على سبيل المثال : قلّل نظام تعويضات البطالة من الرغبة فى العمل . وارتفع الحد الأدنى للأجور ؛ حتى أنها أثرت فى روح التنافس فى السوق العالمى . ومع ذلك فربما لا تنخفض هذه الأجور ؛ لأن العمال بدءوا يعتبرون أى تخفيض إنكاراً لحقوقهم . وهم يفضلون بدلا من ذلك رفع الأجور فى الدول النامية ؛ حتى يقللوا من المنافسة معها .

إن الركود الاقتصادى الحالى فى أوروبا و أمريكا ، و معدل البطالة المرتفع ، والاعتماد على المهاجرين غير الأوروبيين ذوى الأجور المنخفضة ، والعمل المُتقن يرجع إلى حد كبير إلى تبنّى أفكار اشتراكية فى اقتصاديات السوق الحرة الرأسمالية لهذه البلاد المتقدمة .

لم تنتصر الرأسمالية على الشيوعية أو الاشتراكية . لكن الذى انتصر ظاهريا ، وظاهريا فقط ؛ هو نسخة مغشوشة للرأسمالية يمكن أن تجد فيها ملامح كثيرة من الاشتراكية وربما بعض نكهة شيوعية ؛ لذا ، لا يوجد شىء اسمه رأسمالية حقيقية تُمارس فى هذه الأيام . لقد كان على الرأسماليين أن يصبحوا عمليين وواقعيين لكى ينجحوا .

من أجل ذلك ، فالحكومة الماليزية على حق فى أن تتّبع المذهب البراجماتى وقبولها لنظام السوق الحرة الرأسمالية ليس قبولا تامًا ، ولكنه قبول مشروط ؛ إنه تكييف للنظام لكى يناسب الظروف المحلية ، وبذلك نجح بشكل جيد . ومع ذلك ، فهو مرن مرونته ، ويُعدّل من ممارساته وهو على الطريق . إن غياب التوجهات الأيديولوجية الجامدة يعطى الحكومة الحرية لتفعل الشىء العملى والمفيد ، وليس ما يُعتبر سليما و صحيحا من الناحية الأيديولوجية . وتقوم الحكومة بذلك فى المجالات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

والمسألة بالطبع ليست مجرد رفض من الشعب للأيديولوجيات وحسب ؛ فالحكومة

عليها أن تدافع باستمرار عن سياساتها وأساليبها الفريدة وأن تقنع الشعب بها . هذا أمر جوهرى ويجب تنفيذه بشىء من المهارة لو أنها كانت تريد أن تحصل على تأييد الشعب وأن تظل فى السلطة ، ويمكن القول إن الأيديولوجية الجيدة بالنسبة للحكومة الماليزية أى لحكومة التحالف / الجبهة الوطنية ، هى عدم وجود أيديولوجية .

٣ـ نظامٌ سياسيٌّ فريدٌ

أما وقد رُفضت الأيديولوچيات السائدة ، فما سياسة الحكومة الماليزية ؟ ليس معنى أن الحكومة لا تؤمن بالرأسمالية أو بالاشتراكية أو بالشيوعية ، أن لديها الحرية الكاملة لكى تفعل ما تريد . وانسجاما مع الأفكار الحديثة للحكم ، نجد أن الحكومة الماليزية تؤيد مفهوم الديموقراطية ؛ أى حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب . وهو تعريف بسيط جداً للديمقراطية . ولكن من المستحيل أن يترك الناس حكم أنفسهم وهناك ملايين من المواطنين . حتى فى المدن الإغريقية كان عدد قليل فقط من الناس نسبته حوالى ١٠٪ هم الذين يشاركون فى الحكم ، والباقى كانوا من النساء والأطفال وكبار السن ، أمَّا العبيد فلم يكونوا بدورهم مؤهلين أو جديرين بالمشاركة .

أما إذا كان لملايين الناس أن يحكموا أنفسهم ، فيمكنهم أن يكون ذلك عن طريق ممثلين لهم ، وينبغى أن يكون عددهم محدودا ، ومع ذلك يجب أن يمثل هذا العدد كل القطاعات قطاعات الشعب المختلفة تقريبا .

وتؤيد ماليزيا والحكومة الماليزية نظام حكومة الممثلين أو النواب عن طريق أعضاء منتخبين فى الهيئة التشريعية . وعلى هؤلاء الأعضاء المنتخبين اختيار مجموعة أصغر من بينهم لتشكيل مجلس وزراء ؛ يرأسه رئيس وزراء للقيادة .

وعلى الرغم من كون رئيس الوزراء وحكومته مشرعين فى واقع الأمر ، إلاَّ إنه يجب أن يكون لهم بعض السلطات التنفيذية على الجهاز الإدارى . وهنا يصبح الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية غامضا إلى حد ما ، فمن المستحيل أن يكون هناك فصل تام بين الجناح التشريعى والجناح التنفيذى للحكومة ؛ لأن مجلس الوزراء لابد أن تكون له رقابة

وسيطرة على الإدارة وإلا فسوف تهمل الإدارة ببساطة رغبات الشعب كما فسّرتها الحكومة المنتخبة .

وتشكّل السلطة القضائية الجناح الثالث للحكومة ، ومرة أخرى ينبغى فصل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . ولكن الحكومة المنتخبة لابد أن يكون لها رأى على الأقل فى اختيار وتعيين أعضاء السلطة القضائية . وهو ليس القول الفصل ، حيث إن رئيس السلطة القضائية له الحق فى تعيين القضاة ويكون التصديق على التعيين عن طريق «يانج دى بيرتوان أجونج» ، وإذا ما تم تعيين قضاة المحاكم العليا ومحاكم النقض والإبرام ، فلا يمكن إقالتهم إلا بواسطة نُظرائهم من خلال محكمة تنعقد طبقا لنصوص الدستور الفيدرالى . ولا يمكن أن تكون المراجعة القضائية غير محدودة . ولو كانت كذلك ؛ إذًا ومرة أخرى ، لا يكون النوّاب المنتخبون هم الذين يحكمون ، لكن السلطة القضائية هى التى تحكم ، وحيث إن الشعب لا يختار السلطة القضائية ، إذًا فالحكومة لا شأن لها بالسلطة القضائية ؛ حتى لا يتنافى ذلك مع المفهوم الديمقراطى عن الحكومة والتى تحكم الشعب بالشعب .

ويكفى المحاكم والقضاة أن يكونوا بعيدين عن تدخل الهيئات التنفيذية والتشريعية . ولا يمكن استخدام ضغوط على شكل تهديدات بإقالتهم بغرض التأثير على قراراتهم . وهناك قضايا كثيرة فى ماليزيا حكمت المحاكم فيها ضد الحكومة أو حزب الحكومة .

وباختصار ؛ فإن هذا هو نظام حكومة الشعب كما يُمارس فى ماليزيا . وبالطبع ليست هذه هى الطريقة الوحيدة لإيجاد حكومة من الشعب . ففى بعض البلاد ، يتم انتخاب الهيئة التشريعية بشكل منفصل عن رئيس الحكومة . ويُعين رئيس الحكومة كل من يراه مناسبا وصالحا لأن يكون عضوا فى وزارته ، وأن يرأس عدة وزارات أو هيئات ؛ فإن أعضاء مجلس الوزراء هؤلاء ليسوا أعضاء مجلس تشريعى مُنتخب ، وهم بالطبع غير مهتمين فى واقع الأمر بتأييد مُوكليهم . إنهم لا يمثّلون الشعب .

وفى نظام الحكم الرئاسى ، لا يعين الرئيس أعضاء المحاكم . وقد يتم انتخاب القضاة فى أنظمة أخرى . وفى بعض الحالات ، يخضع المرشحون للمناصب القضائية التى يختارهمالرئيس لفحص يقوم به أعضاء الهيئة التشريعية .

ولسنا بحاجة هنا لمناقشة مزايا وعيوب أنظمة حكم أخرى يختارها الشعب . ويكفى القول أنه فى النظام الماليزى ، يتضمن نظام الحكم ضمانا من الوزراء لِمَنْ انتخبوهم من النواب بأنهم سوف يهتمون دائمًا بالرأى العام ، وبالتأكيد برأى مُوكّليهم أيضا . وهم يُمثلون رغبات الشعب بأقصى درجة ممكنة . وإذا كان تفسيرهم لرغبات الشعب هذه خاطئا ، فقد يتخلى الشعب عنهم فى الانتخابات التالية .

ويسمح النظام السياسى الماليزى بالتمثيل المباشر للشعب على أعلى مستوى للحكم . وكلما أجريت انتخابات فمن المتوقع إسقاط أعضاء الحكومة أو الحكومة بالكامل . واضح أن ذلك هو أهم ميزة بارزة للديمقراطية .

لا يمكن وجود ديمقراطية إذا لم يستطع الشعب تغيير حكومته . ومع ذلك إذا اختار الشعب ألا يغيّرها ، فهذا أيضا من حقّه الديمقراطى .

إن عُلُو منزلة الديمقراطية وتفوّقها على كل أنظمة أو أشكال الحكم الأخرى يعود إلى حق الشعب وقدرته على اختيار الحكومة التى يريدها ، ولأنه يمكن عمل ذلك ، فينبغى أن تكون الحكومة مسئولة فى نظر غالبية الشعب .

ولكى تنجح الديمقراطية حقا ؛ يجب على الشعب أن يعرف حدود النظام الحاكم ، وحيث إن الحكومة الفعّالة يمكن أن تؤدى مهامها فقط لو استطاعت الأغلبية أن تفرض سلطتها وتتحكم فى الأقلية ، فمن المهم أن يختار الشعب جماعة كافية من هيئة تشريعية لها نفس طريقة التفكير والتصرف ويشكّل منها الأغلبية . ويمكن أن يحدث ذلك على أكمل وجه من خلال تكوين أحزاب من أناس لهم نفس الميول وطريقة التفكير .

ولكن إذا كان هناك عدد كبير من الأحزاب السياسية وليس من بينهم حزب يتّسع لعدد كاف من المرشحين حتى يُشكل منهم الأغلبية ، أو إذا لم يفز أحد الأحزاب الكبيرة بغالبية المقاعد ، فإنه لا يمكن تشكيل حكومة أغلبية .

وفى مثل هذه الحالة ، ربما ينبغى أن توجد حكومة أقلية أو حكومة ائتلاف . ولا يمكن لمثل هذه الأحزاب الائتلافية التى شكّلت على عجل بعد الانتخابات أن تشكل حكومات قوية . ولو تشكلت حكومة أقلية ، فيمكن هزيمتها فى أى وقت فى البرلمان . وفى حالة الائتلاف الضعيف ، فإن انشقاق عضو منه حتى لو كان عضوا صغيرا ، قد يتسبب فى انهيار هذا الائتلاف . ومن الواضح أن الدولة التى بها حكومة أقلية أو حكومة ائتلاف نادرا ما يمكن أن تُحكم بالشكل الصحيح .

ولضمان إمكانية تشكيل أغلبية عقب الانتخابات ، يكون لبعض البلاد نظام حزبين . ومن المؤكد تقريبا أن أحد الحزبين سيفوز بأغلبية المقاعد وبالتالى يشكل حكومة أغلبية ، لكن إذا كانت الأغلبية صغيرة جدا ، فيصبح من الممكن مرة أخرى لقليل من الأعضاء أو حتى لعضو واحد أن يُسقط الحكومة بالانشقاق عن الحزب . ولا يمكن للحكومة التى يهددها انشقاق البعض أن تكون قوية أو حاسمة . ولا يمكن لمثل هذه الحكومات أن تكون فعّالة وناجحة . وإلى جانب هذا ، فإن نظام الحزبين ينكر حقوق هؤلاء الناس الذين تختلف آراؤهم ومصالحهم عن الحزبين المعنيين . ولا يمكن لآرائهم مهما كانت منطقية أو جيدة أن يستمع إليها أحد فى غرف الهيئة التشريعية .

ولكى تكون بعض البلاد أكثر ديمقراطية يجب أن تُرتب الأمور فيها بحيث يكون عدد أفراد الهيئة التشريعيّة المُنتخبة متناسبا مع عدد الأصوات التى فازت بها الأحزاب المتصارعة فى الانتخابات . ومرة أخرى ، لو كان هناك أحزاب كثيرة تحاول الفوز والحصول على مقاعد ، فمن غير الممكن لأىٍّ من هذه الأحزاب الحصول على أغلبية الأصوات

الانتخابية . وينتج عن ذلك أقلية ضعيفة أو حكومات ائتلافية . ومرة أخرى ، لا يمكن أن ينتج عن الانتخابات الديمقراطية النسبية حكومة قوية .

وعندما لا يكون التصويت فى الانتخابات إجباريا ، يتم تمثيل أقلية من المواطنين فى الهيئة التشريعية وفى الحكومة . ويصبح الأمر الفعلى هو ؛ أن أقليّة من الناس هى التى تحكم وتقرر السياسات للأغلبية ، إلخ . ومن الصعب أن يوصف هذا الوضع بالديمقراطية . ولكنه مازال يُعتبر كذلك فى معظم الحالات ، حيث إنه يتم تجنب الانتخابات الإجبارية . ويُقال إنه فى الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وهى بلد الديمقراطية التى تتيه فخرا بنفسها ، يُدلى ٢٥٪ فقط من الناخبين بأصواتهم ! إذًا فالموجود فى الولايات المتحدة على أرض الواقع حكومة أقليّة .

من الواضح أن نظام الحكم الديمقراطى بعيد عن الكمال . و الحقيقة ، أن الأقلية يمكن أن تحكم الأغلبية . وهناك إقرار فى ماليزيا بهذا النقص والبعد عن الكمال ، وقد كان من الممكن أن تصبح الحكومة الماليزية حكومة أقليّة بدون التمثيل النسبى . ولكن عمليا تُبدى جميع نظم الانتخابات هذا الاحتمال فى البلاد الديمقراطيةوالواقع ، وكما أشرنا من قبل ، فإن بعضا من أكبر و أعرق الديمقراطيات فى بلاد الغرب تحكمها بالفعل حكومات انتخبتها الأقليّة ! وإذا تكلمنا بدقّة ، فإن هذه البلاد ليست ديمقراطيّات حقيقية .

وإلى هذه اللحظة ، وبرغم تعدد الأحزاب ، فإن الحكومات الائتلافيّة ، وبتأييد من معظم المواطنين ، ما زالت موجودة فى الحكم . إن نسبة إدلاء الناخبين بأصواتهم فى ماليزيا نسبة عالية جدا وقدتصل إلى ٨٠٪ فى معظم الأحيان . وإلى جانب ذلك ، فإن تحالف الجبهة الوطنية الماليزية هو ائتلاف قبل الانتخابات ، ويتصارع على المقاعد على أنه حزب واحد وله رمز واحد برغم أن المُرشحين من أحزاب مختلفة تكون هذا التحالف .

وكان حزب التحالف ، الذى دخل انتخابات عام ١٩٥٥م ، قبل الاستقلال ، يتكون من ثلاثة أحزاب وطنية وهى : المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو UMNO و الاتحاد الماليزى

الصينى MCA والمؤتمر (الكونجرس) الهندى الماليزىMCA . وكوّنت الأحزاب الثلاثة ائتلافًا موحدًا قبل الانتخابات حاول الحصول على المقاعد الانتخابية تحت راية الائتلاف وبرنامج سياسى موحد . ولم يتصارع أى حزب منهم ضد الآخر ؛ لأنهم واقعيا كوّنوا حزبا واحدا . وكان هناك «مجلس أعلى» يُمثل الأحزاب الثلاثة بالتساوى يدير شؤون تلك الأحزاب . كانت هناك موافقة ضمنّية بأن حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو يكون ترتيبه الأول بين النظراء .

ولم يتكون هذا الائتلاف لاغتنام فرصة أو أن يبعد عن المشاكل عقب انتخابات لم يفز فيها أى حزب بالأغلبية من قبل . وقد كان يمكن لحزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو أن يناضل وحده للحصول على عدد كاف من المقاعد لكى يُشكل الحكومة بمفرده وينجح فى ذلك ، لكنه كان باستمرار يحتل أقل من نصف العدد الكلّى للمرشحين لمقاعد البرلمان . وحتى لو فاز بجميع المقاعد ، فلم يكن ليستطيع برغم ذلك أن يشكّل الحكومة . ولقد تخلّى حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى الواقع عن كثير من الدوائر الانتخابية للأغلبية فى الملايو لكى يساعد حزب المؤتمر الهندى الماليزى ؛ لأنه لم يحدث مطلقا أن يكون هناك دائرة انتخابية يكون أغلبية الناخبين فيها من الهنود .

وكان «للتحالف العظيم» المُكبّر الذى نتج عن انضمام أحزاب صباح وساراواك والجبهة الوطنية نسبة أصغر من المرشحين من حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . ومع ذلك ، فبعد تأسيس حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى «صباح» ، فقد يكون ممكنا لحزب المنظمة أن يحتل أكثر من نصف مقاعد المرشحين للبرلمان .

ولو كانت «الجبهة الوطنية» حزبا واحدا بلا شركاء لأدى ذلك لهدف ونتيجة مرجوة ، ولكن لماذا لا يُشكّل حزبا متعدد الأجناس تماما ؟إن الائتلاف من ثلاثة عشر حزبا يبدو أمرا غير عملىٍّ .

ولكن تبقى الحقيقة وهى أنه خلال سبعة وثلاثين سنة من عمر الاستقلال أدى

الائتلاف عمله ، وأدّاه بنجاح . والجبهة الوطنية / التحالف تتحلى بالوحدة و التآلف أكثر من معظم الأحزاب الوحدوية فى ماليزيا ربما فى ديمقراطيات أخرى . والسؤال الذى يُلحّ على الخاطر هو : ما الذى يجعل هذا الائتلاف الفريد قادرا على البقاء لمدة حوالى ٤٢ سنة منذ حاول التحالف الأول لحزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو و الاتحاد الماليزى الصينى خوض الانتخابات والحصول على مقاعد فى البرلمان فى انتخابات البلدية فى كوالالمبور عام ١٩٥٢م .

ولا ينكر أحد أن قوة وحجم حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو يلعبان دورا رئيسيا فى جمع شمل أحزاب الجبهة الوطنية / التحالف سويا . ولو كان حزب المنظمة الوطنية ضعيفا لما نجح فى اجتذاب شركاء إليه ، ولو كان له شريك واحد فقط ، لتسبب انشقاق هذا الشريك فى سقوط حكومة الحزب هذه . إلا أنه كان هناك كثير من الشركاء ، وغالبيتهم جديرون بالاعتبار ؛ لذا فإن انشقاق شريك منهم لا يؤثر فى أغلبية الحكومة . كما أن هذا يمنع الأحزاب من الانشقاق عن التحالف ؛ لأن انضمامهم للمعارضة لن يعطيها الأغلبية التى تُشكل بها حكومة . وإذا انشقوا ، سوف يصبحون فى المعارضة ؛ أى خارج التشكيل الحكومى ، وليس داخل حكومة جديدة شكلتها المعارضة .

ويبدو أن الماليزيين عمليون بطبيعتهم ؛ فعندما تأسس حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى عام ١٩٤٦م ، كان هو الحزب الوحيد الذى تأسس لمعارضة بنود المواطنة المزدوجة فى اتحاد الملايو الذى أنشأه البريطانيون ؛ وهو بند يفيد غير أبناء الملايو . وكان حزب الاتحاد الماليزى الصينى يؤيد اتحاد الملايو بسبب هذا البند ، بل إن هذا البند كان فى صالح جميع الصينيين فى جزر الملايو ؛ لأنهم يحصلون على مزايا المواطنة الملايوية فى الوقت الذى يظلّون فيه مواطنين صينيين . وكانت الصين فى ذلك الوقت تدافع عن المواطنة بمقتضى الولادة من أبوين صينيين أو من سلالة صينية .

لذا كان المسرح مُعداً لمواجهة مباشرة بين أبناء الملايو والصينيين ؛ بين أكبر حزب

ملايوى وأكبر منظمة صينية . ولم يكن أحد يتصور أنه بعد مواجهاتهم المريرة حول اتحاد الملاوى أن يحدث تصالح بين الحزبين ، ناهيك عن عملهما المشترك وتأييد كل منهما للآخر .

ولكنهم فعلوا ذلك على أية حال . وكانت الطريقة التى تعاونوا بها معا فريدة من نوعها . وكانت هذه الطريقة قد أصبحت أبعد احتمالا ؛ لأن حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو كان قد رفض العرض المقدم من داتو أون بفتح حزب المنظمة الوطنية هذا لغير أبناء الملايو برغم وقفة الحزب ضد اتحاد أبناء جزيرة مالايا . هكذا كان اعتراض بعض زعماء ومؤيدى حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ضد فتح باب الحزب لغير أبناء الملايو شديدا لدرجة أن داتو أون اضطر للاستقالة بوصفه رئيسًا لحزب المنظمة الوطنية ، وأن يشكل حزبًا متعدد الأجناس مع بعض زعماء حزب المنظمة الذين كانوا يدينون له بالولاء . وعرض الزعماء الباقون فى حزب المنظمة الوطنية بقيادة تون عبد الرزاق بن حسين» (كان يُسمى داتو حينئذ) رئاسة الحزب على تنكو عبد الرحمن .

كان حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو بزعامة تنكو عبد الرحمن هو الذى وجد تسوية مؤقتة مع الصينيين بدون إنكار ملايوية حزب المنظمة . والائتلاف ليس اتحادًا . وكان كل من حزب المنظمة الوطنية وحزب الاتحاد الملايوى الصينى لا يزالان مندمجيْن ؛ كلاهما يندمج مع مجتمع الحزب الآخر ، فى الوقت الذى كانا قد أصبحا فيه عضويْن فى التحالف . وشعر كل حزب منهما بالأمان ، كما شعر أعضاء كل حزب منهما أيضا بالأمان ؛ لأن صالحهم الطائفى المشترك لن يتم إهماله لصالح سياسة غير عنصرية .

وفيما بعد ، وعندما انضم حزب الكونجرس (المؤتمر) الهندى الماليزى الأصغر حجمًا منهما لحزب التحالف ، أعطى نسبة تمثيل متساوية فى المجلس الأعلى للائتلاف ، وبالتالى قللوا من خوف الهنود ؛ لكونهم أقلية ولعدم اندماجهم مع الأحزاب الأخرى فى حزب ائتلاف واحد .

لكن التمثيل المتساوى فى المجلس لا يعنى حصّة متساوية من المقاعد . لقد تم الاعتراف بواقع تكوين الدوائر الانتخابية ، كما تم تعيين حصص تتناسب وتتطابق تقريبا مع هيمنة الجماعات العرقية المختلفة على الدوائر الانتخابية .

وكما أشرنا من قبل ، لم يكن للهنود ، الذين يشكلون نسبة ١٠ ٪ من سكان شبه جزيرة الملايو دائرة انتخابية ، يشكّلون فيها أغلبية . وكان معنى إعطائهم ١٠ ٪ من المقاعد ؛ أن يتخلى حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو أو حزب الاتحاد الماليزى الصينى عن بعض الدوائر الانتخابية التى تسيطر عليها جماعاتهم . وكانا على استعداد لعمل ذلك لأن الناخبين الهنود وهم أقلية كانوا مازالوا قادرين على لعب دورٍ حاسمٍ .

وهذا لأن أحزاب المعارضة هى الأخرى طائفية ، حتى لو ادعوا أنهم غير عنصريين . ولكى يفوزوا عليهم تقديم مرشحين من نفس جنس أغلبية الناخبين فى أى دائرة انتخابية . وبالتالى فإنه فى دائرة انتخابية أغلبيتها ملايوية كان حزب الجبهة الوطنية / التحالف يقدم مرشحا من أبناء الملايو من حزب المنظمة الوطنية . وكان مُرشح المعارضة فى العادة ملايوى من الحزب الإسلامى .

وكانت أصوات أبناء الملايو عادة ما تنقسم إلى قسمين . أما الأصوات الفاصلة فكانت أصوات الصينيين والهنود . وبالمثل ، ففى الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية الصينية ، كان الناخبون الصينيون ينقسمون بين مرشح صينى من حزب الجبهة الوطنية / التحالف وبين مرشح صينى من حزب العمل الديمقراطى . . ومرة أخرى ، كان أبناء الملايو والهنود هم الذين يحددون من يحصل على الأغلبية .

وحيث إن الجبهة الوطنية / التحالف يحصل على تأييد كل الأحزاب العنصرية الأساسية ، حيث توجد مجتمعات أقليّة أساسية ملموسة فى الدائرة الانتخابية ، تصبح فرصة الفوز أفضل لمرشح الجبهة الوطنية / التحالف من جنسية الأغلبية فى الدائرة الانتخابية المحددة . وبالتالى فإن الناخبين الهنود يساهمون بدرجة كبيرة فى فرص فوز مرشحين

صينيين أو ملايويين فى الدوائر الانتخابية التى تشكل جماعاتهم فيها الأغلبية ، ومن أجل هذا التأييد ؛ تصبح الأحزاب الملايوية والأحزاب ذات الأصل الصينى مستعدة للتضحية بعدد كاف من الدوائر الانتخابية للكونجرس (حزب المؤتمر) الهندى الملايوى وأن يؤيدوا مرشحيهم . وبهذا الشكل ، فإن عضوية الكونجرس (المؤتمر) الهندى الملايوى فى الجبهة الوطنية / التحالف مفيدة لكل من الكونجرس الهندى و للجبهة الوطنية / التحالف وللاتحاد الملايوى الصينى و الجيراكان .

وبالطبع ، فإن هذا التنظيم تنظيم عنصرى صارخ . لكن الحقيقة هى أن الماليزى العادى لا يستطيع التغلب على ولائه لجنسه وعلى مخاوفه ألا يتم تمثيله فى البرلمان ، وأهم من ذلك ألا يتم تمثيله فى الحكومة . ولقد مكّن تنظيم الائتلاف جميع الأجناس الكبيرة من أن تكون موجودة فى كل حكومة من حكومات الجبهة الوطنية / التحالف التى تشكّلت منذ الاستقلال .

٤- السِّيَاسَةُ العُنْصُرِيَّةُ

يمكن أن يُدين السياسة «العنصرية» للجبهة الوطنية / التحالف قوم يُصرّون على إنها سياسة ليست على حق كما إنها غير ديمقراطية . والتمييز العنصرى عبارة قبيحة حقا . كما أنها مرتبطة بالتعصب العنصرى الذى يمكن أن يكون غاية فى التطرف . ونحن نرى ذلك فى البوسنة والهرسك وفى جنوب أفريقيا ، وإن كانت قد انتهت هناك فى الآونة الأخيرة . نحن نرى فظائع التطهير العرقى والمذابح التى لا يمكن تخيّلها فى رواندا . ومن العدل والحق أن ندين ونشجب هذه المظاهر العنصرية .

لكن هذا لا يعنى أن أولئك الذين يدينون التمييز العنصرى خالون من مشاعر العنصرية . إن أولئك الذين يدينون قبول ماليزيا الصريح للتكيف السياسى المبنى على التمييز العنصرى ينبغى أن ينظروا لأنفسهم أولا . والأوروبيون على وجه الخصوص (ويشمل هذا كل من هو من أصل أوروبى أينما كان) ينبغى أن ينظروا لأنفسهم نظرة فاحصة أكثر تدقيقا . كلهم دعاة عنصرية إن لم يكونوا عنصريين فعلا . ومع ذلك فالأسوأ من هذا أنهم يتعمّدون التفرقة فى اللون .

والشىء المعروف جدا ، هو أنه بينما يتم قبول المهاجرين البيض بسهولة كما يتم منحهم الجنسية بلا مشاكل ، فقد لا يمُرّ غيرهم من أبناء الجنسيات الأخرى من حاجز المهاجرين إلى الدول الأوروبية . وكثيرا ما يزعجونهم هناك ! ولا يجد المسلمون غير البيض هناك أى ترحيب ! وهكذا ففى الوقت الذى يُمنع فيه مواطنو هاييتى وكوبا والصين والهند من دخول بلاد معينة ، يظل الترحيب مستمرا بالبيض بينما يغرق القادمون من كوبا أو هاييتى فى عرض البحر وهم يحاولون الوصول إلى أرض الحرية (هكذا) (عبارة منقولة كما وردت من غير تعديل ! من ناحية أخرى ، فقد قبل أبناء الملايو التدفق الغزير والوجود الفعلى

لغير المواطنين فى ماليزيا ! ! وبالمقارنة بين هذين الأسلوبين ، فإن مجرد وجود نسبة ٥ ٪ من غير البيض بين سُكّان أى دولة أوروبية ينتج عنه جميع أنواع ممارسات التميز والتفرقة العنصرية .

وتتباهى الحكومات الغربية عادة بالتسامح العرقى ! لكنهم فى الحقيقة ليسوا بهذه الرقّة ؛ لأن غير البيض يُقتلون وتُحرق بيوتهم ، وهم بداخلها ويعلن العامة بطرق كثيرة مختلفة أن غير البيض جنس مُنفصل وغير مرغوب فيه .

فى ماليزيا ، أقل من ١٠٪ من السكان من الهنود ، ومع ذلك فإن لهم تمثيل جيد فى البرلمان وفى الحكومات . أمّا فى البلاد الأوروبية التى يوجد بها نسبة كبيرة إلى حد ما من السكان ذوى الأصول الهندية ، فلا يتم تمثيلهم مطلقا بوصفهم هنود . وقد يحدث أحيانا ، وبعد أن يتم التخلص من جذورهم الثقافية ، أن يتم انتخابهم فى الهيئة التشريعية .

ويكون العذر هو أن الأعضاء يختارون دون النظر لأصولهم العرقية . ولكونهم مُبعثرين فى جميع أنحاء البلاد ، فليس من المحتمل أن يتم تعيين أحدهم ، أما أن يُنتخب أحدهم فاحتمال حدوثه أقل بكثير . ويُعتبر هذا من الفضائل ؛ لأنه يتغاضى عن عامل الجنس . ولكن الحقيقة هى أنه عندما تحدث تفرقة عنصرية ضد غير البيض ، يصبح عليهم الاعتماد على إحسان النوّاب البيض لكى ينظر البرلمان فى قضيتهم .

وباعتراف الجميع ، يحاول النواب البيض فعلا متابعة شكاوى غير البيض وإيجاد حلولٍ لها . إلا أنه من المستحيل أن يكونوا بنفس درجة حماسة غير البيض عندما ينوبون عن غير البيض !

ومن بين مظاهر التفرقة العنصرية ؛ تلك المحاولة المستمرة لإدخال بعض الشروط الاجتماعية فى التجارة الدولية . وقد يكون من قبيل توافق الأحداث أو الصدف أن جميع البلاد النامية التى عليها الخضوع للقيود الناجمة عن إدخال الشروط الاجتماعية عُنوة ليست

دولا أوروبية . لكن مثل هذه الصدف تتكرر كثيرا جدا ، حتى أننا لا يمكن أن نعتبرها مجرد صدفة .

وسواء أكانت المسألة صدفة أم غير ذلك ، فإن الشروط الاجتماعية تلك تؤثر تأثيرا عكسيا بالتأكيد فى النمو الاقتصادى للدول غير الأوروبية . وقد يجادل أحدهم أنه من مصلحة العُمّال فى البلاد غير الأوروبية رفع مستواهم الاجتماعى . ولكن ما ينفى هذا الكلام أن تكون النتيجة العاجلة لذلك هى إيقاف الاستثمارات الأجنبية وسحب الاستثمار الأوروبى بالفعل من البلاد التى تُوظّف عمالة من الأطفال ، على سبيل المثال ! ويقلل مثل هذا التصرف من فرص التوظيف ومن دخل عائلات الأطفال . فلو كان الطفل يساعد أمه المُطلّقة أو الأرملة ولها أطفال كثيرة أصغر منه ، فإن ضياع دخله من عمله يصبح أمرا غير محتمل ، إن لم يكن غير إنسانى . ونذكّر أن الدول الآسيوية الفقيرة لا تعطى معاشات لكبار السن أو إعانات مالية عند البطالة . إن هذه الدول ، وببساطة ، لا تستطيع عمل ذلك . والشروط الاجتماعية لن تُحسّن من حال العمال غير الأوروبيين ، وإنما ستؤدى إلى إفقارهم .

والشىء الأفضل الذى يمكن أن يفعله الأوروبيون إذا كانت عمالة الأطفال تُروّعهم هو أن يضاعفوا من استثماراتهم وأن يرفعوا الأجور ، أمّا توقفهم عن الاستثمار أو ترحيل الأوروبيين فإنه يزيد الموقف سوءا ويجعل الناس والبلاد أشد فقرا .

وهناك من يجادل ليقول إن العالم اليوم أصبح مختلفا ، وإنه ينبغى استخدام استثمارات الدول المتقدمة كأداة للإصلاح الاجتماعى فى الدول النامية ، وإنه لم يكن للأوروبيين فعالية مالية من قبل ، وبالتالى لم يستطيعوا القيام بالأعمال الخيرية الإنسانية .

وحقيقة الأمر هو أن البلاد النامية الآن كانت مستعمرات للقوى الأوروبية قبل ذلك ، وكانت تلك القوى تعلم جيدا أنها استغلت العمالة الرخيصة فى تلك البلاد لتنمية وتطوير بلادها ؛ فالبلاد الأوروبية متقدمة الآن ؛ لأنها استفادت من نقص الضمير الاجتماعى الذى

كانت تتميز به فيما مضى ، والذى مكّنها من الحصول على أكبر للمزايا من بؤس الشعوب فى مستعمراتهم . ولو كان لديها الضمير الذى تدّعى أنها تتحلى به اليوم لدفعت نفس الأجور للعمال فى مستعمراتها كما كانت تدفع لعُمّالها خلال تلك الفترة . والقول بأن الموقف الآن يعطيهم فعالية مالية وبالتالى فهو يختلف عن الوضع فى الماضى هو قول يتعذر جدا الدفاع عنه . ومهما قالوا ، فقد كانوا فى وضع أفضل لممارسة العدالة الاجتماعية فى فترة الاستعمار عما هم الآن .

إدرس خلفية وممارسات أولئك الذين يدّعون أنهم غير عنصريين والذين يدينون سياسة ماليزيا العرقية ، والصحافة الأوروبية على وجه الخصوص . ستجد ، وبشكل ثابت لا يتغير ، أن تحت الطبقة المتكلفة المغشوشة من التسامح العرقى درجة عالية جدا من التفرقة العنصرية ! حقا ، إن الاتجاه لنقد ماليزيا و بلاد أخرى غير بيضاء البشرة على أنهم متحيزون عرقيا هو فى حد ذاته عرض لتفرقة عنصرية ضاربة فى جذورها . هذا النقد تعبير عن ادعائهم بأنه لا يمكن لغير البيض أن يكونوا متسامحين مثل البيض ، وأن كل الأجناس من غير البيض يعجزون عن فهم القيم البشرية العليا التى يتحلون هم- الأوروبيون- بها ! وبمعنى آخر ، فإن الأوروبيين ، بادعائهم أنهم دائما على حق وأنهم وحدهم يعرفون القيم والمعايير الصحيحة ، هم بذلك فى واقع الأمر عنصريون .

الماليزيون واقعيون عندما يدركون دور الأجناس المختلفة التى تعيش فى ماليزيا والحاجة للنهوض بأعبائهم عند إدارة شئون البلاد . لقد تمكنت تلك الأجناس من التقليل بقدر المستطاع من الأحقاد العرقية بإيجاد ائتلاف من الأحزاب العرقية فى الأساس وبمساعدة تلك الأجناس لبعضها . ونحن نعترف أنه لا يوجد أحد يشعر بالرضاء التام عن الترتيبات والإجراءات التى تم اتخاذها . لكن هذا فى حد ذاته دلالة على صحة المنهج وعدالته . فى دولة متعددة الأجناس ، لا يمكن إرضاء الجميع . ومن جهة أخرى ، لو تم إرضاء جنس واحد منهم إرضاء تاما ، فلتكن واثقا أن الأجناس الأخرى عندئذ لا تُعامل المعاملة العادلة

الواجبة . فأنت إذا لا يمكنك إرضاء جنس بعينه إرضاء كاملا دون حرمان الأجناس الأخرى من أشياء ترضيهم بها . وعندما يرضى جنس مُعين بشكل تام وتشعر الأجناس الأخرى بالحرمان ، تبدأ بذور التوتر فى الظهور . ويؤدى هذا التوتر فى النهاية لمصادمات عرقية .

وعندما تكون كل الأجناس غير راضية بنفس الدرجة ، يستطيع المرء أن يتأكد أن معاملة الجميع عادلة . وحينئذ يصبح هناك تآلف وتوافق نسبى . وكما أشرنا من قبل إنه من المستحيل تماما أن تضمن رضا جميع الأجناس . ولو استطاع أحد تحقيق ذلك ؛ لأصبح الجنس لا علاقة له بالموضوع . وعند تلك المرحلة تصبح السياسة العنصرية غير ذات أهمية . وإلى أن يحدث ذلك ، فمن الأفضل بكثير إدراك حقيقة الجنس و تقديم أكبر قدر ممكن من العدالة للجميع ، وهذا ما فعلته ماليزيا . ولو قارنا الرقم القياسى للفترات الطويلة التى لم تقع فيها مصادمات عرقية فى ماليزيا ، وإذا أقررنا أن مختلف الأجناس تعمل مع بعضها البعض فعلا فى العمل وفى السياسة ، فيجب أن نعترف أن ماليزيا نجحت أكثر بكثير من معظم البلاد التى يعيش فيها أجناس متعددة فيما يخص العلاقات العرقية .

إن الإنسان الأعمى والمتحيز فقط هو الذى يُصرّ على أن ماليزيا أسوأ من معظم البلاد متعددة الأجناس . وفى الحقيقة ، إن ماليزيا أفضل بكثير مما يطلق عليها البلاد الأوروبية المتطورة والناضجة ، حيث كانت الأقليّات العرقية الآسيوية والإفريقية هدفا للعنف من جانب عصابات الشوارع ، بل وأحيانًا المواطنين العاديين . وقد تبدو الحكومة للوهلة الأولى عادلة ولا تمارس التمييز ، لكن ذلك مجرد واجهة .

وباستثناء خصوصية تناول المشكلات العرقية ، فإن ماليزيا بلد ديمقراطى لأقصى درجة . ونحن نعترف أنها ليست نسخة طبق الأصل نقلد فيها الديمقراطية الليبرالية التى نشأت فى البلاد الغربية فى السنوات الأخيرة . فبينما يقدس الغرب الحرية الفردية والشخصية على إنها صنم معبود ، تؤمن ماليزيا بحقوق وحرية الجماعات لاجتماعية والشعب على حد سواء .

وهل صحيح أنه إذا لم يكن هناك حرية شخصية مطلقة لن تكون هناك ديمقراطية ولا حرية حقيقية لأى إنسان ؟ حقيقة أنه إذا أصبحت الحرية الشخصية مطلقة ، سينتج عنها إنكار للحرية الشخصية ذاتها .

خذ مثلا ممارسة أى فرد لحرية الكلام . إن ما يقوله شخص ما قد يؤذى شخصًا آخر . وقد يكون الضحية غير قادر لعمل نفس الشيء للشخص الذى حطّ من قدره . وقد يسعى للحصول على تعويض من المحاكم ، غير أن هذا أمرٌ مكلفٌ وغير مضمون النتائج . وبمعنى آخر ، لقد فقد حريته فى الدفاع عن نفسه ؛ لأن شخصا آخر مارس حريته الخاصة فى الكلام للهجوم عليه .

ولو كانت حرية الفرد مقدسة إلى أبعد حد ، إذا فالضحية بالتأكيد ، لابد من أن يكون هو الآخر متحررا من الهجوم الذى لا مبرر له على شخصه . لكن من الواضح أن المهاجم يحصل على حقوقه أما الضحية فليس له شيء منها !

وحتى حرية الصحافة ، وهى مسألة إيمان عند الديمقراطيين الليبراليين ، أقل ديمقراطية . إنها تجعل الناس عرضة للنيل من سمعتهم دون أى أمل فى تعويض حقيقى . وفى الآونة الأخيرة دافعت الحكومات الديمقراطية الليبرالية فى الواقع عن حق الصحافة فى قول الكذب ! حقا إن الصحافة تُصرّ أن لها الحق فى رفض إعطاء مساحة للضحية للدفاع عن نفسه فى الصحيفة !

ويهلل الديمقراطيون الليبراليون كثيرا للتعويض القانونى . وفى الواقع العملى ، فإن التعويض القانونى أمر صعب المنال بالنسبة لمعظم الناس ، حيث أن تكلفته باهظة كما أنه لا يوجد ضمان أن العدالة ستأخذمجراها بعد المطالبة به فى المحاكم . ويعتمد ذلك كثيرا على المبادئ والقيم التى يتحلى بها القضاة .

ويسمح القاضى الليبرالى جدًا بكثير من الأشياء على أنها مسألة حق من الحقوق .

فبينما كان القاضى من قبل يؤيد حق الفرد ضد الصحافة إذا شوّهت سمعته ، نجد الآن أنه قد يؤمن بحق الجمهور فى الحصول على المعلومات ! لاسيما لو كان المشتكى شخصية عامة . أما عن كذب الصحافة فى أقوالها ، فقد يشعر القاضى أن لديها ما يبرر الكذب أو أنه من الصعب تحديد ما إذا كانت أقوالها تعتبر أكاذيب أم حقائق؟ ! وفى مثل هذه الحالة ينبغى إعطاء المُدّعى عليهم ؛ أى رجال الصحافة ، فائدة الشك . وقد يكون حق الفرد مقدسا ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بحق الفرد ضد الحكومة ، لكن حق الصحافة ، حتى فى قول أكاذيب يفوق حق الفرد ، وحيث إن الفرد لا يكون واثقا من الحصول على التعويض القانونى إذا سعى لذلك ، لذا فإننا نعتبره شخصًا شجاعًا حقا ذلك الذى يسعى لحل من هذا القبيل . إن إجراءات المحاكم يمكن حقيقة أن تصبح ساحة لإفشاء أسرار أليمة وغير دقيقة . ويرى معظم الناس أنه لا يوجد تعويض قانونى فى مجتمع ديمقراطى ليبرالى .

وفى ماليزيا نختار أن نقدم حقوق الشعب على حقوق الفرد . ويمكن ممارسة الحرية الشخصية بناء على مفهومنا للديمقراطية ، لكن يجب ألا ينتج عن ذلك ضياع حرية غيرهم فى جماعتهم أو فى المجتمع على حدٍ سواء . وبالتأكيد ، فإنه حين تُعرّض ممارسة الحرية الشخصية للفرد أمن الدولة للخطر ، حينئذ يمكن للدولة حرمانه من هذا الحق فورا .

وفى قضية تُعتبر نقطة تحول فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أقام رجل دار عرض سينمائى فى مجمع سكنى بإحدى الضواحى بغرض أفلام إباحيّة . وأثار ذلك غضب وحساسية مجتمع تلك الضاحية ، وشعروا بأنه هذا يُقوّض قيمهم ، ويفسد أخلاق أطفالهم . وبالتالى احتجوا ورفعوا دعوى ضد صاحب دار العرض فى المحكمة . لكن قرار المحكمة كان أنه من حق الفرد أن يُشغل دار العرض وأن يعرض فيها أى فيلم يُعجبه .

وما كان يمكن لقضية مثل هذه أن تصل لساحات المحاكم مطلقا فى ماليزيا ؛ لأن الديمقراطية عندنا لا تسمح للفرد أن يتصرف ضد القيم العامة للأمة . هذه الدولة لا تزال تعتبر الفن الإباحى والصور الداعرة شيئا غير مرغوب فيه وينبغى تحريمه ، ولا يصحّ لأحد أو

لجماعة من الناس مخالفة هذه القاعدة ، ولن يُعطى لأحد تصريح بذلك ، وإذا خالف أحدهم تلك القاعدة ، يتم القبض عليه و يُغلق المكان فورا . وإذا حدث وذهب للمحكمة ، فهو لا يتوقع شفقة كبيرة من القاضى ، أمَّا إذا حاول القاضى أن يكون ليبراليا وأن يتقبل معايير السلوك الغربية ، فسيجد نفسه فى ورطة ، حقا قد يواجه القاضى فى هذه الحالة احتمال إقالته من منصبه ، بالرغم من أن هذا الإجراء يخضع لشروط دستورية معقدة .

إن ديمقراطية ماليزيا تمنح الحرية لاختيار نُوّاب الشعب وبالتالى الحكومة . لكنها ليست ديمقراطية ليبرالية . وبالتأكيد فإنها لا تعتبر نفسها مُلزمة بقبول كل تفسير جديد للديمقراطية يأتى من الغرب .

وفى ديمقراطية ماليزيا يتم الحفاظ على الشيكات والرصيد كما هو الحال بين حقوق الفرد والصالح العام . وتُقرر الحكومة القائمة ما يُشكّل الصالح العام . وإذا اعتقد الناس أن الحكومة مخطئة فى تفسيرها ، حينئذ يمكنهم تغيير الحكومة . فالمفترض أنهم يوافقون على آرائها .

وقد يكون الوضع أن يؤيد الشعب السياسة الإقتصادية مثلا ، ولكنه لا يؤيد القيم الأخلاقية للحكومة ، وبما أنهم اختاروا حكومتهم بأنفسهم ، فعليهم أن يتحملوها رغم مساوئها . وإذا شعروا بحق أن تفسير الحكومة للصالح العام تفسير خاطئ ، فيجب إذا أن يكونوا على استعداد للاستغناء عن السياسات الاقتصادية الجيدة وإقصاء الحكومة . إنك لا يمكنك أن تحتفظ ، فى الوقت نفسه .

إن توجه الحكومة نحو الصحافة يدل فى حد ذاته على مدى اهتمامها بالصالح العام ، فالصحافة حرة ولكن يجب ألا يُساء استخدام هذه الحريّة . والمؤكد أن ترديد الصحافة للأكاذيب أمر لا يمكن تحمله ، وبما أن الشخص العادى لا يستطيع اللجوء للقضاء ، فيجب على الحكومة مراقبة سلوك الصحافة .

والعرق قضية حساسة جداً في ماليزيا . ففي عام ١٩٦٩م . أدّت المناقشة المفتوحة والاستفزازية عن المشاكل العرقية إلى أعمال شغب عرقية قُتل فيها حوالى ٢٠٠ شخص . وبالإضافة لذلك خسرت الدولة والشعب بلايين الدولارات بسبب انهيار الأنشطة الاقتصادية و فقدان الثقة من جانب المستثمرين . وتحمّل هذه الخسائر الغنى والفقير على السواء . ولم يكن هناك وظائف . حتى الباعة المتجولون فقدوا وسائل رزقهم .

لقد مات ٢٠٠ من البشر كان من الممكن ألا يموتوا لولا أحداث الشغب . كان لأولئك الناس الحق فى الحياة . لماذا كان عليهم أن يدفعوا ذلك الثمن الباهظ ؟ لماذا يُجبرُ مُحبوهم وعائلاتهم على دفع الثمن ؟ إن أعمال الشغب والقتل المرتبط بها لا تفيد أحدا . إن المحرضين على الشغب قد يحققوا أهدافهم ، ولكن لماذا تكون لهم هذه الحرية فى التضحية بممتلكات الآخرين ورفاهيتهم ، وربما بحياة أناس آخرين لصالح حرية المحرّضين فى تحقيق أهدافهم ؟

واضح أن الثمن الذى تدفعه الأمة والشعب لهذا النوع من الحرية للمحرضين على الشغب ثمن باهظ . لا ينبغى أن يكون لأحد الحق فى إحداث التمزق الاقتصادى للبلاد ، وفقدان الممتلكات وحياة البشر فى السعى لتحقيق أهداف شخصية أو حتى جماعية . إن الحكومة التى تشعر بالمسئولية لا يمكن أن تسمح بذلك ولزامٌ عليها أن تحمى الشعب والأمة ؛ لذا يجب أن تنكر حق أى إنسان ؛ فردا كان أو جماعة فى التحريض و إثارة الشعور العام وإحداث حالة من الفوضى فى البلاد .

ولكن كيف يمكن عمل ذلك ؟ من الطبيعى أن تتخذ الإجراءات القانونية المناسبة بعد تلك الحوادث ، ولكن هل تستطيع الحكومة أن تسمح ؛ وهى تعرف بتدمير الممتلكات وقتل الأرواح وتخريب الاقتصاد القومى قبل أن تتحرك ؟ إن الحكومة التى لديها شعور بالمسئولية لا يمكن أن تسمح بذلك . وحتى الجماهير نفسها ، فى الحقيقة لا تريد أن تقع الكوارث عليها قبل أن تتحرك الحكومة للتصرف ، ولذلك لدينا فى ماليزيا «قانون الأمن

الداخلى» المثير للجدل والذى يبيح للحكومة حقَّ الاحتجاز أو السجن التحفظى ؛ وهو الاعتقال والحجز قبل ارتكاب «الجريمة» .

وقانون الأمن الداخلى هذا أداة قوية ، وربما تستخدمه الحكومة أحيانا بشكل خاطئ ولا تفيد منه جيدًا . كما أنها قد تكون مخطئة بشكل حقيقى فى افتراضاتها وتقييمها للمواقف . وقد تتصرف باندفاع زائد عن الحد . وقد تكون الحكومة فى الحقيقة مُستبدة وجائرة بغير قصد .

وبرغم تطبيق قانون الأمن الداخلى ، فما زالت هناك وسائل وفرص لإذاعة ونشر شكاوى حقيقية ، ويشهد على ذلك الأخبار وأعمدة رسائل القراء فى الصحافة المحلية . كما أن قنوات التليفزيون كثيرا ما تقوم بعمل تقارير استقصاء عن شكاوى الناس . ومرة أخرى ، فإن بعض هذه التقارير يكون حقيقيًا والبعض الآخر مبالغ فيه . إن النزعة العاطفية أمر شائع فى تقارير وسائل الإعلام . وهى وسيلة لشد الانتباه و تكوين ثروات .

والحكومة القمعية لا تسمح بأى نقد لها على الإطلاق ا ويميل رجالها للسماح بالمديح فقط من رجال الإعلام ومن الجميع ، وفى الحقيقة ، إنهم يحصلون فى الانتخابات على ٩ ,٩٩ ٪ من مجموع الأصوات ! ! ! هذا إذا أرادوا استكمال التمثيلية التحريرية ! ! !

لكن نادرا ما يُستخدم قانون الأمن الداخلى فى ماليزيا . وحتى هذه اللحظة لا يوجد لدينا محتجزون سياسيون ، ولم يكن هناك أحد منهم فى الفترة الأخيرة . والفئة الوحيدة المعتقلة هى فئة تجار المخدرات الذين لا يمكن تقديمهم للمحاكمة لسبب أو آخر .

والواقع أن قانون الأمن الداخلى لا يستطيع منع الناس من الإدلاء بأصواتهم من أجل إقصاء الحكومة ؛ لأن مرشحى الحكومة يمكن أن يخسروا الانتخابات بسبب ذلك . قد حدث أن ضاعت أصوات ولايات بأكملها من حزب الحكومة بسبب منع الناخبين من التصويت . ولم يحدث أبدا أن خلا البرمان من أعضاء المعارضة ، أعضاء المعارضة الذين

ينتخبهم الشعب لا يطاردهم أحد حتى يصبحوا غير قادرين على خدمة دوائرهم الانتخابية أو على متابعة حملاتهم العنيفة ضد أخطاء الحكومة .

وفى الحقيقة ، لو شعر الناس أن قانون الأمن الداخلى هذا جائر وغير ديمقراطى ، فإنهم يستطيعون دائما التصويت لإقصاء الحكومة عن السلطة . وتستطيع « المعارضة » دائما أن تجعل الطالبة بإلغاء قانون الأمن الداخلى جزءا من برنامجها السياسى فى أى انتخابات . لكن لم يحدث فى الواقع أن فعلت المعارضة ذلك من قبل ، ولم تقم مطلقا بأى حملة لإلغاء هذا القانون .

وهناك شىء غريب فى ماليزيا وهو أن الناس الذين اعتقلتهم الحكومة تحت قانون الأمن الداخلى انضموا للحكومة فيما بعد ! ولم يجعلوا إلغاء قانون الأمن الداخلى شرطا مُسبّقا لانضمامهم للحكومة ، وهم سعداء بوجودهم فى الحكومة ويقبولهم لاستمرار فرض قانون الأمن الداخلى .

والديمقراطية لاتنقص قيمتها بوجود قانون الأمن الداخلى ؛ لأنها فى حقيقة الأمر سوف تُصبح عملية بشكل أفضل ، ففى كثير من البلاد الديمقراطية الليبرالية يخشى الناس وحتى الزعماء مثيرى أعمال الشغب من المتطرفين الذين يستغلون الحرية الديمقراطية فى إضعاف حالة الرفاهية التى يتمتع بها المجتمع والدولة . وهم يشعرون أن لا حول لهم ولا قوة فى إيقاف المتطرفين والإرهابيين . وكثيرا ما يُسمح لهؤلاء الناس بتهديد وإيذاء أفراد غيرهم قبل اتخاذ إجراء قانونى مُعيّن . وكثيرا أيضا لا يتم اتخاذ أى إجراء على الإطلاق ، حيث لا توجد دلائل كافية دائما جديرة بالقبول فى المحاكم .

لابد أن يكون هناك حد لأى نوع من أنواع الحرية . ولابد أيضا من وجود شخص يحدد الوقت الذى يكون أحدهم قد تعدى فيه هذا الحد فيتخذ الإجراء المناسب لإيقافه . وما هى السلطة الأفضل من حكومة منتخبة لتحديد وفرض ذلك الحد ؟

والحكومة ليست فوق القانون . كما أن الشعب يمكن أن يُقصيها فى أى وقت ؛ لذا فهناك إجراءات وقائية كافية ضد إساءة استخدام الحكومة للسلطة . والنظام بهذا الشكل ليس كاملا وتاما ، ولكن لم يحدث أن اخترع أحد ، ولا حتى الديمقراطيون الليبراليين النظام الكامل الذى يمكن أن يضمن الحرية للجميع أو الديمقراطية الكاملة .

والنظام الديمقراطى الليبرالى الغربى لم ينجح أويعمل بشكل جيد حقيقى ، فقد سقطت ٤١ حكومات هناك دون أن تتمكن من تحسين حال الشعب ليحل محلها حكومات جديدة تتساوى معها فى عجزها عن مساعدة الشعب أو الدولة . وهناك بعض البلاد الغربية التى توالت عليها ٥٠ حكومة فى غضون ٥٠ سنة . كما كان لبلاد غربية أخرى حكومات من الضعف بحيث لم تستطع عمل أى شىء . فتسود الفوضى التى هى محصلة طبيعية لذلك . والسؤال الغامض المحيّر فعلا هو : لماذا ينبغى على الدولة أن تنفق مثل هذه المبالغ الباهظة من المال لانتخاب ما لا يمكن أن نسميه حكومة ؟

إن نظام الحكم الماليزى ليس نظاما كاملا بلا نواقص ، لكنه خدم الأمة جيدا . ويطلب «ال يانج دى بيرتوان أجونج» من زعيم الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد عقب الانتخابات تشكيل الحكومة ، ويمكنه فقط اختيار أعضاء من بين المنتخبين لمجلس الوزراء ، وليس بعض الأصدقاء المقربين له . وعند الضرورة ، قد يختار عضواً من المحتمل أن يصبح له وجود فى مجلس الوزراء ويعيّنه فى مجلس الشيوخ قبل أن يجعله وزيرا ؛ لأن عضو مجلس الشيوخ يمكن أن يخدم لمدة ست سنوات فقط فى حياته . ومن الواضح أنه إذا كان عليه أن يستمر بصفته عضوا فى مجلس الوزراء ، فعليه أن يسعى للحصول على مقعد فى مجلس مُؤلف من الفرع الشعبى فى الهيئة التشريعية . والشعب يمكنه أن يقرر بعد ذلك ما إذا كان مُرشّحا مناسبا أم لا .

واضح أنّ الشعب فى ماليزيا هو الذى يقرر من يحكمه . وهذا ما تعنيه الديمقراطية فى الحقيقة : حكومة بالشعب من خلال نُوّابه المنتخبين . والمهم فى التحليل النهائى هو فهم

الشعب لما قامت به الحكومة من أعمال . ولا يوجد نظام كامل بلا عيوب ، من الوارد إساءة استخدام كل نظام ، وكذلك وارد أن يفشل أى نظام ، والأمر يرجع للشعب حتى يضمن أن النظام يعمل بأقصى درجة من الكفاءة .

لقد تم تغيير أنظمة كما تم تغيير حكومات ، لكن مشاكل حكم أى بلد لم تجد حلولا جذرية حتى فى أكبر ديمقراطيّات العالم الغربى تطورا . ونفعل خيرا عندما لا نقع أسرى بسهولة لذلك النوع من الدعاية عن الديمقراطية الليبرالية التى يواصل الغرب التهليل لها . وينبغى أن يكون لدينا الإيمان والثقة الكافية بنظامنا لمؤازرته ودعمه ولتعليم شعبنا ما يجعله ينجح فى أداء مهامه .

٥- حُقُوقُ الْعُمَّالِ

ماذا عن عقيدتنا الاجتماعية ؟ هل تنسجم مع الديمقراطيّة ، أو مع القيم العالمية لهذا العصر ؟ ونعود ونكرر أنه من المهم أن نتذكر أن أحدا لا يملك احتكار الفضائل البشرية ؛ لأن القيم تختلف بين المجتمعات والشعوب اختلافها بين الأديان والعقائد وحتى بين الأفراد .

والشيء الواضح يكون واضحًا فقط ؛ لأننا ننشأ ونحن نعتقد أنه كذلك ، ولذا ففى فترة ما قبل الإسلام كان العرب يقتلون بناتهم وهُنّ أطفال رُضّع . وهذا شىء لا يفكر فيه مطلقا الماليزيون فى الوقت الحاضر ؛ إنه شيء غير إنسانىّ . وهو أمر لا يصح الآن فى هذا العصر ، ولكن فى أيام المجتمع العربى قبل الإسلام ، كان قتل البنات الرُضّع مقبولاً على أنه أمر عادى . ويمكن للمجتمع البشرى قبول قيم معيّنة فى أى وقت ، ثم يعود بعد مرور الزمن فيرفضها تماما بدرجة من الذعر بسبب خطأ تلك القيم . والحقيقة أن القيم تتغير مع الزمن ، وتختلف بين المجتمعات فى زمن معين .

وهناك اليوم احتجاج شعبى صاخب بخصوص عمالة الأطفال فى بنجلادش . ولكن عندما حدثت الثروة الصناعية فى بريطانيا ؛ أى عندما كانت بريطانيا عند مستوى بنجلادش بالنسبة للنمو ، كانت عمالة الأطفال شيئا شائعا ، وكانت أمرا مقبولا ومن الجميع . لم يكن هناك عيب فى ذلك ، ولم يكن هناك عيب أيضًا فى دفع أى مبلغ ضئيل للغاية مقابل العمل فى الوقت الذى كان أصحاب الغمل ؛ الرأسماليون الأسياد يحققون أرباحا ضخمة ويتمرّغون فى النعيم ويبنون منازل فخمة ويتوسعون فى صناعتهم . كان «أوليفر تويست» هو الطفل الذى ساهم فى تصنيع بريطانيا حتى أصبحت أكبر دولة متقدمة صناعيا فى العالم ، ولقد أمضى «ديكنز» وقتا طويلا ليُغيِّر ذلك الوجه القبيح للتصنيع فى بريطانيا .

وساعدت عمالة العبيد على جعل الولايات المتحدة أعظم منتج للقطن ثم دولة صناعية عظيمة فى نهاية المطاف . وفى المستعمرات انتقلت عمالة الصبية المُدربين على مهن معينة من الهند بغرض افتتاح مزارع للمطاط وقصب السكر فى المستعمرات الأخرى . وماتت أعداد كبيرة منهم بسبب الملاريا وغيرها من الأمراض .

وفى ولايات الملايو تم استيراد حمّالين وعمالاً غير مهرة من الصين لتشغيل مناجم القصدير . واستغلهم أصحاب العمل الأوروبيون والصينيون بطريقة مخزية . ولجعل كل عامل منهم سهل الانقياد ولزيادة ملء خزانة الدولة أنشأت الحكومة شركة تحتكر بيع الأفيون ومن ثمَّ استنفد العمال الأجور الزهيدة التى كانوا يتقاضونها فى أوكار الأفيون البغيضة .

كل هذا وغيره كثير ساهم فى ثراء الغرب . ولم يكن هناك منظمة عفو دولية ولا منظمة عمل دولية ولا فاعلو خير . لم يكن هناك حملات إعلامية ضد المعاملة غير الإنسانية للناس فى المستعمرات . ولم تكن هناك تقارير عن آلاف من الهنود ماتوا من الملاريا وهم يستصلحون الأدغال الماليزية ويمهدوها لزراعة أشجار المطاط . لم يكن هناك وجود لضمير ولا معترضون من ذوى الضمائر الحية .

كان هذا - فى جزء منه على الأقل - هو السبيل الذى أوصل الدول المتقدمة إلى ما حققته من تقدم . كل تلك البنايات الأشبه بالقصور والشوارع العريضة ، والمروج المُشذّبة بشكل جميل وذلك الريف الفتّان ، كل ذلك كان نتيجة «ولو جزئيا» لدم وعرق وكدح العمال فى المستعمرات .

ونحن لا نقترح على الدول النامية تطبيق هذه الوسائل لكى تتطور وتتقدم ، إنما ما نود أن نقوله إنه لا ينبغى أن يجبرها أحد على أن تقوم فجأة بدفع الأجور السائدة حاليا فى الدول المتقدمة إضافة للفوائد الاجتماعية المعتبرة للعمال فى بلادهم . نحن نقول إن العملية ينبغى أن تكون تدريجية . لا لعمالة الأطفال ، ولا لعمالة العبيد ولا لعمالة الصبية المهنيين وعمالة

المُدانين فى جرائم ولا للحمالين والعمال غير المهرة مدمنى الأفيون . يجب صرف أجور مُرضية تضمن أسباب العيش المعقول للعمال .

وبينما كان أجر العامل الزراعى فى زمن المستعمرات ١٢ دولارًا أمريكيًا أو أقل شهريا ، نجده قد ارتفع اليوم ليصبح أكثر من ٤٠٠ دولار شهريا . وأصبح للعمال عُطلات وأماكن إعاشة مُرضية وأجور عن ساعات العمل الإضافية . حتى فى حالات التضخم ، فإن أجر الـ ٤٠٠ دولار شهريا فى ماليزيا يفوق بمراحل مبلغ الـ ١٢ دولارًا أمريكيًا أيام المستعمرات .

واليوم لدينا اتحادات للعمال ؛ ولم يكن مسموحا بها أيام المستعمرات . كما لم يكن هناك طرقٌ للحصول على تعويضات . ولم يكن هناك سبيل للمناقشة ومحاولة إثارة الشعور العام . وكما يقولون فى الأمثال «إذا لم تكن تحب هذا الشىء فعليك أن تبتلعه» .

واتحادات العمال فى ماليزيا اليوم اتحادات نشطة ، إلا أنها ولسوء الحظ من خلال اتصالاتهم وعلاقاتهم باتحادات أجنبية ، يتم إقناعهم بالعمل ضد مصلحتهم وربما كانوا يعملون وهم فى غفلة من أمرهم لصالح عمال الغرب ، كما كان يفعل أجدادهم أيام المستعمرات .

والأجور المنخفضة فى ماليزيا هى الميزة النسبية الوحيدة تقريبا الموجودة لدينا لكى نجتذب الاستثمارات لاسيما الاستثمارات الأجنبية . إن خلق وظائف جديدة يصبح أمرا صعبا فى ظل التزايد السريع فى عدد السكان . ويسبب الفشل فى خلق وظائف ينتج عدم استقرار سياسى وأنشطة تخريبية أخرى مما يجعل البلاد أقل جذبا للمستثمرين .

هل تعنى الأجور المنخفضة استغلال العمال ؟ إنها لا تعنى ذلك فى ماليزيا ؛ وذلك لأن تكاليف المعيشة حوالى ثلث تكلفتها فى معظم البلاد المتقدمة . كما أن آمال العمال وتوقعاتهم أقل منها فى البلاد المتقدمة ، ومع ذلك فالأجور فى ماليزيا أعلى بكثير منها فى

كثير من البلاد النامية الأخرى . ولذلك ، يوجد لدينا مليون عامل أجنبى ، سواء بالطرق القانونية أو بالطرق غير القانونية من مجمل عدد السكان البالغ عددهم ١٩ مليون نسمة .

والواضح فى ماليزيا هو أن أجور وظروف العمل يمكن أن تتحسن دون اللجوء للعمل الصناعى ، فإن مجرد جعل الظروف جذابة للمستثمرين يمكن أن يؤدى إلى نقص فى العمالة يجبر أصحاب الأعمال بدورهم على عرض أجور و ظروف عمل أفضل مما هى عليه الآن ، ولقد أجبر النقص فى عدد العمال فى ماليزيا الحكومة والشركات الصناعية على رفع مهارات القوة العاملة لديهم حتى تتناسب مع طرق الإنتاج التى تعتمد على التكنولوچيا بشكل مكثف . ومن الناحية النظرية ، المفروض أن تقلل التكنولوچيا الحديثة والاستثمارات فى هندسة الإنتاج الأفضل من الحاجة للعمالة وتسبب فائضا كبيرا فيها . لكن شيئا من ذلك لم يحدث فى ماليزيا . وهو يحدث ؛ لأن السلام الصناعى ببساطة مستمر فى جذب استثمارات تحتاج لخلق وظائف جديدة كثيرة .

ولم يحدث أن تم ترحيل عمال أو فصلهم من عملهم . وبدلا من ذلك فهم يُشغّلون خطوط الإنتاج الجديدة التى تنتج أضعاف حصص الإنتاج السابقة ، وذلك بعد أن يتم تدريبهم للوصول لمستوى مهارات أعلى . كل ما يحدث هو أن نفس القوة العاملة ، بعد رفع مستواها التقنى ، تصبح قادرة على إنتاج أضعاف الكميات التى كانت تنتجها وأفضل منها بكثير من حيث الجودة . والحقيقة أنه ما يزال هناك نقص فى العمالة ، لكنه من ناحية أخرى فقد ارتفعت المهارات والأجور .

لقد ارتفعت أجور العمال فى «بينانج» بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ سنويا فى غضون الخمس سنوات الماضية بسبب زيادة الطلب على العمال . وهذا أعلى من أى طلب سابق بزيادة أجور العمال فى المنظمات العمالية . ولم يتم تحسين ظروف العمل فقط ، بل تم عمل دورات التدريب والتطوير وهى الأخرى تُمكّن حتى العمال ذوى المؤهلات العلمية البسيطة من إنجاز عمل راقٍ متطور . وطبيعى أن أجورهم ترتفع بارتفاع المهارات التى

يكتسبوها من خلال الدورات التدريبية وخبرة العمل .

ويوجد أمن صناعى فى الوقت نفسه . والمستثمرون ، سواء المواطن منهم أو الأجنبى ، يشعرون بالاطمئنان على أن استثماراتهم لن تتضرر بسبب طلبات رفع الأجور غير المتوقعة أو التى لا مبرر لها ، يصاحبها تهديدات للنشاط الصناعى و ما يمكن أن يكون أكثر تخريبا وهو إضرابات فعلية عن العمل و ضياع ساعات عمل ، إضافة لما يمكن أن يحدث أحيانا من احتمال إتلاف معدات وتسهيلات أخرى من أدوات الإنتاج .

وكما أشرنا من قبل ، فإن الاستثمارات الأكثر تعنى طلبا أكثر على العمال وبالتالى أجورا وظروف عمل أفضل .

إن النشاط الذى يؤثر على الصناعة مفهومٌ عفا عليه الزمن . وفى أحسن أحواله هو أداة الملاذ الأخير . أمّا فى أسوأ الحالات فإنه يصبح سلاحًا سياسيًا ، لا يرتبط مطلقا بحقوق ورفاهية العمال . وتستخدمه أحزاب العمال لمجرد كسب النفوذ . ولكن بوصفهم حكومات ، لم يستطيعوا عمل أى شىء للعمال . لذا تحدث إضرابات كثيرة فى ظل حكومة العمال بنفس القدر الذى كانت تحدث به فى ظل حكومات أخرى .

وفى عالم يؤمن بإيجاد حلول للنزاع بين الدول وبين الجماعات وبين الأفراد عن طريق المفاوضات أو عن طريق التحكيم وأحكام القضاء التى تشمل أطراف ثلاثة ، من الغريب فى عالمٍ كهذا أن نرى التأييد المستمر لتسوية الأمور بالمواجهة واختبارات القوة . وفى السنوات الأولى للثورة الصناعية كانت هناك أسباب لتسوية نزاعات العمل عن طريق اختبارات القوة .

وكانت القوانين يشوبها التفرقة ؛ لأنها كانت فى صف أصحاب العمل . وكان استغلال العمال سائدًا ومنتشرًا . وكانت الاتحادات فى معظم حالاتها غير قانونية ، تماما كما كان أى شكل من أشكال النشاط الصناعى . لم يكن هناك فى الواقع أى سبيل للحصول

على التعويض القانونى .

لكننا ابتعدنا جدا عن ممارسات تلك الأيام . وتسود الآن الآراء الليبرالية عن حقوق جميع المواطنين . وتكفل القوانين المتعددة التى صدرت حماية حقوق العمال . وتضمن حكومات البلاد الغربية أمن الوظيفة وإعانات مالية متعددة لمن يتعرضون للبطالة . فالعامل العاطل لا يصل لمرحلة الموت جوعا رغم أن حظه قد لا يكون بمثل حظ العامل الموظف . وفى بعض البلاد الغربية ينبغى أن تدفع الدولة أجوراً ورواتب للعمال الذين يعانون من البطالة بنفس القدر الذى كانوا يتسلمونه عندما كانوا على رأس عملهم .

ألا يستحق هذا الاهتمام بالعمال الثناء ! ولكن لكى تستطيع الدولة تمويل تلك التعويضات المالية الضخمة الخاصة بالبطالة ، عليها جمع مال لهذا الغرض من الشعب . ومن هنا يجب رفع أسعار البضائع والخدمات حتى تشمل الضرائب المطلوبة لتمويل الإعانات المالية للعاطلين عن العمل الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى أن ترتفع نفقات المعيشة وتصبح الأجور غير كافية لدفع أسعار السلع والخدمات .

والتكلفة العالية للخدمات والبضائع تزيد من تكلفة البضائع والخدمات المطلوبة لإنتاج السلع . وتصبح السلع المُصدّرة غير قادرة على المنافسة . ويصبح كبح جماح التضخم أمرا مستحيلا . فبينما قد تبدو الدخول مرتفعة ، فإن تكاليف الخدمات والإعانات المالية تلتهم معظم الأجور والرواتب . وهنا يُمجّد مبدأ «اعملها بنفسك» كطريقة للتغلب على التكاليف العالية . ولكن ما يعنيه ذلك هو أن يكون على الطبقات المتوسطة والفقيرة أن تخدم نفسها بنفسها . عليهم أن يقوموا بإصلاح أى شىء عاطل عندهم وأن يلبّوا مطالب كل احتياجاتهم الشخصية والعائلية . وهم فى الواقع يقضون أوقاتهم الثمينة فى تأدية أعمال لا علاقة لها بمؤهلاتهم ، ويؤدونها دون أى أجر يحصلون عليه . وإذا كان عليهم دفع نقود لمن تكون وظيفتهم أداء كل هذه الأعمال الروتينية ، فإنهم بذلك يصبحون أقل قدرة من الطبقة الاجتماعية التى صُنّفوا عليها ؛ أى أن مستوى معيشتهم لا يكون مرتفعا فى حقيقة

الأمر . وقد يكون لهم دخل عال ، لكن هذا الدخل يكون نتيجة ليس فقط لما يحصلون عليه من أجر مقابل العمل الذى يُوظفون فيه ولكن مقابل العمل الذى ينبغى أن يؤدّوه لأنفسهم . فإذا أضفت كل الذى ينبغى عليهم عمله فإن أجورهم حقيقة لاتكون مرتفعة . وما يحصلون عليه من أجر يكون منخفضا مثل الحال فى البلاد الأقل تطورا .

ومن الخطأ أن نعتقد بأن الحكومة تتولى دفع جميع المساعدات الاجتماعية المخصصة لكل مواطن . بل إن الشعب ، بمن فى ذلك العمال الذين يتقاضون أجورا كبيرة ، هو الذى يدفعها .

وبرغم كل المساعدات المالية ، فإن مجرد الإصابة باعتلال جسدى بسيط قد يكون سببا لإفقار المريض ؛ لأن الخدمة الصحة المجانية غير نظامية وخالية من اللمسة الإنسانية . فلابد من دفع نقود من أجل التأمين الصحى . وحتى إذا احتاج المريض لعلاج من نوع خاص ، فإن تأمينه يُعتبر غير كاف .

والسبب فى معدلات البطالة العالية فى أوروبا هو الرواتب و العلاوات التى تمنح للموظفين . ويصر القانون على تلك الرواتب والأجور بصرف النظر عن إنتاجية الفرد . إن رجال الصناعة فى إيطاليا يعرفون أن العمال فى جنوب إيطاليا أقل إنتاجية عنهم فى الشمال . وهم على استعداد لاستثمار أموالهم فى الجنوب شريطة أن ترتبط الأجور بالإنتاجية بصورة أو أخرى . لكن القانون لا يسمح لهم بذلك ؛ ولهذا فهم يجعلون جميع مراكزهم الصناعية وتسهيلاتها فى الشمال حيث تكون الإنتاجية أعلى من معدلها فى الجنوب ويساعدهم ذلك على إكمال مسيرتهم فى السوق العالمى . وفى نفس الوقت يظل العمال فى الجنوب فى حالة بطالة .

إن متوسط نسبة البطالة فى إيطاليا بشكل عام يبلغ حوالى ١١٪ . إلا أنها فى جنوب إيطاليا تبلغ حوالى ٢٠٪ ، وستظل هذه النسبة عالية طالما اضطر أصحاب العمل لدفع نفس الأجور التى يدفعونها فى الشمال .

ولا يمكن لماليزيا أن تتحمل التورط فى مثل هذا الموقف . فليس لدينا إعانات مالية للعاطلين . ونتوقع من العائلات رعاية أعضائها من العاطلين . وعندما يعتقدون أنهم لا ينبغى أن يكونوا عبئا على عائلاتهم ، يجب عليهم عندها إيجاد عمل لأنفسهم بسرعة . ولسنا بحاجة لأن نفرض ضرائب كثيرة على الشعب لتمويل الإعانات الحكومية والمنح الأخرى للعاطلين عن العمل . وبالتأكيد فإن العمال يشرعون بالمحافظة بشكل عملى على كل ما يكسبونه من رزق . وتساعد الأجور المنخفضة ليس فقط على جعل السلع الماليزية تنافس فى الأسواق ، لكنها أيضا تحافظ على خفض تكاليف المعيشة . والأجور المنخفضة يمكن إنفاقها فى بيئة تكون التكاليف فيها رخيصة لمدة أطول من المدة التى تُنفق فيها الأجور والضرائب المرتفعة فى بيئة تكون تكاليف المعيشة فيها غالية . ولأن الخدمات تتكلف القليل ، لا يضطر الناس لعمل الأشياء بأنفسهم . وتجدهم على استعداد لأن يدفعوا نقوداً لإصلاح أشياء . .إلخ ، ولا يُضيّعوا أوقات الفراغ فى محاولة توفير نقود بأداء أعمال يمكن للمتخصصين فيها أداؤها على أحسن وجه .

وتظل تكاليف العلاج الصحى منخفضة ويمكن لمعظم الناس تدبيرها . ويحصل أصحاب الدخول المنخفضة على علاج طبى مجانى أو مدعوم . وتدفع الحكومة رواتب كبيرة للأطباء ومهنيين آخرين ، لكنها كبيرة فقط بالنسبة لدخل أفراد الشعب . وعموما فإن معدل الدخل منخفض ، والأجور المهنية فى الحقيقة منخفضة أيضا ويمكن أن يتحملها أولئك الذين يتوقعون أن ينتفعوا من هذه المهن .

وتبدو الإعانات المالية للعاطلين حلاً يأخذ طابع الإحسان لمشكلة البطالة . والشىء المؤسف هو أننا نحتاج لنقود أكثر عندما لا يسير الاقتصاد سيرا حسنا ؛ لأنه فى مثل تلك الأوقات يتعرض عدد أكبر من الناس للبطالة . وعندما يزدهر اقتصاد البلاد وتتدفق مصادر الدخل على الحكومة ، تنخفض معدلات البطالة وتقل المبالغ المطلوب دفعها ؛ إعانةً للعاطلين والفقراء .

وتنخفض مصادر الدخل الحكومى فى حالة الركود الاقتصادى ، ومع ذلك يكون الاحتياج أكبر لنقود أكثر فى مثل تلك الأوقات لدفعها للعدد الأكبر من العاطلين ، كما ينبغى على الحكومة إنفاق أموالٍ أكثر فى تلك الأوقات لكى تدفع الاقتصاد للأمام وتخلق فرص عمل للعاطلين فى الوقت الذى تُخفض فيه الضرائب . فكيف تدفع الحكومة إعانات مالية أكثر للعاطلين عن العمل وتدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام من خلال وضع ميزانية توسعيّة فى الوقت الذى يؤثر الركود الاقتصادى بشكل معاكس فى مصادر الدخل؟ !

وفى أحسن الأوقات يغلب أن تُقلل إعانات البطالة من الدافع للعمل . فلن يُقبل أحد على العمل إذا لم يكن أجره أعلى بالقدر الكافى من الإعانة المالية التى تقدمها الحكومة للعاطلين . إن العيش على الإعانة المالية للفقراء يبدو أمرًا مغريًا جدًا للكسالى والمتراخين من البشر ، إنهم يصبحون بطالة تقاوم تغيير وضعها بعناد وعبئًا ثقيلاً على المجتمع .

والدولة النامية لا يمكنها تحمل هذا النوع من الترف ؛ إن هذا يجلب الفقر للبلاد ويفرض عبئًا لدفع أموال فوق طاقة الشعب ، ويجعل البلد مستدينة على الدوام معتمدة اعتمادًا كليًا على المعونات .

ورغم أن ماليزيا أغنى من معظم البلاد النامية ، فما زالت غير قادرة على تحمل هذا النوع من المعاملة لعمالها ، وفى الحقيقة فإنه ينبغى على ماليزيا ألا تتبنى منهج دولة الرفاهية الغربى حتى عندما تصبح دولة متقدمة ، وواضح بالفعل أن فلسفة : « الأمن من المهد إلى اللحد » فلسفة مُضعفة وتتجه لتدمير المجتمع واقتصاد حتى أقوى الأمم .

وينبغى أن تكون فلسفة ماليزيا دائمًا : «المكافأة العادلة للعمل الجيد» . فالحد الأدنى الثابت للأجور وفوائد التوظيف وتعدد الألقاب وغيره ، كل هذا قد يبدو جميلاً وعادلاً ، لكنه يبيت على المدى الطويل غير عادل ليس فقط للشعب ككل ، ولكن للعمال على وجه الخصوص .

لابد من أن يرتبط ارتفاع أجر العامل بإنتاجه ، وهذا يقلل من اتجاه ارتفاع تكاليف المعيشة وحالة التضخم . ومن واجب الحكومة خلق المناخ الذى يُوصَى للاستثمار الذى يقوم به المستثمرون من المواطنين والأجانب ، وتكون الحوافز بالشكل الذى يسود فيه موقفًا من التوظف الشامل أو شبه الشامل للعاملين ، حينئذ يستطيع كل إنسان كسب قوته بعدالة ، وترتفع الأجور لسبب بسيط وهو : «نقص الأيدى العاملة» . ويكون استخدام الآلات ذاتية الحركة والإنسان الآلى عند هذه المرحلة مزيدًا من إنتاجية العمال ، كما يفعل التوجه السريع للتكنولوجيا المتقدمة والصناعات ذات القيمة المتزايدة . ولا تحل الماكينات فعلاً محل العمال ، ولكن يصبح هؤلاء العمال مشرفين ومحافظين على آلات الإنتاج وصيانتها ، وسوف يتقاضون أجورًا مرتفعة أكثر من الماضى بسبب هذا الدور الجديد الذى سيقومون به .

وهكذا تستمر العملية على هذا المنوال ، بتزايد أجر العمال بشكل مستمر دون الضغوط و حالات التمزق التى تسببها نزاعات العمال ، والمواجهات والتمزق فى وضع الإنتاجية وبدون حالة التضخم التى تواكبها .

وقد يبدو هذا الكلام نموذجيًا- إلى حد ما- ولكن لا يمكن تحقيق التوافق الكامل فى العلاقات بين أصحاب العمل والعمال ، وإذا تم إيجاد تسوية للمنازعات من خلال المفاوضات والتحكيم وقرارات المحاكم ، فسينتج عن ذلك خسارة أقل فى كمية الإنتاج مقارنة بإيجاد حلول للمنازعات من خلال العمل الصناعى ، وبالتالى لن ترتفع -كثيرًا- أسعار التكلفة ولا ما ينتج عنها من تضخم ، وسيتم الاحتفاظ بحد المنافسة .

وحقوق العمال ممتازة وينبغى حمايتها ، لكن يجب أن يكون العمال واتحاداتهم قادرين ، يُقيّموا بدقة ما إذا كانوا ينجزون بشكل أكبر بالعمل الصناعى أو بدونه ، ويجب أن يدرك العمال أنهم عندما يتوقفون عن العمل ، فإن الخسارة الناجمة عن هذا التوقف يتحملونها هم أنفسهم كما يتحملها أصحاب العمل ، إن فكرة أنهم لا يخسرون شيئًا أو أنهم

يخسرون أقل من أصحاب العمل فكرة غير صحيحة .

إن فترات التوقف عن العمل والرواتب الأعلى -إضافة إلى امتيازات العمل الأخرى- دون زيادة تعويضية فى عملية الإنتاج تساهم فى زيادة تكاليف المعيشة ، وتنفى الزيادة فى تكاليف المعيشة الزيادة فى الدخل التى يكسبها العامل من خلال العمل الصناعى ، وبمعنى أخر : لم يحسن العمال -فى الواقع- من قوتهم الشرائية ، ويضطرهم الأمر بعد فترة وجيزة من الزمن لتقديم طلبات لرفع الأجور مرة أخرى ، وحتى لو لم يصاحب هذه الزيادة عمل صناعى ، فإنها ستتسبب مع ذلك فى نوبة أخرى من نوبات التضخم .

وإذا واجهت الصناعات الكثيرة المختلفة نوعًا ما من الطلبات فى أوقات مختلفة من السنة ، فسيستمر الضغط على الأسعار ، لذا يصبح التضخم عملية مستمرة ، وهذا يسبب بدوره زيادة المطالب ، وعملاً صناعيًا أكثر و زيادة فى التضخم بالطبع ، وبالتالى يتضح أنه لم يتم كسب شىء أو حل أية مشكلة .

حقًا ، إن تسوية النزاعات ما بين العمال وأصحاب العمل عن طريق المواجهة الصناعية ليست حلاً لمشكلة العمال ، ويجب حل الخلافات بين العمال والاتحادات مع أصحاب العمل الخاص بهم من خلال المفاوضات أو التحكيم أو طرف ثالث يحكم بكون الطلب له ما يبره أو عكس ذلك . ويجب أن تضع المحاكم فى الاعتبار العوامل المتعددة التى تمت الإشارة إليها ، وليس مجرد حقوق مطالب العمال أو أضرارها ، ويحب أيضًا أن تضع المحاكم فى اعتبارها -بعناية- عواقب أحكامها و تأثيرها على العمال وعلى الدولة .

وأسوأ شىء يمكن أن يحدث هو : «العون الدوجماتى غير المبنى على دليل لما يُسمى بحقوق العمال والتعاطف الذى يُوضع فى غير مكانه» ، ولن يساعد العمال مثل هذا التصرف على المدى الطويل ، لكن الدمار الذى يمكن أن يحدثه فى اقتصاد البلاد لا يمكن حصره ، ويجب على الطرف الثالث الذى يقوم بعملية التحكيم أو الحكم ألا ينظر للطريق

الأسهل للخروج بحل للشكوى المعروضة ، والرأى الشائع هو أن العمال هم الضحايا دائما وأنهم الأكثر عددًا ؛ فمن الأسهل الخضوع لهم خيرًا من الخضوع لأصحاب العمل أو أصحاب الأملاك .

ولو تذكرنا جميعًا أن رفاهية الدولة تفيد الجميع فإن ذلك سيكون له وزنه الضرورى فى إصدار جميع الأحكام ، ولقد ظهر بوضوح فى الدول الأوروبية أن تأييد ما يُسمى بحقوق العمال نتج عنه تدهور هذه البلاد اقتصاديًا وتعطل نسبة كبيرة من العمال عن العمل ، وينبغى أن نتذكر أن أكبر و أصعب مشكلة تواجه الاتحاد الأوروبى اليوم هى : «البطالة» .

اكتشف الشيوعيون والاشتراكيون الآن أن أيديولوچيتهم التى تنادى بالمساواة لم تنجح ، والحقيقة أن اتباعهم الأعمى لأيديولوچيتهم نتج عنه ليس جنة للعمال ولكن جحيمًا لهم ، إن أمراض البيئة وأمراض أخرى يعانى منها العمال فى بلدان أوروبا الشرقية لهى شهادة ناصعة لمبادئ المساواة التى وُضعت فى غير موضعها فى نظامهم ، وكذلك لاتباعهم الأعمى لعقائدهم .

يجب على الأيديولوچيين الليبراليين الغربيين المخلصين لما يُسمى بحقوق الإنسان ، ولما فيها من حقوق العمال ، التوقف عن التعصب ، وكما أن الشيوعيين والاشتراكيين مخطئون فإن الليبراليين فى الغرب يمكن أن يكونوا مخطئين مثلهم بالتساوى ، وقد لا يكون التلف الذى سببته ليبراليتهم فظيعًا كذلك الذى حدث فى البلاد الشيوعية / الاشتراكية ، لكن التلف موجود قطعًا ويمكن لكل عين رؤيته .

وإن تدعُ بقية شعوب الأرض وتجبرهم على قبول ليبرالية الغرب فليس أفضل من محاولة فرض أيديولوچية الشيوعية بالقوة ولو كان الشيوعيون قد نجحوا فى تشكيل العالم أجمع فى قالبهم ، لما أصبح هناك شىء للمقارنة بين نتائجه ونتائج نظام السوق الحرة ، ولكانت النتائج كلها ستصبح محزنة للطرفين ، وتدعى أن هذه هى الحالة الطبيعية للشئون

البشرية .

وبالمثل ، لو كان على العالم بأكمله أن يتحول لليبرالية الغربية ، إذًا فعندما تظهر الأخطاء والنتائج المأساوية لليبرالية تلك ، فسيفترضون هناك أن هذه هى الحالة الطبيعية للشئون البشرية ، ولن يكون هناك شيء للمقارنة به لإظهار ما إذا كانت الفلسفة جيدة أم سيئة .

وعندما تكون القيم مقبولة ، فهى تتطور فى النهاية لتصبح بنود عقائدية ، والكفر هو تحدّى بنود العقيدة . وفى أيامنا هذه قد لا يُحرق المُنشقّون عن العقيدة فى الخازوق ، ولكن قد تكون هناك طرقًا أخرى لإحراقهم مثلاً : «تشوّه سُمعتهم ، ويتم صلبهم فى وسائل الإعلام ، وهى أقوى سلطة من بين السلطات الأربعة » ، هذا إذا كنا نستطيع أن نقول : «إنه ما زال هناك أربع سلطات» . ويمكن تطبيق العقوبات على أمم بأكملها ، ومن بين العقوبات التى يمكن استخدامها بل والتى تم استخدامها بالفعل : «الطرق المختلفة للوى الذراع وتشمل : «تجويع الشعب المتمرد» ، ولا يحتاج الأمر الآن لبوارج حربية ؛ لأن التهديد يمكن أن يأتى -ببساطة- من على بعد آلاف الأميال . ما زالت القوة هى التى على حق -إلى حد كبير- .

٦- نظام القيم في ماليزيا

لا ترغب ماليزيا فى قبول الأفكار الغربية عن العمال وحقوقهم أو بالنسبة لتلك المسألة : «الحقوق الإنسانية كما يفسرها الغرب» . وهذا لا يعنى أننا نرفض الحقوق البشرية برمّتها ، إن ما نعنيه -ببساطة- هو أننا لا نوافق على التفسير الغربى لحقوق الإنسان .

أين نختلف ؟ إذا عبرنا عن ذلك ببساط نقول : «نحن نؤمن برفاهية الأغلبية بينما نحترم حقوق الأقلية أو حقوق الفرد فى أن يفعلوا ما يشاؤون طالما أنهم لا ينكرون حقوق الأغلبية ، أما الغرب فيؤمن بحقوق الأفراد حتى لو كان فى ممارستهم لهذه الحقوق إنكار لحقوق الآخرين .

فى الغرب ، يُضربُ بحق الفرد للتعبير عن رأيه بحرية المثل الشائع الذى يقول : « أنا لا أوافق على ما تقول ، لكننى سأدافع عن حقك فى أن تقوله » . ويبد هذا شيئا نبيلاً جدًا ، وحينما ظهر هذا القول كان الاختلاف على آراء ومعتقدات سياسية صُغرى ، ولم يكن يحدث ضرراً حقيقيًا لأن شخصًا اختلف عن الآخر .

ولكن ، ماذا لو حرّض أفراد على العنف من خلال الخطابات الملتهبة ؟ وماذا لو أضرّ هؤلاء الأفراد باستقرار المجتمع ؟ ماذا لو خرّب هؤلاء الأفراد قطاعات من المجتمع ؟ ماذا لو تصرّف هؤلاء الناس بتخطيط مُنظّم لاستخدام العنف من أجل إقصاء الحكومات الشرعية ؟

يمكن تحملهم طالما كانوا مرفوضين فى معظمهم من جانب الشعب ، ولكن لكون الطبيعة البشرية على ما هى عليه ، فإنه يمكنهم أن يؤثّروا ، بل ويؤثّروا فعلاً على السُذّج من الناس الذى يسهل انقيادهم فى الديموقراطية ، لا تحدد الأغلبية نتائج الانتخابات فى كل الحالات ، فكثيراً ما تكون منقسمة ومبعثرة ، وكثيرا ما تحدد الأقلية نتيجة الانتخابات ،

فيلقون بأصواتهم خلف أولئك الذين يُرحبون بمساعدتهم على تحقيق رغباتهم من أجل الحصول على سلطة ضئيلة بالاسم فقط .

ويمكن لأمم بأكملها أن تنحرف عن الطريق المستقيم ، ويتم تدمير البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بنشاط فرد أو اثنين أو مجموعة صغيرة من المجرمين المتآمرين الذين ينوون الاستيلاء على الحكم . لقد استولى كل من : «هتلر ، وموسوليني ، ولينين وستالين وكثير من الدكتاتوريين فى أمريكا الجنوبية على الحكم بهذه الطريقة» . وبسببهم قتُل الملايين وتحطمت اقتصاديات ورفاهية معظم بلدانهم تحطيمًا شاملاً .

إن الدفاع عن حق من حقوق الفرد وهو : «التعبير عمًّا فى خاطره» شيئًا كريمًا ويتسم بالتسامح والنبل ، ولكن السماح للفرد بالاستيلاء على الحكم بالقوة وتدمير بلده فهذا أمر مختلف تمامًا ؛ فهذا ليس بالأمر النبيل ، ولا هو تعبير عن الكرم والتسامح ، وما يكون ذلك إلا تنصّل كامل من المسئولية من جانب الحكومة ، بالطبع ليس من السهل التنبؤ بالذى يدور فى ذهن مثير الشغب ، لكن يجب على الحكومات قراءة الدلائل ولو بغير الدقة المطلوبة .

ونحن فى ماليزيا لا ننوى السماح للناس بالاستيلاء على الحكم بالقوة من خلال استغلالهم للعملية الديموقراطية ، وهناك فرصة طيبة وهى أن آمال هؤلاء الناس لا تعير الديموقراطية أهمية ، ومن أجل هذا لم يحدث مطلقًا أن سمحنا للحزب الشيوعى فى ماليزيا بالمشاركة فى الانتخابات الديموقراطية ، ولم يحدث بعد أن واتتنا الفرصة للتصرف ضد جماعات متعصبة تخريبية أخرى بهذه الطريقة لكننا سوف نتصرف بالتأكيد لو ظهرت الحاجة لذلك . وفى نفس الوقت ننوى القضاء على مثل هذه الاحتمالات فى مهدها وذلك باتخاذ خطوات ضد أفراد يُشكُ فى أن تكون لديهم مثل هذه المقاصد ، ونحن لن نسمح بتعريض رفاهية الأغلبية ، وهم الشعب ، للخطر عن طريق أفراد يرون فى الديموقراطية السبيل للاستيلاء على السلطة وفرض حكم فاشستى ؛ إن حرية الفرد لها حدودها .

والحكومة لها مسئولية خطيرة لحماية الأغلبية ، وقد تكون الحكومة مخطئة فى بعض الأحيان ، بل قد تسيء الحكومة استخدام سلطاتها فى بعض الأحيان . لكن الشعب يستطيع إقصاء الحكومة إذا كان حقًا يرغب فى ذلك ، وحتى من قبل ذلك ، هناك وسائل كافية فى ماليزيا لجعل الحكومة تعرف ما يُغضب الشعب ، هناك ضمانات مناسبة وكافية للشعب وللديموقراطية ، لكن الاهتمام بالشعب وبالأمة وبالديموقراطية نفسها يتطلب ألا تكون حرية الفرد مطلقة ، إن نوع الديموقراطية الليبرالية التى تكون بلا حدود تلك التى يدعو لها الغرب ليست لنا ، وهم يدعون للديموقراطية غير المحدودة ؛ لأنهم يعتقدون أنها لن تهددهم ، ولكنها عندما تهددهم ، فسيفعلون بالتأكيد ما يطلبون من الآخرين الآن عدم فعله ، وهكذا أدانوا التحرك الماليزى ، لتثبيط همة اللاجئين الفيتناميين ، وعندما بدأ السود فى هاييتى والأسبان الكوبيون الرسوّ على شواطئهم ، زجّوا بهؤلاء المساكين فى البحر ؛ ليعودوا كما جاءوا .

ونحن هنا فى ماليزيا لا يوجد عندنا ما يخجلنا ، إن ديموقراطيتنا وأفكارنا عن حقوق الإنسان وعن الحريّات أفكار نبيلة ، مثلنا مثل الآخرين ، بل نحن فى الحقيقة أكثر ليبرالية عن غيرنا فى نواحٍ كثيرة ، فمثلاً نحن نسمح بإقامة مدارس تستخدم لغات غير اللغة الوطنية ، بل إننا حتى نقوم بتمويلها ، ولكن -عمليًا- تعترض جميع هذه الديموقراطيات الغربية الليبرالية على استخدام لغات أو أديان أخرى ، و فى إحدى البلاد «الليبرالية» حتى ارتداء الحجاب على الرأس أصبح ممنوعًا .

وماليزيا لا تكتفى بوضع رفاهية الأغلبية فوق حرية الفرد ، لكنها تؤمن أيضًا بمؤسسات العائلة وبالزواج وبالقيم الأخلاقية المحافظة على العادات والتقاليد .

وكنتيجة لدفاع الغرب المستميت عن حرية الفرد ، سُمح لأفراد الشعب بالهجوم على المؤسسات القائمة ، وفيما مضى كانوا يعتبرون العلاقات الجنسية للرجال والنساء خارج نطاق الحياة الزوجية شيئًا غير أخلاقى ، لكنهم شعروا بعد ذلك بأنه ينبغى تلبية طلب المتعة

الجنسية للرجل ، وبالتالى أصبحت الدعارة مُباحة قانونًا أو على الأقل يمكن التغاضى عنها .

ثم ظهرت حبوب منع الحمل ، وهنا شعرت نساء الغرب أنهن قد تحررن بشكل حقيقى ، والآن يمكنهن التصرف كما يتصرف الرجال قبلهن تمامًا ، أى أنهن يتمتعن بالحياة الجنسية خارج نطاق الحياة الزوجية .

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، لقد رغبن فى أن يصبحن أحرارًا تمامًا ، أردن أن يصبن كل شىء اعتبرن أنه كان مقصورًا على الرجال فقط ، فقمن بحملة «لتحرير المرأة» . يجب ألا يعتبروا بعد الآن كزوجات للرجال ، فأهملوا الاصطلاحات الدالة على ذلك وهى السيدة كذا ويُذكر اسم الزوج بدلاً من « كذا» ، ولا حتى رغبن فى أن يُطلق على غير المتزوجات لفظ « آنسة » ، فقد يوحى هذا اللفظ بأنهن لم يكن متزوجات وبالتالى فيمكن التقدم لطلب الزواج بهن بناءً على ذلك ، واخترعن كلمة « مسز » Mrs و«مس» أى : Ms لتُستخدم أيتهما للمرأة سواء المتزوجة أم غير المتزوجة ، وبذلك حطموا الرباط المقدس وقسم الزواج .

وبعد أن انطلقوا فى هذا الطريق ، لم يعد يوقفهم شىء . وهن يرين أنهن لابد من أن يُقمن المساواة بينهن وبين الرجال مهما تكلف الأمر ، ولابد من أن يقمن بكل الوظائف التى يقوم بها الرجال ، ولابد من أن يشبهن الرجال من حيث المظهر ، وكما يُشبع الرجال شهواتهم مع محترفات الجنس من النساء ، فلابد لهن من أن يفعلن نفس الشىء .

لماذا يصبح من الضرورى اتخاذ الرجال كرفقاء ؟ ينبغى للنساء مرافقة النساء ، فيعشن مع بعضهن ويكُنّ أزواج وزوجات مع بعضهن ، ولكن ماذا عن الأطفال ؟ يبدو أن الزوجين من السحاق حنّوا مؤخرا لأطفال من نتاجهن ، وتم إيجاد حل ببساطة لهذه المسألة : تنام «الزوجة » مع أى ذكر وتحصل على الطفل بهذه الطريقة ، ومن هو أبوه ؟ شىء غير مهم أو متصل بالموضوع ؛ الطفل لا يحتاج إلى معرفة ذلك ، على الطفل إذًا أن يكون بلا

أب ، ابن حرام ، ولكن لم يعد ذلك يُعتبر أمرًا مخلاً بالشرف ، وهكذا ينمو ابن الحرام مع الزوجين من السحاق على أنه ابن كل واحدة منهما ، وقد يتزوج هذا الطفل بعد أن يكبر ، وهناك احتمال أن يتزوج طفل آخر أنجبه نفس الأب -تمام كل ذلك- حتى زنا المحارم أصبح « طبيعيًا » ومقبولاً هناك .

وبالطبع ليست النساء وحدهن اللاتى يتزوجن بعضهن ، وتمامًا كما كانت النساء «يتحررن» شيئًا فشيئًا ، أراد الرجال هم الآخرون أن يصبحوا متحررين ، إنهم يريدون أن يتخلصوا من جميع قواعد السلوك التى تحكم حياتهم ، لماذا تكون النساء فقط هن اللاتى لهن شعر طويل ، ويلبسن فطيرة شعر فوق رؤوسهن أو يصنعن ذيل حصان من شعورهن خلف رؤوسهن ، ويلبسن حلقانًا فى آذانهن ؟ ! وهكذا يحافظ الرجال الآن على الشعر الطويل ويربطونه لأعلى على شاكلة ذيل حصان أو فطيرة ويخرمون آذانهم لوضع الأقراط .

وبالطبع يجب أن يعرضوا على الملأ تفضيلهم لبعضهم ؛ فهم يتجمّعون أزواجًا كأى حبيبين و « يتزوّجا» بعضهما (بطريقة قانونية فى بعض البلاد) ، أمّا أن يكون لديهما أطفال فهذا أمر أصعب قليلاً حيث أن القليل من النساء ، مهما كانت كل واحدة منهن غير مقصورة على رجل واحد ، مستعدات لفراق أطفالهن ، لكن هناك القدر الكافى من النساء ممن لا يعبأن بشىء وليس عندهن إحساس ولهن أرحام للإيجار ، ومن الصعب اعتبارهن من البشر ، وهم دائمًا على استعداد لبيع أنفُسهن .

ولكن لماذا يحصر كل واحد منهما نفسه مع الطرف الآخر فقط ؟ لطالما تبادل الزوجان المشتهيان لأفراد الجنس الآخر شركائهما وكوّنوا مجموعة جنس مفرط فى انغماسه فى اللذات ، وإذا أصبحت المرأة حاملاً ولم تستطع معرفة ممن حملت فلا شىء يهم ، وكله تمام . لم يعد يهم مطلقًا من هو الوالد لأى طفل .

والزواج و «الأسرة »كما عرفناها طوال حياتنا فقدا وضعهما كمؤسسات اجتماعية ، ولم تعد الأسرة ، كما هى مُعترف بها ومقبولة على وجه العموم ، هى الوحدة الرئيسية فى

المجتمع ، وللتكيف مع العُرف الجديد ، فالأسرة فى المجتمع الإباحىّ يمكن أن تتكون من أبوين فقط من جنس واحد ، أو من امرأتين تجامع كل واحدة منهما الأخرى ومعهما طفل بلا والد ، أو أطفال من آباء مختلفين ولكن غير معروفين ، أو أسرة مكونة من ذكرين ومعهما طفل بالتبنى ، أو طفل هو والد نفسه .

وفى هذا الوضع الذى قد لا يُعرف فيه الآباء أو حتى الأمهات تصبح فُرص العلاقات المحرمة بين المحارم عندما يشُبّون نسبتها عالية جداً بالطبع ، ولكن هذا أمر غير مهم ؛ لأن المجتمع الإباحى يتقبل زنا المحارم على أنه أمر عادى .

وإذا أصبح اللواط مُتفشيًا فسينخفض معدل المواليد بشكل عنيف ، وهذا لا يهم . وتربية الأطفال مهمة شاقة وبغيضة وينبغى تجنبها بقدر الإمكان ، إن أهم شىء هو الحق فى الاستمتاع بالحياة ، والحياة الجنسية على وجه الخصوص ، ولا ينبغى السماح لشىء بالوقوف ضد مسرات الحياة ومتعها ، يبدو أن هناك خلطًا منتشراً فى الغرب بين السعادة والملذات ؛ إن إشباع الحواس عندهم يتساوى مع السعادة ومرادف لها فى المعنى .

صحيح أنه لا يزال يوجد فى الغرب كثير من الناس « الطبيعيين » الذين يتزوجون ويكوّنون عائلات وسط هذه المجتمعات الإباحية ، ولكن حتى فى حالة هؤلاء «الطبيعيين» ، تشيع حالات الجنس قبل الزواج و كذلك حالات الزنا ، وهناك تسامح عام تجاه هذه الممارسات ، إن الأمهات المتزوجات بالطريقة الشرعية يُزوّدن بناتهن غير المتزوجات بالغمد العازل الواقى وحبوب منع الحمل كعلامة لفهمهن وقبولهن للأعراف السائدة الجديدة .

ولقد أصبح تعاطى المخدرات أمراً عالميًا تقريبًا ، فلا بد من تدخين الحشيش أو الماريجوانا فى زمن معين من عمر الولد / البنت . ويُهد الفاليوم ومواد كيميائية تركيبية أخرى مجتمعات بأسرها ، وأصبح استخدام المخدرات الصعبة شديدة التأثير منتشراً على نطاق واسع .

والحكومات الليبرالية تتفهم هذا جيداً ، ويُعاقب المجرمون من تجار ومهربى المخدرات والمحرّضين عليها بأحكام قضائية بسيطة ، هذا إذا تم القبض عليهم ، ويُعامل المدمنون معاملة إنسانية بمعنى أنهم يُقدّم لهم الإبر و الحُقن ، وفى بعض الحالات يتم حقنهم ضد المخدرات مجانًا فى العيادات .

ولم يسفر انتشار مرض الأيدز سوى عن حملة لاستخدام العازل الطبى والحقن الجديدة التى غالبًا ما تزودهم الحكومة بها ، فلا يجب كبح جماح الحرية الجنسية بأى شكل .

وكل هذه الأشياء لم تقلل من إساءة استخدام العقاقير ، إن العائلات تخسر أطفالها التى تنضم لجماعات من المدمنين المنغمسين فى تناول المخدرات والجنس الجماعى ، ودفعت الحاجة للمخدرات لارتكاب جرائم بسيطة وأخرى كبيرة ، لذا أصبحت المدن صغيرها وكبيرها غير آمنة ، إن تجوالك بالليل فى الأحياء التجارية المهجورة أو فى الحدائق العامة فى المدن الكبيرة فى أمريكا أو أوروبا معناه أن تتوقع هجومًا عليك ، وأحيانًا الموت ، إن المرَاهقينَ الباحثين عن الإثارة يُنفّذون عمليات إزهاق أرواح بريئة ؛ نشدا للمتعة .

وصحيح أنه ليس كل الناس فى المجتمعات الليبرالية الإباحية غير متزوجين وليس لهم عائلات تقليدية و منغمسين فى علاقات لوطية ويتعاطون المخدرات ، ولكن لكونهم إباحيين أو مجرد أنهم متسامحين ومتساهلين ومتقبلين للممارسات الشاذة ، فهم فى واقع الأمر يشجعون هذه الممارسات للدرجة التى تصبح بها منتشرة على نطاق واسع ، إن هذه الممارسات الشاذة تصبح بعد ذلك قواعد سلوك فى المجتمع ، لم تعد هذه الأمور مجرد ممارسات شاذة ، لكنها الآن جزء من المستوى الأخلاقى للمجتمع ، إن الشىء السيىء أصبح الآن حسنًا وجميلاً ، أما الشىء الجميل الطيب فهو الذى أصبح غريبًا وتقليديًا بشكل قاسٍ وصارم ، أى : «دقّة قديمة» . أن تكون «طبيعيًا» الآن فذلك يتطلب قبول وممارسة نفس الأشياء التى كانت تُعتبر خطأ من الناحية الأخلاقية فى الماضى .

والمفارقة هى أنه فى هذه المجتمعات يتوقع الناس من الزعماء المنتخبين أن يكونوا أبرياء من انغماسهم فى ماضيهم فيما يعتبر قيمًا وممارسات مقبولة ، وبالتالى تُقلّب الصحافة فى تاريخ الزعيم وتُفتش فيه تفتيشًا دقيقًا و تفضحه بنشر علاقاته الجنسية مع زوجته قبل الزواج أو بارتكابه جريمة الزنا أو تعاطيه الحشيش ، وما لا يمكن فهمه أو إدراكه هو : «كيف يمكن أن نتوقع من أى زعيم أن يكون بريئًا من ارتكاب هذه الممارسات المقبولة والشائعة فى المجتمع الذى يعيش فيه؟ !» ولو كان قد مارس القيم القديمة التى ضربوا بها عرض الحائط لاعتبروه «دقّة قديمة » أو تقليديًا وشاذًا ، ولا يمكن للتقليديين و«الدقة القديمة» أن يحبهم الشعب ويختارهم لقيادة حتى مجتمع صغير ،ناهيك عن أمة بأكملها .

هل ينبغى للمجتمع الماليزى والشعب الماليزى أن يقبل القيم الاجتماعية للدول الغربية المتقدمة بما أنه يرغب أن يصبح شعب دولة متقدمة هو الآخر ؟ وهل يمكن لدولة ماليزيا المتقدمة أن تتجنب الأشياء التى ما زال الماليزيين يعتقدون أنها انحطاط أخلاقى ؟ هل تكون قيم الغرب الأخلاقية شكلاً من أشكال الانحطاط والتدهور أو شكلاً من أشكال التطوّر الحديث ؟ وإذا كان للأمة الماليزية أن تصبح عصرية ومتطورة ، ألا ينبغى عليها قبول القيم المُنحطّة والتوقف عن اعتبارها منحطة ؟ ومع ذلك ، فالشىء الأكثر أهمية هو : « هل ينبغى على الماليزيين قبول ما قد يبدو قيمًا وممارسات نبيلة ، بينما تكون هى التى أدّت إلى الانحطاط الأخلاقى السائد حاليًا أو على الأقل ساهمت فيه ؟

مما لا شك فيه أن الذى بدأ عملية الانحطاط الخلقى هو تمجيد الحرية داخل نطاق المجتمع : «الحرية المطلقة» . عندما يعيش الرجال فى صحبة أقرانهم من الرجال ، عليهم مراعاة قواعد سلوكية معينة يمكن أن تساعد المجتمع على تحقيق -على الأقل- درجة مقبولة من الانسجام والتناغم ، فلو كان هناك أفراد معينون فى المجتمع غير متحفظين فى سلوكياتهم ، تعمُّ الفوضى ، بل وقد ينهار هذا المجتمع .

حتى أكثر المجتمعات البشرية تخلفًا لها قواعد سلوك تسير عليها ، وتجدهم يقيمون

نظامًا بشكل ثابت -تقريبًا- لفرض وضع هذه القواعد موضع التنفيذ ، وربما يتفق الجميع على منح أقوى وأذكى عضو الحق فى تقرير وفرض القواعد هذه بنفسه أو من خلال جماعته . ومن هنا نشأ نظام رؤساء القبائل الذى تطوّر تدريجيًا ؛ ليصبح نظامًا ملكيًا وإمبراطوريًا وراثيًا .

وتنشأ كل تلك النظم الهرمية وتتواجد لأن المجتمع البشرى يحتاج للقانون والنظام حتى يعيش على هذا الحال ، والقانون والنظام يجب أن يُقيّدا من حرية أعضاء المجتمع فى أن يفعل ما يحب فعله ، أو فى اتباع رغباته الدنيئة والمليئة بالأنانية .

ومما لاشك فيه أن القوانين فى بعض المجتمعات أصبحت مُقيّدة جدًا وتخدم فقط من عُهد إليهم بوضع القوانين موضع التنفيذ ، وفى أمثلة كثيرة تُترك سلطة الحكم بالإعدام للملوك والحكام المطلقون الذين كوّنوا أجهزة جائرة تضع أحكامهم موضع التنفيذ ، فبدلاً من أن يقوم القانون والنظام بحماية الناس وبتمكينهم من العيش كمجتمع ، كانا يُعرِّضا حياة ورفاهية الناس للخطر ، وعندما يكون القانون والنظام أدوات قهر يفقد أعضاء المجتمع وسائل الخلاص أو الحماية .

وإذا كان هذا يمكن أن يحدث ، بل وحدث كثيراً بالفعل ، إلا أنه ليس معناه أن القانون والنظام يُسيئا للمجتمع البشرى ، فهما لا يزالان ضروريّين جدًا وجيدين ، الشىء السيئ هو إساءة استعمال سلطة فرض القانون والنظام ، والحل هو تزويد الشعب بالوسائل التى يكبح بها جماح حالات إساءة استخدام القانون ، ويطيح بها فى النهاية بهؤلاء الذين عُهد إليهم بسلطة وضع القانون موضع التنفيذ .

أما الانتقال للطرف النهائى الآخر وهو إزالة جميع القيود التى يفرضها القانون أو إضعاف مهمة وضع القانون موضع التنفيذ تمامًا بالنسبة لمن هم بيدهم سلطة تنفيذ القانون ووضعه موضع التنفيذ ، فهذا معناه : «خلق حالة من الفوضى» ، والفوضى ، حتى وإن كانت فى منطقة محدودة من مناطق النشاط البشرى ، شىء سيئ للمجتمع ولأعضاء هذا

المجتمع .

ويدافع الديموقراطيون الليبراليون عن التمتع بالحد الأقصى للحرية فيما يتعلق بالسلوك الاجتماعى ، الأمر الذى أدّى إلى حالة الفوضى الاجتماعية . بدأت تلك الحالة بفكرة الحرية ، ثم امتدت لحرية الفرد فى مخالفة جميع الأعراف السائدة المقبولة ، ثم تلا ذلك التحرر الكامل من القيود الجنسية لكل من الذكر والأنثى ، وامتدت حرية الكلمة لتصبح حرية بلا حدود للصحافة حتى فى ذكر الأكاذيب ، لقد أصبح كل شىء وأى شىء يحدث الآن باسم الحرية شيئًا مُقّدسًا .

إن انهيار مؤسسة الزواج والأسرة ، والممارسات واسعة الانتشار للعلاقات اللوطية والزواج اللوطى ، وزنا المحارم ، والكتابات والصور الداعرة فى المجلات والتليفزيونات وأفلام السينما ، وممارسات الجنس الجماعى ، وطابور آخر لممارسات جنسية شاذة أخرى يمكن ربطها بشكل مباشر بالتبجيل المُغالى فيه للحرية ، ويجب ألا يصدر أى قانون أو أن يوضع موضع التنفيذ طالما كان يُحدّ من الحرية ، ولو بقدر ضئيل ، وفى الحقيقة ، تصدر قوانين جديدة فى بعض الحالات لكى تسمح بما كان غير مسموح به من قبل ، وهكذا أصبح الزواج اللوطى بين الرجال يُبيحه القانون وأصبحت عائلات السحاق واللواط مقبولتين فى المجتمعات هناك .

٧- الحُرِيَّةُ وَالدِّيمُقْرَاطِيَّةُ

إن الانحلال الخلقى فى الدول الغربية نتيجة مباشرة للعبادة الكاملة لفكرة الحرية المطلقة . والحكاية بدأت ببراءة شديدة عندما أبدى الكثيرون رغبتهم فى ألا تحدث تفرقة ضد النساء وحقهن فى الإدلاء بأصواتهن فى الانتخابات وفى أنواع معينة من الأعمال . لكن تبع ذلك حملات ضخمة ؛ الغرض منها منع أى تفرقة بين الرجل والمرأة ، ونظر الناس لتحرر المرأة على أنه مطلب للتحرر من القيم التقليدية ، وسرعان ما انقض الرجال والنساء على كل القيم التقليدية المتوارثة جيلا بعد جيل ، ثم أصبحت القوانين التى بدا أنها تحد من «حرية» أى عضو فى المجتمع أو تُقيّدها هى الهدف فأهملت أو لم تعد توضع موضع التنفيذ . وهكذا وصلنا إلى الوضع الحالى للأمور فى الغرب والذى بلغ تقريبا درجة الفوضى الإجتماعية . الحكومات تصبح الآن مسلوبة الحرية والقوة وعاجزة تماما عن وضع أى قانون موضع التنفيذ ومن ثمَّ أصبحت ضعيفة وغير مستقرة وتعيش فى حالة خوف من الجماهير «المتحررة» ومن المؤسسات الجماهيرية .

وتبدو المحاكم فوق مستوى النقد لبعض الوقت ، فما زالت قادرة على إصدار أحكام ، لكنها أصبحت هى الأخرى موضع هجوم الآن ، وتكاثرت إعادة المحاكمات ونقض الأحكام .

إن مشكلة النزعات أو الاتجاهات فى المجتمع البشرى هو أنه عند اكتسابها قوة دافعة ، يصبح من الصعب إيقافها . وهكذا فما بدأ بالمشروع العادل ، تدهور ليصبح تحولاً سريعًا نحو الفوضى الاجتماعية .

والمشكل هو أن تعرف المدى الذى تذهب إليه ومتى تقف وفى الحقيقة متى تعود ببندول الساعة للخلف . ونحن فى الواقع لانعرف حتى أين النقطة الوسطى وبمعنى آخر

نحن لا نعرف المُثل الصحيحة ، وعندما يتدهور الموقف بشكل لا يمكن إصلاحه عند هذا فقط يحدث الإدراك بوجوب إيقاف تلك النزعات ! .

لكن المجتمعات التى لم تقع فى الشرك بعد ما زالت لديها ميزة القدرة على الملاحظة والتحليل والتصرف . إن ماليزيا والماليزيين سعداء الحظ من حيث إنهم لم يتورطوا بشكل كامل حتى الآن . إنهم يُؤيدون التحرك نحو قدر أكبر من الحرية ؛ نحو المساواة بين الجنسين والحاجة لتطبيق العدل فى معاملة النساء . ولكنهم ، وبعد أن رأوا انهيار الأخلاق فى المجتمعات الرائدة فى المطالبة بالحرية التى لا يكبح جماحها شىء فى كل شكل من أشكالها ، ينبغى على الماليزيين أن يكونوا قادرين على تحديد المدى الذى ينبغى أن يصلوا إليه ، وكيفية الموازنة بين الحرية والمسئولية من أجل الرفاهية الحقيقية للمجتمع الماليزى .

لقد خطونا فى الحقيقة خطوات حذرة جدا . ولا يستطيع أحد إنكار أننا شعب حر . إن أعظم حرية فى أى ديمقراطية هى حرية انتخاب الهيئة التشريعية وبالتالى حكومة الاختيار ؛ أى الحكومة التى يؤيدها الأغلبية . وهذا كما أشرنا سلفا يساعد على التعامل الصحيح مع من يسيئوا استخدام السلطة .

الحكومات تؤدى مجموعة هائلة من المهام . ومن الخطأ الحكم على الحكومة من منظور مهمة واحدة لها فقط . ومن الخطأ الشديد تقييم درجة الحرية التى تمنحها الحكومة بمعزل عن إنجازاتها فى مجالات أخرى .

وبصراحة ، نحن هنا فى ماليزيا لا نؤمن بالحرية المطلقة وغير المسئولة . يجب أن تُبنى الحرية على الحاجة لتجنب إنكار حرية الآخرين داخل المجتمع . وهكذا ، فبينما يجب أن يكون للعمال الحق فى الإضراب ضد أصحاب العمل ، لا ينبغى أن ينتج عن تصرفهم هذا درجة عالية من الإزعاج والقلق للجمهور العام . وبالمثل فلا يمكن لأصحاب العمل تهديد الجماهير لكى ينتقموا من العمال لديهم . وهذا عكس ما يحدث فى بعض البلاد ، حيث يتعرض الجمهور للمعاناة بغرض إجبار أصحاب العمل أو الموظفين للخضوع للمطالب .

وبالمثل ، فبينما يكون المواطن حرا ، لا ينبغى لممارسته لحريته أن تكون على حساب أعضاء آخرين فى المجتمع .وتماما كما أن المجتمع له حق الاعتراض على الضوضاء التى تحدثها عمليات البناء أو التطوير فى المناطق المجاورة ، فلابد أن يكون للمجتمع الحق فى الاعتراض على الأفراد الذين يجرحون مشاعر وأحاسيس المجتمع .

ولهذا نجد أن الممارسات الجنسية المثلية أو العُرى أو التخريب المتعمد للممتلكات العامة والخاصة ممنوعة فى ماليزيا . والصحافة حرة فى نشر أخبارها والتعبير عن آرائها ، لكن هذه الأخبار يجب أن تكون حقيقية على أقل تقدير كما يجب ألا تُشهر تلك التقارير بأعراض الناس أو تكون هدّامة أو تتجه للتحريض على العنف العنصرى أو أى سبب آخر قد يُؤدى إلى العنف . . إلخ .

ومن حق الشعب أن ينتقد الحكومة أو حتى يهاجمها فى أى قرار تتخذه ، لكن أى محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة أو التحريض على استخدام العنف ضد الحكومة هى أمور غير مسموح به مطلقا فى ماليزيا . أما إذا كانت الحكومة غير شعبية أو جائرة وظالمة ، فإنه يمكن عزلها واستبدالها بحكومة أخرى عن طريق الانتخابات .

وبالمقارنة مع كثير من البلاد النامية ، نجد أن ماليزيا متحررة سياسيا ، لكن هذا التحرر لا يصل إلى درجة السماح بإساءة استخدام الحرية على حساب الشعب والدولة . يجب أن تكون ممارسة الحرية مقرونة بالشعور بالمسئولية .

وقد تبدو الحكومة عتيقة أو من الطراز القديم عندما تحرص على رعاية أخلاقيّات الشعب . ويحب الليبراليون أن يعتقدوا أن الناس تعرف ما ينفعها ، وأن الإشراف الحكومى عليها شىءٌ غير ضرورى . لكن الحكومة المُنتخبة تُمثّل وجهة النظر الشعبية بقدر أكبر من الليبراليين التقدُميين . الليبراليون يُمثّلون أنفسهم فقط ؛ فهم أقليّة . وإذا أرادوا أن يمثلوا الشعب ، فيمكنهم تشكيل حزب خاص بهم ويدخلوا به الانتخابات .

وإذا عرف الشعب برنامجهم السياسى بشكل تام وانتخبهم برغم ذلك لتشكيل الحكومة ، فمن المُفترض حينئذ أنهم فعلا يُمثّلون وجهة نظر غالبية الشعب . لكن إثارة القلاقل وتهديد الحكومة بالعنف والنقد ، وخصوصا من جانب الأجانب والمنظمات غير الحكومية الأخرى ، فليس هو الطريق لفرض آرائهم على الحكومة المنتخبة .

إن وسائل الإعلام إحدى مؤسسات المجتمع الديمقراطى . ومما لاشك فيه أنها تلعب دورا مهمًا جدا على طريق الديمقراطية . وهى تنقل للناس ما يحدث حتى يُكوِّنوا أحكاما مبنية على معلومات عن الأحداث التى تدور حولهم ، وخصوصا عن أوجه نشاط الحكومة التى انتخبوها . وفى الحقيقة ، يمكن لوسائل الإعلام المساعدة فى تقرير اختيار الشعب لممثليه أثناء الانتخابات .

وبسبب قدرتها على التأثير على اختيار الحكومة ، أصبحت وسائل الإعلام قوة يحسب الجميع حسابها بما فى ذلك الحكومة القائمة . وبمرور الزمن أصبح دعم وسائل الإعلام أمرا حاسما بالنسبة لمستقبل الحكومات .

وإذا تكلمنا بصراحة ، فإن الحكومة «الجيدة» ينبغى أن تحصل على التأييد الإعلامى . لكن الأمر للأسف لا يسير على هذه الوتيرة باستمرار ، فإن من يسيطرون فعلا على مُحتوى أخبار مختلف وسائل الإعلام ، وقد يكونون أصحابها أو رؤساء التحرير أو المحررين أو الكتاب الصحفيين أو المعلنين الكبار ، وفى بعض الأحيان يكون لهم آرائهم وبرامجهم السياسية الخاصة . وبعيدا عن كونهم غير مُتحّيزين ، فإن أقساما معينة فى وسائل الإعلام يكون لها أحيانا ميل سافر للانحياز فى التقارير والمواد والمقالات . وواضح أنهم يريدون تشكيل الرأى العام للشعب بحيث يصبح مُتمشيًا مع آرائهم ومعتقداتهم .

وهكذا نجد أن بعض الصحف اشتراكية ، وبعضها رأسمالية ، بينما تدافع صحفٌ أخرى فقط عن وجهات نظرها فى أى موضوع . وبسبب اقترابها من الجمهور وسهولة الوصول إليه ، فإن آراءها و تحيزها لأمر ما يغلب أن يؤثر فى طريقة تفكير الناس . لقد

أصبحت وسائل الإعلام اليوم بارعة للغاية فى استغلال تأثيرها على الناس .

وهناك عامل آخر يؤثر فى ممارسة وسائل الإعلام للحرية ؛ وهو خضوع عدد متزايد منها لسيطرة القطاع الخاص ، فغلبت مصالحهم التجارية على أى ولاء كانوا يتحلّون به للصحافة الشريفة . وفى محاولاتهم لمضاعفة الكمية المباعة من صحفهم أو مجلاتهم أو زيادة عدد مشاهديهم فى التليفزيون أو مستمعيهم فى الإذاعة ، أخذوا فى مخاطبة أحط أنواع الغرائز البشرية وبهذه الصورة الفجّة يتم الآن التشجيع والترويج للجنس والعنف والتحيز العرقى ، وإذا لم يكن هناك مواد كافية لهذا الاتجاه ، فيمكن دائما اختراعها . وبهذا أصبحت الأكاذيب و التلميحات الخبيثة هى السلع الشائعة لأولئك الذين يتحكمون فى مضمون وسائل الإعلام .

لقد ظهر الآن ملوك وسائل الإعلام الذين يريدون السيطرة على مختلف وسائله فى كل أنحاء العام . وهم يقومون بشراء الصحف وشبكات محطات الإذاعة والتليفزيون فى العالم ، وقد وسّعت الأقمار الصناعية من المساحات التى يتحكمون فيها ، وسوف يستمر الوضع على هذا المنوال إلى أن يسيطر رجل واحد فقط على كل الأخبار والآراء فى العالم .

ولو كان هذا الرجل أحد رجالات الحكومة لدانه الجميع إدانة كاملة . لكنه مقاول مستقل ؛ لذا فهو فوق مستوى اللوم . ويحتمل أن تكون حملاته الشخصية العنيفة ومُساندته لحكومات معينة وأيديولوجياتها جزءا من حريته الشخصية فى النظام الديموقراطى .

ويمتد أثر تملك وسائل الإعلام العالمى إلى إعطاء عدد قليل جدا من الناس غير مسئولين أمام أحد سوى أنفسهم الفرصة والحق فى التأثير على الرأى العام العالمى فى أى شيء . ومن خلال التقارير الإخبارية المحرفة ، والتى يخضعونها للرقابة ، يستطيع هؤلاء الناس تشتيت عقول ملايين القراء والمستمعين والمشاهدين .

وقد يدّعون أنهم لا يقصدون إساءة استخدام نفوذهم على وسائل الإعلام . ولكن بما

أنهم فى الغالب دائما من البلاد الغربية ، فإن ما يُروّج له فى إعلامهم ليس سوى الآراء والزوايا الفكرية الغربية . ولا تُحظى الآراء الآسيوية والإفريقية بأى مساحة إعلامية لديهم . وحتى لو كان هناك أفراد من آسيا أو إفريقيا ضمن هيئة العاملين عندهم ، فهم قوم قد طُوّعوا ليصبحوا غربيين .

ونتيجة لهذا ، أصبحت عملية قولبة أو تنميط الآسيويين والأفارقة أو المسلمين على نحو ثابت غير متغير هى العرف السائد فى وسائل الإعلام العالمية . إن شعوب تلك البلاد فى نظرهم لم يفعلوا ولا يستطيعون فعل أى شيء جيد أو له قيمة تُذكر .

وحيث إن وسائل الإعلام الغربية قوية ولها نفوذها وتتحكم فى كل الأخبار التى تصل إلى العالم فقد أصبح لأصحابها سلطة وقوة لا حدود لها . لا يجرأ أحد على نقدهم . ولو كانت هناك آراء أخرى غير آرائهم ، يجرى التعتيم عليها تمامًا أو يتم تحريفها فتنتشر الآراء المُضادة لها .

فى عصر الإقطاع ، كانت سلطة الملوك المتوارثة تقوى وتأخذ طابع الاستمرارية ليس فقط بشرعية المجتمع الإقطاعى ولكن أيضا باستثارة مشاعر النعمة الإلهية . وهكذا اخترعوا فكرة الحقوق المقدسة للملوك وكانت الفكرة تنتشر فى كل أنحاء المملكة . وكان الملك هو حامى حمى العقيدة ، وكان فوق القوانين التى صنعها الإنسان ، كما كان فوق مستوى أى نقد . لقد كان الملوك وورثة العرش من بعدهم مُقدسين ! .

ومن الطبيعى ، وحيث إن الملوك قد ارتفعوا فوق مستوى القانون ، فقد تجاهلوا كل القوانين وحقوق الشعوب التى يكفلها لهم القانون . وحتى عندما كان الملوك مهذبين ومحترمين بوصفهم أفرادًا ، فإن السلطة التى كانت بين أيدهم كانت تفسدهم فجاروا جميعهم بلا استثناء تقريبا على شعوبهم .

ولقد كان من المستحيل تقريبا تصحيح السلوك غير السوى للملوك ؛ وذلك بسبب

هالة الحقوق الملكية وقبول المجتمع لها على أنها حقوق مقدسة ، وكان الأمر الأكثر صعوبة هو خلع الملوك الطغاة عن العرش . وحتى لو تمت الإطاحة بهم عن طريق الاغتيالات ، والتى كان ينفذها عادة آخرون ممن كانوا يدعون أحقيتهم فى العرش ، كانت المؤسسة الاجتماعية للحكم الملكى تظل باقية جنبا إلى جنب مع السلطة التقليدية للملوك . ومن الطبيعى أنه ، وفى خلال فترة وجيزة من الزمن ، كان الملوك الذين يستولون على الحكم سرعان ما يسيئون استخدام مراكزهم بنفس الطريقة وبنفس درجة من سبقوهم .

وكانت محاولات كبح جماح سوء استخدام السلطة ، مثلما حدث عندما أُجبر ملك بريطانيا على توقيع «الماجنا كارتا» (أو الوثيقة العظمى) أو عندما أعدم الملك تشارلز ، كانت تفشل فى فضح زيف فكرة الحقوق الملكية والدستور غير المكتوب الذى كانت لهم السلطة المطلقة بناء عليه . وظل الوضع على هذا المنوال إلى أن قامت الثورة الفرنسية التى تم على إثرها فضح زيف ونبذ فكرة سلطة الملوك الإقطاعية ، واعتُبر الملوك بعدها ، إن وُجدوا ، حكاما عاديين ، فلا هم مقدسون ولا هم فوق مستوى قوانين البشر .

ومن الواضح أنه عندما يقيم المجتمع أى مؤسسة ويُقرّها ، يصبح من الصعب إزالتها مهما ثبُت أنها سيّئة ومؤذية . وفى ظل الديمقراطية الحديثة ، تم إقامة الكثير من المؤسسات الجديدة وقبولها على إنها مؤسسات رئيسية ولا غنى عنها للنظام الديمقراطى ، وبهذه الصفة يجب ألا يسخر منها أو يعبث بها أحد . ولقد أصبح الكثير منها فى الحقيقة مُقدسا و«إلهيا» . ويجب ألا ينتقدها أحد وبالتأكيد يجب عدم الاستغناء عنها . وحتى عندما يثبت أنها ضارة نوعا ما بالمجتمع ، يظل قبولها والدفاع عنها قويا ونشطا ؛ لأن هذا هو الثمن الذى ينبغى دفعه من أجل الديمقراطية . والصحافة الحرة هى إحدى دعوات الديمقراطية . وقد لا يسأل أحد عن سوء استخدام حرية الصحافة ، تماما كما كانوا يسألون أو يشككون فى الحقوق الإلهية المقدسة للملوك فى ذروة عصر الإقطاع .

٨- تكاليف المعيشة

مرت فترة منذ وقت قريب لم يكن للتضخم فيها وجود عملى فى ماليزيا . كان ذلك هو الوضع فى ولايات الملايو قبل حوالى ٦٠ سنة . كان نفس المبلغ هو الذى يُستخدم فى شراء نفس الكمية من السلع سنة وراء الأخرى . وكانت الرواتب ثابتة فيما عدا العلاوات السنوية التى كانت تُدفع لأن المُفترض أن أداء العاملين يتحسن نتيجة لزيادة خبرتهم . وكانت تلك العلاوات تتوقف بعد العمل فى نفس الوظيفة بضع سنوات ، حيث إنه كان هناك أيضا حد لزيادة إنتاجية الموظفين . وكانت الحكومة تدفع معاشات ثابتة لا تزيد بمرور السنين . ولو أراد المستفيدون من المعاش الحصول على جزء من معاشاتهم كمنحة إضافية للمعاش ، كان ذلك المبلغ ببساطة يُخصم من إجمالى استحقاقاتهم التى من المفروض أن يستلموها حتى متوسط بقية أعمارهم الطبيعية .

وكان معدل سعر الصرف ، على الأقل مقابل الجنية الإسترلينى ثابتا عند ٣ ,٨ دولار أمريكى ، وكان هذا السعر أيضا ثابتا دائما . وكانت ولايات الملايو و مستوطنات المضايق معزولة تماما عن عملات البلاد الأخرى ؛ لأن التجارة فى الأساس كانت تتم فى معظمها بواسطة شركات بريطانية . وكان التمييز الإمبراطورى يضمن أن تكون التجارة مقصورة على البلاد الداخلة فى نطاق الإمبراطورية البريطانية ، والتى كان يُطلق عليها مجازا «منطقة الإسترلينى» . وكان الماليزيون لا يعيرون التضخم الشديد فى جمهورية الفايمر (ألمانيا) أى أهمية .

وربما يمكن القول أن التجارة كانت بسيطة فى ذلك الوقت وكان من الممكن تجنب التضخم . ولكنه حتى فى أيامنا هذه ، هناك مواقف معينة لا يحدث فيها تضخم أو يحدث فيها تضخم سلبى فقط . وعلى الجانب الآخر هناك دول يحدث فيها أنواع من التضخم

الشديد سنة وراء الأخرى ، تضخم يصل إلى ١٠٠٠٪ سنويا .

واضح أن التضخم قابل لأن يُقبل أو يُعكس وأنه يمكن أن يكون سلبيا ، تماما كما يمكن أن يكون مرتفعا للغاية . وواضح أيضا أن المعدلات العالية جدا من التضخم تكون نتيجة قبول الجميع لمقولة أن التضخم شيء لا يمكن تحاشيه وكأنه إحدى حقائق الحياة الثابتة . وبما أنه حقيقة من حقائق الحياة ، فما علينا إلا قبوله وأن نجرى التعديلات اللازمة فى أمورنا لكى نواصل الحياة فى ظله .

وفى ماليزيا حدث ذات مرة أن وصل التضخم إلى أرقام لا معقولة . حدث ذلك إبان فترة الاحتلال اليابانى . كانت النسبة تزيد عن ١٠٠ ٪ سنويا . وعاش الناس عموما على مستوى الكفاف خلال الفترة اليابانية تلك . وكان من يتقاضون أجورا يجدون صعوبة كبيرة فى ضبط أمور حياتهم . وكان عليهم أن يعملوا أعمالا إضافية ليلا من أجل زيادة الدخل ، ولكن كان هناك التجار الصغار الذين صاروا «أغنياء» من خلال الأرباح الفاحشة التى حققوها باستغلالهم فرصة التضخم .

وكان انهيار عملة اليابان يرجع إلى عاملين : انعدام ثقة الناس واستغلال فرصة التضخم لتحقيق الثراء الفاحش فى موقف يتمثل فى عجز الإمداد والتموين فى كل شىء .

بينما كتبت الحكومة البريطانية الاستعمارية «العطاء القانونى» كما كان يمثّله الدولار الذى كانت تصدره «هيئة عملات» مستوطنات المضايق وولايات الملايو الفيدرالية بوضوح عليه ضمانا بقيمته ، كانت العملة اليابانية تذكر فقط القيمة الاسمية للورقة النقدية . وكانت نوعية الورقة ضعيفة جدا وكان الاعتقاد السائد بين الجمهور أن الإدارة العسكرية اليابانية كانت تطبع النقود كلما ظهر عجز مالى . وبالتالى لم يكن هناك غطاء ذهبى لهذه النقود الورقية ، ونتيجة لذلك لم تتوفر الثقة فيها .

وكان العامل الثانى : هو نقص حقيقى فى الطعام واحتياجات مادية مهمة أخرى .

ويدأ الاستغلاليون من التجار الجشعين فى رفع الأسعار ، بشكل بطيء أولا ، ولكنهم اكتسبوا قوة دفع عندما أصبح النقص فى كل شيء منتشرا . وحيث إن مشكلة النقص لم تجد حلا لها من خلال الارتفاع المستمر فى الأسعار ، ظل معدّل ارتفاع الأسعار مستمرا . وبسرعة أصبح هناك حالة وثوب نحو التضخم .

وقد يكسب التجار الاستغلاليون مبالغ طائلة ، لكن ما يستطيعون شراءه فى ذلك الوضع من نقص السلع المختلفة لم يكن أكثر مما كانوا يفعلونه قبل رفعهم الأسعار وزيادة أرباحهم ، وربما كانوا أغنى ممن يكسبون رزقهم بالعمل بالأجر ، ولكنهم لم يكونوا أغنى مما كانوا قبل ارتفاع الأسعار . وكلما حاولوا مضاعفة أرباحهم ، كان عليهم أن يدفعوا ثمن الإمدادات والتموين لتحل محل ما قاموا ببيعه . وتضاعفت الأرقام التى كانوا يتعاملون بها بشكل ضخم ، لكن حجم السلع التى كانوا يتاجرون فيها ظل كما هو بشكل عملى ، وربما تناقص فى بعض أنواع السلع .

وفى الوقت الذى كانت الحرب فيه تقترب من نهايتها وبات واضحًا أنَّ اليابانيين سيخسرونها ، كان التضخم قد وصل إلى معدلات عالية للغاية ؛ حتى أن النقود كان يجب حملها فى جوالات من الخيش . وكان الطلب على مقدار أكبر من النقود مُلحًا جدا ؛ حتى أن الإدارة اليابانية كانت تكتفى فى بعض الأحيان بطبع القيمة الجديدة للعملة على العملات القديمة .

وفى تلك المرحلة بدأ دولار الملايو القديم فى الظهور خلسة فى السوق السوداء . وتم تبادل كميات ضخمة من الأوراق النقدية اليابانية مقابل كل دولار ملايوى بريطانى . ولكن قليلاً من الناس فى الواقع تمكنوا من شراء هذه النقود ، وبكميات محدودة جدا أيضا .

وانتهت الحرب وعاد البريطانيون لإنشاء الإدارة العسكرية البريطانية . وتم الاعتراف مرة أخرى بدولار ولايات الملايو الذى كان يُستعمل قبل الغزو بوصفه عطاءً قانونيًا ، وصدرت أوراق نقدية جديدة للعملة عن طريق هيئة عملات الملايو . وكانت قيمة العملة

القديمة والعملة الجديدة مُوحّدة . ولكى يتم تداول العملة الجديدة ، كانت الإدارة العسكرية البريطانية تدفع المستحقات المالية المتأخرة لكل موظفى الحكومة .

وبطريقة سحرية ، هبطت أسعار السلع التى كانت تعانى من نقص الإمداد هبوطا عموديا شديدا . ولم تكن النقود اليابانية قابلة للتحويل للعملة البريطانية ، ووجد البليونيرات اليابانيون أنفسهم فقراء مثلهم مثل أى إنسان آخر . وتمكن من كان عندهم بضائع أن يبعوها لأجل الحصول على العملة الجديدة .

وتستحق هذه الظاهرة الدراسة المستفيضة الشاملة لكى نفهم ظواهر التضخم و إزالة التضخم . فلو استطعنا أن نفهم كيف يتم إيقاف التضخم الذى يزداد مُعدّله بمنتهى السرعة ، ويحل محلّه ما يصل لمرحلة إزالة التضخم ، كما حدث عندما حلّت نقود ولايات الملايو التى كانت تصدرها بريطانيا محل النقود اليابانية ، فربما نستطيع السيطرة على التضخم . وبالطبع تضمنت عملية «إزالة التضخم» خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية انبعاث وإصدار عملة جديدة . لكنها كان يمكن أن تصبح بدون تغييرات فى الأوراق المالية النقدية ، لأنها لم تكن سوى مجرد عملة رمزية . إن الذى يدركه الجمهور ويراه هو الذى يجب أن يُحسب حسابه .

لو أخذنا السعر الأخير لتبادل ٠٠٠ ,١٠ دولار ملايوى يابانى مثلا مقابل دولار ملايوى بريطانى واحد ، ستكون نسبة التقلص المئوية هى ١٠٠×٠٠٠ ,١٠ / ١= ٠٠٠ , ٠٠٠ , ١٪ . ولكن الملحوظة الأكثر أهمية هى أن دولار الإدارة العسكرية البريطانية الواحد كان يمكن أن يشترى بما قيمته ٠٠٠ ,١٠ دولار يابانى . لقد حدث فى الواقع إزالة تضخم بمعدل مرتفع جدا . نعم حدث بعض التمزق فى حياة سكان ماليزيا وأنشطتهم التجارية ، لكنه كان ضئيلا للغاية ؛ حتى أن الناس الذين عايشوا هذه الفترة ، بما فيهم مُؤلف هذا الكتاب ، لا يستطيعون بالفعل تذكر أى ذُعر أو كارثة مالية كانت ! إن الأمر يبدو وكأن الدولار الملايوى البريطانى عاد وكأنه لم تكن هناك فترة انقطاع عن استعماله بسبب

الاستعمار اليابانى . لقد بدا وكأن الوضع الاقتصادى يتواصل بدون توقف مؤقت .

وعاد من يعملون بالأجر إلى عملهم السابق الذى كانوا يشغلونه قبل الاحتلال . وبعد الاحتلال اليابانى بحوالى سنة ونصف (١٩٤٥) ، كان مؤلف الكتاب مشغولا وكان يعمل فى وظيفة كاتب فى مكتب الحارس على ملكيات العدو براتب ٨٠ دولاراً أمريكيًا شهريا . وحيث إنها كانت وظيفة مؤقتة ، كان الراتب أعلى من غيره . أما الكتبة الآخرون الذين واصلوا العمل بعد الحرب أو الذين تعاقدوا على العمل على أساس دائم بعد الحرب فكان مُعدل أجرهم ٦٠ دولاراً ملايويا كما كان معدل الوضع قبل الاحتلال . وبدا أن الحياة الاقتصادية كانت تسير بسهولة ويُسر حتى بعد أن رحل اليابانيون بسنة ونصف السنة . وبدا كما لو لم يكن هناك حالة تضخم خلال تلك الفترة على الأقل أو ما بين فترة ما قبل الاحتلال اليابانى وفترة ما بعد ذلك الاحتلال ؛ أى حوالى أربع سنوات .

وبدا كما لو كانت أسعار ما قبل الاحتلال وما بعد الحرب قد عادت مرة أخرى رغم تجربة معدلات التضخم المرتفعة أثناء الاحتلال . وبدا أن الثقة كانت قد عادت بالكامل ؛ الثقة فى العملة وفى الوضع الاقتصادى .

ونتيجة لذلك ، وكما سبق وأشرنا ، كانت نسبة إزالة حالة التضخم مليون فى المائة . ومع ذلك لم يشعر الناس بأى ألم ولم يشكوا من شىء . ولو استخدمنا المصطلحات الرقمية ، كان إنفاق الفرد يقل عنه أثناء الفترة اليابانية بنسبة مليون فى المائة . ومع ذلك لم يكن أحد أقل فقرا عما كان . وكانوا قادرين على شراء ما اعتادوا على شرائه بالكميات الضخمة من العملة اليابانية . وبمعنى آخر ، فإن مقدار النقود فى حد ذاته لا يعنى شيئا . وكان الشىء المهم هو كمية السلع أو الخدمات التى كان يمكن شراؤها بهذا المال .

ويوضح الانتقال السريع من العملة اليابانية إلى العملة الملايوية البريطانية بقدر كاف أن المهم هو القوة الشرائية ، وليس المبالغ المالية .

ولقد سبق الإشارة أن عندنا فى الوقت الحاضر بلاد بها معدل مرتفع جدا من التضخم وبلاد أخرى معدل التضخم فيها منخفض . وفى الحقيقة ، فقد خاضت بعض البلاد فى أوقات معينة تجربة معدلات التضخم السلبى . وبملاحظة هذه الظاهرة ، ألا نستطيع استغلال التضخم لكى نحقق التضخم السلبى أو إزالة التضخم ؟

ولقد اقترح البعض أنه يمكن إحداث إزالة التضخم بالتخفيض العام المُتعمّد فى تكلفة وأسعار كل شىء ؛ أى الأجور وأسعار السلع والخدمات والضرائب وأى شىء له قيمة مالية بما فى ذلك القروض . .إلخ . ولقد سبق الإشارة أيضا أن هذا التخفيض فى القيمة الرقمية قد حدث بالفعل فى فترات الركود الاقتصادى . وحدث هذا حتى فى ماليزيا . والسؤال الآن هو : هل يمكننا تعمد حدوث ذلك ؟

ولكن قبل أن نتأمل مليّا فى تخفيض أسعار كل شىء ؛ أى فى إزالة التضخم والتخلص منه ، دعنا ندرس لنرى ما إذا كان ذلك أمر مفيد أو لا . إذ لا جدوى من عمل ذلك إن لم يكن له فائدة . وبرغم كل شىء ، ففى بعض البلاد التى تكون قيمة الوحدة المالية فيها منخفضة ، تكون جميع الأسعار مرتفعة بالمقادير الرقمية ، فمثلا فى إيطاليا ، حيث يساوى الدولار الأمريكى الواحد ١٤١٢ ليرة إيطالية ، يُقال أن دخل الشخص الواحد فى إيطاليا هو ١٧,٥٠٠ دولار أمريكى أو ٢٤,٧١٠,٠٠٠ ليرة . ولكن لأن القوة الشرائية لعملة الليرة هى ١/ ١٤١٢ من الدولار الأمريكى ، فإن ٢٤,٧١٠,٠٠٠ ليرة تشترى سلعا وخدمات قيمتها ١٧,٥٠٠دولار أمريكى تقريبا . أو أنّ ١٤١٢ ليرة تشترى سلعا بما قيمته دولار أمريكى واحد . فإذا ضاعفنا الليرة الواحدة ١٤١٢ مرّة ، ستكون الليرة الواحدة مساوية لدولار أمريكى واحد . حينئذ يمكن تخفيض الدخول والأسعار ١٤١٢ مرّة دون التأثير على دخل الفرد بالدولار الأمريكى أو على قوته الشرائية .

ومع ذلك ، فالقوة الشرائية للرينجيت الماليزى فى ماليزيا أعلى من ذلك بكثير . إن الرينجيت الماليزى الواحد يساوى ٠,٣٦ سنت من الدولار الأمريكى أو أن الدولار الأمريكى

الواحد يساوي ٥٧ ,٢ رينجيت ماليزى . لكن القوة الشرائية للرينجيت الماليزى الواحد أو ٣٦ ,٠ سنتا من الدولار الأمريكى أعلى بكثير عن القوة الشرائية ل ٣٦ ,٠ سنت من الدولار الأمريكى فى الولايات المتحدة . حقا ، مع أن دخل الفرد فى ماليزيا هو ٢٣٠ ,٣ دولار أمريكى فيما يتعلق بالقوة الشرائية للسلع والخدمات ، لكن دخل الفرد يساوى ٠٥٠ ,٨ دولار أمريكى .

ماذا يعنى ذلك بالنسبة للعامل الماليزى مثلا ؟ لو كان يكسب ٤٠٠ رينجيت ماليزى شهريا ، فإن دخله فى الواقع يكون أكثر من ال ٦٤ ,١٥٥ دولار أمريكى وهو سعر الصرف المساوى لمبلغ ٤٠٠ رينجيت ماليزى . ففيما يتعلق بالقوة الشرائية ، نجد أن أجر العامل حوالى ٣٩٠ دولار أمريكى ، الشيء الذى يجعل من الرينجيت الماليزى مساويًا للدولار الأمريكى تقريبا . وإذا كانت تكاليف المعيشة فى ماليزيا هى نفس تكاليف المعيشة فى الولايات المتحدة ، لكان العامل الماليزى حقا فقير جدا مقارنة بالعامل الأمريكى . ولكن لأن تكلفة المعيشة منخفضة فى ماليزيا ، فالعامل الماليزى أفضل حالا من الناحية المالية بكثير عمّا يمكن أن يوحى به ما يماثل (٦٤ ,١٥٥ سنتا من الدولار الأمريكى) من دخله . وهو دخل لا يزال منخفضا بالطبع ، ولكنه ليس بدرجة الانخفاض الذى يبدو أن معدل سعر صرفه يدلّ عليها . إن ميزة انخفاض تكاليف المعيشة فى ماليزيا هى أن تكلفة العمالة يمكن أن تعطيها ميزة نسبية دون استغلال العمالة الماليزية بشدة على نحو غير ملائم .

ينبغى أن تدفع دولة ماليزيا المتقدمة لعمالها الأجور الكافية لتعزيز أسلوب حياة يُقارن بمتوسط المستوى الذى نجده فى الدول المتقدمة فى هذا العصر . ولو ظلت تكاليف المعيشة فى ماليزيا أكثر انخفاضا عنها فى الدول المتقدمة ، فيمكن أن تظل أجور العمال الماليزيين منخفضة وتعطى المنتجات الماليزية حداً تنافسيًا . فمثلا ، لو كانت تكاليف المعيشة فى ماليزيا نصف تكاليفها فى الدول المتقدمة إذا فينبغى أن تكون الأجور فى ماليزيا نصف سعر الصرف المساوى للأجور فى الدول المتقدمة . وهنا يكون العامل الماليزى بنفس مقدار دخل نظيره فى

البلاد المتقدمة .

ومع ذلك ، لو افترضنا أن العامل الماليزى ذهب لقضاء عطلته فى الدول المتقدمة ، فإنه سيتمكن من تحمل صرف نصف معدلات صرفه فى وطنه فقط فيما يخص السلع والخدمات . والعكس صحيح إذا طبقناه على العامل فى الدول المتقدمة الذى يقضى عطلته فى ماليزيا . إن مثل هذا العامل سيصبح أغنى من الناحية المالية بنسبة ١٠٠ ٪ . ولكن لن يحدث هذا فى عالم الواقع . ذلك لأن نسبة مئوية ضئيلة من العمال منخفضى الدخل هم الذين يسافرون لقضاء عطلتهم فى الخارج بهذا الشكل .

ومع أن قائمة تكاليف المعيشة تشمل بالفعل تكلفة السلع المستوردة ، فإن العامل ذا الأجر المنخفض فى ماليزيا يجد أن البضائع المستوردة مُكلفة أكثر من غيرها . وعلى الجانب الآخر ، فإن العامل ذا الراتب الأكبر فى بلد مستوى المعيشة فيه مرتفعُ يجد سلع ماليزيا رخيصة .

إن ماليزيا دولة تجارية . ومن الواضح أنه لو كانت بضائعها أرخص من مثيلاتها فى السوق الدولية ، فإنها ستصبح بذلك ذات قوة تنافسية أكبر ، وتصبح قادرة على تصدير كميات أكبر وعلى كسب عملات أجنبية أكثر و جذب استثمارات أكثر سواء عن طريق المستثمرين المحليين أو الأجانب . لابد لكل تلك العوامل أن تساعد على نمو اقتصادى سليم . وهذا فى الحقيقة ما يحدث الآن عندنا .

وعكس ذلك هو ما يحدث فى الدول المتقدمة ؛ فأسعارها أعلى وهى أقل قدرة على المنافسة فى السوق الدولية . وهى تجذب استثمارات أقل وتكسب عملات أجنبية أقل أيضا مقارنة بنا . أن نموهم الاقتصادى راكد وبطىء . ومع ذلك فعادة ما يكون معدل التضخم عندهم أقل منه عندنا .

وإذا كان معدل التضخم فى ماليزيا عادة ما يكون أعلى منه فى الدول المتقدمة ، وإذا

ظل سعر الصرف مستمرا على ما هو عليه ، فسيأتى الوقت ، نظريا الذى تصبح تكاليف المعيشة فيه فى نفس المستوى . ولكن هذا هو التفاوت فى تكاليف المعيشة بين ماليزيا والدول المتقدمة والذى سيستغرق فترة طويلة جدا من الزمن إلى أن يصل لمستوى تكاليف المعيشة فى الدول المتقدمة . ومع أن معدل التضخم فى ماليزيا أعلى منه فى بعض الدول المتقدمة ، فهو ليس أعلى منه بكثير . ومن غير المحتمل أن تصبح تكاليف المعيشة فى ماليزيا فى مثل ارتفاع تكاليف المعيشة فى الدول المتقدمة .

ما الذى ينبغى أن تكون عليه استراتيجية ماليزيا ؟ من الواضح أن عليها دعم حدّها التنافسى عند إنتاج السلع للسوق الدولية . وباعتبارها دولة ما زالت وراء الدول المتقدمة فيما يخص المعارف والأساليب التكنولوچية ، ورأس المال وشبكة المشاريع التجارية فى شتى أنحاء العالم والمهارات الإدارية والسوق الوطنية الكبيرة ، فإن الميزة التنافسية الحقيقية الوحيدة لها فى الوقت الحاضر هى الأجور المنخفضة للعمالة .

وإذا كان علينا أن نعتمد اعتمادا تامًا على الأجور المنخفضة لكى ندخل حيّز المنافسة ، فمعنى ذلك أن نجعل عمالنا يدفعون ثمن بقائنا فى وضع المنافسة . ومن الواضح أن هذا أمر غير عادل بالنسبة للقطاع الفقير فى المجتمع الماليزى . ومع ذلك ، فلو ظلّت تكاليف المعيشة منخفضة ، فإن الأجور القليلة للعامل الماليزى (مقارنة بسعر الصرف المماثل للعامل فى الدول المتقدمة) تدعم فى الواقع بقاء مستوى للمعيشة لا يختلف كثيرا عن مستوى معيشة العمال فى الدول المتقدمة . ولقد أظهرنا أنه مع أن العامل الماليزى يتقاضى ٤٠٠ رينجيت ماليزى شهريا ، إلا أن قوته الشرائية فى الواقع تعادل حوالى ٣٩٠ دولارًا أمريكيًا شهريا .

ولو استطعنا الحفاظ على تكاليف المعيشة بمستواها المنخفض الحالى ، فالمفروض أن نكون قادرين على المنافسة دون معاقبة عمالنا . إن دخلهم ينبغى أن يتزايد تدريجيا بالطبع . ويمكن تحقيق ذلك بمواصلة تحسين الطاقة الإنتاجية إما من خلال كفاءتهم التى تتحسن تدريجيا أو عن طريق التكنولوچيا الجديدة . وحتى لو كانت الأجور المحسّنة فى المشروع

التجارى تعود إلى استثمارات رأس المال فى التكنولوچيات الحديثة ، فإن جزءًا على الأقل من هذه الزيادة فى الأجور يجب أن يُعطى للعمال . وما هذا إلا عدل ، حيث إن الزيادة فى الإنتاج والأرباح الناتجة عن كفاءة العامل المتطورة تتقاسمها المؤسسة التجارية صاحبة المشروع أيضا .

ولكن فى النهاية ، لابد أن تأتى الأجور الأكبر للعمال من الصناعات الجديدة التى تزيد عما قبلها من صناعات فى قيمتها العالية . إن صناعات الأيدى العاملة الكثيفة التى خلقت فى البداية وظائف فى الوضع الذى كان العمل فيه وفيرا لم تعد قادرة فى العادة على تقديم أجور أعلى من الأجور السابقة ، وحيث إن الصناعات تتطور يوما بعد يوم نتيجة للاستثمارات الجديدة فى رأس المال والوسائل التكنولوچية ، تصبح محتويات العمالة من التكلفة منخفضة بشكل تناسبى . وتحتاج التكنولوچيا وصناعات رأس المال الكثيفة مُحتوى بسيط فقط من الأيدى العاملة .

ومع ذلك ، لابد أن يقبل العمال بأن يتم إعادة تدريبهم على المهارات الجديدة للأعمال التى تتطلب تقنيات عالية . وربما يجد العمال فوق سن الأربعين صعوبة فى التكيّف مع الأعمال الجديدة وطرق العمل الجديدة . لكن لا ينبغى على العمال الأصغر منهم سنّا أن يجدوا صعوبة إذا كانوا على استعداد للتعلم والتدريب على كل جديد مرة أخرى . ويجب أن تكون الأجور الأفضل والفوائد مكافأتهم على ذلك .

فى أوروبا يعترض العمال ونقاباتهم على تغيير طبيعة الوظيفة . وسواء كانت مهاراتهم تتناسب مع العمل الجديد أو لا ، فهم يريدون مواصلة أداء نفس العمل القديم الذى اعتادوا عليه ، كما يريدون لأجورهم أن تستمر فى الزيادة مقابل قيامهم بأعمالهم التى أصبحت غير مناسبة . وهذا طريق أكيد تجاه كارثة فى عالم يحدث فيه تغيرات تكنولوچية كل ساعة تقريبا ؛ لأنه طالما يرفض العمال الأوربيون ونقاباتهم القبول بالحاجة لتغيير طبيعة عملهم ، فسيظلون عاجزين عن المنافسة فى السوق لفترة طويلة جدا .

يجب على العمال فى ماليزيا وعلى نقاباتهم بالتالى أن يُعدّوا أنفسهم للتغيير . يجب أن يكتسبوا مهارات جديدة طول الوقت كما يجب أن يتفوقوا فيها فى أقصر وقت ممكن . وعندما يفعلون ذلك ، فسوف يضمنون أن تنتج ماليزيا المنتجات المطلوبة فى السوق فى كل الأوقات .

فهرس

١- الأَعْلَامُ

٢- الأَمَاكِنُ

٣- المُنَظَّماتُ والهَيئاتُ

٤- مُصطَلحَاتٌ وعِبارَاتٌ أساسِيّةٌ

الجزء الثاني

أزمة العملة كيف ولماذا حدثت

المحتويات

مُقَــدِّمَة

على مدار عشر سنوات متتالية نمت ماليزيا ، البلد المتعدد الجنسيات الذى كان يُؤمن دائما بالسوق الحرّة ، بنسبة تزيد عن ٨ ٪سنويا ، ولقد كانت ماليزيا دائما فى حالة استقرار سياسى ومرونة اقتصادية ، وكانت عملتها قوية كما كانت ديونها الدولية فى نطاق الحدود المقبولة ،وكانت حقا قادرة ، وبشكل متكرر ،على سداد القروض قبل موعدها ، ولم تكن ماليزيا بالتأكيد مرشحة لحدوث ركود اقتصادى عنيف بها ، ربما كان هناك بطء فى النمو ، ولكنها لم تتعرض لأزمة اقتصادية أو مالية عنيفة .

ومع ذلك ففى شهر يوليو عام ١٩٩٧ بدأت قيمة العملة الماليزية فى الانخفاض السريع و غاصت البورصة المالية فيها لمستويات غاية فى الانخفاض ، ويؤكد العلماء أن هذا الانخفاض المفاجئ كان نتيجة للتوجيه السيئ ولتأثير عدوى هبوط الباهت التايلندى ، وبدا أن الهبوط فى قيمة الرينجيت ورسملة البورصة المالية أمرا يغلب عليه الاستمرارية ، ولم يتمكن أحد من إيقافه عند حده ، واحتار الماليزيّون فى أمرهم وهم يجدون أنفسهم فجأة يتعرضون للفقر .

ولم تكن البلد ولا الحكومة على استعداد مطلقا لعلاج الاقتصاد الذى كان يتدهور بشكل خطير ، لكن زعماء الحكومة سرعان ما حدّدوا تجار العملة ومستثمرى الأجل القصير باعتبارهم المجرمين المسئولين عما حدث من اضطراب عنيف ، ولكن ذلك لم يكن كافيا ؛ إذ كان من الضرورى فهم الطريقة التى كانوا يعملون بها وكيف يمكن مواجهة هجومهم على اقتصاد ماليزيا .

وإننى لأرجو مخلصا – أنه من خلال تقديم تفاصيل تجربة بلدى فى التعامل مع أزمتها الاقتصادية والمالية العنيفة – أن يفهم الماليزيون المشكلة الغاية فى الخطورة التى تعرضت لها بلدهم وأن يقدّروا الإجراءات التى اتخذتها الحكومة للتغلب على تلك الأزمة ،

كما نأمل أيضا أن تقدم تجربة ماليزيا هذه دروسا عظيمة القيمة لبلاد أخرى يمكن أن تواجه مواقف مماثلة لما حدث فى ماليزيا .

دكتور مهاتير بن محمد

بوتراجايا

٢٩ أغسطس عام ٢٠٠٠

١- أسس اقتصادية قوية

عندما تعرض الرينجيت الماليزى لهجوم المضاربة فى شهر يوليو عام ١٩٩٧ ، لم تكن الحكومة فى ماليزيا على استعداد مطلقا أن تتعامل مع الأزمة التى نشأت نتيجة لذلك ، ولم يكن باديًا على أى شخص أنه يفهم ما كان يحدث ولماذا كانت قيمة الرينجيت تنخفض بمثل تلك السرعة مقابل الدولار الأمريكى؟ وكان سعر الرينجيت التجارى فى السوق من قبل حوالى ٥ ,٢ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى ، وكان هذا السعر ضيقا ومعقولا .

وكان الرينجيت يعتبر عملة قويّة ومستقرة ، وكان البعض فى الحقيقة يشعر أنه يُقدّر بأقل قليلا من قيمته الحقيقية ، ولم تكن الحكومة تثُبّت سعر الرينجيت رسميا مقابل الدولار الأمريكى ، ويبدو أن السوق هو الذى كان يحدد سعر ٥ ,٢ رينجيت مقابل كل دولار ومعدل السعر التجارى الضيق حول هذا الرقم ، وكان يمكن تعديل أى تصعيد فى سعر الصرف بسهولة عن طريق بنك نيجارا ماليزيا (بنك ماليزيا المركزى) ، وذلك بالتدخل البسيط وكانت مثل تلك التدخلات قليلة وعلى فترات متباعدة .

ولقد كانت الحكومة فى ماليزيا تؤمن على الدوام بأهمية الاستقرار فى كل القطاعات ، ولم يكن سعر صرف الرينجيت مُستثنى من ذلك ، فالاستقرار أمر ضرورى للغاية للتطور والنمو ، وأيضا بالنسبة لقطاع العمل التجارى حتى يدير أصحابه عملهم بنجاح ، وتريد الحكومة أن ترى الأعمال التجارية رابحة لأن لها حصة نسبتها ٢٨ ٪ من الأرباح من خلال ضريبة دخل الشركات .

وكان معدل سعر صرف الرينجيت فى العادة مستقرا مقابل العملات الإقليمية ، ففى مقابل عملات بلدين جارين لماليزيا وهما تايلاند والفيليبين ، كان سعر الرينجيت مستقرا

عند رينجيت واحد مقابل ١٠ (باهت) تايلندى وكذلك رينجيت واحد مقابل ١٠ (بيزو) فيليبينية ، وكانت قيمة الرينجيت تزيد فعلا مقابل (الروبية) الإندونيسية ، لكن ذلك كان يرجع لضعف الروبية مقابل معظم العملات بما فيها الرينجيت .

وعلى عكس الرينجيت ، كانت حكومة تايلاند تحدد سعر صرف الباهت بحوالى ٢٥ باهت مقابل الدولار الأمريكى ؛ حيث إن سعر صرف الباهت مقابل الرينجيت كان مستقرا عند ١٠ ، تكوّنت لدى البعض فكرة خاطئة بأن الرينجيت هو الآخر كان سعره قد ثبت عند ٥ ,٢ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى .

وكانت الأمور فى ماليزيا تسير سيرا حسنا بسبب استقرار العملة (عند حوالى ٥ ,٢رينجيت مقابل الدولار) ، وفى نهاية عام ١٩٩٦ زاد إجمالى النتاج الداخلى الحقيقى بنسبة حوالى ٥ ,٨٪ سنويا لمدة عشر سنوات متتالية ، وبدا أن هذا المعدّل فى النمو سيستمر فى غالب الأمر لسنوات كثيرة بعد ذلك ، وقبل نهاية عام ١٩٩٧وصل إجمالى التجارة الخارجية لأكثر من ١٥٨ بليون دولار أمريكى ؛ مما جعل ماليزيا ، وطبقا لمنظمة التجارة العالمية ، الدولة رقم ١٨ من بين أكبر الدول المصدرة والدولة رقم ١٧ من بين أكبر الدول المستوردة فى العالم ، وكانت الحكومة تتمتع بفائض مالى ، وعموما هبط الدين الخارجى ليصل إلى ٤٠ ٪ من إجمالى النتاج القومى ، وكان الحساب الجارى لميزان المدفوعات قد ضاق من عجز قدره ١٠ ٪ إلى ٥ ٪ من إجمالى الإنتاج القومى ، وكان المتوقع أن يتحسن الوضع أكثر من ذلك ، وكان التضخم فى أدنى حالاته بنسبة ١ ,٢ ٪ .

وعن جبهة الموارد المالية ، كان نظام الأعمال المصرفية سليما ومستقرا ، وانعكس ذلك فى وجود رأسمال وتمويل قوى ومزيّة الأصول المرتفعة ، وكانت نسبة متوسط رأس المال المستخدم للحد من المخاطر للنظام المصرفى تزيد عن ١٠ ٪ وذلك بالمقارنة مع الحد الأدنى للمستوى الدولى وهو ٨ ٪ . وكانت قروض عدم الأداء ، حتى باستخدام تصنيف الشهور الثلاثة المتسم بصعوبة الحصول على القروض ٦ , ٣ ٪ فقط من مجموع الديون المستحقة أو

غير المدفوعة ، وكان نظام الأعمال المصرفية بالفعل خاضع لمستويات دولية مُتعقّلة وصارمة ، وقد تم تبنّى معظم «المبادئ الأساسية للإشراف المصرفى الفعّال» وعددها ٢٥ التى أوصى بها «بنك التسويات الدولية» وكان معدل مدخرات ماليزيا ٣٨ ٪ من إجمالى الإنتاج الداخلى ، من بين أعلى المعدّلات فى العالم ، وكانت المدخرات القومية تكفى لتمويل ٩٥ ٪ من إجمالى نفقات الاستثمار .

أما وقد كانت الحكومة تتمتع بهذه الأحوال السعيدة ، فإنها لم يخطر على بالها التفكير فى إعادة تقييم الرينجيت أو تخفيض قيمته ؛ لذا كانت ماليزيا راضية بالسماح للسوق بتحديد سعر الصرف ، فمع وجود اقتصاد ثابت كالصخر ، واستقرار سياسى ، وحكومة قوية مُشجّعة للمشاريع التجارية ؛ اعتقدت ماليزيا أن السوق لن يفقد استقرار سعر صرف الرينجيت .

٢ـ التَّوْزِيعُ الْعَادِلُ لِلثَّرْوَةِ

منذ عام ١٩٧٠ ، كانت ماليزيا تعيد بناء اقتصادها بنشاط حتى تعطى كل مجتمع نصيبًا عادلاً من ثروة البلاد ، وتم وضع «السياسة الاقتصادية الجديدة» منذ عام ١٩٧٠ ، واتّبعت «سياسة التنمية القومية» فى عام ١٩٩٠ ، وكان الغرض من «سياسة التنمية القومية» هذه تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجيدة للمجتمعات المختلفة ، مع التركيز هذه المرة على الكيف أولا ثم على الكم .

وقد نتج عن سياسة الخصخصة اندفاع مجموعات من المواطنين الأصليين فى عالم المشاريع التجارية الكبيرة ، وأدى الكثير منهم أعمالهم بنجاح ، وبمرور الوقت ، كُنا واثقين أن كثيرًا من المواطنين الأصليين سيرقى لهذا المستوى من المشاريع التجارية ، صحيح أنه كان يوجد بعض الأجانب وقليل من الماليزيين غير الأصليين الساخطين وبعض السياسيين الاشتراكيين من شبه جزيرة المالايو الذين حاولوا الإيحاء بأن «السياسة الاقتصادية الجديدة» أفادت فقط قليلا من أصدقاء رجال الحكومة وأعضاء من عائلاتهم ، لكن القليل من الناس هم الذين أخذوا هذا الادعاء مأخذ الجد .

والحكومة الماليزية تشجع المشاريع التجارية بشكل صريح ، ونحن نعتقد أن منهج تشجيع الأعمال التجارية منهج جيد من أجل النمو الاقتصادى ومن أجل مضاعفة الدخل الحكومى ، أما المعلقون الغربيّون الذين ينبذون سياسات وممارسات ماليزيا باعتبارها دولة رأسمالية صديقة ، فهم يفقدون الأساس المنطقى للتعاون وللعلاقات المتبادلة طويلة الأجل بين المؤسسات والبنوك والحكومة فى نظام يتوسط للمدخرات الكبيرة لتكون نسبة ديون / حقوق مرتفعة للمساهمين من الموجود فى الشركة ، والحكومة التى تشجع الأعمال والمشاريع التجارية ، لابد لها أن تعرف جميع أعضاء مجتمع رجال الأعمال ، لقد كنا نعرف

من منهم الصالح ومن الطالح ، وعندما كانت هناك عطاءات لعقود من أجل خصخصة كيانات حكومية ، لم تكتفِ الحكومة بمجرد الاطلاع على العروض دون الرجوع لسجل ملفات العارضين ، وعلى أية حال ، فمهما كانت المعايير ، كان الذى يفوز مُقدّم عطاء أو مُزايد واحد ، وكان تصنيف أى فرد يفوز بالعطاء بوصفه صديقًا للحكومة يضعها فى موقف الخاسر أو من لم يفز ؛ حيث إن القرار الذى اتخذته مهما كان نوعه سيُعتبر قرارا خاطئا ؛ لأن الفائز مهما كان ، سيصبح لقبه – بالتحديد والتعريف – صديقًا للحكومة .

وعلى عكس بلاد كثيرة ، لم تكن ماليزيا تحتاج لبيع أصول أو ممتلكات حكومية للأجانب لجمع عملات أجنبية من أجل سداد ديون خارجية ؛ لذا كان برنامج الخصخصة لحكومة ماليزيا يشترط بيع الكيانات الحكومية للماليزيين ، وخصوصا لأهل البلد الأصليين لكى تساعدهم على الدخول بسرعة فى المشاريع التجارية الكبيرة ، وكان ما يُسمح به للأجانب مجرد حصّة قليلة فى الشركات التى يجرى خصخصتها ، وكان من الطبيعى أن يشعر الأجانب بالإحباط وعدم السعادة لعدم حصولهم على نصيب الأسد ؛ حيث إنه كان لديهم الإمكانيات الهائلة للحصول على أرباح طائلة من الخصخصة ، وكان من المتوقع سماع اتهامهم لحكومة ماليزيا بالمحاباة والمحسوبية ، وينبغى تفهم رفض الحكومة الاهتمام بهذا النقد .

ولا يمكن لأحد إنكار أنه كان هناك على الدوام بعض الفساد فى ماليزيا ، لكن ممارسته لم تكن منتشرة ولا صارخة ، وكان الموظفون ورجال السياسة المقبوض عليهم بتهمة الفساد تُوجه إليهم التهم ويعاقبون طبقا لنصوص القوانين المتصلة بالقضايا ، ولم يكن الفساد فى ماليزيا بالدرجة التى تعوق النمو أو الاستثمارات ، ويعرف الأجانب أنه يمكنهم الحصول على التصديقات المطلوبة فى وقت معقول بعد قليل من المشاحنات ، إنّ معدل النمو العالى فى ماليزيا هو خير دليل على قلة نسبة الفساد ؛ حيث إن البلاد التى يستشرى فيها الفساد يصبح التطور والاستثمار والنمو فيها بطيئًا جدًا ، وكانت الاستثمارات الأجنبية

المباشرة فى ماليزيا من أعلى الاستثمارات فى العالم ، وهناك أمثلة كثيرة لشركات كانت تتوسع وتستثمر أموالها بشكل متكرر ، ولو كان هناك فساد فى الحكومة أو لو كانت تمارس المحسوبية لذهبت تلك الشركات لمزاولة أنشطتها فى بلاد أخرى ، وكانت هذه الشركات تعلم جيدا أنه لو كان الفساد يستشرى ؛ لكان عليهم أن يقُدموا أسهما مجانية فى مشاريعهم لشخصيات مختارة ، ولم يكن الوضع كذلك فى ماليزيا عندما كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمتلكها الأجانب بشكل كلّى ، وكانوا غالبا ما يحصلون على رخصهم معفيّة من الضريبة فى أقل من أسبوع .

وكان صندوق النقد الدولى يشيد بالإدارة المالية فى ماليزيا حتى الربع الثانى من عام ١٩٩٧ ، ومع أن ماليزيا كانت قد بدأت عدة مشاريع ضخمة خاصة بالبنية التحتية تتكلف آلاف الملايين من عملتها المحلية ، إلا أنه لم يكن هناك زيادة ملحوظة من القروض الأجنبية ، وتمكنت ماليزيا من تمويل معظم هذه المشاريع من مصادر وطنية ، وكانت قروض الحكومة الخارجية قليلة ، وفى حالات كثيرة استطاعت ماليزيا أن تسدد هذه القروض حتى قبل حلول موعد السداد ، ولم يكن هناك بالتالى أى ضغط على الحكومة لإيقاف المشاريع الضخمة حتى أثناء فترة الأزمة بسبب مشاكل تحدث فى سداد القروض ، على العكس من ذلك ، كانت البنوك الأجنبية توّاقة دائما لإقراض نقود لحكومة ماليزيا أكثر مما تطلبه وذلك قبل فترة الأزمة لأن تلك البنوك كانت تعتبر ماليزيا لها درجة ملاءة عالية (أى تتمتع بتقدير مقبول لمبلغ الدين الذى يمكن أن يُقدّم لها دون مخاطرة ليس لها داع) .

وتخلّص القطاع الخاص فى ماليزيا أيضا من أعباء القروض الخارجية الكبيرة ؛ إذ إنه كان يعلم أن النظام المالى فى ماليزيا يفيض بالسيولة المالية ، و أن معنى ذلك دفع أسعار فوائد منخفضة ؛ ولذلك كانت القروض الوطنية تغطى الجزء الأكبر من الاحتياجات المالية للقطاع الخاص ، وكان موقف السيولة بالقوة التى جعلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجزءاً كبيراً من احتياجاتهم المالية من مصادر محلية .

وحافظت الحكومة على احتياطىّ النقد الأجنبى على مستوى عال بحيث كان قادرا على تمويل أكثر من أربعة أشهر من السلع المستوردة المحتجزة ، وكان معنى هذا المستوى العالى لاحتياطىّ النقد الأجنبى أنه كان يمكن تلبية جميع متطلبات ماليزيا من الواردات ، سواء من السلع الإنتاجية أم السلع النصف جاهزة أم السلع الاستهلاكية دون اللجوء للقروض الخارجية ، وأهم ما فى الأمر أنه فى نهاية شهر يونيو عام ١٩٩٧ ، كان الموقف المالى فى ماليزيا سليمًا جداً . فلم تكن ماليزيا بالتأكيد مُعرضة لأزمة مالية أو اقتصادية عنيفة .

وعندما هوجم الباهت فى يونيو عام ١٩٩٧ ، لم تشعر ماليزيا بالقلق على نحو غير ملائم ، وكنا نعلم أن الموقف المالى فى ماليزيا أفضل بكثير عنه فى تايلاند ، ففى حالة تايلاند ، كان الأهالى يأخذون كميات كبيرة من الأموال الخارجية بقروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع محليّة داخلية طويلة الأجل فى تايلاند ، وكانت هذه الاستراتيجية منطقية بالنسبة لهم ؛ إذ إن سعر الفائدة على الدولار الأمريكى كان أقل بكثير من سعر الفائدة على الباهت التايلندى ، ومع ذلك فقد اعتمدت هذه الاستراتيجية بالكامل على زعم وافتراض استقرار سعر صرف الباهت مقابل الدولار الأمريكى ، ثم أجبر الهجوم على الباهت البنك المركزى فى تايلاند على التخلّى عن تثبيت سعر الدولار وأن يترك للسوق تحديد ذلك السعر ، وفى الحال تكرر تخفيض قيمة سعر الباهت .

وبسبب ذلك حاول المصرف المركزى فى تايلاند الدفاع عن الباهت خلال المراحل الأولى لهجوم المضاربة على العملة الوطنية ، وكان البنك المركزى هناك يعلم أنه بمجرد التوقف عن تثبيت سعر الدولار ؛ تتعرض شركات كبرى حصلت على قروض خارجية ضخمة لخسارة فادحة فى العملة ؛ وهذا يؤدى بالتأكيد لهبوط حاد فى اقتصاد البلاد ، وحاول البنك المركزى التدخل قدر الاستطاعة فى سوق النقد الأجنبى لدعم الباهت ، لكنه فشل فى محاولاته ، ثم قررت الحكومة تعويم الباهت وسرعان ما تدهور هذا الباهت

بشدة ، وعندما حدث اتصال تايلندى مع ماليزيا ، وعدت ماليزيا بمساعدة تايلاند فى التغلب على أزمتها المالية بقرض قدره بليون دولار أمريكى (٣,٨ بليون رينجيت ماليزى) ، وتم على الفور دفع ٨٦٢ مليون دولار من هذا القرض ، كانت - إذًا - ثقة ماليزيا بأنها لن تتأثر بأزمة العملة فى تايلاند - كبيرة للدرجة التى جعلتها ترحب بتقديم العون المالى لجارتها .

٣- هُجُومُ المُضَارَبَةِ عَلَى الرِّينْجِيت

وبعد شهر أو نحو ذلك ، أى فى يوليو عام ١٩٩٧ ، سرت أحاديث مشئومة عن العدوى ، وقيل لنا أنه إذا هبط الباهت التايلندى فإن الرينجيت سيهبط هو الآخر . لماذا ؟ حسنا ، يبدو أن مصائر العملات مُعدية ، وطبقا لهذا «المنطق» فلو هبط الباهت ؛ تصبح تكلفة الإنتاج فى تايلاند أرخص من تكلفته فى ماليزيا ، ولمواجهة هذا الوضع ؛ لابد لماليزيا من تخفيض قيمة الرينجيت ، وهكذا تحرك تجار العملة لبيع الرينجيت على المكشوف قبل التخفيض «المنتظر» فى الوقت الذى لم يكن قد تم تثبيت سعره رسميا مقابل الدولار ؛ وكانت النتيجة الانهيار السريع الذى تسبب فى تخفيض قيمة الرينجيت ، وكان من الممكن حدوث تخفيض للقيمة نتيجة للعدوى ، لكنه لم يكن ليصبح بمثل هذه السرعة ولا بمثل تلك القسوة ، إن الهبوط الحاد فى سعر صرف الرينجيت مقابل الدولار الأمريكى وعملات أخرى كان السبب فيه هم تجار العملة و بيعهم الرينجيت على المكشوف .

ليس للعملة جهاز إحساس ولا يمكنها أن تعرف أن هناك عملات أخرى مريضة ، ولا يمكن للعملات أيضا أن تعرف أن الحكومة فاسدة أو تمارس المحسوبية والمحاباة للأقارب والأصدقاء ، ولا يمكن للعملات تخفيض قيمتها طواعية ، ويُخفّض تجار العملة من قيمة العملات ليس لأنهم يخشون أن العملة التى فى حوزتهم ستنخفض قيمتها وبالتالى سيخسرون أموالهم ؛ ولكن لأنهم يرون الربح فى بيعها على المكشوف ، لقد كان الجشع والطمع وليس الخوف هو العامل الذى دفعهم لما قاموا به .

ولم يكن يهم المضاربين فى العملة بكميات كبيرة من المبالغ المقروضة الاعتراف بقوة ماليزيا ، لقد قرروا جمع أرباح مستغلين ذلك المفهوم الغامض عن «العدوى» ، وعندما أصابت تايلاند هذه الأزمة ، تجاهل المشاركون فى السوق تماما الأسس الاقتصادية القوية

لماليزيا ، وكانت حالة الرفض من جانبهم بالاعتراف بأوجه الاختلاف الاقتصادى المهمة التى كانت موجودة فى مختلف بلدان المنطقة هى التى تسببت فى الانتشار السريع للعدوى ، كما أطلقوا عليها ، وبالرغم من وجود أُسس قوية ، تسببت موجات المضاربة على سعر صرف الرينجيت فى هبوط قيمته بشدّة مقابل الدولار الأمريكى ، ثم سحب مستثمرو الأجل القصير فى سوق الأسهم رأسمالهم وتسببوا فى هبوط سريع لأسعار الأسهم مما جعل الأزمة الاقتصادية تتفاقم من خلال الهبوط السريع فى رؤوس أموال السوق .

وعندما بدأت قيمة الرينجيت فى التناقص مقابل الدولار الأمريكى ، تدخل بنك نيجارا (البنك المركزى) لدعم الرينجيت ، لكنه توقف عن التدخل بسرعة عندما أدرك أنه كان يواجه قُوى لها موارد تفوقه بمراحل ، لقد كان يمكن أن ينتج عن الدفاع عن الرينجيت نفاد خطير فى احتياطىّ النقد الأجنبى ؛ مما كان يؤدى إلى زيادة ضعف مكانة الرينجيت . وكان يمكن لذلك الهبوط التلقائى الذى يعقب ما حدث أن يتسبب فى كارثة اقتصادية ومالية للبلاد .

أحست القيادة فى البلاد أنها لا حول لها ولا قوة ؛ وحدد رجال القيادة تجار العملة باعتبارهم المجرمين و الأشرار الذين تسببوا فى تخفيض قيمة الرينجيت ، كما أُدين هؤلاء القادة بدورهم من الجميع تقريبا بدءا من مديرى الوكالات الدولية ، إلى الخبراء الذين حكموا على أنفسهم إلى تجار العملة ، أكد هؤلاء فى ذلك الوقت أن السبب فى هبوط قيمة العملة هو الحكومة الفاسدة وأن كل ما كان مطلوب لاستعادة الثقة ولضمان استرجاع قيمة الرينجيت هو إحلال حكومة رشيدة مكان الحكومة السيئة التى كانت تحكم البلاد ، وأحلّوا تجار العملة من تبعتهم تماما ومن أية مسئولية عن المشاكل التى واجهها النمر الاقتصادى السابق ، وكان هؤلاء الخبراء مقتنعين بأن الأزمة التى حدثت كانت حالة مؤقتة ، وقيل لزعماء ماليزيا أنهم لا يعرفون شيئا عن الأحوال المالية الدولية ولا عن غرائز القطيع . . إلخ ، ووُصف رئيس الوزراء بأنه يعرض بلاده للخطر .

واعتبر تجار العملة أنفسهم قُوى جبارة فى السوق ولم يكن رد فعلهم رحيما تجاه الانتقادات الموجهة إليهم ، إنهم يدّعون أنهم يؤدون واجبا بمعاقبة وتأديب الحكومة المتمردة والمخطئة ، وفى كل مرة كان الماليزيون ينتقدونهم ، وخصوصا رئيس الوزراء ، كانوا يردّون على هذا النقد بتخفيض قيمة الرينجيت أكثر ، مع تخفيضهم لعملات أخرى فى شرق آسيا ، وأصبحت إدانة القيادة فى ماليزيا ذائعة الانتشار ، وفى مرحلة ما ، حثّ البعض زعماء آخرين من شرق آسيا على إدانة زعيم ماليزيا الذى كان قد اتهم تجار العملة بالتلاعب فى أسعار العملات ، وادعوا أن الزعيم الماليزى ، بصوته العالى المزعج ، كان يُخفض ليس فقط من قيمة الرينجيت ، ولكن من قيمة جميع عملات شرق آسيا أيضا .

من أجل ذلك ، فصل زعماء اقتصاديات النمر فى شرق آسيا أنفسهم عن آراء زعيم ماليزيا ، وكانت ماليزيا تتحوّل شيئا فشيئا إلى دولة إقليمية منعزلة يتجنبها الجميع .

ومع ذلك ، فإن عدم انتقاد تجار العملة لم ينقذ الزعماء الآخرين فى شرق آسيا من تخفيض قيمة عملاتهم ، وبدا أن مستقبل نمور شرق آسيا كان بين يدى مضاربى العملة ، وكانوا جميعا متجهين نحو تدهور مالى واقتصادى سريع لا يمكن إيقافه إلاّ إذا سلّموا حكم المال والاقتصاد فى بلادهم للأجانب ، ولصندوق النقد الدولى على وجه الخصوص ، وكان معنى ذلك ببساطة عدم وجود للنمور أو التنينات المستقلة فى شرق آسيا ، إذا لن يصبح القرن الواحد والعشرون أبدا قرن آسيا .

واختار الكثيرون استدعاء صندوق النقد الدولى ، وكان المفروض أن تضمن القروض التى قدّمها هذا البنك والإصلاحات التى اقترحها علاجا للمشاكل ، ومع ذلك فقد فطنت ماليزيا فى وقت مبكر إلى خطر اللجوء لصندوق النقد الدولى طلبا للمساعدات المالية ، ولم نكن نرغب أن نُخضع إدارة اقتصادنا لهذا الصندوق ، وكنا نعتقد أن صندوق النقد الدولى لم يكن يفهم الظروف المحلية ، وأن مشاكل البلاد المختلفة لم تكن متشابهة وسوف لا تستفيد بالتالى من نفس نوع العلاج .

وكانت ماليزيا محتاجة للرقابة والسيطرة على اقتصادها أكثر من أى بلد آخر ، ولم يكن التركيز الاقتصادى فى ماليزيا مُنصبّا على زيادة إجمالى الإنتاج المحلى ولكنه كان يهتم أيضا بنواحى توزيع هذه الزيادة ، لقد كنا نريد النمو مع عدالة التوزيع أى أنه يجب أن تتمتع جميع المجتمعات فى ماليزيا بالثروة الاقتصادية للبلاد بالعدل ، وكانت ماليزيا مشغولة بعملية إعادة بناء اجتماعى اقتصادى معقد ، ولو وضعت نفسها بين يدى صندوق النقد الدولى ، فإن الحاجة لعدالة توزيع الثروة الاقتصادية لن تلقى العناية المطلوبة ، إن الانتعاش وحده لم يكن كافيا فى ماليزيا وإنما يجب أن يصحبه توزيعا عادلا «للكعكة» الاقتصادية بين سكان البلاد الأصليين وغير الأصليين ، وكان يمكن أن يؤدى الفشل فى تحقيق هذا الهدف لذلك النوع من الشغب العنصرى مثل الذى اندلع فى مايو عام ١٩٦٩ ، فما الخير الذى يمكن أن يحققه الانتعاش الاقتصادى لو تعرضت البلاد للاضطرابات السياسية وأعمال الشغب العنصرى المستمر؟

لم يكن لماليزيا أن تُخضع اقتصادها بأية حال من الأحوال لصندوق النقد الدولى حتى لو كان ذلك هو الطريق الوحيد للبلاد لتحقيق الانتعاش الاقتصادى ، وكان لزاما على ماليزيا أن تجد حلولها الخاصة بها لمشاكل تخفيض قيمة الرينجيت والانكماش فى رأسمال السوق الذى كان يمكن أن يؤدى لتدمير اقتصادها ، ومن هنا كان على زعماء ماليزيا أن يقدحوا زناد فكرهم لإيجاد حلول بديلة .

إن أحد العوامل التى أدّت للنمو السريع لماليزيا هو قُدرتها على الابتكار والتخطيط وتنفيذ خططها بنجاح ، وكان لماليزيا خطط خمسية منتظمة وخطط مدتها ٢٠ عاما وحتى رؤية للمستقبل مدتها ٣٠ عاما ، ولم تكن تلك مجرد أحلام وهمية ، لكنها كانت خرائط طريق واضحة يجرى تنفيذها كلها بجديّة تامة ، وقد كانت هذه القدرة على التخطيط بطرق مبتكرة ، وتنفيذ الخطط على أسس علمية وعملية هى التى مكّنت ماليزيا بسكانها من ذوى الأجناس المتعددة وأوجه التفاوت العنصرى المتداخلة من أن تصبح مستقرة وتحقق تطورا

اقتصاديا مشهودا .

عندما واجهت ماليزيا حوادث الشغب المُخرّب فى مايو سنة ١٩٦٩ ، أنشأت «مجلس العمليات القومى» الذى صمّم ونفّذ «السياسة الاقتصادية الجديدة» من أجل النمو مصحوبا بعدالة التوزيع ، ولكى تسرع ماليزيا من خطوات النمو ؛ ابتكرت فكرة «ماليزيا المتحدة» ، ونبذت فى وقت مبكر مبدأ ملكية الدولة لتحل الخصخصة محلها .

عندما واجهت ماليزيا الأزمة الاقتصادية والمالية العنيفة التى تسببت فيها قوى خارجة عن نطاق سيطرتها ، أعدت «خطة إنعاش الاقتصاد القومى» وأنشأت «مجلس العمل الاقتصادى القومى» واستدعت إليه زعماء المعارضة ، وتمخضت المذكرات والمناقشات عن أفكار حول كيفية التعامل مع تلك الأزمة .

وأثناء ذلك ، واصلت العملة تعرضها لهجوم المضاربات واستمرت قيمتها فى الهبوط ، وبرغم حظر بورصة كوالالمبور البيع على المكشوف ، استمر سعر بيع أسهم ماليزيا فى الهبوط الحاد ، ونتج عنه طلب البنوك بوضع حد أدنى للبيع وزيادة فى القروض التى لا يتم تسديدها ، ونشرت وسائل الإعلام الأجنبية باغتباط الانخفاض السريع فى قيمة الرينجيت ودليل أسعار الأوراق المالية فى بورصة كوالالمبور ، وبدا أنه لابد لماليزيا أن تذهب فى النهاية لصندوق النقد الدولى طلبا للمساعدة .

وأصبحت الحكومة فى حالة يأس ، وكانت قد طلبت من «مايكل كاميديسس» فى صندوق النقد الدولى أن يدعو لاجتماع لوزراء المالية من بلاد متقدمة وبلاد نامية لمناقشة طرق استقرار سعر العملات و للسيطرة على أنشطة تجار العملة ، وذكر «كاميديسس» لوزير المالية فى ماليزيا فى ذلك الوقت أنه سيعقد هذا الاجتماع فى أبريل عام ١٩٩٨ ، لكن لم يحدث أى شىء من هذا القبيل ، ولم يتم عقد أى اجتماع .

٤- الفشل الفعلي لسياسة صندوق النقد الدولي

باستمرار أزمة النقد ، أصبح من الواضح أن وزير المالية - بمساعدة البنك المركزي - كان يقوم بتنفيذ سياسات جعلت الموقف السيء أكثر سوءا ، لقد نفّذ وزير المالية والبنك المركزى عددا من الإجراءات بدأت فى أكتوبر عام ١٩٩٧ بدا أنها كانت تعكس آراء صندوق النقد الدولى ، فقد أعلن بنك نيجارا أو البنك المركزى عن الحد من الإقراض وتضييق الاعتمادات ؛ الأمر الذى نتج عنه سحب البنوك لاعتماداتها وخلق موقف متأزم جدا لوضع الاعتمادات فى البنوك ، وتكررت زيادة أسعار الفائدة من مستوى رقمى واحد إلى أكثر من ١٢ ٪ سنويا ، حتى الشركات ذات المشاريع القادرة على النجاح والاستمرار ، والتى لديها أوامر تصدير مُوثّقة وجدت أنه من الصعب عليها الحصول على التمويل اللازم لعملياتها من البنوك ، وقام البنك المركزى بتقصير فترة العجز عن السداد بالنسبة لقروض عدم الأداء من ستة إلى ثلاثة شهور ، مما تسبب فى مشاكل أخرى للبنوك والشركات ، وتم تضييق النطاق على الطلبات المتعلقة بالبنوك وذلك بأمرهم بزيادة الشرط العام للديون المعدومة (أو الهالكة) أو غير المضمونة من ١٪ إلى ٥ ,١ ٪ من القروض الكليّة .

وقيّد وزير المالية والبنك المركزى أيضا من إنفاق المستهلك بفرض حد أقصى قدره ٧٠٪ لتمويل شراء عربات الركّاب ، إضافة لذلك ، تم تقييد الحد الأقصى لفترة السداد بالنسبة لقروض شراء المركبات بالتقسيط لتصبح خمس سنوات .

كما قيّد وزير المالية والبنك المركزى أيضا أنشطة البناء التى كانت مهمة جداً بالنسبة لإجمالى النتاج المحلّى ، فلم يسمح للبنوك بمنح قروض لأى مشروع للعقارات التى كان البناء لم يبدأ فيها بعد ، وحتى فى حالة مشاريع العقارات التى كان البناء قد بدأ فيها بالفعل ، كان البنك المركزى يدفع البنوك إلى إعادة النظر فى قابليتها للاستمرار وإنقاص مبالغ

التمويل .

والبنك المركزى ، باستمراره فى المحافظة على نسبة عالية من الاحتياطىّ القانونى فى مواجهة موقف السيولة يزداد فى التأزم ، كان يدفع حتى البنوك المربحة لمواقف تتسبب فى إحداث خسائر بها ، وكان البنك المركزى يحفظ ما يساوى ٥٢ بليون رينجيت ماليزى من الاحتياطىّ القانونى لا تُدرّ أى إيراد ،وإذا أقرض البنوك كان يفرض نسبة قدرها ١٢٪ سنويا وبذلك يشكل خسائر لا لزوم لها للبنوك .

وطلبت الحكومة من البنك المركزى أن يُسهّل من موقف السيولة عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطىّ القانونى من ٥ ,١٣٪ إلى ١٠٪ . وانصاع البنك المركزى لهذا الطلب ، لكنه سرعان ما خرّب الهدف منه بعد أن سحب مبلغا مساويًا من السوق المصرفى حتى أنه على أساس قاعدة صافى النقد لم يعد هناك سيولة إضافية فى النظام ، بل أن البنك المركزى تمادى أكثر بعد ذلك بأيام قلائل ، وذلك بإعطاء تعليمات للبنوك عقب تقليص نسبة الاحتياطى القانونى من ٥ ,١٣٪ إلى ١٠٪ بوجوب استخدام المبالغ النقدية الزائدة ، مهما كانت قيمتها ، لإنقاص حجم قروضهم من السوق المصرفى بدلا من إقراضها لعملائها ، وهكذا تلاعب البنك المركزى فى الهدف الحقيقى من وراء تقليص نسبة الاحتياطىّ القانونى وهو إيجاد تأثير إيجابى على السيولة فى البنوك فزاد من سوء حالة أزمة الاعتمادات المالية الطاحنة فى البلاد .

وتم تنبيه وزير المالية أن وزارته والبنك المركزى يتسببان فى انكماش الاقتصاد وأن الحكومة قد لا تحصل على الإيراد الكافى لتصريف أمور الإدارة ، غير أن الوزير كان واثقا أن سياسة «صندوق النقد الدولى» الفعلية التى يتّبعها سوف تنقذ اقتصاد البلاد .

وقبل نهاية شهر أبريل عام ١٩٩٨ ، كانت الأزمة الاقتصادية فى البلاد قد ازدادت سوءا باستمرار تدهور قيمة الرينجيت التى وصلت إلى ٨ ,٤٪ مقابل الدولار الأمريكى ، وواصل سوق الأوراق المالية اندفاعه التنازلى وأصبح موقف الاعتمادات المالية المنهار لا

يمكن تحمله بسبب إجراءات البنك المركزى المُقيّدة و المتعسفة ، وكانت وجهة نظر رئيس الوزراء فى ذلك الوقت أنه على وزير المالية والبنك المركزى التحرك لتقديم الحل الذى يرضى البنوك وعملاءها من خلال خطوات من شأنها تيسير الموقف ، ومع ذلك ، وبدلا من إرضاء البنوك والعملاء ، أعلن البنك المركزى فى ٢٧ أبريل عام ١٩٩٨ الإجراءات التالية ، لكى يزيد الموقف تأزما :

١ . تم رفع نسبة الحد الأدنى لرأس المال للحد من الأخطار لشركات التمويل (التى كانت أشد الشركات تأثرا بالأزمة) من ٥ ,٨ ٪ إلى ٩ ٪ .

٢ . تم رفع الحد الأدنى لمبالغ رأس المال الخاصة بشركات التمويل من ٥ مليون إلى ٣٠٠ مليون رينجيت ماليزى على أن يتم الاستجابة لهذا المطلب قبل نهاية شهر يونيو سنة ١٩٩٩ ويزداد المبلغ بعد ذلك ليصبح ٦٠٠ مليون رينجيت قبل نهاية سنة ٢٠٠٠ .

٣ . تم إنقاص حد العميل الواحد للمؤسسات المالية من ٣٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ من مبالغ رأس المال الخاصة بتلك المؤسسات .

وعلى الجانب المالى ، أنقص وزير المالية الإنفاق الحكومى بنسبة ٢١ ٪ سنويا ، الأمر الذى أوقف عمليا أعمال التنمية بالكامل ؛ حيث إنه لم يمكن إنقاص رواتب الموظفين التى كانت تُشكّل ٨٠ ٪ من ميزانية الحكومة ، وكان معنى عدم الإنفاق على التنمية عدم وجود عقود لكثير من شركات البناء ومُورّديهم ، وكان معنى ذلك ، إضافة لإجراءات البنك المركزى الأخرى ، إفلاس كثير من الشركات .

وكانت مُحصّلة تأثير جميع الإجراءات السابق ذكرها أن البنوك والمؤسسات التى كانت تعانى بالفعل من الأزمة المالية دُفعت لموقف مأساوى رهيب ، إن ما فعله وزير المالية ، بالتضامن مع البنك المركزى ، كان من أجل تنفيذ فعلى لخطة صندوق النقد الدولى بدون أى قروض من هذا البنك ، وهذه الخطة عبارة عن مجموعة سياسات مالية متشددة وهى

رفع سعر الفائدة لحماية سعر الصرف ، ومحاولة تقوية النظام المصرفى عن طريق معدّلات أكثر تشددا و تخفيض الإنفاق العام لتحسين ميزان العمليات الجارية ، وكنتيجة لتنفيذ هذه المستويات من طرق علاج صندوق النقد الدولى للأزمة ، غاص اقتصاد ماليزيا بشكل أعمق فى حالة الركود ؛ وأصبح العمل التجارى فى حالة شبه توقف تام ، وعدّلت الحكومة بشكل تنازلى الإيراد المتوقع من ضرائب الشركات للعام التالى ، وامتدحت وسائل الإعلام الأجنبية وزير المالية لتنفيذه سياسة فعلية لصندوق النقد الدولى ، وكان الجميع يتنبؤن ببهجة بأنه قد اقترب الوقت الذى تطلب فيه ماليزيا مساعدة صندوق النقد الدولى وأن تُخضع اقتصاد ماليزيا لسيطرته ، وكان هناك إحساس عام بأنه على ماليزيا كشف اقتصادها للأجانب بدون شروط ولا قيود ، ويترتب على ذلك حصول أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ، بما فى ذلك هؤلاء الذين اشتروا المدّخرات الاحتياطيّة أو أموال الحماية (من تقلبات الأسعار)على نصيب الأسد .

إن «تمرد» زعيم ماليزيا كان هو الآخر موضع انتقاد قطاع من أهل البلد المحليين الذين أرادوا منه أن ينحنى وأن يُسلّم الدّفة لنائبه الذى كان أيضا وزير المالية ، واتهم معاونو نائب رئيس الوزراء الحكومة ورئيس الوزراء بالتلميح لشخصه بالمحسوبية والفساد ومحاباة الأقارب فى التوظيف ، وكانت الرسالة واضحة لرئيس الوزراء ، إن اقتصاد البلاد لن ينتعش إلا إذا ترك المنصب وسلّم نصاب أمور الحكومة لنائبه ، ومع ذلك يبدو أن رئيس الوزراء لم تصله الرسالة .

نعم كانت الحكومة فى حالة يأس ، ولكنها لم تكن لتستسلم أو تذعن ، واتخذت إجراءات معيّنة لمنع زيادة التدهور الاقتصادى ، فأوقفت جميع الزيادات فى الرواتب ؛ وتقلّص نظام السفر للخارج بالنسبة للوزراء وهيئات حكومية أخرى وقلّت العلاوات ، ووصل الأمر لمحاولة تخفيض استهلاك السكر واستيراد الطعام ومنتجات أخرى ، ولم تكن كل هذه الإجراءات فعّالة على الإطلاق ، بل إنها قلّلت من مُعدّل الاستهلاك ومن مستوى

معيشة الشعب ، و عانى جميع المستوردين وتجار الجملة وتجار التجزئة ، وفى النهاية كان على الحكومة أن تشعر بوطأة الجرح من خلال نقص الإيراد .

وساءت أحوال البناء والتعمير و مبيعات التجزئة وشراء العقارات والمركبات بشكل مؤسف ، ولحسن الحظ ، لم يحدث استغناء مؤقت عن خدمات العمال الماليزيين بشكل كبير لأن الطلب على السلع والبضائع الماليزية ، لاسيما الإلكترونيات ،ظلّ كبيرا ، لقد ظلّت ماليزيا من قبل محتاجة للعمال واضطرت للسماح لحوالى مليونى عامل أجنبى بالعمل فى البلاد ، ومع أن بعض الماليزيين فقدوا وظائفهم ، فإن الوطأة العظمى فى حسم النزاع وقعت على العمال الأجانب فلم يجد الكثير منهم وظائف واضطروا للعودة إلى بلادهم .

ومما ساعد على تحسن اقتصاد ماليزيا حقيقة عدم تأثر اقتصاديات الدول المتقدمة بما حدث عندنا وتحسن أحوالهم فعليا ؛ إذ تمكنت ماليزيا من مضاعفة صادراتها ، وربح مُصدّرو زيت النخيل (الذى يُباع بالدولار الأمريكى) رينجات أكثر وأكثر بسبب ضعف سعر صرف الرينجيت إضافة إلى زيادة الطلب عليه ، وبلغة الرينجيت ، وحتى بلغة العملة الأجنبية ، حققت ماليزيا - بسرعة - فائضا من الحساب الجارى ، وهو الشىء الذى لم تستطع تحقيقه من قبل بسبب العجز الكبير فى حساب الخدمات .

وخرج علينا رئيس الوزراء بفكرة غريبة لحل الأزمة ، فلعب بفكرة رفع الدخل من خلال زيادة الرواتب والأجور و السماح بزيادة تتناسب مع رفع الدخل فى أسعار السلع والخدمات ، وكان يدرك أن هذا يمكن أن يؤدى إلى حلزون التضخم ، لكنه شعر أن الحكومة ستتعامل مع التضخم بحيث يكون أقل من تخفيض قيمة الرينجيت ، والجانب السلبى لمثل هذا التصرف هو زيادة تكلفة الإنتاج فى ماليزيا وتأثير ذلك على الصادرات وعلى أرباحها ، ورفض أعضاء آخرون فى الحكومة هذه الفكرة تماما على أساس أنها ليست عملية وأنها تؤدى فى الغالب إلى العدو السريع نحو التضخم .

وكان مجلس العمل الاقتصادى القومى قد شكل مجلسا تنفيذيا مُكونا من رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء مع وزير المالية و الوزير ذى المهام الخاصة ونائب مدير بنك نيجارا ماليزيا «بنك ماليزيا المركزى» (ولسبب ما ، لم يحضر مدير البنك مطلقا) والمدير العام لوحدة التخطيط الاقتصادى ومأمور أحد سجون ماليزيا وشخص من قطاع رجال الأعمال ، وبعد ذلك تم تعيين مستشار البنك المركزى والوزير الثانى للمالية فى المجلس ، وكُلفت اللجنة بمراقبة الأداء الاقتصادى والمالى للبلاد وباتخاذ قرارات وبالتصرف عند الضرورة ، وكانت اللجنة تجتمع كل صباح أثناء الأزمة لمراجعة جميع الأرقام المالية والاقتصادية والتجارية ذات الصلة ، وكانت وكالات الأنباء الحكومية تقدم موجزا لعمل اللجنة ، وخُوّلت اللجنة بأن تتصرف بسرعة عند الضرورة دون انتظار موافقة مجلس الوزراء .

ومن بين الإجراءات التى قررتها اللجنة : إحياء التجارة وإنعاشها مع جيران ماليزيا التابعين لاتحاد بلدان جنوب شرق آسيا ، وكانت كلها تواجه مشاكل اقتصادية ولم يكن لديهم عملات أجنبية كافية لتمويل الواردات ، وكان لابد من استخدام آلية اتفاق الدفع الثنائى بالتراضى الذى يجرى فيه تصفية إجمالى التيارات التجارية ذات الطريقين كل ثلاثة أشهر وتسوية صافى الرصيد بعملة المصدّرين ، وكان المفروض أن يتم الدفع بين البنكين المركزيين على التوالى ، وكان المفروض أن يُدفع للمُصدّر عن طريق البنك المركزى لبلده عند التصدير مباشرة ، كما يدفع المستورد لبنك بلده المركزى بعملته المحلية هو الآخر ، وكانت آلية اتفاق الدفع الثنائى موجودة بالفعل منذ سنوات كثيرة بين ماليزيا وكثير من الدول النامية ، وكانت ماليزيا رائدة فى هذا المجال وساعدت بذلك على زيادة تجارتها مع شركائها غير التقليديين بنسبة تصل إلى ٤٠٠ ٪ ، والفارق الوحيد بين الممارسة التجارية الموجودة فى ذلك الوقت والاتفاق المُقترح لاتحاد بلدان جنوب آسيا أنه : بينما كانت تسوية صافى الرصيد فى السابق بالدولار الأمريكى ، كانت بلاد هذا الاتحاد – التى واجهت أزمة ولديها عجز فى العملات الأجنبية – تسدد مدفوعاتها بالعملة المحلية .

وسافر رئيس الوزراء إلى بانكوك ومانيلا وجاكارتا ؛ ليعرض هذا الاقتراح على رؤساء وزراء و رؤساء جمهوريات تلك البلاد ، وتمت الموافقة على الاقتراح ، وهو خاضع لقوانين وممارسات تلك البلاد ، ولسوء الحظ ، استغرقت الإجراءات البيروقراطية وقتا أطول من اللازم ولم يتم تنفيذ اتفاق الدفع الثنائى المُقترح .

وفى نفس الوقت استمر الاقتصاد فى التدهور وظلت قيمة الرينجيت فى التناقص جنبا إلى جنب مع عملات إندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية ، وبدا فى بعض الأحيان أن هذا الانخفاض فى قيمة العملة سوف يستمر طويلا وأن ماليزيا ستغوص أكثر فى بئر الركود الاقتصادى ، وبدا أنه ليس هناك حد لقوة المدّخرات الاحتياطية (مبالغ التغطية أو الحماية من تقلبات الأسعار) فى تدمير أى اقتصاد ، لكى تقوم بعودة الـ ٣٠ ٪ الذى طالما هللوا له لمستثمريهم .

٥ - فَهْمُ سُوقِ فُورِيكْس الْمُعَقَّدِ

استمرت ماليزيا فى الاعتقاد بأن السبب الجذرى للأزمة الاقتصادية والمالية هو الاتجار فى العملة عن طريق المدّخرات الاحتياطية والبنوك ، ولو كان للبلد أن تفعل شيئا من جانبها وعلى مسئوليتها لمواجهة المدّخرات الاحتياطية ، لكان من الواجب الفهم الكامل لآلية عملية الاتجار فى العملة ، وتصميم خطة لهزيمة مضاربى العملة فى صميم عملهم ؛ ولسوء الحظ ؛ فإن الشخص الذى كان يعمل فى البنك المركزى (بمركز مستشار) والذى كانت لديه خبرة دولية فى الاتجار فى العملات الأجنبية ، كان قد ترك العمل فى البنك منذ عام ١٩٩٤ .

وربما ، فى هذه المرحلة ، نحتاج سرد قصة غزوة بنك نيجارا (البنك المركزى) فى سوق صرف العملات الأجنبية فى الفترة بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٣ ، لم يكن بنك نيجارا قد أدار الاحتياطىّ الذى يملكه بنشاط حتى عام ١٩٨٥ ، ومع ذلك ، تغير هذا الوضع بعد اتفاق بلازا فى عام ١٩٨٥ عندما قررت بلاد مجموعة السبعة تقوية الين اليابانى حتى تجعل اليابان أقل تنافسا ، وتعرضت ماليزيا - التى كانت لها قروض كبيرة من فئة الين - لخسائر فادحة ، ومن أجل تعويض الخسائر الناجمة عن قرارات دول مجموعة السبعة ؛ بدأ بنك نيجارا فى إدارة الاحتياطىّ الخارجى الخاص به بنشاط ، بما فى ذلك تحويل العملات الأجنبية ، وعيّن كبير مستشارى بنك نيجارا مسئولاً عن ذلك ، وكانت أنشطة الصرف الأجنبى مقصورة على عملات بلدان مجموعة السبعة ، ولم تتعامل مع عملات البلاد النامية ، أما وقد كان لدى بنك نيجارا السيولة الكبيرة المتاحة بعملات بلاد مجموعة السبعة ، فإن صفقاته لم يكن لها أى تأثير حقيقى على أسعار الصرف لعملات دول مجموعة السبعة ، وأبلى بنك نيجارا بلاء حسنا فى أنشطة التجارة فى الصرف الأجنبى

وكوّن أرباحا ضخمة ، وأصبح البنك مشهوراً جدا فى السوق الدولى للصرف الأجنبى كتاجر عملى ومميز فى الصرف الأجنبى ، ومع ذلك فقد أدان نشاطه التجارى هذا بعض خبراء المال الذين شجعوا فيما بعد أنشطة تجارة العملة التى دمرت اقتصاديات النمور الآسيوية ، وواضح أنه ليس خطأ ذلك الذى كان يحدث لكن الخطأ فيمن كان يفعله .

ولسوء الحظ تعرض بنك نيجارا لخسائر خلال الأزمة الدولية فى العملات التى حدثت عقب عدم إقرار معاهدة ماستريخت من جانب الدنمارك فى عام ١٩٩٢ ، واستقال المستشار من بنك نيجارا ماليزيا ، وأعطت الحكومة تعليماتها للبنك بالتوقف عن المتاجرة فى العملات الأجنبية ، وإنه حقا لمنعطف غريب فى التاريخ أن تكون هذه التجربة باهظة التكاليف فى سوق الصرف الأجنبى هى التى زوّدت ماليزيا بالمعرفة والمهارة المطلوبة لتنفيذ نظام الرقابة المختار على عملية صرف وتحويل العملة لتثبيط عزيمة تجار العملة والمساعدة على الإنعاش الاقتصادى فى البلاد .

وتم استدعاء المستشار السابق للبنك المركزى لتقديم تقارير موجزة لما يحدث ، وعقب سلسلة من الاجتماعات بين رئيس الوزراء والمستشار ، تفهم رئيس الوزراء ، ولأول مرة منذ حدوث الأزمة ، الأعمال والأنشطة المعقدة لسوق الأوراق المالية الأجنبية ، بما فى ذلك الطريقة التى كانت تُقدّم بها الأسعار والعوامل النفسية التى تُحرّك تجار العملة (الجشع والخوف) ومفهوم العملة عبر الشاطئ ، وكان فهم رئيس الوزراء لطبيعة سوق الصرف الأجنبى ضرورى بصفة جوهرية لتصميم خطة لإنقاذ ماليزيا من المضاربين فى العملة ومن صندوق النقد الدولى .

أصبح واضحا الآن أن بعض المعلومات التى قدّمها وزير المالية للحكومة ، بما فى ذلك الأرقام عن تدفق كبير للرينجيت على شكل أوراق نقدية إلى سنغافورة ، كانت مضللة ، إن وزير المالية لم يفهم فكرة الرينجيت عبر الشاطئ ، واعتقد أن هذا الاصطلاح كان يشير إلى الرينجيت المادى عبر البحار ، وفى سنغافورة أساسا .

كـمـا أن البـنك المركـزى لم ينوّره أو يدلّه عـلى الطريق الصـحـيح أو أنه هو الآخـر لم يفـهم ، وعلى أية حـال ، لم يوقف البنك المركـزى الوزير والحكومـة عن إعطاء تعليـمـات لموظفى الجمارك بتفـتيش المسـافرين الذين يعبرون الحدود بحثا عن الأوراق النقـدية التى فى حوزتهم ، ولم يوقف هذا التصرف السخيف الرينجيت من الذهاب خارج البلاد أو من الاتجار فيه .

والفرق بين الرينجيت عبـر الشـاطئ والرينجيت المحلى ليس مـا إذا كـان الرينـجيت موجوداً ماديا داخل ماليزيا أو خارج ماليزيا ، فبـاستثنـاء كميات قليلة من النقـد مع من يحوّلون النقـود أو مع البنوك ، فـإن الرينجيت سـيكون دائمـا مـوجـوداً مـاديا فى مـاليـزيا ، وعندما يُباع الرينجيت من شـخص غير مـواطن لشخص آخر غير مواطن ، فكل مـا يحدث هو تغيير فى الملكية من البائع إلى المشترى فى حسابات بنك ماليزيا والبنك الأجنبى ، لا يُغيّر النقد الأيادى وإنما يُغيّر فقط فى القيد فى دفاتر البنوك بين البائع والمُشترى

وعندمـا يقتـرض تاجر العـملة الرينجيت ، يحدث نفس الشىء ، فـالجانب المُقـرض ، الذى غالبا ما يكون مصرف دولى أجنبى ، مجرد أنه ينقل ملكية الرينجيت للمقـترض فى دفـاتر البنك وللمصـرف الماليزى الذى يمتلك الرينجيت ، ويمكن للتـاجـر حينئذ أن يبيع الرينجيت على المكشوف بتسليمه بعد أن يكون قد نقصت قيمته ، مرة أخرى عن طريق حسابات المشترى .

ومما يفـسـر قـوة مـبالغ المدّخرات الاحـتيـاطيـة ؛ أن تكون قـادرة عـلى رفع الفعـاليـة (استخدام الدين لتحسين القدرة على المضاربة) إلى ٢٠ ضعف رأس المال ، بمعنى : أنهم يستخدمون وضع الأموال المنقولة لمحاربة البنك المركزى الذى يستخدم وضع أموالهم النقدية فقط ، وتميل مبالغ المدّخرات الاحتياطيّة للتصرف بشكل جماعى وذلك بالشراء والبيع لبعضهمـا البعض و برفع قيمة الرينجيت أو تخفيضه من أجل الوصول لأقصى حد ممكن من الربح ، وهم لا يشترون الرينجيت أو أية عـملة أخرى لكى يدفعـوا ثمن بضـائع أو أجور

خدمات ، وهم فى الحقيقة ليس لديهم أى استخدام للنقود سوى المضاربة فيها و التلاعب فى حالها ، بالنسبة لهم ، النقود عبارة عن سلعة كأية سلعة أخرى ويتم المتاجرة بها على أساس تبادل أو تحويل هذه السلعة ، وكما هو الحال فى عمليات السلعة آجلة التسليم ، فإن الوجود المادى للعملة ليس له أهمية .

وأصبح الأمر مُلحًا لماليزيا أن تتخذ موقفا عنيفا لحماية نفسها من المضاربين فى العملة ، ولم يكن الاقتراض من صندوق النقد الدولى من بين الخيارات ؛ لأن معظم هذه القروض كان سيُستخدم فى سداد ديون البنوك الأجنبية ، لقد كان الأمر مجرد نقل الدين إلى صندوق النقد الدولى ، ويصبح أنه لا يزال على ماليزيا إيجاد أموال لدفعها لصندوق النقد الدولى فيما بعد ، و«التخرج» التدريجى من هذا الوضع من شأنه أن يستغرق عشرات السنين ، وأن تأخذ ماليزيا الأوامر خلال هذه المدة من صندوق النقد الدولى ، مما يفقدها استقلالها المالى .

وكانت أول خطوة جادة قامت بها ماليزيا لمحاربة مضاربى العملة الجشعين ، الذين كان أمامهم رهان على طريق واحد ، هى أن تجعلهم يدركون أن بيع الرينجيت لا يحتاج أن يكون رهان الطريق الواحد طول الوقت ، وكانت هناك حاجة لتحديد بعض مصادر الإمداد من الدولارات الأمريكية التى يمكن أن تُباع مقابل الرينجيت وذلك لتعويض شراء الدولارات الأمريكية فى مواجهة الرينجيت من جانب مضاربى العملة ، و كان هناك قرار قد اتُّخذ بالفعل بأن على البنك المركزى ألاّ يستخدم الاحتياطىّ الخارجى الذى فى حوزته فى التدخل ، ولحسن الحظ ؛ فإن لماليزيا عدداً من الشركات لها حصيلة كبيرة من أموال التصدير وهى من البائعين الطبيعيين للدولار الأمريكى ، وكل ما كان مطلوبا هو تنسيق مبيعاتهم للدولار الأمريكى بالطريقة التى يتم بها الانقضاض على البائعين على المكشوف بشكل مباغت وإثارة عنصر الخوف فيهم حتى يعيدوا شراء الرينجيت الذى كانوا قد باعوه على المكشوف بدافع خشيتهم أن ترتفع قيمته فيتسبب ذلك فى خسارتهم أموالا كثيرة ، وبالطبع

فإن قيمة الرينجيت ترتفع أكثر عندما يشترونه .

وعندما وُضعت هذه الاستراتيچية موضع التنفيذ ، نجحت فى البداية ، فتوقف تدهور الرينجيت ، وبعد ذلك أخذ سعره فى الارتفاع ليصل إلى ٣,٠٠ مقابل الدولار الأمريكى ، وبدا كما لو كان ، الرينجيت سيعود لمستواه الأصلى وهو ٢,٥ ، وعند هذا الحد عادت مبالغ المدّخرات الاحتياطية لتنتقم بعد أن أدركت ماذا كان يحدث وما هو المنتظر بناء عليه ، وباعوا كميات هائلة من الرينجيت ، ولم تستطع الشركات الماليزية أن تتحمل الدفاع عن الرينجيت فى مواجهة مبالغ المدّخرات الاحتياطية التى تبلغ عدة بلايين من الدولارات الأمريكية والبنوك الأجنبية الكبيرة التى سمحت لهم برفع الفاعلية لتصل إلى ٢٠ ضعف رأس المال ، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن رأسمال مبالغ الكم أو الحصص ورصيد إدارة التسليف طويل الأجل كان يُقدّر بعشرة بلايين دولار أمريكى (٣٨ بليون رينجيت ماليزى) ، ورفع فاعلية هذه المبالغ ٢٠ ضعفا ، فهذا يعنى أن لهم بالفعل موارد رأسمال لا حدود لها لمواجهة أية محاولة من جانب ماليزيا للرد على تخفيض قيمة الرينجيت . وبسرعة شديدة تخلّت الشركات عن الدفاع عن الرينجيت .

وحيث إن الخطة أو الاستراتيچية الأولى لم تنجح ، كان لابد من محاولة شيء آخر ، درست الحكومة اقتراحا بتثبيت سعر الرينجيت مقابل الين اليابانى ، لكن تثبيت السعر لم يكن ممكنا طالما أن الرينجيت كان متوفرا بلا رقابة مع تجار العملة يتلاعبون بسعره كيفما شاءوا .

وأخيرا ، تقرر أن الخيار الباقى الوحيد هو فرض إجراءات الرقابة المختارة على صرف وتبادل العملة ، وفى بداية عام ١٩٩٨ ، وُضع اقتراح لإطار عمل كبير خاص بإجراءات الرقابة على الصرف .

وكان أهم عنصر لضمان نجاح إجراءات الرقابة على العملة هو منع الرينجيت من الوصول لأيدى تجار العملة .

وكما شرحنا من قبل ، فإن الرينجيت لا يغادر الوطن أبدا ، وهذا لأن الرينجيت ليس بالعملة المطلوبة فى بلاد أخرى ، والرينجيت الفعلى يفيد فقط لاستبداله مع عملات أخرى عن طريق أشخاص يريدون العودة به داخل ماليزيا ؛ حيث يمكن استخدامه لشراء أشياء منها ، وقد يحتجز من يقومون بتغيير العملات والبنوك الأجنبية كميات بسيطة من النقد لتغييرها مع المسافرين الذين يرغبون فى زيارة ماليزيا .

أما المبالغ الأكبر التى تدخل ماليزيا فقد تكون عن طريق حوالة مصرفية يمكن سحبها من بنك ماليزى ، ويستلم البنك الأجنبى من المشترى المبلغ المساوى للمبلغ المراد تحويله بالعملة الأجنبية لتحويل الرينجيت لحساب المشترى فى البنك الماليزى قبل إصداره الحوالة المصرفية .

أما الطريقة التى يشترى بها تجار العملة الرينجيت ويبيعونه فقد تم شرحها من قبل بالفعل ، ويمكن أن نُطلق على مثل هذه الصفقات أية صفة إلا أن نقول إنها شريفة ، وهى صفقات سريعة جدا الآن ؛ حيث إنها تتم على الحاسب الآلى فى البنوك ، ويمكن ببساطة انتقال ملكية مئات الملايين من الدولارات خلال ثوان قليلة عبر حدود بلاد متعددة .

وإذا كان علينا أن نمنع تجار العملة من وضع أيديهم على الرينجت ، فيمكننا فعل ذلك فقط عن طريق بنوك ماليزيا ، التى تخضع لتوجيهات بنك ماليزيا المركزى ، فبعد دراسة أسلوب عمل تجار العملة تقرر أنه – وحيث إن أية صفقة رينجيت فى الخارج لابد أن تظهر فى دفاتر البنوك الماليزية ؛ حيث يُحتفظ بالرينجيت المادى – ينبغى توجيه تعليمات لها وللبنوك الأجنبية التى تعمل فى ماليزيا ألا تنقل الرينجيت من حساب إلى آخر ؛ وهكذا تظل الملكية القانونية للرينجيت لصاحب الرينجيت عند الوقت الذى فُرضت فيه الرقابة ، بصرف النظر عن بيعه للرينجيت ؛ و بذا لا يُخوّل للشارى الحق فى الرينجيت الذى اشتراه ، وكان معنى هذا بشكل فعلى أنه من غير الممكن إتمام أية صفقات أو معاملات تجارية بالرينجيت خارج ماليزيا .

وتوقفت مبيعات الرينجيت خارج ماليزيا فجأة ، وحدثت بعض عمليات سريعة أخيرة لشراء الرينجيت عن طريق تجار العملة على أمل أن تعيد الحكومة تقييم العملة ، وكنتيجة لهذا ارتفعت قيمة الرينجيت قليلا ، كما ارتفعت قيمة العملات الآسيوية الأخرى ؛ حيث إنه كان هناك خوف عام أن تحذو بلاد أخرى حذو ماليزيا ، لكن تلك البلاد كانت بالطبع تحت سيطرة صندوق النقد الدولى فلم تستطع القيام بعمل مستقل .

وعندما تمت المتاجرة بالرينجيت بسعر ٨ ,٣ مقابل الدولار الأمريكى ، أعلنت الحكومة أن هذا سيصبح سعر التحويل بين الرينجيت والدولار الأمريكى .

لكن الأمور لم تكن سلسة عقب نشوء وتطوير استراتيجية تثبيت سعر صرف الرينجيت بحرمان تجار العملة من الدخول بنشاطهم فى البلاد ، وتم عقد مناظرة طويلة فى لجنة مجلس العمل الاقتصادى القومى ، وفى البداية كان معظم الأعضاء ضد هذه الخطة ؛ وأكّد نائب مدير البنك المركزى أن المؤسسات المالية الدولية - وحتى الدول الغنيّة - ستسعى للثأر بصورة أو أخرى .

ستصبح ماليزيا منبوذة ، تتجنبها بنوك العالم ، ولن تستطيع أن تقترض إذا احتاجت المال لأى سبب من الأسباب . ، وسوف يرتفع سعر الفائدة على مثل تلك القروض إلى مستويات مُحرّمة وفلكية ، كما لّمح المعارضون أنه قد يتم فرض عقوبات على ماليزيا .

إضافة لهذا ، كان على ماليزيا أن تدفع ثمن الواردات ، هل سيكون هناك عملات أجنبية كافية لدفع هذه المبالغ ؟ بما أن ماليزيا تعتمد على غيرها من الدول فى الحصول على السلع الإنتاجية والسلع الوسيطة لكى تُصنّعها من أجل التصدير ؛ فإن عدم القدرة على دفع أموال الواردات سيقلل من صادرات ماليزيا ومن تدفق العملة الأجنبية داخل البلاد .

ماذا لو هاجر جميع المستثمرين سواء فى الاستثمار قصير الأجل أم طويل الأجل؟ حينئذ ينهار اقتصاد ماليزيا ، كما كان هناك احتمال اتخاذ إجراء قانونى ضد ماليزيا بواسطة

مجموعات كبيرة ممن تضرروا مما حدث ، وهنا لن تستطيع ماليزيا الدفاع عن نفسها .

وخرج أحد أعضاء اللجنة باثنين وثلاثين سببا من أجلها لا ينبغى لماليزيا محاولة الرقابة والسيطرة على سعر الصرف بالطريقة التى اقترحتها اللجنة ، ومع أن جميع الحجج تم دحضها ، لكن الخوف كان حقيقيًا ، كما أن المشاكل التى يمكن أن تواجه البلاد كانت مخيفة .

وفى ذلك الوقت ، كان الموقف السياسى فى ماليزيا لا يزال مستقرا ، وكان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية لا يزالان فى الحكومة ، ومع ذلك ، فلو فشلت وسائل الرقابة والسيطرة المقترحة ، فستتحطم بالتالى مصداقية الحكومة ، وقد يخسر حزب الحكومة فى الانتخابات التالية .

وخلال المناقشات ، كان نائب مدير البنك المركزى غير مقتنع و معارضا للرقابة ، وعندما أشار البعض أن الصين لها مثل تلك القيود على الاتجار فى عملتها ، جادل بأنه بينما لم يحدث أن حررت الصين عملتها مطلقا ، فإنه قد تم تعويم الرينجيت فترة طويلة وأن الرقابة عليه ستكون خطوة للخلف .

وفى النهاية ، وبدرجات معارضة متعددة ، تقرر أنه يجب فرض وسائل الرقابة والسيطرة على الرينجيت ، وكان من الطبيعى أن يُكلّف البنك المركزى بمهمة تنفيذ الخطوات المختلفة ، والتى كان على رأسها توجيه تعليمات للبنوك فى ماليزيا بعدم تحويل الرينجيت لأى حساب عندما تصلهم تعليمات بذلك من بنوك عملائهم فى الخارج ، وكان على بنك نيجارا الإشراف على إدارة الرينجيت الذى يمتلكه الأجانب بكل حزم وذلك لمنع أى تسرب ، ومع ذلك ، فكان يمكن استخدام الرينجيت الذى يملكه الأجانب فى شراء أى شئ من داخل البلد ولتصدير السلع المُشتراة ، وكان معنى هذا ببساطة إطلاق سراح الرينجيت فى السوق و زيادة السيولة ، وبهذه الطريقة ، كان يمكن إعادة كثير من النقود التى كانت تُستخدم فى المضاربة إلى ماليزيا ؛ مما يُمكّن البنوك الماليزية من إقراض سكان ماليزيا .

ولم يُمكن إخراج الرينجيت من البلاد على أى شكل ، ومع ذلك ، سُمحت لأرباح الأسهم أو الحصص المالية أو عوائد المبيعات بالتحويل للخارج بالعملة الأجنبية بسعر ٨ ,٣ لكل دولار أمريكى يتم الحصول عليها من المؤسسات المصرفية أو البنك المركزى ، ولم يكن بيع الأصول أثناء مثل تلك الأوقات بالأمر السهل ؛ لأنه لم يكن هناك إلا القليل من المشترين المحليين وبالتالى لا تكون الأسعار جيدة ، وكان البيع للأجانب ينطوى على تدفق الأموال داخل البلاد ولا يؤثر فى الاحتياطى عندما تخرج العملة الأجنبية من البلاد .

٦- عَامِلُ كُلُوب

سبق أن ذكرنا أن الأزمة الاقتصادية كانت أيضا نتيجة سحب مستثمرى الأجل القصير لاستماراتهم في بورصة كوالالمبور ، وكانت الأسهم قد هبطت بشكل عمودى حاد مما نتج عنه انخفاض خطير جدا فى رسملة السوق ، وفى الوقت الذى بدأت فيه أزمة العملة ، كان السوق يساوى أكثر من ٨٠٠ بليون رينجيت ماليزى أو حوالى ٣٢٠ بليون دولار أمريكى بسعر ٢,٥ رينجيت للدولار ، وبمجرد تعرُّض الرينجيت للهجمات وانخفاض قيمته ، بدأت أسعار الأسهم فى بورصة كوالالمبور فى الانخفاض ، وكان دليل أسعار الأوراق المالية يشير لحوالى ١٠٠٠ نقطة فى عام ١٩٩٧ ، وقبل نهاية عام ١٩٩٧ انكمش الرقم ليصبح حوالى ٦٠٠ نقطة .

وحاولت الحكومة إيقاف التدهور بجعل البيع على المكشوف أمرا غير قانونى ، ومع ذلك هبطت أسعار الأسهم ، وكان واضحا وجود تسرب ، وأن هذا التسرب يمكن أن يعود فقط لكون الأسهم تُباع فى بورصة خارج السوق الرسمية فى سنغافورة تُسمى «كلوب» (دفتر حسابات الطلبات المحدودة المركزى) أقامتها سلطات سنغافورة لتسويق أسهم ماليزيا عندما انفصلت بورصة سنغافورة للأوراق المالية عن بورصة كوالالمبور فى عام ١٩٨٩ .

ولابد من تسجيل مبيعات أسهم بورصة كوالالمبور فى حسابات جهاز الإيداع المركزى فى ماليزيا ، وتخضع مثل هذه الودائع لشروط تفرضها السلطات الماليزية ، ويتم فرض رسوم على السماسرة الماليزيين وعلى فوائد بورصة كوالالمبور للأوراق المالية من العمولات ، وبالطبع ، فإن المبيعات فى سنغافورة لن تفيد الماليزيين ولا الحكومة .

* أى دفتر حسابات الطلبات المحدودة المركزى .

ورغم اعتراض الحكومة الماليزية على إقامة وتشغيل «كلوب» ، إلا أنه لم تحدث أية محاولة جادة لإيقاف أنشطة الاتجار بالأسهم الماليزية خارج السوق الرسمية فى سنغافورة ، وحتى عندما بدأت الإشاعات المتكررة فى سنغافورة التى تسببت فى هبوط أسعار السهم ثم فى ارتفاعه ثانية عندما اكتُشف أنها لا أساس لها من الصحة ، لم تفعل السلطات الماليزية أى شىء ، ومن الواضح أن المضاربين فى سنغافورة كانوا يجمعون مالا كثيرا من هذه الإشاعات ومن تذبذب الأسعار الذى تلاها .

ولكن عندما بدأت أزمة العملة ؛ أصبح الانخفاض فى سعر الأسهم أكثر حدّة رغم الحظر الذى فُرض على البيع على المكشوف ، وبسبب الشك فى أن «كلوب» هو السبب فى فشل الحظر ، طُلب من المستشار السابق للبنك المركزى تقديم دراسة مُفصّلة عن الآلية التى كان يتم من خلالها الاتجار فى الأسهم الماليزية فى «كلوب» ، واتضح أن «كلوب» كان يمتلكه «بنك الإيداع المركزى المحدود» فى سنغافورة ، وتدخل جميع الأسهم المشتراة عن طريق «كلوب» بنك الإيداع المركزى الذى كانت له حسابات نظام ودائع مركزى مع المضاربين الماليزيين ، لكن جملة العهدة كانت فى هوانج (دى بى إس بى إتش دى) فى بينانج ، ولم يكن لأصحاب أسهم «كلوب» المستفيدين منها فى سنغافورة ملكية قانونية لهذه الأسهم بقدر ما يخص جهاز الإيداع المركزى الماليزى ، وما كان لديهم هو بيان من جهاز الإيداع المركزى الذى اعتمد لهم ملكيتهم للأسهم ، بما فى ذلك الأسهم الماليزية المشتراة من «كلوب» ، على أساس شهرى .

وحيث إن أُمناء مالكى السندات ظلوا كما هم ، فإن الصفقات فى «كلوب» كانت لا تنعكس على جهاز الإيداع المركزى ، وكان يمكن للإيداع المركزى المحدود فى سنغافورة أيضا إقراض الأسهم للبيع على المكشوف فى «كلوب» ولن يكون جهاز الإيداع المركزى الماليزى أكثر تعقلا منه ، ومع ذلك فالأسعار فى «كلوب» تؤثر على أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية بكوالالمبور .

ولإيقاف نشاط «كلوب» ، تقرّر عدم السماح بتسجيل الملكية عن طريق أُمناء ، وكان يجب على مالكى الأسهم التسجيل بأسمائهم دون غيرها ، ولم يُسمح بالاتجار بالأسهم التى تم الحصول عليها عن طريق «كلوب» حتى يسجل أصحابها فى جهاز الإيداع المركزى ، وكان معنى ذلك أن التسجيل باسم الأمناء كان لا يمكن أن يتم وأن مشترى الأسهم لن يكون له الحق فى الأسهم التى اشتراها إلى أن تكون قد سُجّلت باسم صاحبها فى جهاز الإيداع المركزى ، وقد أوقف هذا الإجراء عمليات «كلوب» بنجاح .

وبعد تقرير ما يجب عمله لإيقاف الاتجار فى العملة الماليزية وإيقاف أنشطة «كلوب» ، بقيت الحاجة لوضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ ، وطبيعى أن يكون البنك المركزى هو السلطة التنفيذية الرئيسة ، وقدّم مدير البنك المركزى ونائبه عرض اللحظة الأخيرة لإيقاف إجراءات الرقابة والسيطرة ، ثم قدّم كل منهما استقالته ؛ وكان على الحكومة تخويل السلطة على وجه السرعة لمساعد مدير البنك للتصرف باعتباره رئيسًا للبنك المركزى و لوضع الإجراءات موضع التنفيذ .

٧-كَيْفَ يَنْجَحُ نِظَامُ إِجْرَاءَاتِ الرَّقَابَةِ المُخْتَارُ عَلَى الصَّرْفِ

فى ٢ سبتمبر عام ١٩٩٨ وُضع نظام إجراءات الرقابة موضع التنفيذ ، وأُصيب العالم بصدمة وتنبأ الجميع ، لاسيما خبراء المال والاقتصاد العظام بالطبع ، بالانهيار الكامل للاقتصاد الماليزى ، لقد كان ضربا من الجنون بالنسبة لماليزيا ، ذلك البلد النامى الصغير ، أن تسير ضد بقية دول العالم تقريبا .

ماذا كانت بالضبط إجراءات الرقابة على الصرف؟ فى الواقع كانت تلك الإجراءات قليلة جدا ، كان هناك ثلاثة إجراءات فقط ، وهى بالتحديد كما يلى :

١ . تم التخلص من سوق الرينجيت بالخارج ولم يعد لمضاربى العملة بعد منفذ لاعتمادات مالية بالرينجيت . وتم ذلك بـ «تجميد» حسابات الرينجيت فى الخارج لمن لا يقيمون فى ماليزيا ، لم يُسمح لهم ببيع الرينجيت أو إقراضه لشخص آخر غير مقيم ولكن كان يمكنهم استثمار أموالهم هذه فى ماليزيا بحُرّية ، وبالتالى لم يتمكن تجار العملة من بيع الرينجيت على المكشوف كما لم يتمكنوا من تغيير سعر الصرف له ، فالحكومة فقط هى التى كان باستطاعتها تغيير هذا السعر .

٢ . ثبّتت الحكومة سعر الصرف عند ٨ ,٣ مقابل الدولار الأمريكى .

٣ . تم فرض «قاعدة الاثنى عشر شهرا» التى تحظر إعادة أموال محفظة السندات والأوراق التجارية إلى البلاد لمدة اثنى عشر شهرا ، وكانت قاعدة الاثنى عشر شهرا هذه ضرورية بناء على عدم الاستقرار السائد فى السوق المالى آنذاك ، وكان هناك احتمال أن ينتج عن الدعاية السيئة عقب إجراءات ماليزيا «غير التقليدية» تدفق قصير الأجل لرأس المال بكميات رهيبة خارج البلاد ، لذا كان هذا التقييد لمدة اثنى عشر شهرا يُعتبر ضروريا ،

ومع ذلك ، فعندما استقر الوضع بعد ستة أشهر من فرض القاعدة ، تم استبدال قاعدة الاثنى عشر شهرا تلك (بالنسبة للأموال الجديدة) بفرض ضريبة عليها و تبع ذلك تخفيف هذه الضريبة عما كانت بحيث تُطبّق فقط على الأرباح العائدة من الخارج ، ومن الطريف أنه عند انقضاء قاعدة الاثنى عشر شهرا فى سبتمبر عام ١٩٩٩ ، لم يصبح هناك تدفق كبير للأموال خارج البلاد ، لقد تغيرت صورة السوق تغيرا هائلا فى المدة من سبتمبر عام ١٩٩٨ إلى سبتمبر عام ١٩٩٩ ، وسعد المستثمرون الأجانب بتقدير وضع أسهمهم فى بورصة كوالالمبور للأوراق المالية وبالأداء العام للاقتصاد الماليزى .

لقد كان الهدف الرئيس لنظام إجراءات الرقابة الماليزى على الصرف الذى وُضع موضع التنفيذ فى سبتمبر عام ١٩٩٨ : هو استعادة ماليزيا سيطرتها على اقتصادها من مضاربى العملة وممن يتلاعبون بأسعارها حتى يمكن للماليزيين تقرير مصير ماليزيا ، وقد تم إعداد الإجراءات التى تم تنفيذها بكل عناية لجعل النواحى الإيجابية للعولمة أقرب ما تكون للكمال و لإزالة النواحى السلبية منها ، وكانت النواحى الإيجابية التى تم الاحتفاظ بها للعولمة هى الحرية الكاملة فى أمور التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد تم الحفاظ على النظام الليبرالى الذى كان يحكم الصفقات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة بلا تغيير ، أما النواحى السلبية للعولمة التى تم التخلص منها فكانت السوق الخارجى للاتجار فى الرينجيت والتدفق الحر للودائع المصرفية قصيرة الأجل التى تتسبب فى فقدان استقرار الوضع الاقتصادى .

وثبتت الحكومة سعر صرف الرينجيت عند ٨ ,٣ للدولار الأمريكى ، وهو السعر الذى ساد فى الوقت الذى فُرضت فيه إجراءات الرقابة .

وكان يمكن للحكومة أن تُثبّت الرينجيت على السعر القديم وهو ٥ ,٢ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى ، وكان يمكن لهذا الإجراء إثراء ماليزيا والماليزيين ، ومع ذلك ، فإن مثل هذا المعدل القوى للرينجيت كان من شأنه أن يجعل ماليزيا أقل تنافسا مقارنة مع

جيرانها ، لقد أعاد سعر ٨ ,٣ للرينجيت مقابل الدولار الأمريكى السعر السابق للرينجيت مقابل الباهت والبيزو وهو ١ :١٠ ، وصحيح أن السلع المستوردة بالدولار الأمريكى تصبح أغلى وسعر الرينجيت ٨ ,٣ وليس ٥ ,٢ مقابل الدولار الأمريكى ، لكن هذا فى الواقع فى صالح الاقتصاد الماليزى ، ففى الوقت الذى تقل فيه الواردات ، ستزداد الصادرات ، وبالتالى يصبح من السهل أكثر تحقيق فائض تجارى ، حقا لم يحدث أن كان الفائض التجارى الماليزى أكبر مما هو عليه الآن .

وبمجرد إيقاف نشاط «كلوب» عن العمل من خلال القواعد الجديدة فى عام ١٩٩٨ ، ارتفعت الأسعار بشدة فى بورصة كوالالمبور ، وارتفع دليل أسعار الأوراق المالية لبورصة كوالالمبور بسرعة من ٢٦٢ إلى أعلى من ٨٠٠ وازدادت رسملة السوق بشكل ملموس ، ورأى المستثمرون الماليزيون فى الشركات المسجلة قيمة أسهمهم ترتفع جدا ، وأصبحت المطالبة بحد السعر فى خبر كان ، ولم يكن هناك مشكلة بالنسبة لمن يريدون جمع الأموال فى بيع أسهمهم بأسعار أعلى بكثير عن ذى قبل .

ولم يستطع حاملو الأسهم التى تم شراؤها عن طريق «كلوب» بيع أسهمهم عقب إغلاق «كلوب» مباشرة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ . إذ كان لابد من عمل ترتيبات منطقية لترحيل الأسهم لجهاز الإيداع المركزى فى كوالالمبور على أساس فردى ، وتمت عملية الترحيل هذه فى منتصف عام ٢٠٠٠ ، وخلال تلك الفترة ، كانت قيمة الأسهم قد تضاعفت بنسبة تفوق ٣٠٠ ٪ ، ينبغى إذا لحاملى أسهم «كلوب» أن يعترفوا بجميل حكومة ماليزيا لتأخيرها بيع أسهمهم .

وينطبق نفس هذا الكلام على « قاعدة الاثنى عشر شهرا » التى فُرضت على المستثمرين غير المقيمين فى بورصة كوالالمبور للأوراق المالية ، والتى منعتهم من إعادة رأس مالهم للوطن لمدة ١٢ شهرا ، ولو لم تُفرض هذه القاعدة لباع غير المقيمين أسهمهم بأسعار أقل بكثير عمّا باعوها وأعادوا أموالهم للبلاد ؛ وكنتيجة لقاعدة الاثنى عشر شهرا تلك ، لم

يستطع معظم المستثمرين الأجانب بيع أسهمهم ، واليوم يمكنهم التمتع بالأسعار ذات القيمة العظيمة للأسهم التى فى حوزتهم ، فإذا افترضنا أن ما كان فى حوزتهم من أسهم يُقدر بـ ٣٠ ٪ من رسملة بورصة كوالالمبور ، فلو كانوا قد باعوا أسهمهم فى عام ١٩٩٨ ، لنتج عن ذلك تدهور حاد فى بورصة كوالالمبور و استنفاد الاحتياطىّ الخارجى لماليزيا ، وكان من شأن ذلك إثارة القلاقل فى الاقتصاد الماليزى وجعل الانتعاش الذى تبع ذلك أصعب بكثير عما حدث لذا فإن «قاعدة الاثنى عشر شهرا» خلقت موقف ربح لكل من المستثمرين غير المقيمين و الحكومة الماليزية .

وهناك نقطة مهمة تحتاج التأكيد عليها وهى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تكن تخضع لنظام إجراءات الرقابة المختار على الصرف بأية حال من الأحوال ، فقد سُمح لهم ليس فقط بإعادة أرباحهم للوطن ولكن أيضا بإعادة العوائد من بيع أصولهم ، حال اختيارهم لذلك ، ويجب ملاحظة أن قواعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ماليزيا لا تطلب من هذه الاستثمارات أن تُدخل ١٠٠ ٪ من رأسمالها للبلاد لتلبية جميع احتياجاتهم المالية ، فهم يُسمح لهم باقتراض ٣ رينجيت من بنك ماليزيا مقابل كل رينجيت واحد يدخلونه للبلاد ، ولم تغير إجراءات الرقابة هذه السياسة ، وماليزيا قادرة أن تكون ليبرالية فى هذا المجال لأنها تملك احتياطيًا خارجيًا كبيرًا إضافة لسيولة وافرة فى جهاز التمويل الوطنى ، إن أهم ما يوضع فى الاعتبار فى سياسة ماليزيا تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو إيجاد وظائف و نقل التكنولوجيا ، ولم يحدث مطلقا أن كانت نقطة تدفق الصرف الأجنبى للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلاد لها اعتبار مهم فى سياسة ماليزيا تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولضمان ألا يكون الإقراض المحلى من الشركات التابعة للبنوك الأجنبية العاملة فى ماليزيا بالكامل ، فُرضت قاعدة ٦٠ :٤٠ التى تطلب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تلبى ٦٠٪ على الأقل من قروضهم الداخلية من بنوك يملكها ماليزيون فى ماليزيا .

ونتج عن هذه السياسة الليبرالية السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاقتراض من البنوك فى ماليزيا أيضا وضع «ربح ربح» ، فهم منفقون جيدون لرواتبهم ، وتكسب البنوك فى ماليزيا - بما فى ذلك البنوك التى تملكها ماليزيا - أرباحا جيدة بإقراضهم ، فإذا سلّمنا بأن ماليزيا لها سعر فائدة عال على المدخرات قيمته ٣٨ ٪ من إجمالى النتاج القومى ؛ فإن البنوك تحتاج لإقراض جزء لا بأس به من المدخرات الوطنية .

ومع ذلك ، فهناك ظاهرة مفيدة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ماليزيا وهى أنهم يزيدون من استثماراتهم فى ماليزيا إما بإضافة رأسمال جديد أو من خلال الاحتفاظ بالأرباح وإعادة توظيفها ،حتى خلال البقعة السيئة للأزمة المالية عامى ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ، استمرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى زيادة استثماراتها .

وتحتاج سياسة ماليزيا فى إعادة حصيلة أموال التصدير للوطن للتفسير ؛ حيث إنها كانت عاملا مهمًا فى قدرة ماليزيا على تنفيذ نظام الرقابة المختار على الصرف فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ، تطلب اللوائح الحكومية من المصدرين (بما فى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة) إعادة حصيلة أموال صادراتهم لماليزيا بمجرد استلامها ، وهناك بعض الاستثناءات التى تُقدم فى هذا المجال ، لكنها استثناءات قليلة جدا ، يُسمح للمصدرين بمنح المستوردين ائتمانا لمدة أقصاها ستة شهور ، وهذا يعنى أنه ، وفى خلال ستة أشهر كحد أقصى بعد تاريخ التصدير ، يتم إعادة حصيلة أموال التصدير بالكامل لماليزيا وبيعها للبنوك فى ماليزيا أيضا . والبنوك فى ماليزيا ، بعد تلبية طلبات المستوردين ، تبيع صافى الرصيد للبنك المركزى يوميا ، وقد نتج عن هذه السياسة تعزيز مقنع للاحتياطىّ الخارجى الماليزى عبر السنين ، وإعطاء ماليزيا الثقة لتنفيذ نظام إجراءات الرقابة المختار على الصرف فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ، على أساس مركز متين للاحتياطى الماليزى الخارجى ، وينبغى ملاحظة أن الجمع بين الاتجاه الليبرالى بالسماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بأن تقترض من جهاز التمويل الوطنى ومنعهم بحزم من الاحتفاظ بحصيلة أموال التصدير فى الخارج نتج عنه قدرة البنوك الماليزية على إعادة

استخدام المستوى العالي للمدخرات الماليزية و البنك المركزي في تعزيز الاحتياطي الخارجي .

وبعد استقرار سوق العملة من خلال إجراءات الرقابة على الصرف وبعد إنشاء بورصة كوالالمبور للأوراق المالية من خلال إغلاق «كلوب» ، كان للحكومة الفرصة ، من سبتمبر عام ١٩٩٨ فصاعدا ؛ للتركيز بشكل مباشر أكثر على إنعاش الاقتصاد .

٨-إنعَاشُ الاقْتِصَادِ

وفى ذلك الوقت ، كانت قروض عدم الأداء لجهاز العمل فى البنوك قد ارتفعت من ٧ ,٤٪ فى نهاية عام ١٩٩٧ ،إلى ٢ ,١٣٪ ، وقد وُضعت قوة رأس المال للمؤسسات المصرفية فى اختبار شديد القسوة عندما تطلّب أحد عشر منهم دعمًا ماليًا جديدًا ، وكان أداء الجهاز المصرفى قد تأثر تأثرا شديدا بعد أن سجّلت ٤٦ مؤسسة مصرفية خسائر كبيرة ، ووصل مجموع الخسائر التى سجّلها الجهاز المصرفى إلى ٣ ,٢ بليون رينجيت ماليزى .

ويعكس التسلسل التاريخى التالى للأحداث التصرف السريع للّجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى من أجل إنعاش الاقتصاد :

- ١ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض مُعدّل الاحتياطىّ القانونى من ٨ ٪ إلى ٦ ٪ ، وذلك بإدخال بليون رينجيت فى الجهاز المالى .

- ٣ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض ضريبة التدخل (الوساطة) لبنك نيجارا ماليزيا من ٥ ,٩٪ إلى ٨ ٪ سنويا لإحداث تخفيض مساو فى أسعار الفائدة العامة للجهاز المالى ، كما تم تخفيض معدّلات نسبة الأصول السائلة أيضا من ١٧ ٪ إلى ١٥ ٪ ، ونتج عن ذلك تحرير ٨ بليون رينجيت ماليزى من الأصول السائلة التى كان يمكن للمؤسسات المالية بيعها لتمويل عملياتها ، أما عن متطلبات البنوك التجارية للمحافظة على رصيد حساباتهم مع البنك المركزى فقد ارتفعت ونتج عن ذلك تزويد البنوك بسيولة إضافية تزيد عن بليون رينجيت .

• ٨ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم إعفاء القروض المخصصة لشراء وبناء منازل تتكلف ٢٥٠,٠٠٠ رينجيت ماليزى فأقل من حد ال ٢٠ ٪ لإقراض قطاع العقارات العريض كحافز إضافى لقطاع البناء .

• ١٥ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض الحد الأقصى على الأجر الأساسى المُسعّر للإقراض من ٤ ٪ نقطة إلى ٢,٥ ٪ نقطة ؛ وذلك لتخفيض أجر الإقراض للشركات والأفراد بغرض تسهيل المشاريع القابلة للاستمرار و تشجيع الاستهلاك إضافة إلى تخفيض عبء دفع فوائد الديون على الشركات .

• ١٦ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض مُعدّل الاحتياطى القانونى من ٦ ٪ إلى ٤ ٪ وبذلك تحررت ٨ بليون رينجيت ماليزى أخرى وانضمت لاقتصاد البلاد .

• ٢٣ سبتمبر عام ١٩٩٨

تم رفع حد المؤسسات المالية للإقراض بغرض شراء أسهم و تمويل شركات الاستثمار بالوحدات من ١٥ ٪ إلى ١٧ ٪ من مجموع القروض المستحقة وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات فى بورصة كوالالمبور .

• ٢٥ سبتمبر عام ١٩٩٨

تمت إطالة أمد تصنيف قرض عدم الأداء من ٣ شهور إلى ٦ شهور ؛ وذلك لتقديم مهلة التقاط أنفاس للمقترضين ؛ لكى ينظموا حساباتهم .

• ٥ أكتوبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض ضريبة التدخل (الوساطة) فى بنك نيجارا ماليزيا من ٨ ٪ إلى ٧,٥ ٪

سنويا ؛ وذلك لزيادة التخفيض فى النسبة العامة لأسعار الفائدة ، وتم إلغاء الحد الأقصى للتمويل وقدره ٦٠ ٪ تفرض على القروض لشراء عقارات سكنية وأراض ؛ ذلك لإعطاء دفعة لقطاع العقارات الذى تهدد بشكل خطير نتيجة للأزمة .

- ١٣ أكتوبر عام ١٩٩٨

تم إنشاء وحدة شكاوى القروض والرقابة فى بنك نيجارا ماليزيا ؛ وذلك لمساعدة المقترضين الذين يواجهون مصاعب فى ضمان التمويل .

- ١٠ نوفمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض ضريبة التدخل من ٧,٥ ٪ إلى ٧ ٪ سنويا ؛ وذلك لزيادة التخفيض فى معدّل أسعار الفائدة فى نظام التمويل .

- ١٩ نوفمبر عام ١٩٩٨

أنشأت الحكومة بما قيمته ٧٥٠ مليون رينجيت ماليزى «صندوق إعادة تأهيل الصناعات الصغيرة والوسيطة » ؛ لتقديم مساعدات مالية للصناعات الصغيرة والوسيطة القادرة على الاستمرار والتى كانت تواجه مشاكل سيولة نقدية مؤقتة .

- ٢٠ نوفمبر عام ١٩٩٨

تم تخفيض الحد الأدنى للدفع الشهرى لبطاقات الائتمان من ١٠ ٪ إلى ٥ ٪ ؛ لتشجيع إنفاق المستهلكين .

- ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٨

طُلب من كل مؤسسة مصرفية إقامة «وحدة خاصة لإعادة تأهيل القروض» ؛ لمساعدة المقترضين الذين واجهوا مشاكل فى سداد قروضهم ، وتم إلغاء الحد الأقصى للتمويل وهو ٨٥ ٪ بالنسبة لسيّارات الركاب التى تتكلف ٤٠,٠٠٠ رينجيت ماليزى فأقل .

• ٥ ديسمبر عام ١٩٩٨

خفّض بنك نيجارا ماليزيا الحد الأقصى لفائدة القرض تحت بند تمويل الصناعات الصغيرة والوسيطة والمشروع الخاص بالمنازل ذات التكلفة المنخفضة والمتوسطة من ١٠٪ إلى ٥ ,٨٪ .

وأعطت اللجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى اهتماما خاصا لعمليات داناهارتا (شركة إدارة سندات) ، و دانامودال «شركة إعادة تمويل» ، و«لجنة شركات إعادة بناء الدين» ، وكانت جميعها قد تم إنشاؤها خلال الأزمة للتعامل مع مشاكل قروض عدم الأداء و إعادة رسملة البنوك ، وكان الدور الذى لعبته داناهارتا هو إلغاء قروض عدم الأداء من نظام البنك حتى يمكن للبنوك إعادة التركيز على وظيفتها فى الإقراض من أجل إنعاش الاقتصاد ، وكان دور دانامودال هو إعادة رسملة المؤسسات المالية وبالتالى استعادة قوة رأس المال لنظام العمل المصرفى لمستوى صحىّ أفضل بكثير مما كان ، وكان دور لجنة شركات إعادة بناء الدين هو تقديم أرضية للبنوك والشركات للتعاون سويا و إعداد برنامج إعادة بناء الدين بطريقة غير رسمية .

وبمجرد وضع إجراءات الرقابة على الصرف موضع التنفيذ ، أسرعت المؤسسات الثلاث الخطى لتنفيذ المهام الموكلة إليها ، وفى ٣١ مارس عام ١٩٩٩ كانت داناهارتا قد حصلت على قروض عدم أداء تصل قيمتها إلى ١٦ بليون رينجيت ماليزى ، وكانت دانامودال قد أعادت رسملة عشر مؤسسات مصرفية بما قيمته ٢ ,٦ بليون رينجيت ماليزى ، وركّزت لجنة شركة إعادة بناء الدين تماما على إعادة بناء عدد من الشركات الكبيرة .

وكانت اللجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى تفحص كل ناحية من النواحى الاقتصادية بشكل يومى ، ومما كان يوضع على بساط البحث أمام اللجنة : الأرقام الخاصة بالنشاط التجارى والاحتياطى الخارجى ، وأسعار الفوائد و إقراض البنوك و مبيعات العقارات والملكيات و المركبات و المبيعات بالتجزئة و الحمولة بالطن والحاويات التى تسلمها

الموانئ و المسافرين بالطائرات وأجرة الشحن عليها و تفاصيل عن السلع المُصنّعة والمُصدّرة للخارج و تفاصيل الواردات وعما تم تسجيله من أعمال تجارية جديدة وحالات الإفلاس والبطالة و الوظائف الخالية والأجور والمشاريع والعقود الحكومية و مقدار الكهرباء التى تم استهلاكها . . إلخ ، وكثيرا ما كانت تُتخذ إجراءات مُحدّدة ، فعندما كانت المركبات لا تُباع بشكل جيد ، كانت اللجنة تقرر اتخاذ خطوات خاصة بالشراء بالتقسيط و تتأكد من صحة أسعارها .

وتم إدارة حملتين لملكية الأراضى والعقارات من أجل الإقلال من التهديد الكبير لقطاع الملكيات ، وأُديرت أول حملة فى ديسمبر عام ١٩٩٨ والثانية فى أكتوبر عام ١٩٩٩ ، وشارك تجار الأراضى والعقارات بحماس فى أسواق بيع العقارات وأخذوا معهم المُجسّمات و كُتيبات الدعاية و أعدوا أكشاك البيع وبها كثير من مندوبى المبيعات ، وهناك اجتمع تحت سقف واحد رجال البنوك وشركات التأمين والمحامون وموظفو الحكومة المختصون بتسجيل مبيعات العقارات وبإجراءات قانونية أخرى ، وخلال هاتين الحملتين ، تم بيع أراضى و عقارات بما قيمته الإجمالية ٤ ,٦ بليون رينجيت ماليزى ، وكانت هذه النتيجة سارة ومرضية للجميع ، بما فى ذلك الحكومة ، التى تعرف جيدا التأثير الجانبى المضاد للتهديد الكبير للملكيات والعقارات .

وعندما انخفضت مبيعات التجزئة ، أعطت الحكومة علاوة مؤقتة قيمتها ٦٠٠ رينجيت ماليزى لجميع الموظفين ، وصُرفت هذه العلاوة بواقع ١٠٠ رينجيت شهريا لضمان إنفاقها فى البلاد على شراء الحاجيات الضرورية اليومية ، واستفاد تجار التجزئة من هذه القوة الشرائية الزائدة لموظفى الحكومة .

واستمعت اللجنة المركزية لشكاوى مجتمع رجال الأعمال وقُدّمت مذكرات مختصرة متكررة عن طريق وكالات حكومية متعددة والقطاع الخاص ، وكثيرا ما تم اتخاذ خطوات عاجلة ، وكانت دائما بهدف ضمان ألا يقف فى الطريق نحو النمو السريع .

لقد مرت - الآن - سنتان منذ أن فرضت ماليزيا إجراءات الرقابة المختارة على العملة والدلائل واضحة أنها أوقفت بنجاح تجار العملة ومستثمرى الأجل القصير عن إحداث أى تلف آخر للاقتصاد الماليزى ، وظل سعر صرف الرينجيت ثابتا مقابل الدولار الأمريكى وهو ٣,٨ ، وارتفع مؤشر أسعار الأوراق المالية في بورصة كوالالمبور من ٢٦٢ نقطة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٨٠٠ نقطة فى الوقت الحاضر ، واستعادت جميع الشركات والبنوك تقريبا عافيتها ، وعادت الثقة وأصبح لدى الناس نقود ينفقونها مرة أخرى .

وانتعشت جميع الأنشطة الاقتصادية ، وعادت أوناش وروافع البناء للعمل والحركة مرة أخرى ، وعادت مبيعات المركبات لمعدلات فترة ما قبل الأزمة ، وتشير كل الدلائل فى الحقيقة لانتعاش اقتصادى قوى ونشيط .

فى عام ١٩٩٧ ، عندما بدأ ت فترة الركود ، كان إجمالى الناتج القومى لا يزال عاليا بنسبة ٧,٥ ٪ ؛ حيث أثّرت حالة التدهور فى النصف الثانى من السنة فقط ، وكانت سنة ١٩٩٨ هى أخطر السنين عندما انكمش إجمالى الناتج القومى بنسبة ٧,٢ ٪ ، لكن سنة ١٩٩٨ أظهرت إنعاشًا مميزًا بعودة هذا الناتج إلى ٥,٦ ٪ ، ومن المتوقع أن يحقق إجمالى الناتج القومى هذه السنة ٥,٨ على الأقل كما تتصور الحكومة .

٩- الْعَوْدَةُ بِقُوَّةٍ لِلوَضْعِ السَّوِيّ وَالدُّرُوسُ المُسْتَفَادَةُ

لقد استعادت ماليزيا وضعها السّوىّ ، واستعادته بسرعة شديدة وبقوة هائلة ، أما عن الخبراء الذين تنبؤا بحدوث كارثة لماليزيا عندما فرضت إجراءات الرقابة المختارة على الصرف فهم الآن إما صامتون أو اعترفوا بقلوب مملوءة بالحسد بنجاح هذه الإجراءات وبأنها مكّنت ماليزيا من العودة بقوة للوضع السّوىّ .

وقد امتدح صندوق النقد الدولى ماليزيا مؤخرا لحل مشكلتها الاقتصادية عن طريق نظام إجراءات الرقابة المختار التى صممتها بنفسها ، حتى «چورج سوروس» الذى كان قد دان ماليزيا وقيادتها لاختيارها تجار العملة وحدهم على أنهم المذنبون المسئولون عن تخفيض قيمة العملات وعن تدمير اقتصاديات البلاد ، يعترف «سوروس» الآن أن ماليزيا فعلت الشىء الصحيح بعدم خضوعها لصندوق النقد الدولى ولا للصيغة القياسية التى تُوصف لكل القلاقل الاقتصادية .

ومما يدعو للغرابة الشديدة أن «سوروس» تاجر العملة الشرير من الطراز النموذجى ، اعترف بالفعل أن تجارة العملة تحتاج للتنظيم وأن السوق ينقصها الكمال ولا يمكن الاعتماد عليها فى تحديد أسعار الصرف لكن بنك النقد الدولى والدول الغربية القوية اقتصاديا وماليا ما تزال متصلبة فى عنادها بأنه يجب الإبقاء على حرية الاتجار فى العملات ، والحرية شىء مقدس ولا ينبغى كبح جماحها مطلقا ، إنها مسألة عقيدة يجب ألا يُثار الجدل حولها بأية حال من الأحوال .

ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن الاتجار فى العملة تسبب فى تدهور مريع فى اقتصاديات البلاد التى نقصت قيمة عملاتها عن طريق تجّار العملة ، وهناك أمثلة كثيرة على أن الأزمة المالية والاقتصادية الناتجة عن تخفيض قيمة العملة كانت مصحوبة بالبطالة ونقص

فى الطعام والوقود و المظاهرات و أعمال الشغب و إحراق المبانى و عمليات سلب ونهب و اغتصاب وجرائم قتل ، وكانت الحكومات تُسقط ويحل محلها حكومات أخرى مهزوزة غير جديرة بالثقة لم تخضع لسيطرة صندوق النقد الدولى والدول الغربية فقط ، بل إنها كانت غير قادرة على إحداث إصلاحات فى الاقتصاد ، وتلك هى الدول التى سبق لحكوماتها أن أظهرت قدرتها على تنمية بلادها حتى أصبحت معروفة باسم النمور الاقتصادية ، ومع ذلك لا يضعون اللوم على تجّار العملة للتدهور الذى حدث لهؤلاء النمور الاقتصادية ، و يضعون اللوم بالكامل على أكتاف حكومات بلادهم ، فهم متهمون بالرشوة و المحسوبية و محاباة الأقارب فى التوظيف و عدم الشفافية و بطرق الحكم السيئة عموما .

لأنه طالما يوجد هذا الرفض بالاعتراف بأن الاتجار فى العملة و جشع تجار العملة هما اللذان تسببا فى التدهور الذى لم يكن لزاما أن يحدث لاقتصاد كثير من البلاد ، وسيستمر التدهور فى الحدوث حتى للاقتصاد المتين بسبب الاتجار فى العملة حتى الدول القوية لن تنجو من الخطر كما أظهرت ذلك مبالغ إدارة رأس المال طويل المدى .

ولا يوجد أمل فى أن يتم فرض حظر على الاتجار فى العملة أو حتى كبح جماحه على وجه السرعة ، هناك كثير من ذوى السلطة يكوّنون ثروات كبرى عن طريق الاتجار فى العملة ، ولسوء الحظ فقط أن العملة هذه تأتى من شقاء الفقراء من الناس فى البلاد الفقيرة .

وكما قال أحد الفرنسيين : «لقد تم إخراج الجنّى من الزجاجة ، ولا يستطيع أى مخلوق فى العالم إعادته إليها» . وهذا تصريح جدير بالملاحظة إذا وضعنا فى الاعتبار أن الناس الذين أطلقوا سراح الجنّى هم بذاتهم الذين عيّنوا أنفسهم رجال الشرطة فى العالم ، ويجب على الفقراء والضعفاء أن يلحظوا ذلك جيدا ، إنهم أقل أهمية من تجار العملة ، الذين يجب الدفاع عن حريتهم بكل ثمن .

وسوف تساعد تجربة ماليزيا فى التعامل مع الأزمة لاقتصادية والمالية فيما يحدث مستقبلا من أزمات واضطرابات مماثلة ، وأهم درس نتعلمه من هذه التجربة هو الحاجة لمعرفة الأسباب الحقيقية للتدهور وكيف تعمل ، والعلاقات المتداخلة المتشابكة بين العوامل

المختلفة ، وعندما تُعرف التفاصيل ، سيصبح من الممكن تصميم استراتيجية لمحاربة القوى التي تسبب المشكلة ، وقد تطرح عدة حلول نفسها لمشكلة واحدة من المشاكل ، وتحتاج هذه الحلول للمناقشة و الاختبار ، وينبغي تجهيز حلول مساندة لاستخدامها في حال فشل الطريقة المختارة ، ويتطلب تنفيذ استراتيجية معينة أو أحد الحلول مراقبة عملية من صانعي القرار ، على الأقل في الإشراف على عملية التنفيذ وفي اتخاذ إجراء لتصحيح الأوضاع .

إن المعلومات الكاملة والمستمرة عما يحدث على الأرض لهي أمر جوهري للغاية ، فالأرقام والرسوم البيانية والجداول تقدم صورة أفضل بكثير من التقارير الشفهية ، أما التفسيرات فيجب أن تُقدّم شفهيا ، وبالطبع يجب أن يكون متلقي التقارير مُلمًّا بالقدر الكافي بالمواضيع ؛ ليتمكن من عمل تقييم عنها ويقرر الإجراءات التي يحتاج الوضع اتخاذها تجاهها ، إن الجهاز مهم ، لكن الأشخاص الذين يديرونه أكثر أهمية منه بكثير ، والحقيقة ، أن الجهاز الجيد وحده يقدم حلولا جزئية فقط في أحسن الأحوال ، أما الأشخاص الذين يعملون فيه فهم الذين يجعلونه يعمل و بنجاح .

ومن بين الدروس المستفادة المهمة : أنه يجب على ماليزيا أن تكون حريصة دائما في إدارة اقتصادها ، ولا يجب ألا تسمح لنفسها مطلقا بأن يضعفها الإهمال في المحافظة على قوتها المالية والاقتصادية ، باليقظة التامة فقط نستطيع أن نضمن أن يكفي معدّل النمو في ماليزيا للوصول لمنزلة الدول المتقدمة كما نتصوره في رؤيتنا لماليزيا عام ٢٠٢٠ .

إن أزمة العملة أزمة ليس لها لزوم وكانت لا تحتاج للحدوث لو كان هدف الجهاز المالي الدولي حقا هو تسهيل التجارة و التفاعلات الاقتصادية الأخرى بين الدول ، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لكن القوى الرأسمالية الكبرى تريد ما هو أكثر من ذلك ، فهم يريدون تعزيز برنامجهم السياسي أيضا ، وبسبب هذا البرنامج السياسي قام الجهاز المالي الدولي ليس فقط بالسماح بالاتجار في العملة ، ولكنه أيضا شجّع ممارستها في بعض الأحيان ، وهي أنشطة لا لزوم لها مطلقا ؛ لأنها تُدمّر ثروة أكثر بكثير مما توجدها .

فهرس

١- الأَعْلَامُ

٢- الأَمَاكِنُ

٣- مُنَظَّمَاتٌ وَهَيْئَاتٌ وَاتِّفَاقِيَاتٌ

٤- كلمات ومصطلحات أساسية

الجزء الثالث

إدارة الاقتصاد الماليزي

المحتويات

١- أَوْلَوِيّاتُ مَالِيزْيا الاقْتِصادِيَّةُ وَالسِّيَاسِيَّةُ

يُقال إن الانتخابات العامة العاشرة فى ماليزيا ستُجرى بعد أسابيع أو شهور فقط ؛ ولذلك لم يكن فى الأمر مفاجأة أن يُطلب منى التحدث اليوم عن أولويات ماليزيا السياسية ، ولقد طُلب منى أيضا أن أتحدث عن أولويات ماليزيا الاقتصادية فى أعقاب الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى شرق آسيا التى خرّبت المنطقة - وبخاصة اقتصادات التنانين والنمور الأكثر انفتاحًا و تحررًا - عقب أزمة البات التايلاندى فى يوليو عام ١٩٩٧ .

وقبل أن أفعل ذلك ، اسمحوا لى أن أُقدّم ماليزيا كقرينة - والقرينة دائمًا حاسمة - فإذا لم تفهم قرينتنا ، فإن أشياء كثيرة نفعلها قد تبدو مُحيّرة ، وهذا يشبه كثيراً الطريقة التى قد نسىء بها فهم أمريكا إذا لم يكن لدينا تقدير للقرينة الأمريكية .

ولو حُرم الكثير من الناس من القرينة ؛ لاتفقوا مع «صامويل چونسون» الكاتب الشهير قرب نهاية القرن الثامن عشر عندما قال عن الأمريكان - ربما وهو نصف مازح - بأنهم : «جنس من المدانين ، وينبغى أن يشكرونا على أى شىء نسمح لهم به يكون أقل من الشنق» .

ولو حُرم الكثير من الأوروبيين من القرينة ؛ لاتفقوا فى كل مرّة مع «روبرت ساوذى» ، الذى كتب فى عام ١٨١٢ يقول : «تأملوا معنى أن تأخذ أُمة مكانها بين الدول المتحضرة قبل أن يكون لها رجال محترمون أو علماء باحثون ، لقد اكتسبوا (الأمريكان) فى خلال ٢٠ سنة شخصية قومية مُميزة بالاحتيال الكاذب والوضيع» .

---

* خطاب ألقى فى غداء عمل فى المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٩٩م .

فى عـام ١٨٢٠ ، بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأربعة وأربعين عاما ، كتب مراقب اسكتلندى غاضب على الولايات المتحدة اسمه «سيدنى سميث» يقول : «فى أركان الدنيا الأربع ، من ذا الذى يقرأ كتابا أمريكيًا؟ أو يذهب لمسرحية أمريكية ؟ أو ينظر إلى صورة أو تمثال أمريكى؟ بم يدين العالم للأطباء والجراحين الأمريكان ؟ ما المواد الجديدة التى اكتشفها علماء الكيمياء عندهم؟ ما المواد القديمة التى قاموا بتحليلها؟ ما الأبراج والكواكب الجديدة التى اكتشفها تليسكوب الأمريكان؟ ماذا أضافوا للرياضيات؟ من يشرب من الأكواب الأمريكية ؟ أو يأكل من الأطباق الأمريكية؟ أو يلبس معطفًا أو عباءة أمريكية؟ أو ينام فى بطانيّة أمريكية ؟ وأخيرًا : تحت أية حكومة من الحكومات الأوروبية المستبدة القديمة يكون من بين كل ستة رجال عبد من العبيد قد يشتريه إخوانه من البشر و يبيعونه و يعذّبونه؟

ياله من فرق تُحدثه مائة أو مائتان من السنين !

لقد استعمرت ثلاث قوى أوروبية مختلفة الماليزيين لمدة تزيد عن أربعمائة عام ، ثم احتلتنا بعد ذلك قوة إمبريالية أخرى ، وكانت هذه المرة من آسيا ، وهى اليابان ، وبرغم استغلال اليابانيين لنا لمصلحتهم فقط ، إلا أنهم تركوا لنا أيضا بعض الأشياء الجيدة ، لكنهم سرقوا شيئًا لا يُقدّر بثمن من أمة وشعب بأكمله - سرقوا حريته وكرامته .

وقد يجد كثير من الناس صعوبة فى فهم أهمية هذه الأشياء التى قد تبدو تجريدية : الحرية والكرامة ، إننى واثق من أن آباءكم الذين أسسوا أمريكا وكل من هربوا إلى شواطئ الولايات المتحدة ما كانوا ليجدوا صعوبة كبيرة فى فهم مدى أهمية هاتين الكلمتين .

وبعد أربعة عقود من الاستقلال ، ربما قال الكثير من الناس إنه قد آن الأوان أن ينسى الماليزيون عار الاستعمار وجرحه الغائر - ربما- لكن من الصعب قليلا على الأمريكيين من أصل أفريقى أن ينسوا العبودية والنضال من أجل الحقوق المدنيّة حتى برغم مرور زمن لا بأس به ، من الصعب ، حتى بعد مرور أكثر من نصف قرن ، على اليهود فى كل مكان نسيان «أوشفتز» .

وعندما غادرتنا القوى الاستعمارية ، تركوا لنا أيضا مشكلة عرقيّة دينيّة ضخمة ، فبينما كانت ماليزيا من قبل في معظمها شبه جزيرة الملايو وكان معظمها مسلمين ، إلا أننا أصبحنا بعد الاحتلال مجتمعًا منقسمًا متعدد الجنسيات به عدة أديان وعدة لغات ، وانتماءات غير مؤكدة و هويّات متصارعة ، أما سكان شبه الجزيرة الأصليون الذين كانوا يشكلون الأغلبية العددية المطلقة ، والأغلبية الساحقة من الناخبين – والذين قال البريطانيون إنهم قد جاءوا ليساعدوهم وينقذوهم – فقد وجدوا أنفسهم أفقر المجتمعات وأكثرها تخلفًا ، وكانت البلد أشبه بمكان سريع الاشتعال ، مغمورة في رذيلة الفقر المطلق ، أفقر حتى من هاييتى ، وتسيطر عليها قبضة الانحياز العرقى والتعصب الأعمى ، وقد أُلقى بها في المرجل العنيف للحرب الباردة بين الشيوعية والرأسمالية ، وكنا بوضوح ، وذلك في رأى الكثيرين بما فيهم عدد كبير من الماليزيين أنفسهم ، كأننا قد قُدرّ علينا أن نوضع في صندوق زبالة التاريخ .

لم يكن لنا في ماضينا خبرة مع الديموقراطية . لم نكن سوى عدد كبير من الممالك الأهلية الصغيرة لحكامها السلطة المطلقة ولا سلطة للشعوب فيها ، وعقب ذلك ، ولمدة زادت عن أربعة قرون ، استمر الحكام الجدد في امتلاك السلطة المطلقة – غير أنهم كانوا حكامًا برتغاليين أو هولنديين أو بريطانيين أو يابانيين أو بريطانيين مرة أخرى ، ومع ذلك ، فعندما حصلنا على الاستقلال ، اخترنا النظام الديمقراطى ، إن حكوماتنا يجرى انتخابها عن طريق الشعب ، وقد أجريت تسعة انتخابات حرة عندنا في غضون ٤٢ سنة منذ الاستقلال ؛ انتخابات فاز فيها مرشحون من المعارضة ، بل إنهم استولوا على ولايات متعددة .

لقد جعلنا الديمقراطية تعمل وتنجح برغم المجتمع المنقسم انقسامًا حادًا ، وبرغم العصيان الشيوعى الإرهابى المسلح الذى استمر ٣٣ عاما ، وبرغم مرور أكثر من أربعة عقود

من الصراع بين المنحرفين من الإسلاميين المتطرفين و إسلام الأصوليين - ذلك الصراع الذى أفرز نتائجًا عنيفة فى أماكن أخرى من العالم .

وبتجميع كل الإيجابيات والسلبيات ، سوف يُسلّم أى إنسان له عقل موضوعى بأننا أحرزنا نجاحًا عظيمًا فى عالمٍ نامٍ به قليل من النجاحات ، وكانت انتكاستنا الوحيدة مدتها قصيرة والحمد لله : كانت تلك هى فترة خلو العرش بين وفاة ملك وتولى آخر الحكم والتى استمرت ١٨ شهراً بدأت فى مايو ١٩٦٩ عندما انفجرت أعمال الشغب الطائفية فى العاصمة ، وسوف أعود لهذا الحدث فيما بعد ، لأنه ترك بصمة يستحيل محوها من ضمير أمتنا ، إنها نقطة تحول فى تاريخنا القصير .

لقد كنا ومازلنا بلدًا صغيراً جدًا وموارده محدودة للغاية ، وتعدادنا حاليًا ٢٢ مليون نسمة ، ومع أن مستوى المعيشة عندنا ، باستخدام مصطلحات تعادل القوة الشرائية ، يساوى رُبعه عندكم ، إلا أن صافى إنتاجنا المحلى فى عام ١٩٩٧ كان واحدا وربع فى المائة فقط من إجمالى الإنتاج المحلى عندكم ، إنكم تستطيعون - بينما لا نستطيع نحن - أن تتحملوا الهجمات الضارية لتجار العملة ومُضاربى صندوق التغطية ، إنهم يتحكمون فى موارد ليس لها علاقة مطلقا بمواردنا ، إنهم (جولياث) ، ذلك المحارب العملاق ، ونحن لسنا (بداوود) الذى قتله ، على شاطئ بلا حصى ، ما نحن إلا كابوريا تعدو مسرعة انتظاراً لوطأة أقدام عملاقة .

ولو استطعت أن أُعيدكم لما مضى فى تاريخكم ، أرجو ألا تنسوا أنه بينما لم تعودوا أنتم كما كنتم فى الماضى ، فما زال عمر تاريخنا كله صغير جدا ، إن تاريخ بلدنا كله هو ٤٢ عاما ، وربما تقدروا وجهة نظرى بشكل أفضل إذا عدتم إلى عام ١٨١٨ ، أى بعد ٤٢ عاما من حصولكم على الاستقلال ، بكل شجاعة وشهامة ، من نفس القوى الاستعمارية ، أكثر من أربعة عقود قبل أن تمزقوا أنفسكم إربًا فى واحدة من أكثر الحروب الأهلية دموية فى التاريخ ، نحن الآن حيث كنتم أنتم فى ١٨١٨ ، بالقرب من الوقت الذى كان «صامويل

جونسون» يعتقد فيه أنه على الأمريكان أن يشكروا الله لأنهم لم يُشنقوا ، وعندما كان «سميث» يعتقد أن أمريكا لا تصلح لشيء ، وعندما كان «ساوذى» يعتقد أن أمريكا والأمريكان عار على المجتمع المتحضر . إن كثيراً من الأجانب اليوم لهم وجهة نظر عن ماليزيا قريبة جدا من آراء أولئك الناس عن أمريكا فى ذلك الوقت .

وبالرغم من أى إنسان فيكم ، فقد تمكنتم من السير بصعوبة فوق العقبات ثم التغلب عليها ، والعالم اليوم أكثر تعقيداً من أى وقت مضى ، إن ماليزيا وعمرها ٤٢ عامًا لا يمكنها تحمل هجمات شرسة أكثر من اللازم ولا تستطيع أن تتحسس طريقها بسهولة .

دعونى أتحول لما أعتبره بعض الأولويات السياسية لماليزيا اليوم ، ولأسباب تتعلق بعدم التطويل ، سأتطرق لثلاث منها فقط : أولاً- تحويل السكان الذين يُفرقهم العرق واللغة والدين والثقافة إلى أمة متحدة من الماليزيين ؛ ثانيًا- ضمان أن تظل ماليزيا فى حالة تقدم وتحرر فى آرائها وفى كل سياساتها فى الداخل والخارج ؛ وثالثًا- ضمان قدرة الماليزيين على التمتع بالسلام ، والتوافق ، و الاستقرار ، والازدهار فى كل الأوقات .

سيظل التحدى الرئيس الذى يواجهنا مستمرا إلى أن يرى سكان شبه جزيرة الملايو ، والصينيّون ، والهنود ، والقادازان ، والإيبان ، وكل الجنسيات الأخرى أنفسهم ويرى كل جنس منهم الجنس الآخر كمواطنين ماليزيين أولاً وقبل كل شيء ، ثم كأعضاء فى جماعتهم العرقية ثانيًا ، وستنتهى مهمتنا عندما تعيش مجتمعاتنا فى حالة من الزمالة والمشاركة العادلة مع بعضهم البعض ، بلا أى إحساس بأن جنسًا منهم تابع لجنس آخر ، أو على الهامش مقارنة به أو أنه فى عزلة عن الآخرين .

وأنا أعتقد أن السياسات المتوازنة والعادلة التى تبنيناها فى كل المجالات - السياسة ، والتعليم ، والقضاء على الفقر ، والنمو الاقتصادى ، وما إلى ذلك - تلك السياسات التى لها ثمنها الباهظ ، كما أن لها فوائدها الجليلة ، قد ساعدت ماليزيا على تحقيق تقدم ملموس فى بناء أمة متحدة منذ أحداث الشغب العنصرى فى مايو عام ١٩٦٩ ، ولقد

خدمتنا جيداً برامج العمل الإيجابى التى تبنيناها فى علاج حالات الظلم فى مجال الاقتصاد وتوسيع نطاق المشاركة السياسية فيما بين الأجناس ، وسوف تستمر هذه البرامج كذلك إلى أن يتوقف تأثير الأصول العرقية على تفكيرنا بشكل مُكثف .

إن التقدم الذى حققناه حتى الآن أدى إلى أن يعرض الكثيرون وضعنا للعالم كمثال ناجح للدولة متعددة الأجناس ، وربما نكون كذلك فعلا ، لكنى ليس عندى أى أوهام أو صور خادعة بخصوص التحديات المستمرة التى تواجهنا ، ولا تزال حدود خطتنا هى الانقسامات العرقية والدينية ، لا يزال التعصب الدينى والعواطف العرقية قوى جبارة فى ماليزيا ، ولو سمحنا لأنفسنا بالانقياد الخاطئ بمنح المساعدة والدعم للقضية الخاسرة ، فقد نشهد الانهيار الكامل لماليزيا التى نعرفها ، ونحن لا نريد أن نكون كوسوفو أخرى أو البوسنة والهرسك .

ويقودنى هذا للأولوية السياسية الثانية التى تواجه ماليزيا ، إننا نحتاج إلى ضمان بأن تظل ماليزيا فى حالة تقدم وتسامح ، و أن تكون متحررة فى نظرتها للأمور ، نريد أن نتأكد من أن سياساتنا المعتدلة والمتسامحة والمُسوية للخلافات ستظل مستمرة ، وأعتقد أننا فى حاجة إلى استمرار هذه النظرة للأمور و للسياسات المصاحبة لها لأن بقاء ماليزيا ذاته يعتمد على ذلك .

وستذهب ماليزيا قريبًا جداً لصناديق الانتخابات ، وأمام الناس - ومُؤيديهم ومن يتعاطف معهم من الخارج - خياران : تأييد «باريسان ناسيونال» (أو تحالف الجبهة الوطنية) ، الحزب الثابت المستقر ، صاحب القاعدة العريضة ؛ إذ يتكون من تحالف ١٤ حزب أو أن يختار تحالف أحزاب بديل مفكك المفروض أن أهم وأقوى عضو فيه هو الحزب الإسلامى (PAS) ومن غير المتوقع للأحزاب الأخرى فى هذا التحالف أن تؤدى عمليًا أداءً حسنًا ، إن المستفيد الرئيس من انتهاء مشكلة أنور إبراهيم ليس حزب زوجته : (حزب كيديلان) وإنما سيكون الحزب الإسلامى ، وهو شريك تحالف كيديلان .

والحزب الإسلامى هو الحزب الذى استغل الموقف بمنتهى المهارة واكتسب أعظم قوة ممكنة ، وهو حزب مشهور بإساءة استخدامه للإسلام وإساءة تفسيره سعيًا وراء مصلحته السياسية ، وأحيانا يُعتبر حزبًا أصوليًا ، ولكنه ليس كذلك ، فلو التزم الناس بأصول الإسلام وتعاليمه ، لنتج عن ذلك حب السلام والتسامح تجاه الآخرين ، ويؤمن الحزب الذى أنتمى إليه ، المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، بالسلام والتسامح ، وهى التعاليم الحقيقية للإسلام ، ونحن ننادى بأننا أصوليون بالمعنى الصحيح للكلمة ، إن الوعد الحقيقى الذى يعطيه الحزب الإسلامى أنه عندما يحكم ، سيقطع الأيادى والأرجل والرؤوس ، وهى أشياء يفرضها الإسلام فى ظروف خاصة جدا ، والمؤكد أن القرآن لا يفرضها فى مجتمع متعدد الأجناس يخضع فيه غير المسلمين للقانون الإنجليزى العادى ، ويخضع فيه المسلمون للشريعة الإسلامية ، لأن ذلك سينتج عنه ظلم وإجحاف ، وصدّقوا إذا شئتم أو لا تصدقوا ، إن الإسلام الحقيقى يبغض الظلم ويمقته .

وتستحوذ على الحزب الإسلامى فكرة حجب النساء عن النظر ، وخصوصًا الجميلات منهن ، ولا ينبغى على النساء مجرد تغطية أجسادهن بالكامل فحسب ، ولكن ينبغى عليهن عدم العمل خارج بيوتهن ، وليس للحزب الإسلامى سياسة اقتصادية معروفة غير أن يقول إنها لابد من أن تكون إسلامية ، ومع ذلك ، فمعنى أن تكون هذه السياسة إسلامية أمر غير واضح .

أرجو أن تفهموا أنه بينما يوجد فى ماليزيا جمعيات يمكن أن تلقى نجاحًا عالميًا ، وبينما يوجد أعداد ضخمة من الماليزيين متلهفين لأن يصبحوا فى طليعة عصر الإنترنت ووسائل الإعلام المتعددة ، إلا أن هناك أيضًا عددًا غير قليل منهم يعتقدون أنه يجب إلقاء أجهزة التليفزيون فى النهر لأنها أداة من أدوات الشيطان .

وخلال الفترة التى تنتهى بإجراء الانتخابات العامة العاشرة ، نرى الآن مستوى من التدخل الأجنبى لم نشهده من قبل منذ حاولت إندونيسيا والشيوعيون جاهدين إجهاض

مولد دولة ماليزيا ، إن الأجانب بمن فى ذلك كثيرون من الولايات المتحدة ، الذين يسعون الآن لتعزيز ودعم المعارضة ، ينبغى أن يكون لديهم فهم واضح للخيارات الاستراتيجية : إما الائتلاف الثابت المستقر لحزب «باريسان ناسيونال» الذى تقوده المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، وهو الحزب العصرى ، التقدمى ، المتسامح ، الليبرالى ، والذى تم اختباره ووضعه تحت التجربة بسجلات ماضيه الناصعة ، أو ائتلاف مفكك من الأحزاب التى يسيطر عليها الحزب الإسلامى المنحرف عن الطريق المستقيم ، والذى يستطيع كل الناس رؤية سجلّ أدائه كحكومة فى ولاية كيلانتان ، وهو حزب سياسى صاحب جدول أعمال واضح ومعلن هدفه إقامة دولة إسلامية على نموذجه الخاص .

أستطيع فقط أن آأمل فى أنه عندما يؤيد المناصرون الأجانب أحزاب المعارضة ، عليهم أن يعرفوا ما يفعلونه ، إن حزب الجبهة الوطنية الحاكم لا يستجدى التأييد الأجنبى ، لكنه يمكنه الحصول على التأييد رغم التقارير المشوشة المستمرة حوله ، لقد قلت إن أولويتنا السياسية الثالثة هى ضمان قدرة الماليزيين على التمتع بالسلام و الوفاق والاستقرار فى كل الأوقات ، ونحن فى ماليزيا نعطى هذه الأمور قيمة وجدانية خاصة لأننا عرفنا جدارتها بعد تجارب صعبة ، لقد تهددت ماليزيا سنوات كثيرة بدأت فى عام ١٩٤٨ بالعصيان الشيوعى المسلح ، وكنا مُجبرين على العيش فى ظل هجمات حرب العصابات على مدى ٣٢ سنة ، وهزمنا العصاة الشيوعيين المسلحين ولكن بعد شقاء مرير ودفع ثمن باهظ ، إضافة لهذا ، ولمدة ثلاث سنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ تحملنا مواجهات من إندونيسيا .

لكننا أخذنا أعظم درس عن السلام والاستقرار من أحداث ١٣ مايو عام ١٩٦٩ ، عندما مضت عدة أيام والمبانى تُدمر تدميرًا كاملاً ، وأماكن المعيشة والإيواء تُخرّب من الداخل تمامًا ، وكانت الدماء تسيل فى شوارع كوالالمبور ، وتم تعليق الديمقراطية البرلمانية مؤقتًا لمدة عام ونصف العام وفرض قانون الطوارئ .

وتعلمنا حينذاك ، وتعلمنا جيدا ، ما تعلمه رئيس عظيم من رؤسائكم ، وهو أبراهام

لينكولن ، قبل ١٣١ عاما عندما قال : «لا توجد مظلمة يمكن ردها عن طريق قانون الغوغاء» ، وكان ساعتها يتحدث لجمع من الشباب ، وما زالت كلماته حافلة بالمعانى العميقة ، وستظل كذلك ، لاسيما لشباب ماليزيا فى أيامنا هذه ، لقد وُلدوا جميعا بعد ١٣ مايو عام ١٩٦٩ ، منذ أكثر من ٣٠ سنة ، وكان من يقل عمرهم عن ٣٠ سنة هم أعظم المستفيدين من التحولات التى حدثت بعد عام ١٩٦٩ لكن ليس لديهم ذكريات شخصية أو عميقة عن الكابوس الذى غمر حياة كبار السن فى وطنهم .

وتتفق الغالبية العظمى من الماليزيين اليوم مع لينكولن على أنه لا توجد شكوى أو مظلمة - خيالية كانت أم حقيقية- لا يمكن تعويضها أو علاج أسبابها من خلال الإجراءات المناسبة فى الديمقراطية ، إن حكومتى لا تتسامح وتتحمل الانشقاق عن منهجها فقط ، لكنها ترحب به أيضا ؛ لأن حق المعارضة والانشقاق هو من صميم الديمقراطية ، لكننا لن نقرّ أبداً الإهاجة والإثارة فى الشوارع ، وترويع الناس ، والعنف ، والفوضى ، إن للمنشقين حقوقهم ، لكن الحكومة هى الأخرى مسئولة عن حفظ السلام لأغلبية الشعب .

ونحن نعرف أنه من الصعب إخماد لهيب العنف العرقى إذما اندلعت شرارته . ونحن فى ماليزيا رأينا الأحداث المأساوية لإخواننا فى إندونيسيا المجاورة لنا ، إن ماليزيا لا تقدم العذر لأى إنسان عندما تكون حكومتها حازمة فى الحفاظ على القانون والنظام .

اسمحوا لى الآن أن أنتقل للأولويات الاقتصادية لماليزيا ، وبالتحديد الإصلاحات الهيكلية الداخلية ، واستقرار وضع الرينجيت والإصلاح الدولى للعملة ، حتى قبل أن نفرض إجراءات الرقابة المختارة على العملة فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٨ ، كُنا قد بدأنا خطة إنعاش اقتصادى قومية شاملة وبعيدة المدى ، وشرعنا فى تنفيذها بأكثر من ٢٠٠ إجراء محدد والعشرات من الإصلاحات الهيكلية ، وسوف نتابع تنفيذ هذه الإجراءات بإخلاص لضمان العلاج الاقتصادى السريع والسليم و المستمر .

وفى ضوء عشرات الإصلاحات البنيوية والخطوات العملية التى اتخذناها ، نجد أن ما يحيّرنا قليلا هو استمرار الهجوم علينا والنقد اللاذع لنا لعدم التزامنا بإصلاح البنية

الاقتصادية للبلاد .

إن ماليزيا تعتمد اعتماداً كبيراً للغاية على الطلبات الخارجية وعلى الصادرات كمصدر للنمو الاقتصادى ، والطلبات المحلية سواء سريعة أو متوسطة أوقصيرة الأجل غير متطورة ومتخلفة جدا ، كما أن صادراتنا تعتمد على السلع المُصنّعة ، والتى تصل لأكثر من ٨٢٪ من صادراتنا ، وهى نسبة عالية للغاية .

وبأرخص الأسعار فى العالم حسب "Big Mac's" (طبقًا لدليل ماكدونالد للأسعار) ، وبأرخص الفنادق فى العالم وأعظمها جودة ، سنستمر فى جعل ماليزيا مرفأ للسائحين وجنة للمتسوّقين ؛ لابد من توسيع قطاع الخدمات عندنا بكل نشاط وأن نجعله أكثر إنتاجا ، حتى ونحن نُعمق ونشجع نوعية الصناعات ذات القيمة المضافة التى ننتجها ، لابد من أن نحقق مستويات أعلى بكثير للمحتوى المحلى ، وتتطلب كل هذه الأشياء إصلاحًا هيكليًا أساسيًا وغاية فى الصعوبة .

ومع ذلك فنحن لا نسمع فى الواقع كلمة واحدة عن تلك المجالات الحاسمة للإصلاح الهيكلى ، وبدلاً من ذلك ، يُقدّم لنا فى كل يوم طوفان من النصائح التى لا تنتهى ومقالات وخطاب ثقافى عظيم عن حاجتنا لبيع بنوكنا للأجانب ؛ من أجل ضمان التمويل الكافى ، ولضمان الحصول على الفوائد المتمثلة فى الكفاءة التى تأتى من وجود بنوك أجنبية تقدم فن الأعمال المصرفية الذى يمكن أن يضمن المنافسة الداعمة للإنتاج . .إلخ .

ألا يعرف هؤلاء المفكرون الأجانب العظماء ، وعلماء الاقتصاد الأجانب العظماء ، والرأسماليون الأجانب العظماء ، والصحفيون الأجانب العظماء أن لماليزيا مشكلة هى زيادة رأس المال والسيولة؟ ألا يعرفون أن البنوك قد أُعيد رسملتها بشكل كامل؟ ألا يعرفون أن ماليزيا لديها بنوك أجنبية منذ عدة سنوات ، وأن إجمالى عددها الآن ١٣ بنكًا؟ إن هذه البنوك تملك ثلث كل الأصول البنكية ، ألا يمكن تحقيق المكاسب الناتجة عن الكفاءة

والمنافسة إلا إذا كانت ١٠٠٪ من جميع بنوك ماليزيا التى لا يمتلكها إلا أجانب؟ إنى أشك فى أن ٥٠ ٪ من الهجمات على ما يُسمى بإهمالنا فى الإصلاح الهيكلى يمكن أن يختفى ببساطة وبشكل إعجازى إذا وافقنا على بيع جميع بنوكنا للأجانب ، وسيختفى النصف الآخر لو أننا قدّمنا أكبر تشجيع ممكن لرأس المال الأجنبى لشراء ما تبقى من ماليزيا المنتجة .

ونحن لا نجد سببًا واحدًا لبيع الفضة الخاصة بعائلتنا فى الوقت الذى لا نحتاج فيه للنقد الأجنبى ، ونحن نوفر حوالى ٤١ ٪ من إجمالى إنتاجنا المحلى - الشىء الذى يجعل مُعدّل مُدّخرات اليابان يبدو منخفضًا إلى حد ما ، ومع ذلك يظل الخبراء العظام الذين يعرفون كتبهم المقررة والذين لديهم خبرة عريضة عن أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وبلاد أخرى وكيف أوشك رأس المال عندهم على الهلاك ، يقولون لنا إننا لابد من أن نتبنى سياسات تضمن تدفق الأموال الأجنبية داخل البلاد .

نحن لا نجد سببًا واحدًا لبيع المؤسسات أو الشركات الماليزية ، التى أمضينا جيلا بأكمله فى إنشائها ، بأسعار بخسة ، لاسيما أننا قد تمكنا من إطفاء الحريق قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة تمامًا ، والذى قام بإطفاء الحريق هو إجراءات الرقابة المختارة على الصرف .

وعندما فعلنا ذلك ، كنا حريصين أشد الحرص على عدم الاقتراب من الاستثمار الأجنبى المباشر ، ولقد أصبحت إجراءات الرقابة المختارة على الأموال أكثر انتقائية عن ذى قبل فى شهر فبراير عندما سمحنا بإعادة أسهم رأس المال العادية (الخاضعة لجباية ضريبة العودة للوطن) ، وكما كان الوضع فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٩ ، يمكن لجميع الأموال القديمة التى لم تتمكن من الهرب بعد ما أغلقنا البوابات الثابتة ، أن تغادر البلاد دون أى شروط كانت ، ويسرنا غاية السرور أنه منذ أن فتحنا ما أسماه كثير من المعلقين «مسارب الفيضان» أى البوابات التى تتحكم فى تدفق المياه فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٩ ، لم يغادر البلاد سوى أقل القليل من العملات الأجنبية .

وكان السبب الواحد و الوحيد الذى تبنينا من أجله إجراءات الرقابة المختارة فى الأول

من سبتمبر عام ١٩٩٨هو استقرار وضع الرينجيت ، ولم يكن الهدف هو دعم الرينجيت ، ولم يكن لوضع الرينجيت فى مستوى لا يمكن تثبيته عنده ، ولم يكن لتقوية سعر صرف الرينجيت مقابل العملات الأخرى .

وبدون تلك الإجراءات المختارة الغاية فى الجرأة والمحسوبة بدقة لضمان استقرار العملة ، كنا واثقين من استمرار التذبذب والدوران المحورى المجنون للرينجيت الماليزى ، ولم تجعل إجراءات صندوق النقد الدولى العملات الآسيوية مستقرة حتى توقفت البنوك عن الإقراض لأموال ذات فعالية مالية مرتفعة بعدما تم تجاهل انهيار صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل وتجاهل الدول الآسيوية لتوجيهات صندوق النقد الدولى ، وتظهر الهجمات الأخيرة على البات التايلاندى ، أن الوضع لا يزال غير آمن هناك .

لكننا بُلّغنا عن طريق حُفّاظ الكتب المقدسة بأننا كنا أغبياء أو معتوهين ، ونُقل عن مسئول كبير فى إدارة الرئيس كلينتون قوله للنيو يورك تايمز إن الإجراءات التى اتخذناها ستفشل «فشلاً ذريعًا» ، ومع أن كل ما فعلناه هو التصريح بتثبيت سعر ٣,٨ رينجيت مقابل كل دولار أمريكى ، وعدم السماح بعد ذلك للرينجيت الماليزى أن يُشترى أو يُباع خارج الحدود ، قيل لنا إننا تخلينا عن نظام السوق ، وقالت «الهيرالد تريبيون» الدولية العظيمة إن : «ماليزيا أغلقت الباب الأسبوع الماضى فى وجه الاقتصاد العالمى» .

وباعتبارنا الدولة رقم ١٧ من بين أكبر الدول التجارية فى العالم ، كنا بمثابة من يقدم على الانتحار لو حدث أن أغلقنا الباب فى وجه الاقتصاد العالمى ، ونحن طبعًا لسنا أذكياء فوق العادة ، لكننا أيضًا لسنا بهذا الغباء ، لقد تضاعفت تجارتنا مع العالم فى الواقع بينما لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق علينا والسائحون الأجانب يدخلون البلاد بأعداد هائلة .

والآن يقول «مايكل كامديسس» : «إننى أثنى على الطريقة التى تمكنت بها ماليزيا من تبنى نظام سلس للرقابة والسيطرة» . ومن جانبى أود أن أسجل هنا شكرنا على الكلمات

الرقيقة التى تصلنا الآن من صندوق النقد الدولى ومن أماكن أخرى فى العالم .

والسؤال المفضل الآن لدى تجار العملة الأجنبية ، والمستثمرين الأجانب لمجموعة السندات ، ووسائل الإعلام المُلمة بجميع المعلومات والذين يعتقدون أن «الاستثمار» يعنى استثمار رأس المال الأجنبى العادى وأن «الرأسمالية العالمية» تعنى الاتجار فى العملة ، السؤال هو : متى سترفع ماليزيا جميع الإجراءات وتسمح بالاتجار فى الرينجيت مرة أخرى بشكل مكثف فى الأسواق الدولية؟

ولقد كررنا القول كثيرا بأن وسائل الرقابة لن يتم رفعها حتى يصبح النظام المالى الدولى أكثر أمنًا من خلال الإصلاحات ، ولا يوجد سبب على الإطلاق يُسمح من أجله ولمصلحة القليل من تجار العملة الأغنياء ، بمنع إجراء الإصلاحات التى تجعل الهجمات على العملة أقل تدميراً ، وبينما ننتظر حدوث ذلك ، سنستمر فى إجراءات الرقابة لأننا لا نؤذى أحداً بأى شكل من الأشكال إيذاءً شديداً ، كما أننا نجلب الخير الكثير لأنفسنا بفعل ذلك .

ولقد جادل البعض بأن هذا الكوكب أمامه خياران ، إما أن يجعل العالم آمنًا للرأسمالية العالمية أو أن يجعل الرأسمالية العالمية آمنة من أجل هذا العالم ، وأنا أعتقد أنه يجب علينا عمل الشيئين معا ، وأنا لست ضد الرأسمالية العالمية فى حد ذاتها ، لكننى أعتقد صدقًا أننا يجب أن نجعل المضاربة بالعملة - وهى جزء صغير من الرأسمالية العالمية ، لكنه جزء خطير - آمنة بالنسبة للعالم .

إن كل هذا الحديث عن الهندسة المالية العالمية نوع من الكلام الفارغ غير الجاد ، إن القوى التى تتمتع برفاهية لم يسبق لها مثيل لا ترى وجود سبب لعمل أى شىء ، إنهم يرون فائدة فقط فى قدرتهم على رفع قيمة عملة هنا وخفضها هناك ، وبالتالى من يهتم بطرد الملايين من وظائفهم ، ليصبحوا غير قادرين على تحمل أعباء ثمن الطعام والدواء ، ويقومون بعمليات السلب والنهب وبأعمال العنف وإسقاط الحكومات؟ إن هذا كله يحدث لشعوب

أخرى فى بلاد أخرى .

لقد رأينا التخريب فى ماليزيا يؤثر فى بلدنا وفى جيراننا ، وهى حقيقية واضحة جداً بالنسبة لنا ، ونحن لسنا على وشك العودة لطرق أيام الماضى الجميل حتى تتغير الطرق القديمة الجميلة .

ولقد أدارت ماليزيا شعبها المتغاير الخواص والعناصر واقتصادها المعقد بشكل جيد نسبيًا ، فلابد من أننا نفعل شيئًا صحيحًا ، ونحن لا نطلب من العالم أن يتّبع خطانا أو أن يحذو حذونا ، كل الذى نطلبه هو أن يتركنا العالم نعمل على طريقتنا .

٢-أَسَالِيبُ الرِّقَابَةِ المَالِيزِيَّةِ المُخْتَارَةِ عَلَى العُمْلَةِ وَكَيْفَ نَجَحَتْ ؟

منذ عام مضى بالتمام والكمال ، فرضت ماليزيا إجراءات رقابة مختارة على العملة لكنها قوية ، وبعد تلك السنة الحاسمة والمهمة جداً ، لا يمكننى عمل أية مقدمة أفضل من أن أذكركم بأن ما هو الآن فى خبر كان ، كان ذات مرة هو المستقبل ، وكان ذلك المستقبل حينئذ مستقبلاً غير مضمون لأقصى درجة ، لقد كان مستقبلاً محفوفًا بالمخاطر ومنذراً بالتخريب ومظلمًا وكئيبًا لأبعد الحدود بالنسبة لجنوب شرق آسيا كله ولمعظم بلاد شرق آسيا ، لقد انساق الكثيرون لحالة من اليأس المفضى للتهور والقنوط ، حتى الثقة فى ذلك الوقت كانت أقل من رأس المال واعتقد الكثيرون أننا سننهار جميعًا ، وكنا نُبلغ كل يوم ، وعدة مرات فى اليوم – وأحيانًا من ذات الناس أنفسهم الذين قالوا لنا منذ وقت سابق قصير جدا إننا كنا إما تنّانين أو نمورا – إننا جميعًا أصبحنا فجأة إما بطا أعرج أو بطًا ميّتا .

ولا يمكننى أن أفعل شيئًا أفضل من أن أعود بذاكرتكم إلى مثل هذا الوقت بالضبط من عام مضى ، فبعد أكثر من عام من التخريب ، كان معظم شرق آسيا فى حالة دمار ، وكان الأمل فى المستقبل ضئيلاً ، لم يكن هناك ضوء فى نهاية النفق ، وبدا ذلك النفق فى الحقيقة بلا نهاية ، وكان كل يوم يأتى بأخبار أسوأ من اليوم السابق له ، وإذا حدث شىء سىء فى تايلاند أو الصين ، كانت أسواق الأسهم المالية عندنا تسقط أو تهتز بعنف ، وعندما كان يحدث شىء محزن بفعل سوء الحظ فى إندونيسيا أو هونج كونج ، كانت أسواق الأسهم عندنا تضطرب وعملاتنا تنهار ، وعندما كان يحدث شىء مشئوم أو غير مُوات فى كوريا الجنوبية أو اليابان ، كانت أسواق الأسهم عندنا تهتز كأنما قد أصابها زلزال وكانت

* خطاب ألقى فى الندوة الدولية عن أساليب الرقابة على العملة والتعاون النقدى الآسيوى فى كوالا لمبور بماليزيا فى ٢ سبتمبر عام ١٩٩٩ .

عملاتنا تبدو وكأنها تُضرب بالمطرقة .

وعندما أصاب ماليزيا نصيبها الخاص من الأنباء السيئة ، سقطت أسواق الأسهم المالية واهتزت أسعار عملات جيرانها من الدول ، وكانت التفسيرات لذلك بسيطة ، كانت ضرورة استخدام أكثر من كلمتين أمراً نادراً ؛ وكانت هاتان الكلمتان هما : «عدوى إقليمية» ، أو «غريزة القطيع» ، أو «رأسمالية الأصدقاء المقربين» ، أو «الحكم المشترك» ، أو «الحلقة المفرغة» ، أو «الرعب المالى» .

وكانت جهات معينة تكاد لا تحب ماليزيا ، بل وتبغضها لبعض الأسباب التى لا أفهمها ، فإلى جانب الهجمات على عملتنا ، كان من الواضح لنا أنه إما أن يتم إسقاط الحكومة أو أنه ينبغى على رئيس الوزراء أن يقدم استقالته ، أما عن آسيا ، فقد أصدر ألان جرينسپان- رئيس مجلس إدارة الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى (نظام مصرفى له نفوذه الكبير فى أمريكا) وأقوى رجل فى العالم -تحذيراً فظًا بأن ضعف اقتصادات آسيا مستمر . والدلائل التى أمامنا حتى الآن- هكذا قال جرينإسبان فى ٢٢ يوليو عام ١٩٩٨ -لا تقدم دليلاً على الاستقرار ، فى الحقيقة ، فإن أحدث المعلومات لا تزال تظهر حالة التدهور ، إن الرجل الذى حذّر من «الوفرة غير المنطقية» عندما كان معدل داو الصناعى ٦٠٠ ,٦ ، حذّر أيضًا من أن هبوطًا حاداً فى أسواق الأسهم المالية كان أمراً حتميًا عند نقطة معينة . ليس «ممكنًا» أو «محتملاً» ولكن «حتميًا ولا مفر منه» .

وبعد يوم واحد من كشف النقاب عن «الخطة القومية للإنعاش الاقتصادى» من جانبنا ، والتى عرضت أكثر من ٢٠٠ إجراء للإصلاح والتحويل ، عشيّة رحيل عرض الطريق الماليزى والذى كان الهدف منه جمع بليونين من الدولارات الأمريكية (٧ ,٦ بليون رينجيت ماليزى) على شكل سندات - أظهر مكتب «مودى» الاستثمارى توقيته الذى لا يخطئ وميوله ونزعاته غير المُنزّهة عن الأخطاء بتخفيض درجة دين ماليزيا بالجنيه الإنجليزى

الذهبى بحيث يُقدّر سعره بأعلى قليلاً من وضع سندات السلع المستعملة .

وفى اليوم التالى فعل مكتب «ستاندارد و بورز» الشىء نفسه ، ولم تكن مفاجأة أن هبطت سوق الأوراق المالية بكوالالمبور لأدنى سعر للأسهم منذ تسع سنوات ، ووقع الرينجيت تحت ضغوط ثقيلة ، وبالطبع توقف استخدام السندات .

دعونى أصف لكم خلفية الأخبار والأحداث التى اتُخذ فى مواجهتها القرار بفرض إجراءات الرقابة المختارة ، إن لم تكن القوية ، على العملة ، ولكى أبسّط الأمور ، سأقوم فقط بالاستشهاد بنصوص بعض العناوين الرئيسة للصحافة الدولية بدءًا من ٣ يوليو عام ١٩٩٨ ، ولأسباب متعددة ، لا أستطيع أن أنقل إليكم العناوين الرئيسة التليفزيونية ، وهى بالطبع نابضة بالحياة و مبهرة أكثر .

فى ٣ أغسطس ، كتبت «مجلة نيكى ويكلى» الأسبوعية : «إن عمليات السلب والنهب تصعق إندونيسيا» ، وكتبت «فاينانشيال تايمز» التى تصدر فى لندن عنوانًا لمقالها الرئيس : «سُحب الكآبة تطل على طموحات الفلبين قصيرة الأجل» وذكرت «الهيرالد تريبيون الدولية» أنه «هبطت صادرات كوريا الجنوبية بنسبة ٧ ,٣ ,١٣٪ فى شهر يوليو ، ويزداد القلق بأن حالة الركود قد تزداد عمقًا ، وفى نفس العدد ظهر رسم كاريكاتورى يوحى بأن الصين ستُخفض من قيمة عملاتها لو انهار الين اليابانى ، ولو تداعى معدل النمو فى الصين ، ولو حدثت ضغوط من المُصدرين الصينيين ، وتبع ذلك كثير من التقارير والتحليلات الإخبارية من وسائل الإعلام العالمية عن الين المنهار ، وعن تداعى معدل النمو الصينى ، وعن خسارة الصين فى المنافسة على التصدير .

فى ٣ أغسطس ، نشرت التريبيون الدولية أيضًا قصة كان عنوانها «ماذا لو حدثت أسوأ الأمور فى آسيا؟ الأمر ليس بهذا السوء» ، وذكرت هذه المقالة ما اكتشفه «علماء اقتصاد محترمون» فى مكتب «ستاندرد و بورز» أنه تحت «أسوأ حالات السيناريو» التى ينكمش فيها الاقتصاد اليابانى بنسبة ١٠ ٪ ، والتى يهبط فيها معدل النمو الاقتصادى الصينى من ٨ ٪

إلى ١ ٪ ، والتى تهبط فيها إندونيسيا لحد العجز عن سداد ديونها الأجنبية ، فإن الولايات المتحدة ستمر بحالة «ركود خفيفة فقط» .

وفى نفس اليوم ، ذكرت «جريدة وول ستريت الآسيوية» أن «معدل البطالة فى اليابان ارتفع لرقم قياسى قدره ٣ ,٤ ٪ فى شهر يونيو» ، وكان عنوان مقال «بيزنس ويك» عن ماليزيا «وفجأة نجد الشركات تسقط مثل جوز الهند – ويهدد تيار مرتفع من حالات الإفلاس بابتلاع الاقتصاد الماليزى» ، ومع ذلك ، لم يكن واضحًا ما إذا كنا سنموت نتيجة ارتجاج فى المخ ناشىء عن «سقوط جوز الهند» أو لمجرد الغرق نتيجة «لارتفاع تيار حالات الإفلاس» .

وفى ٤ أغسطس : «هبوط (البورصة / العملة) فى طوكيو يصيب الأسواق الآسيوية» – كما ذكرت الفاينانشيال تايمز ، «الصين تطلب من إندونيسيا التصرف إزاء أعمال الشغب العنصرى» – الفاينانشيال تايمز مرة أخرى ، «هونج كونج تندفع مسرعة نحو الركود الاقتصادى» – الهيرالد تريبيون الدولية ، «الصين تحارب الانكماش بالإنفاق» – الهيرالد تريبيون الدولية ، «الين يهبط مقابل الدولار لأدنى سعر منذ ٧ أسابيع» – جريدة وول ستريت الآسيوية ، «البورصات الماليزية تواجه الهبوط لو أُطيح بماليزيا خارج دليل كاف CAFE Index مورجان ستانلى)» – جريدة وول ستريت الآسيوية .

فى ٥ أغسطس ، ذكرت التريبيون الدولية أن : «القلق على اليووان يضرب البورصات فى الصين» و«سول تفرد الشركات المملوكة للدولة للبيع» .

وفى ٦ أغسطس ذكرت التريبيون الدولية أن «هبوط الأسعار فى تجارة شرق آسيا يضيف للنكبات الاقتصادية هناك» ، وذكرت جريدة وول ستريت الآسيوية أن «تايلاند تتجه مسرعة نحو الفشل التجارى» ، وأعلنت الفاينانشيال تايمز أن «استهلاك اليابان يهبط بنسبة ١ ,٣ ٪» وأن «ارتفاع عملة شنغهاى الأجنبية يُلقى الضوء بشدة على تخفيض قيمة عملة اليووان الصينية» .

ومقابل تلك الخلفية ، فى ٦ أغسطس عام ١٩٩٨ ، وبعد شهور من المناقشات التفصيلية وأكثر من أربعة وعشرين اجتماع ، تم التوصل أخيرًا لاتفاق كامل وجماعى بأنه على ماليزيا التخلى عن ٣٠ سنة من الالتزام بتقاليد العملة .

فى ٦ أغسطس ، وأثناء الاجتماع اليومى المعتاد للجنة التنفيذية لمجلس العمل الاقتصادى القومى المختص بإدارة شئون الأزمة ، اتُخذ القرار أخيرًا بفرض رقابة قوية لكن مختارة على العملة ، وكان موعد تنفيذ القرار مازال مفتوحًا ، ولكنه كان قد تقرر ألا تصبح العملة الماليزية بعد ذلك الوقت فى متناول أيدى تجار العملة حتى لا يُعطوا الفرصة للتلاعب بسعر الصرف ، وكان على الحكومة تثبيت السعر طبقًا لما تراه مناسبًا ، وحيث إن البورصة كانت هى الأخرى ساحة للتلاعب والمضاربة من خلال أنشطة البيع على المكشوف ، تقرر عدم السماح باسترجاع استثمارات الأسهم الأجنبية للبلاد إلا بعد مرور سنة على هذه الاستثمارات .

ومع ذلك ، لم يكن من الممكن تنفيذ هذا القرار إذا لم يتم إيقاف نشاط السوق غير القانونية فى سنغافورة ، والمُسمى «كلوب» ، (أى : دفتر حسابات الطلبات المحددة المركزى) ، وباستخدام شركات مُعينة أو مُرشحة ، كانت مبيعات «كلوب» تستطيع تجنب التسجيل الرسمى فى البورصة بكوالالمبور ، وبالتالى كانت الأسهم لا تزال يمكن إقراضها وبيعها على المكشوف ، ولإيقاف «كلوب» ، يصبح تسجيل كل الأسهم باسم أصحابها الحقيقيين فى بورصة كوالالمبور مطلوبًا ، وتوقف الاعتراف بملكية الشركات المُرشحة أو المعينة ، وكان أى تغيير فى الملكية غير مُسجل فى بورصة كوالالمبور يعتبر غير قانونى ، ومع ذلك ، فقد تم استثناء الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الطاقات الإنتاجية فى البلاد من هذا الحظر على إعادة رؤوس الأموال أو الأرباح للبلاد .

وبعد ٦ أغسطس ، كان يمكن تغيير أو تعديل ذلك القرار الجماعى ، لكنه لم يكن هناك أى سبب على الإطلاق لعمل ذلك ، حقًا ، بدا أن كل شىء يبرر الحاجة الملحة لعزل

الرينجيت الماليزى عن المضاربة بالعملة والهجوم عليها ، ولضمان الاستقرار الثابت كالصخر للعملة .

وفى ٧ أغسطس ، ذكرت الهيرالد تريبيون الدولية : أنه تزداد المخاوف بتخفيض پكين لقيمة اليووان - وهبط اليووان لأدنى سعر منذ خمس سنوات فى الاتجار فى السوق السوداء ، وذكرت الفايننشيال تايمز أن هبوط سوق الأسهم فى هونج كونج لأدنى مستوى منذ ثلاث سنوات ونصف يثير قلق التزام السلطات بتثبيت سعر الدولار و بضمان الصين بعدم تخفيض قيمته .

وفى عدد عطلة نهاية الأسبوع الصادر فى ٨ أغسطس ، ذكرت جريدة وول ستريت الآسيوية : أن فى آسيا ، يترقب الجميع أسوأ الأوضاع الاقتصادية ، وفى صفحتها الرئيسة نشرت جريدة وول ستريت الآسيوية رسمًا كاريكاتوريًا على خيار پكين : إما أن تحافظ على الاستقرار ، أو اليووان .

جادلت الهيرالد تريبيون الدولية : «الأزمة المالية التى تشد وتُوتّر الروابط السياسية للدول الجيران فى آسيا» ، وفى صفحة أخرى فى نفس الجريدة تقرأ العنوان التالى : «ڤيتنام تخفض قيمة الدونج بنسبة ٧ ٪» . و : «المضاربون يزيدون من حدة الهجوم على العملة الآسيوية - اليووان ودولار هونج كونج يواجهان ضغوطا» ، وكان للفاينانشيال تايمز العنوان التالى : «التجار فى الصين يندفعون نحو الدولار الأمريكى» .

ونحن نحمد الله على وجود أيام الآحاد ، عندما تأخذ وسائل الإعلام العالمية يوم راحتها ، لكن عادت الأخبار المرعبة يوم الاثنين ١٠ أغسطس ، ذكرت الفايننشيال تايمز : «الإشاعات العرقية تشعل المخاوف فى ماليزيا» ، وقد نُذكّر أولئك الذين لم يكونوا فى ماليزيا فى ذلك الوقت لكنهم يعرفون ماليزيا جيداً أن تلك كانت قصة ليست عن مشاكل ماليزية صينية أو صينية هندية أو ماليزية هندية ، ولكن عن انفجار غضب محتمل بين الماليزيين والعمال الإندونيسيين الموجودين بشكل غير قانونى ؛ ولم تكن المشكلة «عرقية» أبداً تقريبًا ،

كما كنت أعتقد .

وفى ١٠ أغسطس كان الخبر المبهج من جريدة وول ستريت الآسيوية هو : «يتوقع المستثمرون زيادة هبوط الأسهم الآسيوية» ، هذا برغم حقيقة أنه فى الأسبوع السابق كانت الأسهم قد هبطت بنسبة ١٢٪ أخرى فى جاكارتا ، و ٩ ,٩ ٪ أخرى فى مانيلا ، و ٦ ,٩ ٪ أخرى فى كوالا لمبور ، و ٢ ,٧ ٪ أخرى فى هونج كونج ، ولاحظت جريدة وول ستريت الآسيوية أن أسهم طوكيو هبطت بنسبة ٤ ,٣ ٪ فقط .

دعونى أقدم لكم بعض عناوين الأخبار التى ظهرت فى ١٠ و ١١ و ١٢ أغسطس : «أوبوتشى تصدر دعوة للتحرك فى المسار الاقتصادى - أول إعلان عن خطة عمل أو سياسة يظهر مديحًا ضئيلاً ؛ هبوط الأسواق المالية» ، «أوبوتشى تعترف بهبوط يطول مداه» ؛ «ليس هناك ثقة فى اليابان» ؛ «النقاد يهاجمون الخطة المصرفية لليابان» ؛ «تقارير المكاسب الكورية لن تكون جميلة» ؛ «هموم العملة : هجوم صندوق أموال التغطية تصادم مع عوامل محلية (فى هونج كونج)» ؛ «أوقات عصيبة تواجه هونج كونج - ويبدو أنها تزداد سوءًا» ؛ «الين يتعدى أدنى سعر له منذ ثمان سنوات مع تزايد المخاوف من هبوط أكثر» ؛ «تزايد القلق على دولار هونج كونج» ؛ «البنك المركزى الصينى يقول : إنه لن يخفض قيمة اليووان» .

وأنا أقدم اعتذاراً من القلب لعدم ذكر أماكن العناوين التى ذكرتها والتى تعطى تسلسلاً تاريخيًا للتكاليف الإنسانية والاجتماعية للأزمة الآسيوية ، فمن الغباء الشديد اتخاذ أى قرار اقتصادى أو نقدى أو مالى دون وضع العواقب الإنسانية والاجتماعية الخطيرة فى الحسبان ، بل إنه أمر إجرامى ، وأقول هذا بصرف النظر عما يقوله كثير من رجال الاقتصاد وحملة شهادة الدكتوراه والشباب الغاية فى الذكاء من أنهم لا يمكنهم أن يهتموا بالأمور غير الاقتصادية أو غير النقدية أو غير المالية .

وأنا مندهش كيف تُقدّم مجرد قراءة عناوين صحفية منذ عام مضى شهادة بليغة للأمور الاقتصادية والنقدية والمالية الرهيبة المشكوك فيها التى حدثت فى مثل هذا الوقت من

العام الماضى .

فى ١٤ أغسطس عام ١٩٩٨ ، قررت هونج كونج ، معقل رأسمالية السوق الحرة ومبدأ عدم التدخل فيها ، إبطال نشاط سوق الأسهم المالية والمضاربين بأسعار العملات عن طريق الشراء بكميات ضخمة من سوق الأسهم المالية فى هونج كونج .

لقد أصابت أزمة العملة أمريكا اللاتينية ، وتخلفت روسيا عن سداد ديونها ، وفقد بعض المشاهير من الناس بلايين الدولارات ، وخسرت «إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل» - أكبر مؤسسة لأموال التغطية فيما يتعلق بالفاعلية المالية ، وبرغم وجود اثنين ممن فازوا بجائزة نوبل فى مجلس إدارتها - مقدارًا كبير من المال بعد ذلك بفترة قصيرة وكان لابد من أن يُطلق سراحها بكفالة عن طريق أصدقاء من ذوى المراكز العالية ، ومرت روسيا فى قلب الجحيم قبل أن تستطيع الوصول لطرق العلاج .

لقد رسمت لكم الخلفية الدولية التى اتُّخذ القرار لمواجهتها : إنها بحر التمرد والفتنة والشغب الذى كان من الطبيعى لقارب صغير تتلاعب به العواصف أن يسعى لإيجاد مأوى ينقذه منها ؛ وذلك بالانسحاب لخليج يسوده الهدوء و السكينة .

دعونى الآن أروى لكم خلفية الأحداث الخاصة بماليزيا من التجربة والفشل والأزمة . والحقيقة أننا جرّبنا كل شىء عمليًا . وأصاب الفشل كل شىء جربناه ، ففى بداية الأزمة ، التى حدثت لنا ولبقية أنحاء العالم ، أسأنا التقدير واستخففنا بقسوة النتائج الناجمة عن أزمة البات التى بدأت فى ٢ يوليو عام ١٩٩٧ ، ولم يتنبأ أحد بدءًا من صندوق النقد الدولى ومن هم أقل منه ، بقسوة وشدة ما يُسمى بالعدوى الإقليمية .

وفى منتصف يونيو عام ١٩٩٧ ، كانت ماليزيا قد تسلمت بطاقة امتياز وتفوق +A من مايكل كامادیسس بنفسه ، وكنا واثقين غاية الثقة أننا لسنا مثل المكسيك أو تايلاند ، وهذا شىء يمكن أن يفهم الجميع دوافعه ، وكنا واثقين تمامًا من أنفسنا حتى أننا تعهدنا بسرعة

ويغير تحفظ بدفع بليون دولار أمريكي كمساعدة مالية لتايلاند ، وهذا المبلغ هو ضعف ما كانت أستراليا قد تعهدت بدفعه لتايلاند كمساعدة مالية حينئذ ، وفيما بعد تعهدنا بدفع بليون دولار أمريكي آخر لإندونيسيا .

ثم بدأت سوق الأسهم المالية فى الانهيار بشكل حاد كما فعل الرينجيت الماليزى ، وحذا حذوهما رجال الاقتصاد الحقيقى - أولئك الذين ينتجون سلعًا وخدمات عينية ملموسة وليست مستندات مالية - وعندما بدأ الاقتصاد الحقيقى فى الانهيار ، ارتكبنا خطئًا بشعًا . فقد تبنينا ما كان يُسمى بصفقة صندوق النقد الدولى كلها دفعة واحدة دون اللجوء لصندوق النقد الدولى ذاته ، لقد كان ذلك أقرب ما يكون لعملية الاسترجال أو ادعاء الرجولة بشكل أزيد عن الحد ، لقد شعرت بأننى لا ينبغى أن أعلق على إدارة الآخرين للمخاطرة الاقتصادية ، وأقول الآن ليتنى لم أقاوم أحاسيس الجرأة والشجاعة ، لكن كانت تلك هى الطريقة التى دبرت بها العقول العظيمة التعامل مع مثل تلك الأزمة .

وبعدما ضربتنا الأزمة كان لابد من دعم الطلبات المحلية والاستثمار ، وبالتالى ماذا فعلنا؟ وفى ظل أهم نصائح صندوق النقد الدولى ، قررنا ألا ندعم ، بل نخفض من الإنفاق المالى الحكومى بنسبة ٢١ ٪ ، وكان ذلك هو الخطأ القاتل الوحيد الذى ارتكبناه ، لكننا كنا مطيعين للغاية .

وكان يجب أن نستقر على ميزانية بها عجز مالى ، على شىء كان يمكن أن نتحمله جيدًا بعد سنوات من الفائض والزيادات فى الميزانية ، وبدلاً من ذلك ، اتبعنا مرة أخرى أهم نصائح صندوق النقد الدولى :أيدنا الميزانية ذات الفائض ، وكان يجب أن نترك البنوك وحدها ، وبدلاً من ذلك ، طلبنا منها إيقاف استخدام نظام القرض المعدوم الأداء الذى تبلغ مدته ستة شهور وتبنى نظام القرض المعدوم الذى تبلغ مدته ثلاثة شهور بدلاً منه . وبذلك ساعدنا على القضاء على المشاريع التجارية فى أسرع وقت ، لكن ذلك لم يكن فيه الكفاية كما ينبغى ، لقد طلبنا من البنوك أيضًا عدم إقراض نقود لما يُسمى بالأنشطة غير المنتجة ،

فتوقفت البنوك بشكل أو بآخر عن الإقراض بكل أنواعه ، ويبدو أنه لم يعد هناك أى شيء منتج فى رأيهم فى ذلك الوقت .

وقيل لنا إن السوق لن ترى عودة الثقة إلا بعد أن يروا الدم ، أرادوا أن يروا التجارة عندنا وقد تم سحقها والقضاء عليها ، وقيدنا حركة التجارة ، لكن ذلك لم يكن كافيًا بالنسبة لهم ، الدماء ، لابد من سكب مزيد من الدماء ، ومع أننا كنا ننزف الدماء بغزارة ، كنا نتعجب على ضعفنا الذى كان يتزايد باستمرار ، ولماذا لم يكن هناك عودة لتلك البضاعة الثمينة التى تُسمى بالثقة؟

وبدلاً من الإبقاء على أسعار الفائدة أو حتى تخفيضها ، قررنا رفع تكاليف الاقتراض لمعدلات لا يمكن لأية تجارة أن تستمر فى ظلها ، ولم يكن الأمر مدهشًا ؛ إذ إن كثيراً من المشاريع التجارية انطحنت إلى أن توقفت ، وعندما تُطحن التجارة حتى تتوقف ، يسقط الاقتصاد كالحجر ، فهذا ما حدث لنا ، لقد سقط الاقتصاد الماليزى كالحجر .

ومنذ البداية ، اتهمتنى الصحافة الأجنبية بأننى «رافض للاعتراف بالحقيقة» ، ولابد من أن أعترف أننى أخفيت آراء مختلفة عن أسباب الأزمة الاقتصادية العنيفة ، ويبدو أن عدم قبول الآراء المقبولة من الجميع يمكن أن يُترجم على أنه «رفض الاعتراف بالحقيقة» ، وبالطبع ، يجب علىّ ألا أخص الصحافة الأجنبية بالذكر ، فقد ردد بعض النقاد المحليين اتهام «رفض التسليم بالحقيقة» هذا .

ماذا كانت الخيارات التى أمامنا؟ إذا لم نرفع أسعار الفائدة لعنان السماء ، كانت كميات ضخمة من الرينجيت الماليزى ستنتقل لسنغافورة ؛ حيث يمكن للمودعين ضمان عوائد تصل إلى ٣٥٪ ، ويبدو أن المودعين لم يكن يهمهم انخفاض قيمة رينجيت بلدهم على يد المضاربين بالعملة طالما يكسبون عوائد عالية على ودائعهم .

وهكذا تدفق الرينجيت للخارج تاركًا البنوك المحلية بدون نقود للإقراض ، واقترض

المضاربون الرينجيت وباعوه على المكشوف وخفّضوا من قيمته أكثر وأكثر ، ولكن إذا حاولنا المنافسة مع سنغافورة ورفع أسعار الفائدة أعلى مما كانت عليه ، سيتحطم الاقتصاد الحقيقى على الأرض .

وهذا هو ما حدث تمامًا ، عندما اتخذنا القرار بإعداد إجراءات الرقابة على العملة فى ٦ أغسطس ، كنا نعلم أن إجمالى الإنتاج المحلى فى الربع الثانى من عام ١٩٩٨ سيتقلص بشكل مكثف لمستوى لم تشهده ماليزيا منذ إقامتها عام ١٩٥٧ .

وكانت عملتنا قد انخفضت بالفعل من ٥ ,٢ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى إلى ٨ ,٤ رينجيت دفعة واحدة ، وأطبق على البلاد تضخم لم يسبق له مثيل ، وبزيادة تكاليف المعيشة ، يفقد عدد أكبر من الناس وظائفهم ودخلهم ، ولابد من أن يتبع ذلك اضطرابات اجتماعية عنيفة ، وواضح أن يصاحبها عدم استقرار سياسى أيضا .

لقد استوردت ماليزيا بما قيمته حوالى ٨٠ بليون دولار أمريكى سلعًا وخدمات ، وعندما يصبح سعر الدولار الأمريكى ٨ ,٤ رينجيت ، تكون الخسارة فى القوة الشرائية ٤٨ بليون دولار أمريكى ، وهبط دليل سوق الأسهم المالية بشدة من أكثر من ٠٠٠ ,١ إلى ٢٦٢ فى نهاية أغسطس عام ١٩٩٨ ، وانخفضت رسملة السوق من أكثر من ٨٠٠ بليون رينجيت إلى أقل من ٣٠٠ بليون ، وكانت هذه الخسارة حقيقية بالنسبة للبنوك والشركات ، لم تستطع البنوك تلبية الدعوات الجدّية وتوقفت البنوك عن إقراض الشركات المضروبة ، مما زاد الطين بلة بالنسبة للموقف التجارى ، وأظهر المراقبون الأجانب شماتة مكشوفة على فشل الشركات ، كان ذلك شيئًا جيدًا ، لقد كانوا ينزفون الدم ، واقترب الدور على الحكومة لتنزف الدماء هى الأخرى بعد أن حُرمت من تحصيل ضرائب الشركات ، وماذا ستفعل الحكومة إذن؟ عليها أن تتجه لصندوق النقد الدولى طالبة المساعدة بالطبع ، لكن صندوق النقد لم يكن قد فعل شيئًا للاقتصاد المنكوب فى بلاد أخرى فى شرق آسيا يستحق الثناء عليه من قبل ، كل الذى فعله كان تغيير الدائنين ، ومازالت على هؤلاء الدائنين أموال

مطلوب سدادها ويمكن أن تكون عملاتهم مستمرة فى تخفيض قيمتها حتى ذلك الوقت ، كما هبطت أسواق الأسهم المالية هناك ، إضافة إلى كل ذلك ، كان على هذه البلاد إخضاع توجيه اقتصادهم لأسياد أجانب ، وهم أفراد يرون أن استعادة القدرة على سداد الديون الخارجية وحده هو الهدف الوحيد لوجود الحكومة .

ويمكن للشعب أن يتضور جوعًا ، ويقوم بأحداث شغب ، وأن يسرق وينهب ، وأن يقتل ، هذه أمور لا تتصل بالموضوع وليست لها قيمة طالما يتم دفع الديون ، لا يمكن أن نعتبر صندوق النقد الدولى حلاً بديلاً بمخزونه المحدود من أنواع العلاج أو الحلول .

كنا نريد أن نقترض من السوق ، لكن رغبة من وكالات التقدير العظيمة فى حمايتنا من أن نصبح مدينين دائمين ، قامت بتخفيض درجات تقدير المبلغ الذى أردنا اقتراضه مما جعل اقتراضنا من السوق ببساطة يُزيد من مشاكلنا .

إن صالح الحكومة وخير الوطن ورفاهيته يعتمد على نجاح أو فشل القطاع الخاص وذلك فى مجال اقتصاد السوق الحرة ، فلو فشلت شركة ما أو مجموعة صغيرة من الشركات ؛ فإن الحكومات يمكنها أن تجد طرقًا ووسائل للتعويض ، ولكن عندما تفشل جميع البنوك والشركات ، فلا توجد طريقة تستطيع بها الحكومة تمويل نفسها بها ، وستفشل هى الأخرى ، وسيصبح هناك عدم استقرار اجتماعى وسياسى وربما تسود الفوضى .

لذا لا يمكن أن تترك الحكومات المؤسسات التجارية تفشل بشكل جماعى ، ومع ذلك ، فهذا هو الذى حدث عندنا نتيجة لتخفيض قيمة العملة و الهبوط العمودى لأسعار الأسهم .

إن السوق الحرة نظام عظيم ، ويستطيع المساهمة فى النمو الاقتصادى وفى تحسين حال الشعب ، ولكنه يمكن أيضًا أن يُساء استخدامه ، وعندما يحدث ذلك ، يمكن أن يُدمّر الاقتصاد تدميراً كاملاً ، وأن يتعرض الأبرياء من الناس للمعاناة .

إن ماليزيا تؤيد نظام السوق الحرة ، لكنه ليس دين من الأديان بالنسبة لنا ، إنه مجرد نظام اقتصادى رسمه وأعده بشر غير كاملين أو غير معصومين من الخطأ ، ففى الوقت الذى ينبغى علينا فيه أن نلتزم ونتقيد به ، لا نجد سببًا لقبول أى شىء يتم باسمه ونحن لم نعد نجنى منه أية فوائد ، إن أى نظام يعتبر نظامًا جيدًا فقط بقدر النتائج الطيبة التى يعطيها ، ومع ذلك ، فقد كان الاعتقاد بأن النظام سيعطى النتائج المرجوة منه هو الذى أدى لإنشائه ، فإذا لم يعطى هذه النتائج ، فهل يجب علينا برغم هذا الالتزام التقيد به بشكل أعمى؟

وعندما كان نظام السوق الحرة فى طور الظهور ، لم يضع أحد تصميمًا له بحيث يحصد تجار العملة أرباحًا خيالية بالجملة عن طريقه فى ليلة واحدة ، لقد صُمم من أجل المنافسة العادلة بين المتساوين ، من أجل المنافسة فى السلع والخدمات العينية الملموسة ، من أجل التدفق الحر للاستثمارات التى يكون رأس المال مطلوبًا فيها ؛ وحيث يمكن الحصول على أرباح من الأنشطة التجارية .

لم يعلن أحد أنه يجب اعتبار العملات كالسلع التجارية ، وأن يتم الاتجار فيها مثل السكر أو القمح أو القهوة ، العملة كانت مجرد أداة لتسهيل الاتجار فى السلع ، طريقة للاستغناء عن البيع والشراء عن طريق المقايضة المرهقة والبطيئة أو الدفع بالعملة النفيسة ، وكان يمكن للسوق الحرة أن تستمر فى العمل بدون الاتجار فى العملة ، وفى الحقيقة ، لم يكن هناك اتجار فى العملة لفترة طويلة عندما كان العالم يتاجر وينمو اقتصاديًا .

ومكنت أسعار الصرف الثابتة من ارتباط قيمة العملة بالبضائع والخدمات ، ويمكن أن تحدث أنواع من الفوضى عندما تغير الحكومات سعر صرف عملاتها ، لكن التلف فى التجارة العالمية لم يكن شيئًا مقارنة بما حدث فى العامين الماضيين من اضطرابات وأزمات اقتصادية فى كل أنحاء العالم .

ونحن نشعر بأننا غير مخلصين تجاه السوق الحرة إذا لم نسمح بالاتجار فى العملة ، إن تجارتنا الحقيقية ينبغى ألا تتأثر ، كما لا ينبغى أن يعانى الاستثمار الأجنبى فى الطاقات

الإنتاجية ، لكن السوق الماليزى عانى أيضًا من مضاربة سوق الأسهم المالية الزائدة عن الحد ، وخصوصًا من البيع على المكشوف ، هذا النشاط الخاص فى سوق الأسهم المالية عادة ما يكون مقبولاً ، ولكن عندما ينخرط ممثلو الأدوار التافهة الذين يملكون القدرة على تحريك أسعار الأسهم لأعلى أو لأسفل ، لا تصبح العملية مسألة مضاربة ، إنها ليست أكثر من مناورات أو مضاربات مفتعلة ، وكما أن انخراط الشخص المُطّلع على بواطن الأمور أو صاحب السلطة فى التجارة غير مسموح به ، فنحن لا نرى أى سبب ينبغى أن يُسمح من أجله بالمضاربة المفتعلة فى السوق .

وكانت الحكومة قد أوقفت البيع على المكشوف فى بورصة كوالالمبور ، لكن سنغافورة كانت قد أقامت سوقًا غير قانونية خارج الحدود لم تكن للحكومة الماليزية سيطرة عليه ، وإذا كان لابد من إعادة الاستقرار للاقتصاد الماليزى ، كان لابد من إيقاف نشاط «كلوب» (دفتر حسابات الطلبات المحددة المركزى) ، وهكذا ، ففى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٨ ، أوقفت ماليزيا الاتجار فى الرينجيت كما أوقفت عمليات «كلوب» ، وأصبح الرينجيت الموجود خارج ماليزيا بأى شكل من الأشكال لاغيًا إلا إذا أُعيد داخل البلاد خلال شهر من تاريخ صدور القرار ، كما تضمن القرار وجوب عدم مغادرة رأس المال الجارى استثماره فى أسهم ماليزية خارج البلاد لمدة سنة ، هذا رغم أنه تم السماح لرؤوس الأموال الأخرى الجارى استثمارها فى ماليزيا بالخروج والدخول من وإلى البلاد بحرية ، كما كان يمكن إعادة الأرباح داخل البلاد بحرية .

وكان هناك ثلاثة أنواع من ردود الأفعال لمضاربى العملة ، ومستثمرى الأسهم الأجنبية العادية ، ورجال الاقتصاد الأجانب فى السوق الحرة ، والصحافة العالمية الصادرة باللغة الإنجليزية وهى : سباب غير صفيق ومستمر ، وسباب فى زى الحوار الفكرى ، وسباب على شكل نصائح حرة وغير مطلوبة .

لقد وصف چورچ سوروس إجراءات ماليزيا فى الأول من سبتمبر بأنها «عنيفة

وفظيعـة» ، أما وقد أصبحت وجهات نظره عـالمية ، وأصبح مـحتـاجًا لتكوين ثروة من التحركات الكبيرة فى مجال العملة ، فمما لاشك فيه أن مـا حدث بالنسبة لـه كان «عنيفًا وفظيعًا» وألصقت مجلة «بيزنس ويك» صفة «الاقتصاد المرتد» بماليزيا ، ونقلت «نيو يورك تايمز» مـا قاله مسئول كبير فى إدارة كلينتون عندما سمّى تحول الأحداث فى مـاليزيا «مأساة» ، وقال عن إجراءاتنا إنها ستكون «فشلاً فاضحًا و مدويًا» ، ونقلت مجلة «تايم» عن خبير أصله من بانكوك قوله : إن مهاتير يحول ماليزيا إلى بورما ، إنها ستخلق سوقًا سوداء للعملة ، وسيصيب البلد ذعر عند شراء الدولارات الأمريكية ، وقالت «بيزنس ويك» واسعة المعرفة إنه يمكن للإجراءات أن تطعن الاحتياطى الأجنبى ، مما يجعل تخفيض قيمة العملة أمرًا محتملاً ، كما تحض على تقييد العملة ، وقال خبير الاقتصاد العظيم ميلتون فريدمان للعالم : إن تحرك ماليزيا كان أسوأ خيار ممكن ، وذكرت الهيرالد تريبيون الدولية أن ماليزيا أغلقت الباب فى وجه الاقتصاد العالمى فى الأسبوع الماضى ، كلمات قوية جدا . وقال محلل أصله من لندن : إن ماليزيا كانت تعانى من أزمة حاصل الذكاء ، وأنا واثق أنه لابد من أن يكون هذا إشارة إلى حقيقة أنه لا يوجد عندنا اثنان من رجال الاقتصاد الحاصلين على جائزة نوبل واللذان يقدمان لنا نصائحهما ، ولا يمكن أن يكون هذا إشارة للاقتراح الذى كثيرًا ما يُقدّم وهو أن ما يعرفه الدكتور مهاتير عن علم الاقتصاد يمكن كتابته خلف طابع بريد .

سباب من مضاربى العملة والمتلاعبين والمناورين بها ، الذين لم يستطيعوا بعد ذلك تكوين ثروة بسبب حالة الشقاء التى كان الرينجيت يعانى منها ، ذاك أمر أستطيع أن أفهمه ، سباب من مستثمرى الأسهم الأجنبية العادية الذين كان عليهم الانتظار لمدة سنة ، ذاك أمر أستطيع أن أفهمه أيضًا ، سباب من رجال اقتصاد السوق الحرة ، ذاك أمر أستطيع أن أفهمه هو الآخر ، فقد كنا نتحدى وصايا مقدسة برغم كل شىء ، لكن أن يكون السباب من الصحافة العالمية الناطقة باللغة الإنجليزية ، فذاك هو الأمر المحيّر إلى حد ما .

وكما لاحظتم دون شك ، أن أول سطر فى الجدال الذى وُجّه ضدّنا كان فحواه أننا كنا بلهاء تمامًا ، وأن الكارثة ستصيبنا على وجه السرعة ، كانت ماليزيا متجهة للدمار الشامل ، انتهى كل شىء .

وبعد ذلك ، وعندما أصبح واضحًا أن الكارثة لم تقض علينا ، وأن ماليزيا لم تُدمر تدميرًا شاملاً ، شهدنا الجدال بأنه إذا كان الموت مستبعدًا ، فإن الاقتصاد الماليزى سيصيبه الشلل ، لأن التوابع متوسطة الأجل يمكن أن تكون مهولة .

أما آخر أشكال الجدال بعد أن نجحت ماليزيا وكانت على طريق الخلاص من الأزمة بشكل جيد هو أن الاقتصاديات التى يدعمها صندوق النقد الدولى سارت فى طريق الإنعاش الاقتصادى بنجاح مثل ماليزيا لكن دون أن تضطر للجوء لأساليب الرقابة على العملة ، ويبدو أن مؤيدى هذا الجدال كانوا مصابين بعمى فى رؤية مسألة منطقية ، إذا كانوا يستطيعون أن يجادلوا بأن الآخرين قد حققوا نتائج يمكن مقارنتها بنتائجنا دون أن يضطروا إلى تبنى أساليب الرقابة على العملة ، ألا يمكن أن نجادل نحن بأننا حققنا ما حققه الآخرون دون الحاجة للتعرض لحالات البؤس الناتجة عن البطالة الجماعية ، ومأساة الأطفال الذين يُطردون من المدارس ، والقضاء على الجزء الأكبر من الطبقة المتوسطة التى أمضينا جيلاً كاملاً فى بنائها ، والدماء فى الشوارع ، والاضطرابات السياسية العنيفة فى كل أنحاء أرض الوطن؟

لقد تمكنّا من تحقيق ما حققه الآخرون دون الحاجة للجوء للديون الضخمة وإرهاق أجيالنا القادمة بأعباء خدمة الديون الثقيلة ، ودون الاضطرار لبيع مورثات العائلة من فضيّات وأغراض ثمينة أخرى ، ودون الحاجة لاضطرارنا لبيع شركاتنا الغالية فى المزاد للأجانب بأزهد الأسعار ، وبدون الحاجة للانثناء والانحناء لأى مخلوق ودون الاضطرار لتقبيل أقدام أى مخلوق .

ومن المؤكد قطعًا أن ما نعتقد بأنه غاية فى الأهمية بالنسبة لنا قد لا يكون بنفس

الدرجة من الأهمية للآخرين ، إن جميع اقتصاديات شرق آسيا مختلفة عن بعضها ؛ لذا كثيرا ما تكون المقارنات بينها صعبة وغير عادلة ، لكن من المؤكد جداً أن كل عملة لها الحق فى تقرير أولوياتها وفى اختيار طريقها الخاص فى العلاج ، وواضح كل الوضوح أن الإجراءات غير التقليدية والجريئة والقوية التى قمنا بوضعها موضع التنفيذ منذ عام مضى أثمرت وأتت أُكُلها .

لقد قيل لنا إنه سيكون هناك هروب مكثف لرؤوس الأموال إلى الخارج بطريقة أو بأخرى ، وأن الناس سيقتحمون الأبواب فى محاولة للاستيلاء على الدولارات الأمريكية ، وستلجأ البنوك مضطرة لرفع أسعار الفائدة بسبب النقص الشديد فى السيولة ، وستكون هناك سوق سوداء فى كل زاوية وناحية ، وسيكون هناك بيروقراطية ضخمة حيث سيتم الاحتياج لجيش من العمال المدنيين لإدارة النظام ، وسيستشرى الفساد لأن الماليزيين والشركات الماليزية تشترى ما يحتاجونه من العملات الصعبة التى ستكون بالطبع غير متوفرة ، وسوف يقلل المصدرون من إظهار صادراتهم ، أما المستوردون فسوف يزيدون من إبراز وارداتهم ، وسوف تتسبب أسعار النقل فى أحداث الشغب ، ولن يتمكن الرينجيت من استقرار سعره ، وفى الحقيقة سيُضطر لتخفيض قيمته ، ولا يحتاج الأمر أن نذكر أن سوق الأسهم المالية ستمر بمرحلة هبوط لولبى شديد ، ولن تساوى الأسهم الماليزية سنًا واحداً (عملة يابانية أو إندونيسية أو كمبودية صغيرة) .

وحتى يومنا هذا ، هناك بين أعظم علماء الاقتصاد واسعى المعرفة من يستطيعون أن يوجدوا فى خيالهم السوق السوداء للعملة والتى لم يستطع أحد منا أن يوجدها ، لقد ظل الرينجيت صلبًا كالصخر ، وفى الحقيقة ، لو كانت هناك «مخاوف» ، فالخوف والشىء الشائع توقعه هو أن يقوى وضع الرينجيت .

أما بخصوص سوق الأسهم المالية ، فلعلى أذكر فقط أنه فى نهاية أغسطس عام ١٩٩٨ ، وقبل أن يحصل أى إنسان على قدر ضئيل من إجراءات العملة التى اتخذناها فيما

بعد ، كان الدليل المُركّب لبورصة كوالالمبور ثابتًا عند ٣٠٢ ، وقبل نهاية الأسبوع الأول من يوليو عام ١٩٩٩ ، كان الدليل قد قفز فوق ٨٧٠ ، وقد تصحح الوضع منذ ذلك التاريخ ، وأنا كلى ثقة أنه سيبدأ مسيرته فى الارتفاع مرة أخرى .

وقبل عام ، كانت رسملة سوق الأسهم فى بورصة كوالالمبور أقل من ٣٠٠ بليون رينجيت . أما الآن فهى تصل لأكثر من ٥٠٠ بليون رينجيت ، لقد تم خلق أكثر من ٢٥٠ بليون رينجيت ، لقد وجد «مفعول الثروة» طريقه فى الاقتصاد ، أما بخصوص سعر الفائدة المهم والحاسم ، فقد كان الأجر الأساسى للإقراض هو ٧ ,١١٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ . أما اليوم فهو أقل من ٧٪ .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، توقفت صادراتنا عند ٧٩ ,٥ بليون دولار أمريكى ، بنقص قدره ٨ ,١٧٪ سنويًا ، فى يونيو عام ١٩٩٩ ارتفع المبلغ إلى ٩ ,٦ بليون دولار أمريكى ، زائد ٨ ,١٧٪ ، سنة بعد سنة ، لقد تفوق أداء اقتصادنا على أى اقتصاد آخر فى شرق آسيا .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ توقف الاحتياطى الخارجى لدينا عند ٢٠ بليون دولار أمريكى ، وقبل نهاية يوليو عام ١٩٩٩ ، ازداد هذا المبلغ ليصبح ٣٢ بليون دولار أمريكى ، وهى زيادة قدرها ٦٠٪ فى غضون ١١ شهرا .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، كان عندنا ما يكفى لتمويل أربعة أشهر من الواردات المحتجزة ، وقبل نهاية يوليو عام ١٩٩٩ ، كان الاحتياطى الخارجى لدينا يكفى لسبعة أشهر .

وأنا أكره أن أخيب آمال النقاد ، نحن كنا ، وما زلنا ، ولا نتوقع أن يصبح لدينا عجز فى النقد الأجنبى ، كما أننا كنا ، وما زلنا ، ولا نتوقع أن يصبح لدينا عجز فى السيولة ، وباعتبار ترتيبنا الثالث فى أعلى نسبة مدخرات فى العالم - بفائض قدره ٤٠٪ من إجمالى الناتج المحلى - فنحن لا نعتمد مطلقًا على رأس المال الأجنبى المباشر ، رغم أننا نحب الاستثمار الأجنبى المباشر .

فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، توقف معدل التضخم عندنا عند ٦ ,٥ ٪ . وفى يونيو عام ١٩٩٩ ، انخفضت هذه النسبة بشدة لتصبح ١ ,٢ ٪ . وكان دليل سعر المنتج زائد ٥ ,١٤ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وهبط بشدة لناقص ٧ ,٦ ٪ فى يونيو عام ١٩٩٩ .

كان عدد تخفيض الوظائف الشهرية الجديدة قد هبط من ١٢٥ ,٧ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى ٥٨٠ ,١ فى يوليو عام ١٩٩٩ - أقل من العام السابق بمقدار أربع مرات ونصف ، ومن جهة أخرى ، قفز عدد الوظائف الخالية من ٠٠٥ ,٦ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى ٧١١ ,٩ فى يوليو عام ١٩٩٩ .

أما بالنسبة لقطاع الأعمال المصرفية ، توقفت نسبة معدل كفاية رأس المال المرجح ذى الأخطار فى ماليزيا عند ٢ ,٨ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وهى نسبة تدخل فى نطاق المستويات الدولية التى أعدها بنك التسويات الدولية ، وفى يونيو عام ١٩٩٩ ، توقفت النسبة عند ٧ ,١٢٪ .

وتوقفت القروض المعدومة فى النظام المصرفى على أساس ستة شهور عند ٤ ,١١ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وعلى عكس توقعات الخبراء الأجانب ، لم ترتفع ارتفاعًا هائلاً ، فى الحقيقة انخفضت القروض المعدومة إلى ٩ ,٧٪ فى مايو من هذه السنة ، وعلى أساس ثلاثة شهور ، توقفت القروض المعدومة عند ٨ ,١٢ ٪ فى سبتمبر ، من واجبى أن أفنّد آراء أولئك الذين يعتقدون بأنهم يعرفون أكثر من غيرهم ، لكن القروض المعدومة على أساس ثلاثة شهور توقفت عند ٧ ,١٢ ٪ فى مايو فقط ، قارن ذلك بنسب ٣٠ ، و ٤٠ ، و ٥٠ ٪ التى شوهدت فى أماكن أخرى .

سجّل دليل الإنتاج الصناعى ناقص ٥ ,١٤ ٪ فى أغسطس عام ١٩٩٨ ، وفى يونيو عام ١٩٩٩ ، سجل زائد ٤ ,١٢ ٪ .

قفزت مبيعات سيارات الركاب من ٧٠١ ,١٣ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى

١٤١ ,٢٠ فى يونيو عام ١٩٩٩ ، هذا وقد قفزت مبيعات الدراجات البخارية من ٣٦٩ ,١٩ إلى ٢٢٥ ,٢١ وقفزت مبيعات المركبات التجارية الجديدة من ٦٨١ ,١ فى أغسطس عام ١٩٩٨ إلى ٦٩١ ,٢ فى يوليو عام ١٩٩٩ .

أستطيع أن أستمر كثيرًا فى سرد الإحصائيات ، وإذا لم يكن عندكم ثقة فى الإحصائيات ، فعليكم فقط بزيارة المحلات والمطاعم ، ولكن عليكم بتخصيص بعض الوقت الإضافى لأنى آسف أن أعلن أن ازدحام المرور قد عاد كما كان بكامل قوته .

فى الربع الثالث من عام ١٩٩٨ ، عانينا من النمو السلبى الضخم ، وفى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ ، حدث عندنا تحسن ، لكن النقص كان لا يزال محدودًا فى رقمين .

وقبل نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ ، كنا قد حققنا انقلابًا هائلاً فوصلنا إلى ناقص ٤ ,١٪ نمو ، وهذا تحول مشهود عندما نتذكر أنه لولا النقص الكبير وقدره ٧٪ فى يناير ، عندما تأثر الإنتاج باحتفالات عيد الفطر الإسلامية ورأس السنة الصينية ، لشهد الربع الأول نموًا إيجابيًا .

وأستطيع أن أخبركم اليوم أننا فى الربع الثانى من السنة ، حققنا نموًا بنسبة ١ ,٤٪ ، ونحن نعرف أننا حققنا انتعاشًا اقتصاديًا هائلاً ، فمن الناحية الفنية ، ولأن الركود يُعرّف على أنه ربعان متتاليان من النمو السلبى ؛ لذا نستطيع الآن أن نقول إن الركود الاقتصادى الكبير فى ماليزيا فى عام ١٩٩٨ قد انتهى .

ونحن الآن نتلقى أجمل أشكال المديح وأحيانا من أبعد الأماكن احتمالاً لتلقيه ، قال مايكل دى المدير الإدارى لمؤسسة مورجان ستانلى دين ويتر الآسيوية لأسواق ديون رأس المال : إن الإجراءات التى تم اتخاذها فى ماليزيا قد قللت من قابلية تعرضها للصدمات الخارجية ، من حق ماليزيا أن تفخر بالإنجاز الذى حققته حيث إنها لم تستخدم إجراءات صندوق النقد الدولى لعلاج المشكلة ، لكنها ابتعدت عنها ، وتقول آن جينسبرج ، وهى نائبة

مدير مورجان ستانلى والمحللة الأولى لاعتمادات السلطة العليا : لقد تم استخدام إجراءات الرقابة بالشكل الصحيح ، وفى الحقيقة ، لقد جعلت البلد - التى تملك ميزان مدفوعات سليم - أكثر تنافسًا ، وقالت مارجريت كيللى ، الاستشارية الأولى فى الإدارة الآسيوية الپاسيفيكية لصندوق النقد الدولى إن ماليزيا استخدمت - وعلى نطاق واسع- فرصة الراحة والتفكير التى قدمتها إجراءات الرقابة ، وقال رئيسها ، مايكل كامديسس : إنى أثنى على الطريقة التى تمكنت ماليزيا من خلالها من تبنى نظام سلس من إجراءات الرقابة ، ويوحى تعليق كامديسس بالسبب الذى من أجله نجحت إجراءات الرقابة القوية- لكن المختارة- على العملة ، لأنه كان فعلاً نظامًا سلسًا .

وعلى عكس ما افترضه النقاد ، لم تكن الإجراءات التى اتخذناها «وحشية» ، ولا ذات قبضة ثقيلة ، مُؤذية أو غير ملائمة ، ولم تكن هناك حاجة للبيروقراطية لأن البنوك التجارية أدّت معظم المهام أثناء السير الطبيعى لعملها .

وهناك سبب آخر مهم جدا وهو حقيقة أننا كنا ناجحين فى طرق إدارتنا للصادرات ، لقد كانت العملات الأجنبية تدخل البلاد بكميات كبيرة عن طريق تسويق الأسهم ، وعلى عكس تحذيرات أولئك الذين يحاولون التقليل من شأننا ، لم يحدث عجز فى العملات الأجنبية ولم تكن هناك مشكلة سيولة ، كان لزامًا علينا أن نكون حازمين ، لكننا كنا نملك المال الكافى لتشغيل ما أسماه كامديسس «نظام سلس لإجراءات الرقابة» ، كانت ماليزيا تزخر بالمال ، وما كنت لأوصى أى بلد على أن تُجرّب إجراءات رقابة وسيطرة على تبادل العملات إذا كانت هذه الإجراءات ستفشل فى إفراز فوائض تجارية ملموسة .

وهناك سبب ثالث لنجاحنا وهو حقيقة أننا حاولنا جاهدين ضمان استقرار وثبات الرينجيت الماليزى ، وليس قيمته ، كنا نريد سعرًا محددًا - وليس سعرًا مرتفعًا - للرينجيت .

رابعًا- لقد نجحنا لأننا سعينا متعمدين لاستقرار الرينجيت عند مستوى معقول ،

وليس عند مستوى مبالغ فيه أكثر من اللازم ؛ وذلك لأسباب تثبيت فنية لسعره ولأن وضع صادراتنا وطرق المنافسة الوطنية كانت دائمًا فى صدر ما يشغل عقولنا .

ونحن بالتأكيد لم نحاول تحقيق سعر للرينجيت لا يستطيع الأصوليون إيجاد مبرر له ، ولأنه تم تقييم الرينجيت بشكل منطقى ومعقول ، لم يكن هناك مطلقا أى سبب يجعلنا نتحول لأية عملة أخرى بشكل غير ضرورى ، وهناك سبب آخر لنجاح الإجراءات التى اتخذناها وهو حقيقة أنه بهذه الخطوة الوحيدة الجريئة ، تم استعادة الثقة بسرعة فى سوق الأسهم المالية ، وفى الرينجيت الماليزى ، وفى الاقتصاد الحقيقى . وبدون هذه الاستعادة السريعة للثقة ، والتى تمت بين عشية وضحاها تقريبًا ، لم يكن بإمكاننا أن نحقق النجاح ، ولم تكن الثقة لتعود لو كنا قد شاهدنا أعمال شغب فى الشوارع ، ولو كنا قد عانينا من عدم استقرار سياسى .

وحقيقة أن إجراءات الرقابة على الصرف لدينا كانت مختارة وتعود إلى حالة الثقة والتفاؤل التى ربطتنا بها ، لقد حرصت هذه الإجراءات كل الحرص على ألا تعوق التجارة أو استعادة الأرباح داخل البلاد بأى شكل من الأشكال ، ولم يترك المستثمرون المباشرون الأجانب البلاد ، فى الحقيقة ، تدفقت على البلاد استثمارات أجنبية مباشرة ، وهذا شيء لا يدعو للدهشة ؛ حيث إن الصادرات كانت فى حالة ازدهار ، إن المستثمرين الذين يشقون طريقهم للبنك وهم يضحكون لا يوقفون أعمالهم أو يقللون من حجمها ، حتى الاستثمار فى الأسهم الأجنبية العادية سجّل زيادة صافية ملموسة حيث إنهم يطاردون الأرباح فى سوق أسهم ترتفع أسعارها بسرعة .

وهناك أيضا عوامل خارجية ساعدت بقدر كبير على نجاحنا ، لقد تغلبت أموال التغطية على التقهقر المتسرع والإجبارى بعد الفشل الذريع لإدارة رأس المال طويل الأجل ، لقد أصبح من يساند أموال التغطية هذه ومن يمدها بلفات النقود أكثر حرصًا بكثير عن ذى قبل ، لقد كان استقرار العملة فى شرق آسيا والانتعاش الاقتصادى الذى حدث فى اقتصاديات شرق آسيا من العوامل التى ساعدتنا مساعدة عظيمة .

لقد كنا ومازلنا محظوظين بأنه لم يحذو حذونا فى ماليزيا أحد أو حتى قال إنه ينوى أن يحذو حذونا ، فأنت يمكن أن تتحمل المنشق عن العقيدة ، لكن الهرطقة أو الانشقاق عن العقيدة لا تستطيع أن تتحملها ، وكان يمكن أن تعاقبنا الرأسمالية الإجمالية والقوى ذات النفوذ لو أننا نشرنا هرطقة لا يمكن احتمالها .

ومع أننا نشكر بعض التطورات الخارجية ، فإن العوامل الخارجية التى تحدث بالمصادفة لا تنقص قيد أنملة مما استطعنا إنجازه بأنفسنا ، ولا أستطيع أن أوفى الخبراء والفنيين حقهم من المديح ، فهم الذين لم يتذبذب تعهدهم وإيمانهم بماليزيا مطلقا ، والذين تأكدوا أنه لن تكون هناك عقبات كبرى فى تفاصيل تنفيذ الإجراءات .

وأخيرا ، وليس بآخر ، فأنا لابد من أن أعبر عن شكرى للشعب الماليزى لاستشرافهم العملى للأمور والمشكلات ولوحدتهم وإرادتهم - من العامل لصاحب المشاريع الكبرى ، ومن المزارع للموظف فى الخدمة المدنية - لأنهم جميعًا عرفوا أننا كنا نجاهد من أجل حياتنا ، ووجدوا الإرادة والطريق السليم ليظلوا متحدين ؛ وليعملوا ويجاهدوا سويًا فى فريق العمل نفسه من أجل الهدف المشترك وهو الانتعاش الاقتصادى القومى السريع ، إنهم أعظم أسرار نجاح ماليزيا ، وإنى لأقدم التحية لهم جميعًا .

٣- العلاقات الماليزية الصينية التحديات والفرص في القرن ٢١

دعونى أبدأ بالقول إنه من دواعى سرورى حقًا أن أعود إلى پكين مرة أخرى ، وبشكل ما ، أستطيع أن أقول بصدق إننى أشعر بأنى فى وطنى وأنا فى الصين ، لماذا؟ لأننى ، وعلى خلاف الذهاب لأجزاء أخرى من العالم ، بما فى ذلك جيراننا فى إندونيسيا أو تايلاند ، فأنا هنا غير مضطر لضبط الوقت فى ساعتى ، فبرغم المسافة الهائلة بين الصين وماليزيا ، فكلتا الدولتين تتقاسمان منطقة الوقت نفسها ؛ ولهذا نستطيع أن نتمتع بالأوقات الطيبة سويًا كما نواسى بعضنا البعض فى الأوقات العصيبة .

ولندع المزاح جانبًا الآن ، لقد طُلب منى أن أتحدث عن العلاقات الماليزية الصينية : التحدّيات والفرص فى القرن ٢١ ، ومع ذلك ، فقبل أن أبدأ بإمعان النظر فى القرن الحادى والعشرين ، أحب أن أتذكر أنه فى شهر مايو عام ١٩٩٩ ، احتفلت ماليزيا والصين معًا بالذكرى الخامسة والعشرين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين ، ولقد تغيرت أشياء كثيرة فى كل من ماليزيا والصين خلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٤و ١٩٩٩ ، وكما تغيرت أشياء كثيرة أيضا فى منطقة شرق آسيا بوجه عام .

وأذكر أن بلدى كانت الأولى من بين دول اتحاد جنوب شرق آسيا التى تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين عام ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك التاريخ ، كانت علاقات الصين بماليزيا و اتحاد دول جنوب شرق آسيا مختلفة اختلافًا شاسعًا مقارنة بما كانت عليه قبل عام ١٩٧٤ ، لقد مهدت الخطوة الجريئة التى اتخذتها دولتينا الطريق لاتجاهات جديدة للروابط بين الصين وجنوب شرق آسيا فى الربع الأخير من القرن العشرين .

* خطاب ألقى فى المنتدى الماليزى الصينى الثالث فى پكين بالصين فى ١٩ أغسطس عام ١٩٩٩ .

وعن العلاقات الثنائية بيننا ، يسرنى أن أقول إن كلا الجانبين احتفظا بروابط طيبة جداً خلال تلك الفترة ، وقد ساعدت الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التى تم التوصل إليها على دفع روابطنا الاقتصادية للأمام ، ومع أن لنا نظمًا سياسية واجتماعية مختلفة ، لكننا لم نسمح بالاختلافات أن تعترض علاقاتنا ، وبدلاً من ذلك ، ركزنا على ما يمكن أن يجعل روابطنا أقوى من أجل مصلحتنا المشتركة ، وإلى جانب التجارة والاستثمارات ، انتقلنا فى العقد الأخير من القرن العشرين إلى مجالات أخرى ، فعلى سبيل المثال ، هناك اتفاقية التعاون فى مجال العلم والتكنولوجيا فى ١٣ يوليو عام ١٩٩٢ التى شجعت الأبحاث المشتركة و تبادل التكنولوجيا بين البلدين ، وفى مجال التعليم ، شجعت مذكرة التفاهم فى ٢٠ يونيو عام ١٩٩٧ التبادل التعليمى الأكاديمى .

ومن بين الدلالات الأكيدة ، حقيقة ، على العلاقات الوثيقة بين البلدين هى علاقات تبادل شعبى البلدين لبعضهما ، قبل عام ١٩٩٠ زار ماليزيا القليل جدا من الصينيين ، ومع ذلك ، فقبل نهاية عام ١٩٩٦ ، وصل عدد الزائرين إلى ١٣٥, ٧٤٣ ثم زاد هذا العدد مرة أخرى إلى ١٥٨, ٦٧٩ فى العام التالى ، وفى أول شهرين من هذه السنة زاد عدد الصينيين الذين وصلوا إلى ماليزيا بنسبة ١٣٧ ٪ ، وازداد عدد طلبات الحصول على تأشيرة دخول لزيارة الصين إلى ٢٠٥, ٠٠٠ فى عام ١٩٩٦ ، وإلى ٢٣٩, ٠٠٠ فى عام ١٩٩٧ ، بعد أن كان عددهم آلاف قليلة فى بداية هذا العقد .

وقبل نهاية عام ١٩٩٦ ، كانت علاقتنا قد ارتقت لتصبح علاقة «شراكة» ، وفى تلك السنة انضم إلىّ ٢٥٠ ماليزى و ٤٥٠ صينى للمشاركة فى حوار بكين عن الشراكة الماليزية الصينية . حقًا ، لقد أقنعت الروابط المتبادلة المفيدة كلا الجانبين بالحاجة والرغبة فى الانطلاق نحو علاقة أكثر تقاربًا فى القرن الجديد ، وينادى البيان المشترك بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة ماليزيا عن إطار العمل للتعاون الثنائى فى المستقبل ، الذى وقّعه وزيرا خارجية بلدينا فى ٣١ مايو من هذه السنة ، بعلاقة متعددة التوجّهات فى السنوات القادمة .

وبينما نستمر فى البناء و دعم الروابط الثنائية بيننا ، يسرنى أن أنتهز هذه الفرصة لأقترح أن تصبح علاقتنا الوثيقة - شراكتنا - لها مظهرها الخارجى الأكثر بريقًا مما هى عليه الآن من أجل أن تشمل هذه الشراكة المنطقة المستمرة فى التكامل والتوحّد بشكل أفضل عبر السنين ، ومثلما اتخذت ماليزيا والصين الخطوة الجريئة منذ ٢٥ سنة مضت فى تغيير الموقف بين الصين وجنوب شرق آسيا ، أود أن أقترح أن تشرع شراكتنا فى محاولة جديدة لإقامة ورسم عصر جديد للمنطقة ، إن الأزمة المالية والاقتصادية التى هزت منطقتنا خلال العامين الأخيرين من القرن العشرين أرادت منا بوضوح أن ندرك أن هناك تحديات كبرى يجب على ماليزيا والصين وبلاد أخرى فى المنطقة مواجهتها فى القرن ٢١ .

لقد كان اهتمام الصين برفاهية شرق آسيا فى الأزمة المالية محط إعجاب الجميع ، إن اقتصاديات المنطقة والمجتمع العالمى بأسره يقدرون بكل اعتزاز قرار الصين بعدم خفض قيمة اليووان رغم الضغوط القوية ، لقد أنقذ تعاون وإحساس بكين العالى بالمسئولية المنطقة من عواقب أسوأ بكثير مما حدث بالفعل ، إن تخفيض قيمة اليووان كان من شأنه أن يتسبب بالتأكيد فى جولة جديدة من تخفيض قيمة عملات الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة .

ومع ذلك ، فطالما توجد تحديات صعبة ، فأنا أفضل أن نعتبرها فرصًا سانحة لدعم العلاقات الثنائية بيننا ، ونحن فى إدراكنا لحاجتنا لمنهج إيجابى وفعال وقبولنا به ، يمكننا ضمان فوائد ومنافع إضافية لشرق آسيا أيضًا .

والتحدى العاجل هو ضمان الإنعاش الاقتصادى ، ففى أعقاب أعظم أزمة تصيب المنطقة بعد عدة عقود من نمو وتطور لم يسبق لهما مثيل ، أصبحت هناك الآن حاجة بأن تعمل ماليزيا والصين معًا - ومع جيراننا أيضًا - من أجل ضمان إنعاش اقتصادى متين لبلاد شرق آسيا ، وبعيدًا عن الاستشارات الثنائية عن التجارة والاستثمار ، يستطيع الجانبان أن يتوليا قيادة الاقتراحات فى القمة غير الرسمية لرؤساء دول وحكومات اتحاد جنوب شرق آسيا العشرة بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية والتى ستعقد آخر هذا العام .

لابد من أن نجعل صندوق النقد الآسيوى حقيقة واقعة خلال فترة زمنية متوسطة ، لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية التى لم يسبق لها مثيل الحاجة الملحة لإقامة صندوق نقد للمنطقة ، تستطيع الاقتصاديات التى تواجه مشاكل مالية حادة أن تتجه إليه بسرعة لمساعدتها من أجل تفادى التدهور السريع لاقتصادياتها ؛ لذا ، فبالنسبة للأجل المتوسط ، ينبغى على الصين وماليزيا أن يدرسا بعناية كيف نستطيع مع جيراننا تحقيق إنشاء صندوق النقد الآسيوى الذى اقترحته اليابان ، وربما تتذكرون أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى أجهزا على الاقتراح اليابانى الأصلى ، ولقد أحيت طوكيو الفكرة مؤخراً ، وتعتقد ماليزيا أنها فكرة تستحق التأييد والدعم وأنه من الخير أيضًا شد انتباه الصين لها ، إن كلا من بكين وكوالالمبور يمكنهما مناقشة الموضوع ليريا كيف يمكننا ، مع البلاد الأخرى فى المنطقة ، تشجيع اليابان ، التى منحها الله أكبر موارد مالية ، على تحقيق إنشاء هذا الصندوق ، ويمكن مناقشة كل النقاط التى قد تتطلب إزالة الخلافات التى تعترضها من أجل أن تلجأ اقتصاديات شرق آسيا التى تواجهها أزمات للصندوق طلبًا للمساعدة .

أما التحدى الأكبر فى المستقبل فهو أن نسعى جَاهدين من أجل بناء مالى دولى ، من بين دروس الأزمة المالية الإقليمية والعالمية المهمة هى أن النظام المالى العالمى ببساطة غير ملائم أو كافٍ لحماية الاقتصاديات الصغيرة من هجمات أموال التغطية وتجار العملة ، ومنذ أن بدأت أزمة العملة فى منتصف عام ١٩٩٧ ، ألحت ماليزيا كثيراً فى طلب تحرك دولى لإيقاف تجارة العملة المدمرة و الكف عن تشجيع الاستثمار قصير الأجل فى سوق الأسهم المالية ، وفى خريف عام ١٩٩٧ ، تحدثت فى هونج كونج عن الحاجة لتنظيم أنشطة المضاربين فى العملة لحماية الدول النامية على وجه الخصوص ، لكن صوتى حينئذ لم يكن سوى صوت فى صحراء قاحلة ، لقد اعتبروا أرائى مضحكة وسخيفة فى عالم يسرع الخطى نحو العولمة ، و استبعاد الرقابة الحكومية وليبرالية أعظم بكثير من ذى قبل ، وقيل إن أى نوع من أنواع التنظيم والرقابة يقضى على الاستثمار الأجنبى ، وبالتالى يتسبب فى خراب أكثر لاقتصاد البلاد النامية .

ومع أن الصين لم تنج من نتائج الأزمة ، لكنها مع ذلك لم تعان من التخفيض السريع لليوان بسبب الحماية التى يحصل عليها نتيجة عدم الاتجار فيه فى السوق الدولى للعملات ، لكن تجربة البلاد المجاورة للصين أظهرت كيف يكون الأمر مُدمّرًا عندما تتعرض الثروة القومية التى حصلت عليها البلاد بشق الأنفس والتى كونتها عبر عدة عقود من الزمان للنقصان الشديد بسبب الهجمات على العملات المحلية التى نفّذها فى الأساس تجار العملة المجرمون من البلاد الغربية .

وبينما تمكنت الصين من تجنب مثل هذه الكارثة ، فإن هونج كونج ، التى كانت قد عادت للسيادة الصينية قبل ذلك بعام واحد ، لم تكن بمثل حظ الصين ، لقد رأينا ماذا حدث لهونج كونج ، لم تنج من مثل تلك الهجمات المدمرة ولا حتى عملة اقتصاد السوق الحرة ذات السمعة العالمية وسوق الأسهم المالية ، ولم يكن أمام سلطات المنطقة الإدارية الخاصة خيار سوى التدخل لإنقاذ الاقتصاد ، وكم أُدينت الحكومة لاتخاذها هذا الإجراء ، يبدو أن من حق المهاجمين أن يهاجموا كيفما يشاءون ، ولكن يجب على المدافعين عدم الإقدام على الدفاع .

وانتشرت العدوى من آسيا إلى روسيا ، وفى بداية عام ١٩٩٩ ، انتقلت إلى البرازيل ، وواضح أن ما كان إقليميًا ، أصبح بعد ذلك عالميًا ، ولم تتوقف ماليزيا عن حث المجتمع الدولى على اتخاذ إجراءات عاجلة لكبح جماح أولئك الذين يربحون ربحًا فاحشًا مستغلين الأزمة بلا رحمة ، عن طريق مجموعة صغيرة من تجار العملة وأموال التغطية ، إن التجارة العالمية فى السلع والخدمات تجلب الثروة والدخل الكبير لملايين الناس فى كل أنحاء العالم . لكن الاتجار فى العملة ، الذى يُقال عنه إنه أكبر من التجارة العالمية بعشرين ضعفًا ، يقدم أرباحًا لآلاف قليلة من البشر ، وأسوأ من هذا بعد ، أنه يدمّر الثروة ويجلب الفقر للملايين من الناس فى البلاد التى تتعرض لهجوم تجار العملة ، وواضح أن النظام المالى الدولى الحالى غير كاف ولا ملائم لمنع إساءات الاستخدام المدمرة والعواقب الوخيمة

لذلك ؛ لذا لابد من إجراء إصلاحات لضمان أن يكون النظام المالى الدولى فى صالح الجميع .

وأعود فأقول : إن موقف الصين أثناء الأزمة يستحق التحية ، لقد أظهر دعمها للاقتصاديات الإقليمية التى ضربتها الأزمة اهتمام الشعب الصينى بجيرانه ، ولقد كان أعظم مساهمة قمتم بها هى عدم تخفيضكم لقيمة عملتكم ، أنتم لم تفعلوا ذلك خلال عام ١٩٩٨ ، ونعتقد أنكم لن تفعلوا ذلك فى هذه السنة ، مع أنكم معكم كل الحق ولكم جميع المبررات لاتخاذ هذا الإجراء ، إن الثمن الذى على الصين أن تدفعه لمساعدة شرق آسيا ثمن باهظ ، ونحن فى ماليزيا نقدر لكم بصدق الموقف الذى اتخذتموه .

وبنفس مقدار أهمية ما ذكرناه ، ومن أجل تجنب تكرار مثل هذا التخريب ، يمكن لماليزيا والصين التعاون من أجل صوت أقوى والعمل مع أقطار أخرى فى شرق آسيا لدفع الدول المتقدمة على بذل مجهود منظم لبناء هيكل مالى عالمى جديد .

وماليزيا ليست واقعة تحت أى وهم بأننا يمكننا مواجهة التحدى والتغلب عليه بسهولة ، إن الطريق للإصلاح طويل وملتو ، إنها مهمة شاقة وعسيرة ، لكن الفرصة موجودة أمامنا عن قرب ، فلابد من الإمساك بها والتقدم للأمام ، والفوائد واضحة ، خاصة للدول النامية .

ولابد أيضًا من أن نشكل المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، لقد جلبت الأزمة الاقتصادية والمالية الإقليمية خلال السنتين الماضيتين – فى رأيى – لبؤرة الاهتمام الحاجة الماسة لمؤتمر اقتصادى لدول شرق آسيا ، فهو بمثابة هيئة استشارية يمكن أن يتجمع فيها أقطار شرق آسيا للتداول فى شئون الاهتمامات الإقليمية ، وحقيقى أنه فى خلال السنوات القليلة الماضية ، لم تسمع الصين ، والمنطقة بالكامل – فيما يتعلق بهذه المسألة – كثيرًا عن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، وكان هذا يرجع إلى حد كبير للاهتمام الذى وُجّه لعمليات APEC ، إضافة إلى منظمة التجارة العالمية ، فيمكن فهم الأمر على هذا النحو ، وحتى فى

السنة الأولى للأزمة ، لم يكن هناك ذكر للمؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، وفى الحقيقة يمكن أن أغامر بالقول بأن الاقتصاديات التى ضربتها الأزمة لم تكن تريد إثارة الموضوع لشعور كثير من الناس بأنه لن يُرضى صندوق النقد الدولى ولا الولايات المتحدة ، لم يكن هذا هو الوقت المناسب لإثارة غضب الولايات المتحدة ، ليس هذا هو الوقت لإثارة غضب مثل تلك الكيانات .

وفى نفس الوقت ، ومع ذلك ، لا أستطيع مقاومة الإحساس بأنه لو أن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، الذى يشمل دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية ، كان قد عقد اجتماعات متكررة لمناقشة قضايا تخص المنطقة ، لما كان أول ملاذ لكل من تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية هو صندوق النقد الدولى ، وإنما للمؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، والسبب هو أن دول هذه الاقتصاديات تدرك تمامًا الشروط الصعبة التى يفرضها عليهم صندوق النقد الدولى مقابل المساعدة المالية ، فقد أثبتت ذلك أحداث العامين الماضيين ، صحيح أنه فى مثل هذه المواقف الصعبة ، لا يمكن أن يكون صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة خارج الصورة تمامًا ، ومع ذلك ، فإن مجموعة تتكون من دول أعضاء فى المنطقة كان من الممكن أن تتفهم مشاكل واحتياجات الاقتصاديات المعنية بشكل أفضل ، لاسيما وجوب تحاشى التمزق الاجتماعى الذى يسبب تدهورًا سريعًا وأكثر ضراوة ، إن تدخل صندوق النقد الدولى فى إندونيسيا حالة كلاسيكية يجب أنت تتحاشاها الاقتصاديات بكل ثمن حالة حدوث أزمات أخرى فى المستقبل .

وبينما تم تحقيق مفهوم المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا بشكل غير رسمى مثل دول وحكومات اتحاد جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية فى القمة غير الرسمية لرؤساء الدول والحكومات فى الثلاث سنوات الأخيرة ، وفى الاجتماعات الأوروبية الآسيوية ، غير أننى أشعر شخصيًا بأن هذا غير كاف لمواجهة الاحتياجات الملحّة للمنطقة ، وما النداءات من أجل تعاون أوثق بين دول شرق آسيا فى

الشهور القليلة الماضية إلا إدراك واعتراف واضح لهذه الحقيقة ، وآخر ما حدث أن شخصًا ليس أقل من سفير اليابان الحالي في كوريا الجنوبية «كازيو أوجورا» علّق على هذه المسألة . وفي مقالة غاية في الإثارة والتحفيز بعنوان عملية خلق لآسيا جديدة (صدى اليابان العدد ٢٦ في ٣ يونيو عام ١٩٩٩) كتب السفير أوجورا يقول : والحقيقة أننا دخلنا في عصر لابد لآسيا من أن تتصرف فيه بطريقة مُوحّدة ، ويجب على اليابان أن تتحمل جزءًا كبيرًا من القيادة المطلوبة لتحقيق ذلك ، ويتعلق أحد أسباب الهيمنة الأمريكية على العالم بتركيز القوة في يد الولايات المتحدة ، ولجعل قيادة الولايات المتحدة للعالم فعالة بحق ، وبالتالي سهل تقبلها من جانب دول العالم ، من الضروري للغاية تعاون قوى دولية أخرى يمكنها تكملة دور الولايات المتحدة اقتصاديًا وسياسيًا معها ومساندة قيادتها ، وفي الوقت الحاضر ، نجد أن أوروبا وآسيا فقط هما القادرتان اقتصاديًا واستراتيجيًا على لعب هذا الدور .

من الضروري لآسيا موحدة ، جنبًا إلى جنب مع أوروبا الغربية ، أن يكونوا مستعدين لكبح جماح أمريكا ومراجعتها لضمان أن تكون قيادتها خالية من الاعتقاد بأنها أقوم أخلاقًا من الآخرين وخالية من التحيز ومن أنها لا تنزلق لمبدأ حماية الإنتاج الوطني والأنانية ضيقة الأفق ، وينبغي على أمريكا من جانبها ، أن تتوقف عن اعتراض محاولات الدول الآسيوية للتجمع والتوحد وتبادل الآراء فيما بينهم .

ويتذكر الماليزيون أيضًا أن الصين كانت أول بلد في شمال شرق آسيا تعلن صراحة عن دعمها للمؤتمر الاقتصادي لدول شرق آسيا ، وترددت اليابان وكوريا الجنوبية بسبب ضغوط من الولايات المتحدة ، كما أعتقد ، ولكن ، وكما أشارت ملاحظة أوجيورا ، أصبحت اليابان أكثر انفتاحًا وأكثر استعدادًا للاستجابة لاقتراح ماليزيا و اتحاد دول جنوب شرق آسيا .

ومن الأرجح أن يكون الأعضاء المتوقع انضمامهم لمنتدى شرق آسيا يرغبون في تغيير اسم المجموعة ، ولا ينبغي أن تصبح هذه مشكلة ، المهم هو أننا يجب أن ندفع بالعملية إلى

الأمام . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحث الصين للانضمام لماليزيا وبلاد أخرى من اتحاد دول جنوب شرق آسيا للتشاور مع اليابان وكوريا الجنوبية حتى يتمكن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا أو أية هيئة من شرق آسيا لها اسم آخر أن تأخذ الطابع الرسمى ويتم الاعتراف بها بوصفها مجموعة إقليمية تمثل مصالح دول شرق آسيا ، ومما لاشك فيه أن المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا المعترف به يسمح بمشاورات أكثر حول قضايا حيوية تخص المنطقة ، وبوجود المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا ، يمكن دعم المشاكل الإقليمية بشكل أفضل فى Apec والاجتماعات الأوروبية الآسيوية Ase ، ومنظمة التجارة العالمية ، وفى تحديدنا للتحديات التى ستواجهها اقتصادياتنا فى القرن الواحد والعشرين ، تأتى الحاجة للتعاون فى مجالات العلم والتكنولوچيا على رأس قائمة تلك التحديات ، ويطالب العلم والتكنولوچيا بشراكة وثيقة بين ماليزيا والصين فى القرن ٢١ ؛ حيث إنهما الحد القاطع فى مجال المنافسات العالمية فى التقدم فى وسائل الاتصال ، والطب ، وموارد الطاقة ، وأساليب الدفاع ، يجب على كلا الجانبين إعطاء التعاون الحد الأعلى من اهتمامهم فى هذا المجال الحيوى للتطور القومى والإقليمى .

إن مصداقية شرق آسيا والشهادة لها بأنها آلة النمو لمنطقتها وللاقتصاد العالمى يمكن تحقيقها فى أفضل صورة لو أصبحت دول المنطقة فى مثل تقدم الدول الغربية من الناحية التكنولوچية ، أو لو استطاعت تضييق الفجوة بين المنطقتين خلال تلك الفترة ، فبينما كنا بوضوح مجرد متلقين ومستهلكين لـلتكنولوچيا الغربية خلال القرن العشرين ، يجب علينا أن نعزم بشكل جماعى أن نصبح مساهمين فى النمو التكنولوچى العالمى ، إن اتحاد دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية فى حاجة لتبنى مجموعة عقلية منظمة جديدة تمامًا تخطط لنصبح - ليس فقط - دولاً صناعية قوية فى القرن الواحد والعشرين وإنما أيضًا دولاً تمتلك الخواص العلمية والتكنولوچية ، وهذا يستدعى فحصًا دقيقًا للنظم الخاصة بالتعليم عندنا ، إن أكبر عقبة فى طريقنا لنصبح دولاً قوية فى النواحى العلمية

والتكنولوجية ليست فى نجومنا ، كما يُذكّرنا شكسبير ، ولكن فى أسلوب تفكيرنا ، وفى اتجاهات عقولنا ، قوموا بتغييرها ، ولسوف نشهد تغيرات عظيمة فى التقدم العلمى والتكنولوجى فى شرق آسيا فى القرن ٢١ ، وهذه ليست رسالة مستحيلة ، لكنها رسالة ممكنة .

والتحدى والفرصة المهمة الأخرى لماليزيا والصين فى القرن ٢١ هى الحاجة الملحة فى أن يعملا معًا مع دول إقليمية أخرى لإنشاء وسائل إعلام آسيوية ، ويرجع ذلك للهيمنة الساحقة لوسائل الإعلام الغربية التى تعد تقاريرها عن الشئون الإقليمية والعالمية خلال القرن العشرين ، وكان أكبر ما يشغل دول شرق آسيا هو التقارير المحرّفة والمشوشة للأحداث العالمية للجماهير الآسيوية وتقارير أخرى عن آسيا لأنحاء أخرى من العالم ، ولقد أدى هذا لمحاولات قامت بها بعض دوائر وسائل الإعلام الآسيوية لوقف هذا التيار بتقديم مصادر بديلة لإعداد الأخبار ونشرها ، وفى التسعينيات اجتمع رؤساء تحرير الصحف التى تصدر بالإنجليزية فى شرق آسيا مرتين فى كوالالمبور لمناقشة الحاجة لإبلاغ الأخبار والمعلومات عن آسيا عن طريق آسيا ، ومع أنه منذ عام ١٩٩٥ ، سعت جريدة آسيا تايمز التى تصدر فى بانكوك إلى أن تؤدى هذا الغرض تمامًا ، لكنها لسوء الحظ كان عمرها قصيرًا ، فقد أغلقت تلك الجريدة نشاطها بعد ذلك بعامين ، ورغم أن تلك المبادرات تستحق كل الثناء ، إلا أن الطريق ما زال طويلاً أمام آسيا قبل أن تقدم التوازن الإعلامى الذى نصبو إليه ، وبينما يمكن لكل بلد على انفراد بذل جهوده فى هذا المضمار ، فإن الجهود الإقليمية المشتركة تكون مؤثرة وفعالة أكثر من الجهود الفردية بكثير بسبب التكنولوجيا اللازمة ورأس المال المطلوب ، ومما يساعد كثيرًا على نجاح هذه المحاولة المهمة أن تكون هناك قيادة ماليزية صينية مشتركة .

لقد انقضى موعد الإصلاحات الحيوية فى الأمم المتحدة منذ فترة طويلة ، ولو كانت لهذه المنظمة الدولية أن تصبح بحق المنظمة المركزية لدعم السلام والاستقرار العالميين كما ينبغى أن يكون بعد نهاية الحرب الباردة ، فعليها بإعادة تنظيم نفسها ، ولسوء الحظ ، فإنه

باستثناء الصين وروسيا فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بالنسبة لهيئة تشمل دولاً أخرى حريصة على نصرة الديموقراطية للدول النامية ، فهناك أعضاء دائمون فى مجلس الأمن لم يظهروا إلا اهتمامًا بسيطًا بممارستها فى تلك المنظمة نفسها .

وتتقاسم الصين وماليزيا الرغبة المشتركة لأمم متحدة لا يهيمن عليها أحد لتصبح لها السلطة العليا فى الأمور التى تؤثر على المجتمع الدولى ، والصين ، باعتبارها البلد الآسيوى الوحيد العضو فى مجلس الأمن ، فإنها بمشاركة ماليزيا يمكن أن تعمل لدعم الإصلاحات فى الأمم المتحدة ، إن توسيع العضوية فى مجلس الأمن لتعكس مصالح الدول النامية فى ظروف جديدة للغاية منذ تأسيس الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسة عقود مضت ، سيساعد على خلق نظام سياسى عالمى يسوده قدر أكبر من العدالة ، ولقد بذل تان سرى رزالى إسماعيل ، الماليزى ورئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس مجموعة العمل فى إصلاح مجلس الأمن أيضًا ، جهدًا شاقًا فى تطوير عملية الإصلاح ، ولقد آن الأوان لماليزيا والصين أن يدرسا سويًا بعض المبادرات الجريئة لتحويل طبيعة الأمم المتحدة وشكلها .

وينبغى أيضًا المواظبة على دعم المؤتمر الإقليمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا لضمان السلام والاستقرار الدائمين فى شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادى الآسيوية بأسرها ، وفى الوقت الذى لا تشجع فيه الصين أو ماليزيا تكوين الأحلاف فى المنطقة ، فكلاهما فى صف دعم الجهود الثنائية المتعددة من أجل السلام والأمن فيها ، إن المؤتمر الإقليمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا يعزز عملية بناء الثقة والأمل وهما الشيئان اللذان نحتاجهما بشدة ، لاسيما بين الأعضاء العموميين للمؤتمر الإقليمى .

إن بعض أعضاء المؤتمر الإقليمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا ينتقدون المؤتمر لعدم التحرك بشكل أسرع لحل قضايا الأمن الإقليمية ، ومن المنظور الماليزى ؛ حيث إن بماليزيا نسبة متنوعة كبيرة من الجنسيات بين الأعضاء الواحد والعشرين ، فإن المؤتمر الذى اجتمع

فى يوليو للمرة السادسة ، يرجع إليه الفضل فى تقديم وسيلة ناجحة للدول الأعضاء للتعبير عن اهتماماتهم ومشاكلهم الخاصة بالأمن الإقليمى ، وبينما ما زال الطريق أمامه طويلاً لتحقيق أهدافه لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وتشكيل مناهج لتسوية النزاعات ، فإن أعضاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا يؤمنون إيمانًا قويًا بفاعلية «التدرجية» فى حل قضايا النزاع بين الأعضاء ، وإذا سلمنا باحتمال أن تصبح بلاد معينة أعداء لنا ، وبتكوين تحالفات ضدهم ، فإن ذلك لن يسهم بالتأكيد فى تخفيف حدة التوتر وضمان السلام فى المستقبل .

ويجب علينا أيضا التشجيع على بناء مجتمع شرق آسيوى يسوده السلام الشامل والرفاهية ، وعبر الثلاثة عقود الماضية ، أسقطت منظمة السلام لاتحاد دول جنوب شرق آسيا الحواجز الأيديولوچية بين الجزءين المنقسمين لجنوب شرق آسيا بنجاح من أجل الوصول لجنوب شرق آسيا واحدة غير مجزأة (اتحاد دول جنوب شرق آسيا ١٠) كنهاية لمناهج القرن العشرين ، ويُعد هذا إنجازًا عظيمًا بحق للمنطقة الفرعية لأنه ، ولأول مرة فى تاريخها الطويل ، تصبح جنوب شرق آسيا موحدة فى ظل منظمة واحدة وستدخل القرن الجديد ككيان واحد .

ويمكن لماليزيا والصين أيضًا أن يعملا جاهدين سويًا لدعم السلام فى شرق آسيا ككل ، واعتمادًا على منظمة السلام لاتحاد دول جنوب شرق آسيا ويمكننا أن نبدأ بجسارة ، وبمشاركة البلاد الأخرى فى المنطقة ، فى بناء مجتمع شرق آسيوى يمكن أن يضمن السلام الدائم للمنطقة فى القرن ٢١ ، وفى الحقيقة ، يمكن للمؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا أن يكون أداة مثالية لتنفيذ هذا الهدف .

مازال الماليزيون يتذكرون الكلمات الملهمة للرئيس چيانج زيمين عندما شارك فى مؤتمر القمة غير الرسمى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا ومعهم الصين واليابان وكوريا الجنوبية فى نهاية عام ١٩٩٧ ، حقًا إن مجتمع شرق آسيا الذى نرغب فى وجوده يمكن خلقه بناءً على المبادئ التى وضعها ، لقد قال الرئيس چيانج : لقد أصبح الفهم المشترك

لدول شرق آسيا هو الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمى ، وتطوير الاقتصاد والعلم والتكنولوچيا ، وزيادة التعاون المتبادل المفيد لكل الأطراف ، وتعزيز الرفاهية المشتركة ، وتتعهد دول شرق آسيا بتطوير علاقاتها على أساس من الاحترام المتبادل ، ومعاملة كل دولة للدول الأخرى على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ومعالجة بعض الخلافات القائمة بالطرق السليمة من خلال المشاورات الودية ، وبالاستقرار السياسى تتمتع بلدان جنوب شرق آسيا بالعلاقات الطيبة فيما بينها . ولقد حقق ذلك مطلبًا مهمًا للنمو الاقتصادى الذى يؤيده الجميع لبلاد شرق آسيا ولتعاونهم فى المجال الاقتصادى .

وينبغى أن نلاحظ أن الرئيس چيانج لا يذكر مطلقًا أى تحالف عسكرى أو أى تعاون ضد أى إنسان ، سواء داخل الإقليم أو خارجه .

وفى الوقت الذى شهد فيه القرن الماضى ظاهرة النمو والتطور الاقتصاديين فى شرق آسيا ، فقد ركز الاهتمام أيضًا على قضية تثير النزاع بين عدة بلاد إقليمية ، ومنها الصين وماليزيا ، وهى بالتحديد النزاع على جزيرة سبراتلى صاحبة الاسم غير الدقيق ، إن المطالبات المتداخلة والمتشابكة بحق السيادة على هذه الجزيرة جعلتها مسألة فى غاية التعقيد ، ومع ذلك ، ومن أجل نزع فتيل المشكلة ، كانت الصين أول من اقترح وجوب تنحية قضية أحقية ملكية الجزيرة جانبًا وتطويرها بحيث يستفيد منها البلاد المتنازعة عليها جميعًا ، ولا يزال هذا هو الاقتراح العملى للغاية والذى يحتاج إلى الدراسة والتنفيذ .

إن ماليزيا والصين ، بما لهما من علاقات طيبة ، بل لعلها أفضل العلاقات فى بحر الصين الجنوبى ، ينبغى أن يتعاونا بشجاعة لتحويل المنطقة من منطقة مواجهة محتملة إلى منطقة سلام تعاونى ورفاهية للجميع ، ومن الواجب على كل الدول المطالبة بالجزر والمياه الضحلة هناك أن تحقق هذا الهدف فى القرن الواحد والعشرين ، وتستطيع ماليزيا والصين أن تمهدا الطريق للحل السلمى للمشكلة وذلك لتجنب التدخل الخارجى .

إن التطوير التعاونى للجزيرة ليس مجرد إنجاز مشهود لمنطقة شرق آسيا ، لكنه سيكون

درسًا إيجابيًا لمناطق أخرى من العالم يوجد بها مواقف مشابهة ، ولقد تعاونت كل من ماليزيا وتايلاند بالفعل بهذه الطريقة بسبب تنحية المطالبة بالملكيات جانبًا ، وسوف يبرهن التعاون الصينى فى هذه القضية على أنه شهادة إيجابية للغاية بين قوة صاعدة كبيرة وجيرانها الصغار .

ومن رأى المتشككين أن الصين ، بوصفها قوة كبيرة ، لن تتعاون مع المطالبين بأحقيتهم فى الجزيرة ، وإن أى تعاون يحدث لن يدوم طويلاً ، ولابد من أن نثبت خطأ المتشككين ، لابد من أن نرتفع إلى مستوى التحدى بالترحيب به كفرصة فريدة للتعاون ، بصرف النظر عن حجم النزاع .

قبل مائة عام بالضبط ، حلت نهاية القرن التاسع عشر وأعلن عن حلول فجر القرن العشرين ، ولم يكن عند شرق آسيا آنذاك ما تعرضه على العالم فيما عدا أن المنطقة بأسرها كانت واقعة فعلاً تحت الحكم الاستعمارى ، وكانت الإدارة البريطانية ، قبل نهاية القرن ، قد تأسست بقوة فى ماليزيا ، وفى نفس الوقت شهدت الصين الفرض المشين لمناطق النفوذ على البلد الذى خططت له قوى أجنبية تملك حقوقًا خارج نطاق حدودها ، وكان الهدف من النمو الاقتصادى فى الأساس وقتها هو خدمة مطالب القوى الاستعمارية .

والآن ، وبعد مائة سنة مما حدث ، وباقتراب ختام القرن العشرين هو الآخر ، ونحن على عتبة القرن الواحد والعشرين ، تغير الموقف تغيرًا جذريًا ، فبعد أن تخلصت الصين وماليزيا وجيرانهما من عبء السيطرة الأجنبية ، نهضوا جميعًا لتحقيق تطوير اقتصادى لم يسبق له مثيل ، لكن السنوات الأخيرة فقط أظهرت كم يمكن أن يكون شرق آسيا سهل الاختراق ومعرضا للسقوط بسبب التهديدات الخارجية المبنية على استغلال نقاط الضعف فينا .

من أجل هذا ، يجب أن تنهض ماليزيا والصين لمواجهة هذه التحديات فى القرن الواحد والعشرين من أجل المصالح الثنائية المتبادلة المفيدة ، وكذلك من أجل مصالح شرق

آسيا على النطاق الواسع ، ويستطيع الجانبان السعى لتحقيق تعاون أقطار إقليمية أخرى إذا نظرا للمسألة نظرة إيجابية كفرصة ذهبية ، وإذا دفعتهما الحاجة لاتخاذ خطوات مسبقة للتعامل مع المشاكل المتوقع حدوثها فى كل الأوقات ، إن المواجهة الناجحة لهذه التحديات سوف تجلب فوائد لا حصر لها لمواطنى ماليزيا والصين ، ولمواطنى دول أخرى فى المنطقة أيضا ، كما أن إرساء مجتمع شرق آسيوى يتمتع بالرفاهية ويكون فى حالة سلام مع نفسه فى القرن الجديد يعتبر محاولة نبيلة تستحق أن نبذل جهودنا المشتركة فى سبيلها .

وتستطيع ماليزيا والصين الشروع فى مواجهة تحديات الخمس والعشرين سنة القادمة وما بعدها ، يدفعهما ربع قرن من العلاقات الوثيقة ، وبمعاونة إخواننا فى شرق آسيا ، أثق أننا نستطيع الرفع من شأن منطقتنا فى عيون العالم .

٤ - ماليزيا : النهوض السريع من الحافة

لقد مرّت ماليزيا بثلاث أزمات كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد نهضنا مسرعين من اثنتين منها ، وسوف ننهض مسرعين مرة أخرى بإذن الله ، كانت الأزمة الأولى حربنا ضد العصابات الشيوعية التى كانت تدبر لإقامة جمهورية شيوعية فى ماليزيا ، وهزمنا تلك العصابات ، وكانت ثانى أزمة عظيمة مرت بها ماليزيا بعد الحرب العالمية الثانية هى التى حدثت مع أعمال الشغب العنصرى فى كوالالمبور فى ١٣ مايو عام ١٩٦٩ ، وكان لابد من تعليق الديمقراطية البرلمانية ، لكن كل شىء عاد لوضعه الطبيعى فى خلال ١٨ شهرا ، ولضمان عدم تكرار مثل أعمال الشغب تلك ، قمنا بتنفيذ «السياسة الاقتصادية الجديدة» والتى كان الهدف منها اقتلاع الفقر من جذوره بصرف النظر عن العرق ، والقضاء على المطابقة بين العرق والمهام الاقتصادية .

وكما هو الحال فى جميع دول جنوب شرق آسيا ، يوجد فى ماليزيا مواطنون من أصل صينى ، وهم الذين سيطروا على الاقتصاد بشكل تام تقريبًا ، وقد ساعدت السياسة الاقتصادية الجديدة السكان الأصليين على اللحاق بالصينيين ، ولم تكن العملية «عملية روبين هود» (أى سرقة الأغنياء لمساعدة الفقراء) ، فقد كانت إعادة توزيع الثروة تتم من خلال الثروة الجديدة الناتجة عن «السياسة الاقتصادية الجديدة» عملية حكومية تم التخطيط لها بعناية من أجل النمو الاقتصادى ، أما بخصوص الفقر ، فقد انخفضت نسبته من ٥٠ ٪ إلى ٧ ٪ فى خلال ٣٠ سنة من تطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة» .

نحن لم نختر النهج الاشتراكى أو النهج الشيوعى ، كان يمكن أن نقوم بالتأميم

* ورقة مقدمة فى غداء عمل فى المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس بسويسرا فى ٢٩ يناير عام ١٩٩٩ .

وذلك بتجريد الصينيين الأغنياء من ممتلكاتهم ، لكننا فضلنا السوق الحرة والتحرك الإيجابى ، وهذا شىء صعب التنفيذ ، ولقد أفادت «السياسة الاقتصادية الجديدة» كل مواطن أصلى من ماليزيا ، كل واحد منهم طبقًا لقدراته ، ومن الطبيعى أن يكون البعض قد أفاد أكثر من غيره ، إلا أنه لا يوجد مجتمع فى العالم به مساواة تامة - ولا حتى فى العالم الشيوعى ، كما أفاد المواطنون غير الأصليين أيضًا ، بمن فى ذلك الصينيون .

دعونى أتوجه الآن لمشكلتنا الثالثة الكبرى ، والتى مازلنا نمر بها حتى الآن ، وقبل بدء الأزمة بأسبوعين ، كان مايكل كامديسس الذى يعمل فى صندوق النقد الدولى قد امتدح ماليزيا لتغلبها على الضغوط الناتجة عن النمو الزائد ، ولحفاظها على نظام مالى سليم وسط تدفق رأس المال وسوق ملكيات مزدهرة ، ومع ذلك أصيبت البلاد بأزمة مالية مثلها مثل بلاد من شرق وجنوب شرق آسيا ، حيث انخفضت قيمة عملتها بسرعة بسبب تجار العملة .

ووقع اللوم على الحكومة بدلاً من لوم المضاربين ، ويُقال إن حكومات شرق آسيا كلها فاسدة ، وأنها تحابى الأصدقاء المقربين بتعيينهم فى مناصب سياسية مهمة ، والأقارب أيضا ، وأنها حكومات لا تتمتع بالشفافية ، ومما لاشك فيه أن هذه الحكومات كانت كذلك بدرجات مختلفة ، إلا أنها برغم ذلك كله ، تمكنت من تطوير بلادها بسرعة مذهلة جعلتها توصف بأنها معجزات اقتصادية ، فلو كانت نقاط ضعفها هى السبب فى الأزمة ، لكان من المستحيل تحقيق تلك المعجزات ، ولكانت هذه الحكومات قد انهارت منذ فترة طويلة ، لكنها انهارت فى يوليو عام ١٩٩٧ فقط عندما تم تخفيض قيمة عملاتها عمدًا عن طريق تجار العملة الذين كان شغلهم الشاغل هو جمع الثروات لأنفسهم .

ونحن لا يقنعنا القول بأن السوق تعاقب الحكومات على فسادها ، فإذا كان هناك طريق ما لجمع الثروات ، فإن تجار العملة حينئذ لا يهتمون بأمر الحكومات حتى لو كان من يديرها عصابات من اللصوص ، لكن السوق مكوّنة من أناس فى غاية الطمع يريدون فقط جمع ثروات لأنفسهم دون أى اعتبار للبؤس والشقاء الذى يتسببون فيه للفقراء والمساكين

فى الدول النامية .

يمكن أن تحقق عملية تخفيض قيمة العملات أرباحًا ضخمة لتجار العملة ، لكنها طريق أكيد لإفقار الناس والبلاد ولتدمير الاقتصاديات ، وإذا صاحب تخفيض العملة المتعمد هجمات على سوق الأسهم المالية ، فإن النتيجة تزداد سوءًا ، إن الولايات المتحدة العظيمة نفسها يمكن أن تهلك لو نقصت قيمة الدولار بنسبة ٥٠٪ وهبط مؤشر «دو جونز» إلى ٢٠٠ نقطة وينبغى إجراء تحليل حسابى لبعض الشركات العملاقة فى الولايات المتحدة فى مثل هذه الظروف .

وفى ماليزيا ، هبطت قيمة الرينجيت بنسبة ٨٠٪ فى بعض الأوقات وهبط الدليل المركب لبورصة كوالالمبور من ١,٢٠٠ إلى ٢٦٠ ، كاسحًا معه حوالى ٣٠٠ بليون دولار أمريكى فيما يتعلق برسملة السوق ، وعندما حدث ذلك ، استخدم صندوق النقد الدولى أصدقاءه الماليزيين المقربين فى رفع أسعار الفوائد ، وتضييق الاعتمادات ، وتقصير مدة تصنيف القروض المعدومة ، وظن البعض أن أسعار الفوائد العالية ستبعد أموالنا عن أيدى تجار العملة ، لكنها بدلاً من ذلك انهمرت على سنغافورة بغزارة حيث عُرضت حتى هناك أسعار فوائد عالية عليها ، وكان تجار العملة يحتاجون لاقتراض النقود فقط لفترات قصيرة ولم يكن يهمهم بالتالى المعدلات العالية للفوائد ، واستمروا فى تخفيض قيمة العملة بينما نفدت الاعتمادات فى ماليزيا .

وهبط الاقتصاد الماليزى هبوطا لولبيًا شديدًا وكان على حافة الإفلاس تقريبًا فى وقت ما ، وتنبأ المراقبون الأجانب فى سعادة بأن ماليزيا ستسعى بسرعة لطلب العون من صندوق النقد الدولى وستوافق على أن تكون تحت رقابته ، الأمر الذى يعنى السماح للأجانب بتولى مسئولية البنوك الماليزية ، والمرافق المخصخصة والمؤسسات ، وكلما أطالت ماليزيا فى إعاقة هذه الإجراءات ، هبط سعر الأسهم أكثر واشترى الأجانب الشركات الماليزية المحجوز على أموالها استيفاء للديون بأسعار أرخص .

وعندما رجونا صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أن يكبحا جماح أنشطة تجار العملة ، اكتفى كامديسس بالكتابة لنا قائلاً إن الاتجار فى العملة عملية ضخمة جداً تشترك فيها بنوك الغرب الضخمة للدرجة التى يصعب معها تنظيمها .

لم نستطع فهم ذلك الكلام ، فبالنسبة لنا ، كان واضحًا أن الاتجار فى العملة هو السبب الجذرى فى الواقع لكل الاضطرابات والأزمات المالية ، ويضياع مئات البلايين فيما يتعلق بالقوة الشرائية لشرق آسيا ، فلا مفر من معاناة التجارة العالمية والاقتصاد العالمى ، ولكن يبدو أن حقوق تجار العملة أهم من اقتصاد العالم ؛ لذا يجب ألا يصابوا بالإحباط بأى شكل من الأشكال .

وقد يبدو أن النظام أصبح أهم من النتيجة ، لقد أصبح دينًا وعقيدة ويجب تأييده حتى ولو دمّر كل شىء ، الاقتصاد العالمى إذًا ليس بأهمية الأسواق الحرة وحقوق تجار العملة .

إن ماليزيا بلد صغير ، واقتصادها لا يهم العالم ، وسواء تم تدميرنا أم لا ، فهذا أمر لا يهم أحد ، وسواء جاع الشعب عندنا أم لا أو قام بأعمال شغب وتدمير للذات ، فهذا أمر لا يهتم العالم به ، وبما أن هذا هو اتجاه العالم ، فإن ماليزيا تضيّع وقتها وهى تأمل من المجتمع العالمى إعادة تشكيل النظام المالى الدولى لمجرد مساعدتنا على الخروج من الأزمة . وعلينا نحن الماليزيين القيام بعمل مستقل لكى نحمى مصالحنا .

وبما أننا نعتقد أن تجار العملة والمضاربين فى سوق الأسهم المالية كانوا هم المسئولين عما حدث لاقتصادنا ، فإن الشىء المنطقى الذى كان يجب علينا اتخاذه هو إيقاف نشاطهم ، ولذلك وسائل رقابة مختارة على الصرف رُسمت خصيصًا لمنع تجار العملة من الإمساك بالرينجيت والحصول عليه ؛ لذا جعلنا الرينجيت لا قيمة له خارج ماليزيا ومنعنا عودته داخل ماليزيا بعد شهر واحد من فرض وسائل الرقابة .

كان يجب إتمام العمليات التجارية بعملات أجنبية ، ويجب أن تزيد الصادرات عن

الواردات إذا شئنا أن نملك عملات أجنبية كافية لدفع ثمن الواردات ، وكان يمكن تحويل العملة الأجنبية داخل البلاد إلى الرينجيت بسعر ٣,٨٠ رينجيت مقابل كل دولار أمريكى أو ما يماثله والعكس بالعكس ، ويكون التحويل لدفع أثمان الواردات فقط ، ارتفع الاحتياطى النقدى بنسبة ٣٥٪ إلى ٢٧ بليون دولار أمريكى خلال أربعة شهور من تطبيق أساليب الرقابة على العملة ، وبما أن كل مكاسب الصادرات تُباع للبنك المركزى ، فإن النقود المتداولة زادت هى الأخرى .

وكانت سوق الأسهم المالية الماليزية فريدة وغريبة من حيث إن كثيرا من العمليات التجارية كانت تتم فى سنغافورة ومع أن الأسهم التى كان يتم الاتجار فيها ، كانت غير قانونية طبقا لقانون ماليزيا ، ولم تكن تُسجل فى البورصة بكوالالمبور ، فقد أثّرت برغم ذلك فى الدليل المركب لكوالالمبور .

وخفّض البيع على المكشوف الدليل المركب بسرعة ، ودخلت كل البنوك والشركات الماليزية فى دائرة المناطق المنكوبة والمحجوز على أموالها استيفاءً لديونها ، فكانت عاجزة عن سداد ديونها أو عن اقتراض نقود لتمويل أعمالها التجارية ، فإذا لم يتوقف الاتجار فى سنغافورة ، فإن البنوك والشركات فى ماليزيا كانت ستُفلس ، وكنا سنضطر للسماح للأجانب بتولى مسئولية أعمالنا ومشاريعنا التجارية ، وكنا سنصبح نحن الماليزيين عُمالاً فى شركات يملكها أجانب .

ولمنع حدوث ذلك ، طلبنا أن تتم كل عمليات الاتجار بالأسهم عن طريق البورصة بكوالالمبور ، إضافة إلى هذا ، كان يجب بقاء رأس المال المستثمر فى سوق الأسهم داخل البلاد لمدة سنة واحدة على الأقل ، وأوقف هذا الإجراء المضاربة فى الأسهم بشكل فعّال ، وفى الوقت الذى فُرضت فيه أساليب الرقابة ، كان الدليل المركب لسوق الأسهم المالية فى كوالالمبور قد انخفض بشكل حاد ليصبح ٢٦٠ بعد أن كان يشير لـ ١,٢٠٠ قبل الأزمة ، لكن هذا الدليل ارتفع الآن لحوالى ٦٠٠ نقطة ، وأصبحت الشركات الآن قادرة على خدمة

قروضها وعلى أن تقترض مرة أخرى ، كما حدث إنعاش كبير فى العمليات والمشاريع التجارية .

وتم الآن تخفيض أسعار الفائدة لأن الرينجيت أصبح غير مُعرض لتخفيض قيمته على أيدى تجار العملة ، فى الوقت الذى ساعد فيه عودة الرينجيت من الخارج فى زيادة السيولة النقدية . ، وقد اشترت شركة لإدارة الأصول القروض عديمة الأداء بينما أعدّت أداة خاصة بغرض إعادة رسملة البنوك .

وعندما أدخلت ماليزيا أساليب الرقابة المختارة فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٨ ،حدث استنكار عالمى تقريبًا لها ، قيل لنا أننا سنصاب بالشلل أو سيكون العلاج فى أحسن الأحوال مؤقتا ، واتهمت وسائل الإعلام الدولية كعادتها الحكومة الماليزية بفرض أساليب الرقابة لإنقاذ الأصدقاء المقربين لرئيس الوزراء وأعضاء أسرته ، ووصل الأمر بأنها ألحت أن الشعب سيهب ويطيح بالحكومة .

وأود أن أدعوكم لزيارة ماليزيا للاطلاع على الموقف بأنفسكم وإذا ما كانت وسائل الرقابة تلك قد أضرّت بماليزيا أم لا ، تحدثوا مع الماليزيين العاديين ، وليس مع القلة التى هى ضد الحكومة فقط ، اكتشفوا بأنفسكم ما إذا كان الشعب مهتمًا بأعمال الشغب و بالإطاحة بالحكومة ، اجتمعوا بمديرى الشركات المملوكة للأجانب بنسبة ١٠٠ ٪ واسألوهم كيف تسير أحوالهم .

إننى أطلب منكم أن تأتوا وتشاهدوا بأنفسكم لأنه ، وبعيدًا عن تجار العملة وعن المُغيرين على البورصة ، علينا أن نناضل أيضًا ضد وسائل إعلام غربية معادية تشوه الحقائق عن ماليزيا ولا تتورع عن اختلاق قصص كاذبة طالما كانوا ضدك ، ولو اعتمدتم عليها ، فلن تعرفوا الحقيقة مطلقًا ، ووسائل الإعلام هذه لا تحب البلاد التى ترفض الركوع لها ، وبمعنى آخر ، إنها تنكر حرية الرأى على الآخرين بينما تلقى العظات عن قدسية حرية الرأى التى يجب أن تُمنح لهم ، نحن نعرف أن المئات من السياح قاموا بإلغاء رحلاتهم السياحية لماليزيا

لأن وسائل الإعلام الغربية وصفتها لهم على أنها منطقة حرب ، ويبدو أن القوة أفسدت الصحافة ، ومما يدعو للسخرية ، ونحن فى «عصر المعلومات» أن نجد أن الطريقة الوحيدة للحصول على المعلومات هو أن تذهب لترى بنفسك .

ومع ذلك إذا كان يهمكم تصديقنا ، فمنذ فُرضت وسائل الرقابة فى ١ سبتمبر عام ١٩٩٨ ، كانت النتائج سارة ومرضية للغاية ، فقد انتعشت الأعمال التجارية وعادت إليها الحياة وهى تعمل بنجاح معقول ، وارتفعت أسعار الأسهم وانخفضت القروض المعدومة ، بعدما استعادت البنوك والشركات عافيتها ثانية ، وقد مكنتنا عودة الرينجيت الماليزى للوطن أيضا من إعادة رسملة البنوك وشراء القروض المعدومة بدون قروض أجنبية ، فى الوقت الذى أصبح تخفيض النفقات فيه فى أضيق الحدود ، وفى الحقيقة ، من الناحية الإحصائية ، مازالت البطالة عندنا عند درجة الصفر ، أى أنها غير موجودة على الإطلاق .

ووصل مستوى التضخم عند ٥ ,١٪ فقط فوق متوسط معدل التضخم السنوى ولا يوجد نقص فى الطعام ولا الدواء ولا الوقود ، والأسواق المركزية مليئة بالبضائع من كل صنف ، بما فى ذلك أنواع الطعام المستورد ، ولا يوجد أعمال شغب ، ويمكنكم الذهاب إلى أى مكان فى أمان .

وبينما كنا نعانى من نقص فى ميزان المدفوعات لمدة عشر سنوات تقريبًا ، أصبح لدينا الآن فائض ضخم ، وارتفع الاحتياطى الأجنبى أيضًا بنسبة ٣٥٪ فى غضون أربعة أشهر من ٢٠ بليون إلى ٢٧ بليون دولار أمريكى ، وهو مبلغ يساوى تحمّل تكاليف أكثر من خمسة أشهر من الواردات المحتجزة ، وارتفعت بشدة مبيعات الملكيات والسيارات ، وتشير كل الدلائل الأخرى إلى اقتصاد جارى إنعاشه .

وقد يكون هناك أسباب أخرى للانتعاش الاقتصادى ، لكنه لا يمكن أن يكون هناك شك فى أن فرض أساليب الرقابة المختارة على العملة ورأس المال لعبت دورًا رئيسًا فى ذلك ، ولا يمكن أن تكون المسألة مسألة مصادفة عندما تكون المؤشرات الاقتصادية الصحيحة قد

بدأت فى الظهور بمجرد فرض وسائل الرقابة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ .

أما أولئك الذين لا يدينون وسائل الرقابة بشكل مباشر فيسألوننا متى سنرفعها ونوقفها؟ وهم يعترفون أن وسائل الرقابة هذه ساعدت على استقرار وإنعاش الاقتصاد الماليزى ، لكنهم يصرون على أنها خطوات مترديه ، ويقولون إنه بعد أن تم تحقيق الاستقرار ، ينبغى إزالة وسائل الرقابة تلك .

ونحن لا نرى سببًا يدعونا لإزالة وسائل الرقابة على العملة حاليًا ، تظهر تجربة بلاد أمريكا اللاتينية أنه بمجرد خلاص اقتصادهم من تأثيرات الهجوم على عملاتهم ، فإن تجار العملة شنوا هجومًا آخر كانت له نتائجه المأساوية التى تماثل نتائج الهجوم الأول ، وأقول بوضوح إنه طالما يسمح النظام المالى الدولى لتجار العملة بتخفيض قيمة العملات ، فلا يوجد ضمان بأن يتوقفوا ويكفوا عن القيام بأعمالهم تلك ويرجع هذا ببساطة لأن الحكومات قامت بتنفيذ الإصلاحات المالية بإخلاص ، ولا يهم تجار العملة سلوك الحكومات الطيب ، إنهم يهتمون فقط بالبلاد التى يوجد بها ثروات يمكن سرقتها ، وتُترك البلاد ذات الحكومات الضعيفة وحدها إذا كانت فقيرة بالشكل الذى لا يسمح بسرقتها عن طريق تخفيض قيمة العملات بها .

من أجل ذلك ، ستظل وسائل الرقابة مُطبقة حتى يخطط المجتمع الدولى نظامًا ماليًا جديدًا يكبح جماح أنشطة تجار العملة ، إن الاتجار فى العملة لم يخدم أى هدف حميد بقدر ما يهم الاقتصاد العالمى ، وهو يثرى القليل من أصحاب رؤوس الأموال على حساب البلاد الفقيرة وشعوبها ، إن الملايين من شرق آسيا حاليًا يتضورون جوعًا أو غير قادرين على تحمل أعباء العلاج الطبى ودفع ثمن اللبن لأطفالهم ، وقد تريدون لوم الحكومات على هذه الكارثة لكن هذه الأشياء لم تحدث قبل تخفيض قيمة العملة .

ويقع اللوم أيضا على صندوق النقد الدولى ، ووسائل الإعلام الغربية ، ووكالات فرض الأسعار ، وإن لم تكن مسئولياتهم مباشرة عما حدث ، إن تجار العملة هم المجرمون

الحقيقيون الذين تسببوا فى تدمير اقتصادات شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية وروسيا ، والعالم بأسره ، لقد حدثت خسارة تقدر بتريليونات الدولارات فيما يتعلق بالقوة الشرائية ودراسة المشاكل الاقتصادية بمعزل عن الأمور النقدية ، لقد دمر تجار العملة مبالغ ضخمة من ثروة العالم من أجل تكوين ربح قليل نسبيًا لأنفسهم .

وليس عندى سبب يدعونى لتغيير رأيى فيما قلته فى هونج كونج فى عام ١٩٩٧ من أن تجار العملة كانوا هم المسئولين عن تدمير اقتصادات شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وروسيا ، إن العالم يمكن أن يستغنى عن سلوكهم المدمر الذى يشبه سلوك القطيع ، وإذا لم يمكن الاستغناء عنهم ، فلابد على الأقل من تنظيم أعمالهم ، ولابد للحكومات التى تأوى هؤلاء التجار وتدعى أنها لا تستطيع السيطرة عليهم من أن تستقيل أو أن يتم إسقاطها .

ينبغى أن يشهد القرن الحادى والعشرين عالما أفضل من ذلك الذى شهده القرن العشرون ، لقد شهدنا اختراع أسلحة حربية أكثر تدميراً فى القرن العشرين ، ونحن نرى الآن أسلحة حربية أحدث ، وهى بالتحديد أسلحة مالية واقتصادية ، وهى أسلحة ليست أقل تدميراً ، ولا أقل فتكًا من الصواريخ والقنابل .

وإذا كان العالم يؤمن بالسلام والديموقراطية والعدالة للجميع حقًا ، فلابد إذًا من تدمير الاتجار فى العملة أو كبح جماحها . وحينئذ ، وحينئذ فقط سوف نشهد انتعاشًا للاقتصاد العالمى وتوزيعًا عادلاً للثروة .

إن ماليزيا متفائلة بالنهوض السريع من حافة الكارثة الاقتصادية ، غير أننى لابد من أن أصرح أننا بوصفنا دولة صغيرة ، فإن مدى هذا النهوض يعتمد على وضع الاقتصاد العالمى ، فنحن لن يحدث الإنعاش التام لنا حتى تعود الحياة للاقتصاد العالمى ، لكن العالم لن يتمكن من تحقيق ذلك إلا بعد تدمير الاتجار فى العملة أو كبح جماحها ، وبعد التوقف عن اعتبار الرأسمالية وكأنها دين من الأديان .

٥- إِدَارَةُ الْأَزْمَةِ الْمَالِيَّةِ الْآسْيَوِيَّةِ

عقب صرف النظر عن الأزمة المالية فى شرق آسيا كإحدى مشاكل القارة الآسيوية عندما بدأت فى يوليو عام ١٩٩٧ ، تصاعدت الآن لتصبح جيشانًا اقتصاديًا ذا حجم عالمى ، ومنذ ذلك الوقت امتد نطاق الأزمة الاقتصادية إلى روسيا ؛ حيث فشل صندوق النقد الدولى مرة أخرى فى إنقاذها ، وبعد ذلك ، وفى الآونة الأخيرة وصلت موجات الصدمات المالية إلى الشواطىء الأمريكية ، وقد تحتاج عدة بلاد من أمريكا اللاتينية إلى أن تواجه تدفق عملاتها خارج البلاد بشكل مكثف و تخفيضات فى قيمة عملاتها لأن تلجأ إلى صندوق النقد الدولى حالاً ، وبانتشار العدوى فى ثلاث قارات يلوح التهديد بحدوث ركود اقتصادى عالمى وشيك ، ماذا أصاب البلاد؟ هل هناك حلقة مفقودة أم شىء مختلف بخصوص هذه الأزمة؟ أم هو مجرد حجم الأزمة والسرعة التى حدثت بها؟ هل تقدمت التكنولوچيا بحيث يصعب على العقل السيطرة عليها؟ لكى نعرف هذا علينا أن نعرف أولاً الأسباب الأساسية والأسباب الثانية ، بل وحتى الثالثة إن وُجدت لما حدث .

علينا أن نتذكر أن دول شرق آسيا كانت قبل انهيارها المالى ضمن أنجح بلاد العالم فى النواحى الاقتصادية ، وكان النجاح الاقتصادى حقيقى ، رغم أن إرجاع هذا النجاح لحدوث معجزات أمر خاطىء ، لقد تطورت هذه البلاد اقتصاديًا بسرعة لأنه يبدو أنها كانت قد عثرت على الصيغة الصحيحة للتطور ، والصيغة ليست واحدة فى كل الظروف والأماكن ، لكن هناك عناصر معيّنة مشتركة .

* ورقة مقدمة فى المؤتمر الدولى عن «إدارة الأزمة المالية الآسيوية : دروس وتحديّات» فى كوالالمبور بماليزيا فى ٢ نوفمبر عام ١٩٩٨ .

كانت كوريا الجنوبية قومية بشكل مغال فيه ، لم تكن تريد من الشركات الأجنبية أن تستثمر وتطور صناعاتها . وكانت تفضل شراء التكنولوچيا وتفريخ المقاولين ورجال الصناعة الوطنيين ، وكانت اليابان هى نموذجها الذى يحتذى به ومصدر وسائلها التكنولوچية ، وكانت الحكومة تقدم لمواطنى كوريا الجنوبية بصرف النظر عن إمكانياتهم ، الحماية والمبالغ المالية للدخول فى المشاريع الصناعية التى يختارونها ، وكانت الحكومة تقدم مساعدات أكبر لمن ينجحون فى إدارة أعمالهم ، وظهرت بسرعة نظائر ضخمة لبيوت التجارة اليابانية ، ومع أن هذه البيوت التجارية كانت ملكيات خاصة لمواطنين من كوريا الجنوبية ، لكن الحكومة لم تمنعهم من المساهمة مساهمة ضخمة فى التطور السريع والتصنيع فى كوريا الجنوبية ، ويمكن أن يعتبرهم البعض من الأصدقاء المقربين للحكومة ، لكن هذه الصداقة تكونت فى معظمها بعد أن أدركت الحكومة إمكانياتهم فى النجاح وفى المساعدة على دفع عجلة التصنيع للأمام ، وإلى جانب ذلك ، فإن نجاحهم تسبب فى إيجاد وظائف للقوة العاملة فى كوريا الجنوبية ، كما ساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن الخطأ القول إنه لم يكسب أحد سواهم من نجاحهم ، ومما يُشك فيه أيضًا إذا ما كانت الشركات العامة المحدودة تنجح لو تم تعويمها لكى تغامر باقتحام الحدود المجهولة للصناعات كبيرة الحجم ، بالتأكيد لم يكن ممكنًا إحراز نجاح سريع لأن إدارة الشركات العامة وعملية اتخاذ القرار فيها تُعتبر معقدة ، ومملة ، و تتسم بالحذر ، أما الشركات ذات القيادة القوية التى يتولاها المدير العام لصاحب الشركة فهى أكثر قدرة على القيام بغزوات فى الحدود المجهولة وعلى اتخاذ خطوات جريئة للتغلب على العقبات .

وواضح أن أى نقص فى المهارة ينتج عنه الفشل المبكر والزوال ، وبالتالى فقليلون هم الذين ينجحون ويستمرون ، وهؤلاء ينمون بسرعة شديدة ، خاصة وأن الحكومة بأهدافها القومية تمد لهم يد العون ، وظهر عدد من البيوت التجارية فى غضون فترة قصيرة جداً بدا أنها قادرة على النمو فى كل اتجاه .

ويتطلب النمو السريع اقتراض مبالغ مالية ضخمة ، من مصادر داخلية محلية أولاً ، ثم من مصادر أجنبية ، وكان من المهم إيجاد فيض نقدى لخدمة القروض ، وكانت حكومة كوريا الجنوبية تلعب لعبة اللحاق بالقطار ، كان عليهم أن ينموا ويتطوروا ، وكان لابد لكل المال الذى يكسبونه من أن يستخدم فى التوسع ، وبسرعة مذهلة ظهرت كوريا الجنوبية فى الساحة كقوة اقتصادية عظيمة ، وقد يبدو الأساس عندهم ضعيفًا ، ولكن طالما أنهم يمكنهم النمو و الحصول على الفيض النقدى ، كان الوضع آمنًا بالنسبة لهم ، وكانت كوريا الجنوبية تزدهر كلما توسعت بيوتها التجارية ، وجعل دخل الفرد الكورى كوريا الجنوبية مؤهلة لعضوية «منظمة التعاون والنمو الاقتصادى» .

ومما لا شك فيه أن كوريا الجنوبية كانت قصة نجاح ، وواضح أن طريقتها فى تنفيذ مشروعاتها التجارية ليست نفس الطرق الاقتصادية الناضجة فى الغرب أو حتى فى اليابان ، لكنها مع ذلك فقد حققت نجاحًا اقتصاديًا ، وازدهر حال الشعب ككل ، وأخذ نصيبًا جيدًا من التعليم ، وأصبحت مهاراته عالية ، وكانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد أنهم إذا استمروا فى توظيف استراتيچيتهم ، فسوف يصبحون بلدًا متقدمًا بسرعة .

وقد يقال عن الكوريين إنهم يمارسون سياسة رأسمال الأصدقاء الأوفياء بغير منازع ، وواضح أن صفوة قليلة هم الذين استفادوا وظهروا كملوك مال عظماء ، ولكن لو أعطت الحكومة نفس النوع من الدعم الممتاز للآخرين ، ألن يُعتبروا كأصدقاء مُقربين للحكومة هم أيضًا؟ ولو حصل عدد كبير على نفس الدعم بدون تمييز ، هل كان النجاح سيصيب الاستراتيچية؟ إن قدرة الحكومة وطاقتها كانت ستمتد وتتشعب كثيرًا لو حدث ذلك ، ومن المحتمل ألا تنجح أية شركة نجاحًا حقيقيًا ، ولأصبحت الشركات جميعًا إما شركات صغيرة أو متوسطة الحجم ، الأمر الذى لا يضيف الكثير للأهداف التنموية القومية لكوريا الجنوبية ، ولأصبحت كوريا الجنوبية مثلها مثل أى بلد نامى ، يكافح سنوات وسنوات لتزويد شعبه بالطعام ، ولهاجر أكثر أبنائها نبوغًا أو استعدادًا للمغامرة ، وبقى من هم غير مقبولين على

المشاريع والمغامرة محصورين فى بلد نام إلى الأبد ، لكن كوريا الجنوبية خلقت ملوك المال وحققت نجاحًا باهرًا لتصبح بلدًا صناعيًا جديدًا ، ويجب أن نتذكر أن اليابان فعلت نفس الشيء بل وحتى أكثر منه تكاملا خلال فترة استعادة «الميجى» .

وفى جنوب شرق آسيا ، قرر اتحاد دول جنوب شرق آسيا الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية من أجل النمو والتصنيع ، وإذا لم يشركوا الأسواق المحلية معهم ، لكان الأجانب أحرارًا فى فعل أى شيء ، بما فى ذلك تملك ١٠٠ ٪ من الصناعات . وكانت مكاسبهم أقل من مكاسب كوريا الجنوبية وأبطأ فى الوصول عنها ، وقد استغرق اكتسابهم لتكنولوچيا ومهارات الإدارة الصناعية والاستثمارات وقتًا طويلاً ، كما استغرق بناء رأس المال الذى كانوا يحتاجون إلى أن يكون كبيرًا الكثير من الوقت أيضًا .

ولكنهم فى النهاية أنتجوا نسخهم الصغيرة من «الشيبولز» ، وتم استبعاد الأجانب من صناعات معينة ، وخصوصًا تلك التى تخدم الأسواق المحلية ، وعندما أصبحت الخصخصة مسموح بها ، سلمت الحكومات مشاريع الدولة ومنافعها الكبيرة لتلك الشركات المحلية التى كانت قد كبرُت بالقدر الكافى الذى يجعلها تتسلم تلك الكيانات المملوكة للدولة وتنفذ مشاريعها .

ولابد من أن نتذكر أن معظم الأعمال التجارية التى كانت الدولة تتولى إدارتها كانت تحتضر ، لقد كانت تعتبر الخدمات التى تقدمها الدولة فى مقابل الضرائب التى يدفعها الشعب ، وهكذا كانت الدولة تبنى الطرق وتصونها للاستخدام المجانى فى الأساس ، لدافعى الضرائب ، لم تكن الدولة تتوقع عائدًا فى المقابل ، وبما أن الدولة لم تكن تملك المبالغ الكافية من المال ، كانت الطرق تبنى ويتم صيانتها بشكل سيء للغاية .

وأزالت الخصخصة عن كاهل الدولة معظم المسئوليات الخاصة ببناء الطرق وصيانتها ، ولكن بما أن الدولة مستمرة فى جمع الضرائب ، فلابد لها من إعادة الضرائب للشعب بطريقة أو بأخرى ، وبالتالى فإنها تدعم بناء وصيانة المنافع العامة ببيع سلعها بأسعار

مُخفضة جدا ، وبذلك تظل التكاليف والرسوم المفروضة على الطرق فى حالات بعض الطرق العامة مخفضة .

ومرة أخرى ، كان لابد من اختيار بعض الناس لأى مشروع أو صناعة تريد الدولة التوسع فيها وإنجاحها ، وليس المهم من الذى كان يقع عليه الاختيار ، سواء كانوا من زعماء الحكومة أم لا ، المهم أن من يتم اختياره لأى شىء على الإطلاق ، سيقول الناس عنه إنه من الأصدقاء المقربين للحكومة ، وكانت تهم الصداقة المقربة للحكومة تُلصق حتى بالشركات العامة التى تختارها الحكومة ، تمامًا كما يمكن لأى رجل أعمال أن يستفيد بأى شكل من قرار الحكومة أن يُعاير بأنه من أصدقاء الحكومة المقربين ، ولم يكن يغير من الموقف أن هذه الاختيارات كانت تتم عن طريق مناقصات عامة ، فقد كان من يقع عليهم الاختيار يعتبرون مع ذلك من أصدقاء الحكومة .

وكان الاتهام بصداقة الحكومة لايحدث فقط إذا حصل الأجانب على المشروع بدون أى شروط ، دون النظر للمصلحة القومية ، يجب السماح للأجانب بأخذ أى شىء لأنفسهم بدون أى قيود ، وكانت دعواهم هى أنهم ، وبسبب سيادتهم المطلقة ، يقومون بإسداء جميل للبلاد التى تم اختيارهم للعمل بها لأنهم سيقدمون أفضل الخدمات والسلع بأرخص التكاليف ، ويكون تجميعهم لأرباح ضخمة لأنفسهم نتيجة لذلك أمرًا مقبولاً لأقصى حد ، حتى لو تسببوا فى منافسة غير شريفة مع أصحاب المشروعات من المواطنين .

وقد تكون هناك درجة معينة من محاباة الأصدقاء المقربين والأقارب فى كوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا ، ولابد من وجود البعض ممن أُعطيت لهم الفرصة والمساعدة لأنهم كانوا من الأصدقاء المقربين أو أعضاء من عائلات زعماء الحكومات أو من هم على صلة بهم ، لكن ليس صحيحًا ولا من العدل الزعم بأن كل من تم اختيارهم كانوا من الأصدقاء المقربين أو من أقارب الحكومات ، وحتى أعضاء الحكومات يجوز أنه كانت لهم الشرعية القانونية فى معاملاتهم التى تدخل الحكومة طرفًا فيها .

وسواء كانت ممارسات واستراتيجيات تلك البلاد جيدة أم سيئة ، لا يستطيع أحد القول بأنهم فشلوا فى تطوير بلادهم بسرعة وبشكل جيد ، وأنهم أعطوا شعوبهم مستويات معيشية أعلى ، وضاعفوا من مهاراتهم التكنولوچية والتعليمية والمهارات الأخرى ، وعمومًا وضعوها ووضعوا بلادهم بقوة على طريق التقدم على رأس دول نامية أخرى ، وفى الحقيقة ، لو تُركت هذه الدول لحالها ، للحقت بركب البلاد المتقدمة فى غضون فترة وجيزة من عمر الزمن .

هل كان يمكن لهذه البلاد التى كانت تمارس ما كانوا يمارسونه هم ؛ أن تنهار اقتصاديا؟ ربما كانوا لا يستطيعون اللحاق بهم والسير فى ركابهم ، وقد يُصابون بالاختناق ، وكان يمكن لبعض أعمالهم التجارية وبنوكهم أن تفشل ، ولكن من المشكوك فيه أن يتعرضوا لانهيار تام ، وبالتأكيد ليس فجأة وبالتزامن مع أحداث أخرى – هناك لحظة تكون فيها بكامل الصحة والعافية وفى اللحظة التالية تترنح بلا هدف فى حالة من الانهيار التام .

وإذا حدث أى شىء لمصارفهم أو مؤسساتهم أو مشروعاتهم التجارية ، بصرف النظر عن حجمها ، كبُر أم صغُر ، فإنه يمكن القيام بجهود للإصلاح فى حينه ، إن إنقاذ الشركات شىء يفعله أى إنسان ، والفكرة القائلة بأنه لا ينبغى إنقاذ الشركات التى تفشل ليست وصيةً دينية . يمكن معاقبة كثير من الأبرياء لو تعرضت المشاريع التجارية للفشل ، عليك بمعاقبة المخطئين بكل وسيلة ممكنة ، لكن قتل الشركة لا يخدم أى هدف نبيل ، ويكون الأبرياء هم أكثر من يعانون ، وهكذا لو وُجدت حالات فشل ، فإنه يمكن وضع الشركات فى غرف الإنعاش لإنقاذها ، وتستمر البلاد فى حالة ازدهار ، إن أقطار شرق آسيا ما كان لها أن تنهار جميعًا فجأة وفى وقت متزامن ، كان يمكن ألا تحدث عدوى شاملة ، بل كان يمكن حدوث مجرد أنفلونزا مؤقتة .

لكننا نعرف أن أقطار شرق آسيا انهارت جميعها فجأة ، وإذا لم يكن هذا بسبب حكوماتهم السيئة ، وفسادها ، ورأسمالية الأصدقاء المقربين لها ، ومحاباة الأقارب ، فماذا

إذن؟

لقد انهارت لأن ثرواتها انتُزعت منها من خلال تخفيض قيمة العملة ، انهارت لأنهم جعلوها فجأة فى غاية الفقر ، لم تستطع دفع ديونها ، ولم تستطع الاقتراض ، ولم تستطع تمويل مشاريعهم التجارية ، لم تستطع عمل أى شىء ، لقد أصابها الشلل من الناحية المالية .

وعندما انخفضت قيمة عملات تلك البلاد ، أصبحت غير قادرة على أعباء تكاليف دفع الديون الخارجية أو شراء المواد الخام ، أو قطع الغيار أو الخدمات ، ولا يمكن لأسعار الفوائد ولا الحد من الإقراض (تضييق الاعتمادات) أن يساعدا فى شىء يُذكر ، إن الهجمات المتزامنة على أسواق الأسهم تجعل الشركات عاجزة عن الدفع لأن البنوك تطالب بحد الربح ، وتضاعفت القروض المعدومة بشكل مخيف .

لقد تسبب تخفيض قيمة العملة فى الانهيار ، وقد تكون هناك أسباب أخرى لكن تخفيض قيمة العملة هو الذى عجّل بالانهيار ، كيف يحدث تخفيض لقيمة العملة؟ هل استشعرت العملة بأن الحكومة كانت فاسدة فقررت أن تخفض قيمتها بنفسها؟ بالطبع لا . هل خفّضت الحكومة من قيمة العملة؟ واضح أن الحكومة لم تفعل ذلك ، إذًا من فعل ذلك؟ لقد كان تجار العملة هم الفاعلين .

لماذا فعلوا ذلك؟ هل لأنهم خافوا أن يخسروا أموالاً؟ لا . ليس هناك أى دليل على أنه كان معهم كميات كبيرة من العملات المعنيّة ، إذًا فأى هبوط فى قيمة العملة لم يكن ليكلفهم أى شىء ، كما لم يكن لأى إعادة تقييم لها أن يعطيهم أى ربح ، لكن باقتراض العملة ثم بيعها كان يمكنهم أن يتسببوا فى تخفيض قيمة العملة ، وعندما تكون قد انخفضت بالقدر الكافى الذى يرضيهم ، كان يمكنهم شراء العملة وتسليمها لأولئك الذين كانوا قد اشتروها بالسعر الأعلى وبالتالى يكوّنون أرباحًا طائلة ، لا يتضمن الأمر إذًا نقص فى الثقة أو خوف من خسارة نقود فى استثماراتهم ، إن ما دفع تجار العملة هؤلاء على ما فعلوه هو إمكانية جمع أرباح طائلة عن طريق البيع على المكشوف ، لقد كان الطمع ، الطمع

الذى لا يهمه شىء عن الدمار الذى نتج عما فعلوه ، ولا عن انهيار اقتصادات سليمة ومزدهرة تمامًا ، الطمع الذى ينجح وينتعش على حساب شقاء الآخرين .

إن تجار العملة هؤلاء يتحكمون ويديرون مبالغ مالية ضخمة يستثمرها الأثرياء فى بلاد غنية جداً ، وفوق هذا ، فإنهم يستطيعون رفع الفعالية المالية لتصل إلى ٢٠٠ ضعف ، وذلك فى حالة إدارة رأس المال طويل الأجل ، إن لهم اتصالات جيدة ، إنهم الأصدقاء المقربون لرجال البنوك الذين يديرون مبالغ ضخمة يملكها الجمهور ، وهم يعتقدون أنه طالما هم عظماء ، فلن يستطيع أحد منعهم من المضاربة فى السوق بأية طريقة يحبونها ، إن البنوك المركزية فى الدول النامية بما لديها من احتياطى ضئيل تفلس قبل أن تكون هذه المبالغ الاحتياطية قد تسببت فى المخاطرة ولو بكسر عشرى أو جزء بسيط من المبالغ الضخمة الموجودة تحت تصرف هؤلاء التجار .

ولم تزعجهم أو تصيبهم بالقلق مطلقًا حقيقة أنهم بتخفيضهم لقيمة العملات يخلقون اضطرابًا عنيفًا وأزمة مالية ، ويتسببون فى إفقار البلاد وشعوبها ، ويطردون الملايين من وظائفهم ، ويحرمونهم من الطعام والدواء وما إلى ذلك ، ويتسببون فى قيام الشعوب بأعمال الشغب وينزعون الاستقرار من حكومات كانت أوضاعها فى السابق مستقرة ، بل ويتسببون فى الإطاحة بهذه الحكومات - كل هذا لم يزعجهم البتة ، وهم يكتفون فقط بالادعاء بأن هذه الحكومات كانت حكومات سيّئة ، وأنهم كانوا قد فقدوا الثقة بها وبالتالى سحبوا أموالهم للخارج ، ولم تزعجهم أو تصيبهم بالقلق حقيقة أنهم لم يستثمروا مطلقًا فى هذه البلاد ، وأنهم فى الواقع لم يكن لديهم أى شىء يسحبونه من البنوك ، ولم تزعجهم أو تصيبهم بالقلق أيضًا حقيقة أن ضياع ثقتهم ما كان ليتسبب لهم فى خسارة أى شىء ، أما إذا كانت عملية سحب أموالهم ستكسبهم أرباحًا طائلة ، فليقترضوا هذه الأموال لكى يتسنى لهم سحبها ، والمهم عندهم هو تكوين ثروة من تلك الفرصة التى استطاعوا خلقها بناء على ادعائهم بفقدان الثقة ، ولو كانت الأساسيات المالية جيدة ، ولا يوجد سبب فى فقدان الثقة ،

فالعدوى إذًا يمكن أن تكون سببًا وجيهًا لفقدان الثقة ، إن أى سبب يصبح سببًا جيدًا لاقتراض العملات لكى يسحبوها ، وأن يبيعوها على المكشوف ويحصدون أرباحًا ضخمة .

وهكذا انخفضت قيمة عملات اقتصادات النمور الآسيوية واحدة بعد الأخرى على أيدى تجار العملة ، وهكذا اتهمت حكوماتها بالفساد ، ومحاباة أقاربه فى التوظف ، ورأسمالية الأصدقاء المقربين لها وسوء الإدارة ، وأصبح كل شىء كانت تلك الحكومات قد أنجزته من قبل وأدى إلى إثراء البلاد ونموها ، تُلام عليه الآن ويُعتبر السبب فى خلق فقدان الثقة وتخفيض عملاتها ، وشارك العالم أجمع فى ترديد الاتهامات لحكومات شرق آسيا بأنها تسببت فى حدوث الاضطرابات والأزمات المالية والاقتصادية لبلادها .

ولم يذكر أحد دور تجار العملة فيما عدا أنهم كانوا قد فقدوا الثقة ، واندفعوا بأموالهم خارج البلاد كأنهم قطيع من الماشية - هذا من حقهم - لماذا يضعون أموالهم فى موضع المخاطرة؟ لقد استثمروا من أجل تكوين ثروة ، وليس لدعم ومساندة الحكومات الفاسدة ، لكن الواحد منا يود أن يشير إلى أنهم فى الحقيقة لم يستثمروا مطلقًا بهذه العملات ، لكن هذا أمر لا علاقة له بما حدث ؛ وحيث إنهم وجدوا فرصة لاقتراض العملة ، ولبيعها على المكشوف ، وجنى الأرباح من وراء ذلك ، فلم لا؟

وهم يهاجمون أيضًا سوق الأسهم المالية ، فهى تبيع الأسهم التى يملكونها أو السهم الذى اقترضوه ، وانخفضت بشدة دلائل أو مؤشرات الأسهم ، وخسرت الشركات رؤوس أموالها وأصبحت عاجزة عن الوفاء بطلبات اكتتاب حد السعر أو الوفاء بالديون ، وانخفضت قيمة الأسهم عن قيمة الأصول ، كان يمكن شراء هذه الشركات بأسعار زهيدة ، وتوقفت عن دفع أية ضرائب على أرباحها ، لم تكن تحقق أى أرباح ، كانت هذه الشركات تخسر ، ولا تستطيع الحكومة أن تجعل الأطراف تلتقى الآن ، أى أصبحت عاجزة عن إيجاد أى حل .

ومن هنا يدخل صندوق النقد الدولى ، ويعرض القروض بشرط أن تسمح البلاد

للشركات الأجنبية بالقيام بأعمالها التجارية أو باستهلال مشاريعها هذه دون أى شروط ، كما يفرض الصندوق شروطًا أخرى تضمن فشل وإفلاس عدد أكبر من الشركات المحلية ، منها أسعار فوائد أعلى من غيرها وتخفيضات فى الاعتمادات المالية ، فازدادت حدة الأزمة ، ولكن ذلك لا يدعو للقلق . لقد فشلت الشركات لأنها كانت سيّئة وكان يجب التخلص منها . إن الشركات الجيدة فقط هى التى تبقى ، وعندما يعود الاقتصاد لحالته الطبيعية بعد الأزمة ، سيكون وضعه صحيًا أكثر ، لكن العملة رفضت استرجاع قيمتها ، على العكس ، ازداد وضعها سوءاً .

وفى النهاية يقع اللوم على صندوق النقد الدولى ، ومازال اللوم بعيدًا عن تجار العملة ، وتُركوا أحرارا لنهب بلاد أخرى ، فطالما لا يؤثرون بأى شكل على اقتصادات الدول الغنية ، فلا يقع عليهم أى لوم .

وازدادت جرأة مديرى المبالغ المالية لشعورهم بالأمان وبعدم تأنيب الضمير نتيجة للمآسى التى خلقوها فى كل أنحاء العالم ، فاقترضوا أكثر ووجهوا هجومهم نحو أى بلد يمكنهم تحقيق أرباح منه ، وأما البلاد التى تركوها فقط فهى البلاد التى بها مستثمرون من أمثالهم .

لكن روسيا انهارت تمامًا تحت تأثير هجماتهم بعد ذلك ، وأصبح الروبل الروسى لا نفع له ، وفقدت إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل مبلغًا ضخمًا من المال ، ولا يعرف أحد مقدار ما خسروه حيث إن الشفافية والصراحة تُطلب فقط من الآخرين ، ولكن ليس من أنفسهم .

ولكن ، بصرف النظر عن وجود شفافية أم لا ، فإن من اقترضوا من إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل لا يمكنهم إخفاء الخسائر الفادحة التى تكبدوها ، ونحن نعرف بعضًا من هذه الخسائر الفردية عن طريق البنوك وتعدت مبالغ معينة البلايين ، ونعرف أن الاحتياطى الفيدرالى اضطر إلى أن يجبر البنوك على دفع كفالة لإدارة صندوق رأس المال

طويل الأجل تُقدّر بحوالى ٥ ,٣ بليون دولار ، غير أننا لن نعرف القصة بالكامل لأن وسائل الإنقاذ الخرافية تتصاعد لكى تكفل الآخرين ، إن المستثمرين فى إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل من الشخصيات المهمة جدًا ، وعلى عكس الملايين الذين يتضورون جوعًا فى البلاد الفقيرة والذين نهبتهم إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل ، ويجب إنقاذهم .

إن مبدأ محاباة الأصدقاء الأوفياء يمتد ليشمل عمليات البنوك وصناديق المال ، فهم جميعًا يعرفون بعضهم البعض ، ويتكلمون مع بعضهم طوال الوقت ، وهناك أمثلة كثيرة على أنهم سبق أن عملوا سويًا فى نفس المؤسسات أو الشركات ، إن الاكتتاب فى صناديق الأموال يتم بالدعوة فقط ، وواضح أن أولئك الذين يُدعون معروفون لمديرى الصناديق . ومع أن احتمال منافسة الصناديق لبعضها أمر وارد ، فهناك دلالات كافية على أنهم يتواطئون أيضًا .

وعندما تُباع أية عملة ، فلابد من أن يكون هناك مشتر لها ، وإذا كان شراء العملة سيرفع من قيمتها ، فينبغى إذًا أن ترتفع قيمتها بنفس عدد المرات التى تنخفض فيها تلك القيمة . ولا يمكن أن يحدث أى بيع دون أن يكون له شراء ، ولابد من أن يكون هناك دائمًا شخص يريد أن يشترى وآخر يوافق أن يبيع ، فكلاهما يُعادل الآخر ، لكن وكأنه يبدو أنه أحيانًا كان هناك بائعون فقط يخفضون من قيمة العملة دون وجود مشترين لإعادة تقييم العملة ، أى رفع سعرها .

وأحيانا تكون السوق ضعيفة ، أى تكون كميات قليلة جدا من العملات هى التى تُباع أو تُشترى ، ولكن العملات كلها يجرى تخفيض أو رفع قيمتها على أساس هذه التعاملات البسيطة ، كيف يمكن لمثل هذه الصفقات الصغيرة أن ينتج عنها خسارة أو ربح دول بأكملها لبلايين الدولارات؟ الناس ، ملايين منهم ، يتحولون إلى فقراء ، ويتضورون جوعًا ، ويُحرمون من فرص العلاج الطبى ، كل هذا لأن عددًا قليلاً من الناس باع مقدارًا بسيطًا من العملة فى مكان بعيد؟

قد تكون الحكومات فى كثير من دول شرق آسيا سيئة ، وقد تمارس محاباة الأصدقاء المقربين والأقارب ، وما إلى ذلك ، وقد يقدمون العذر للناس على فقدان الثقة فى حكوماتهم عن طريق ما يُسمى بقوة السوق ، لكن هذه الحكومات لم تقم بخفض قيمة عملاتها ، كما لم تستشعر العملات فظاعة تلك الحكومات فقامت بالتالى بتخفيض قيمتها ذاتيًا ، إن تجار العملة هم الذين خفّضوا من قيمتها بمضارباتهم وتلاعبهم فى الأسعار ، ولم يُخفض رجال صندوق النقد الدولى من قيمة العملات ، لكنهم ساعدوا على ذلك ، وقدموا أعذارًا إضافية لتجار العملة لتخفيض قيمتها أكثر وأكثر ، ولو فشلت الحكومات فى تنفيذ انتقادات الصندوق ، فإن تجار العملة يتسببون فى تخفيض قيمتها أكثر ، وصندوق النقد الدولى لا يقع عليه اللوم الشديد ، لكنه استخدم تهديدات تجار العملة لاستخلاص أقصى درجة إذعان من الحكومات المعنية بالأزمة .

إن تجار العملة هم بلا شك المسئولون عن تخفيض قيمة العملة ، وهم السبب فى أزمة العملة واضطراب سعرها ، لقد نشروها فى العالم أجمع ، لقد كثّفوا وعجّلوا من الركود الحالى فى كل بلد ، وهم فى الطريق لخلق ركود على مستوى العالم كله .

وإذا كنا سنديرالأزمة المالية الآسيوية آملين فى إمكانية النجاح بأية درجة من الدرجات ، فعلينا أن نعالج المضاربة فى العملة والتلاعب فى أسعارها .

يُقال إن حجم الاتجار فى العملة يعادل ٢٠ ضعف حجم التجارة العالمية ، وربما كان الرقم أكبر من ذلك الآن ، ولكن ما الذى نجده لإظهار مقدار النقود المستخدم فى تجارة العملة؟ إن التجارة العالمية تخلق الثروة والوظائف والصناعات وجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية ، وبدون التجارة العالمية ، يستحيل أن تنمو أى بلد بشكل جيد ، إن صناعة النقل ، والنقل والشحن بالسفن ، والشحن الجوى ، والنقل البرى من كل نوع ، والتأمين ، وشحن وتفريغ البضائع ، وطابور آخر من أنشطة اقتصادية أخرى ما كان يمكن أن توجد بدون التجارة العالمية ، إن العالم وصل لدرجة التطور الذى وصل إليه اليوم بسبب التجارة

العالمية فى السلع والخدمات فى كل صنف ممكن أن يتصوره عقل .

وإذا كانت التجارة العالمية تعادل ٢٠ ضعف قيمتها الحالية ، فإنك لا يمكن أن تتصور الثروة والرخاء الذى ينتج عنها ، إن كل بلد حينئذ سيزداد ثراءً سواء كان غنيًا أم فقيرًا ، متخلفًا أم متقدمًا ، لكننا نعلم أن ثراء العالم يرجع إلى حد كبير إلى التجارة فى السلع والخدمات ، بينما الاتجار فى العملة ، وإن كان أكبر من التجارة فى السلع والخدمات بعشرين مرة ، لم يساهم بأى شىء فى رفاهية العالم وسعادته ، لم يساهم فى النمو الاقتصادى للعالم ، نحن نعلم حقيقة واقعة حقًا ، وهى أن الاتجار فى العملة دمر اقتصادات العالم الذى بنته التجارة العالمية ، وأفقر الملايين ، وهو الآن فى الطريق للتسبب فى حالة كساد عالمى ، وقد يكون عدد قليل من المستثمرين قد كونوا لأنفسهم أرباحًا طائلة من الاتجار فى العملات عن طريق ما يُسمى بمبالغ التغطية ، لكن لو جمّعت أرباحهم جميعًا ، فلن تضيف لأكثر من كسر عشرى فقط من كميات الثروة التى دمروها ، ونحن نرى الآن أنهم يمكن أن يسقطوا هم الآخرون وأن يجروا معهم المستثمرين الأغنياء ، والبنوك ، ومبالغ التغطية الأخرى ، وبرغم الكفالات المدفوعة ، فإن انهيار مجرد مبلغ تغطية واحد مشمول فى الاتجار فى العملة قد يسبب حالة ركود عالمى .

واضح أن الاتجار فى العملة لم ينتج عنه أى خير للعالم ، وأنه فى الحقيقة كان السبب فى الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية ، وأنه أوقع العالم فى حالة من الفقر ، وإذا لم ندرك ونعترف أن الاتجار فى العملة هو السبب الجذرى للمشكلة الحالية ، فلا يمكن اتخاذ خطوات علاجية ، ولن يفيد مطلقًا الإصلاحات السطحية ، وتصحيح الأسباب البعيدة عن لب القضية ، كذلك لن يساعد الاعتراف بأن الاتجار فى العملة مشكلة كبيرة جداً و قوية جداً بحيث لا يمكن تنظيمها .

إن تبادل عملة ما مقابل عملة أخرى شىء ضرورى للتجارة العالمية ، لكن الاتجار بالعملة بشكله الحالى ليس أمرًا حيويًا ، وإذا كنا لا يمكن أن نستغنى عن الاتجار فى العملة ،

فلابد من تنظيمها والإشراف الصحيح عليها ، وهو أمر ممكن لو أن القوى الكبرى الغنية على استعداد للتعاون ، وسن قوانين وقواعد وفرضها للتنفيذ .

يجب أن تُجبر عمليات الاتجار فى العملة على الخروج إلى النور ، لقد تصرف العالم بطريقة متناسقة لمنع تسرب النقود فى البنوك عن طريق وسيط لعدم معرفة مصدرها ، ولا يوجد سبب من أجله لا يتحرك العالم فى عمل جماعى متناسق لتنظيم الاتجار فى العملة ، إن مثل هذا الاتجار يجب أن يُسجل رسميًا وأن يتم بتصريح رسمى فى كل بلد يعمل فيه تجار العملة ، ويجب أن تُعطى تعليمات للبنوك بتقليل حجم المبالغ التى تقرضها للمؤسسات المخصصة لإدارة الأموال لمضاعفات معقولة ، كما يجب تنظيم أساس تغيير سعر الصرف . فطالما يوجد مشترون ، ينبغى ألا يكون هناك تغيير فى الأسعار ، ينبغى فقط السماح بإعطاء نسبة مئوية محددة بالتغيير فى أسعار الصرف فى وقت معلوم ، كما ينبغى أن ينتج عن أى سعر للصرف يزيد عن النسبة المئوية المسموح بها إيقاف تاجر العملة عن العمل ، ويجب على البائعين تسليم النقود المباعة فى خلال فترة محددة ، ويجب تحديد مبلغ لا يتعدى نسبة مئوية محددة من تجارة البلد ذى الصلة باعتباره الحد الأقصى لأية معاملة بيع فى أى يوم .

واضح أن القواعد والتنظيمات والقوانين ستمنع التجار من تحقيق ذلك النوع من الأرباح الذى تعودوا على تحقيقه ، ولكن إذا كانت التجارة فى السلع والخدمات محدودة بما يمكن أن يتحمله السوق ، فلماذا لا تحدد التجارة فى العملة ؟ هل يجب علينا حماية الاتجار فى العملة ذى الربح المغالى فيه للحد الذى تغرق فيه البلاد والمناطق والعالم فى اضطراب وأزمات اقتصادية وحالات ركود اقتصادى؟

التجارة الحرة شىء جيد ولكن إذا جلبت الثروة والفوائد للشعوب وللبلاد المعنية فقط ، وليس المقصود بالتجارة الحرة تقديم أرباح لشخص واحد على حساب تدمير الطرف الآخر ، وإذا كانت التجارة الحرة تعنى أن الأغنياء يمكنهم سلب حقوق الفقراء ، فمن حق الأغنياء والأقوياء إذًا اللجوء لغزو بلاد الشعوب الفقيرة واستعمارها ، وإذا كان هذا هو

الشكل الذى سيصبح عليه النظام الاقتصادى العالمى ، فيحسن بنا ألا نتحدث عن استقلال الدول وعن حقوق الإنسان ، إن قمة النفاق هى القبول باستغلال الأغنياء للفقراء كقاعدة أخلاقية عامة عندما نتحدث جميعًا عن مجتمع بشرى عالمى جديد شجاع ورحيم ، إننا فى الواقع نتخلف ونعود للعصور المظلمة ، عصر الخرافات الذى يجب أن يؤيد الاستغلال الاقتصادى والسياسى فيه كل من يتألم لاتهامه بالكفر وشده على الخازوق .

ونحن هنا للتعرف على دروس وتحديات الأزمة الاقتصادية لإدارتها بطرقة فعالة وأكثر نجاحًا ، ولسنا هنا للانغماس فى تمارين علمية أكاديمية ، إن التحفظ فى التعبير عن الرأى لن يوصلنا لشىء ، علينا بمواجهة المشاكل مواجهة مباشرة جريئة ، وأن نكون على استعداد لقبول استنكار الأغنياء إذا كانت الأفكار التى نجدها تضيف أى شىء مهما كان لحل الأزمة الاقتصادية التى يواجهها العالم ، لابد أن نكون مستعدين لمواجهة تحدى الأزمة .

٦- رَدُّ فِعْلِ مَالِيزْيَا مَعَ أَزْمَةِ الْعُمْلَةِ

العالم متجه اليوم نحو حالة من الركود الاقتصادى . كل إنسان يعترف بهذه الحقيقة ، ويرغم أننا نعرف جميعًا أن العالم قد انكمش ليصبح قرية صغيرة وأصبحنا جميعًا جيراناً متقاربين ، إلا إنه لا توجد محاولة للتعامل مع حالة الركود الوشيكة الحدوث على أنها مشكلة عامة ، إن الحلول التى اتخذت حتى الآن حلول جزئية تدريجية ، وغير متكاملة ، ومعزولة عن بعضها البعض ، كان فيها الكثير من المبالغة ، ولكنها خالية من اتفاق موحد على ما ينبغى القيام به من إجراءات ، وبالتأكيد لم يتم اتخاذ أى عمل متفق عليه .

إن أكبر عائق لحل الأزمات الاقتصادية والمالية التى تهاجم العالم هو عدم الرغبة فى الاعتراف بالسبب الجذرى للمشكلة وبالتالى التعامل معها بطريقة جماعية مترابطة ، إننا نلقى باللوم على أى شىء آخر سوى السبب الحقيقى للمشكلة .

لقد عاشت المشكلة معنا منذ فترة طويلة ، لقد مرّت بلاد كثيرة وأحيانا مناطق كثيرة من العالم ، واحدة بعد الأخرى بتجربة الانهيار المفاجئ والهائل لاقتصادها ، وتم تطبيق حلول معينة ، كما تم تحقيق بعض العلاج ، لكن العلاج لم يكن دائما ، وعاد الانهيار مرات ومرات .

وهكذا تكرر تعرض بلدان أمريكا اللاتينية لحالات من الركود الشديد ، وهذا الركود يكلفها ويكلف العالم الكثير من المال لإدخالهم فى غرفة الإنعاش ، وبمجرد أن يتم علاجهم ، يتعرضون لنوبة جديدة من الاضطراب والأزمة الاقتصادية والانهيار ، فيتم تطبيق أسلوب العلاج نفسه ، كما يتحقق بعض الشفاء .

* ورقة مقدمة فى حلقة دراسية نظّمتها «مينيتشى شيمبون» فى طوكيو باليابان فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٩٨ .

والدول الأوروبية ليست مُحصّنة ضد نوبات الفتور الاقتصادى التى يسببها تخفيض قيمة العملات ، وتم استدعاء الاحتياطى النقدى عندهم ، واستعادت عملاتهم قوتها ، ويدعى بعضهم أن عملاتهم أصبحت أقوى بعد نوبات الفتور الاقتصادى التى أصابتهم ، ولكن سواء كانوا أقوياء أم لا ، فإنهم يمكن أن يعانوا ، بل إنهم - فعلاً- يعانون كثيراً ، من تخفيض قيمة العملة مرات ومرات ، لقد عاق عدم استقرار العملات النمو الاقتصادى فى العالم أجمع ، ولم تؤثر الأيام السعيدة للأسعار الثابتة لصرف العملات فى ظل نظام «بريتون وودز» ، عندما جرّب العالم العلاج الاقتصادى السريع والمستمر إزاء تخفيض قيمة العملة فى الحرب العالمية الثانية ، لم تؤثر فى المدافعين عن اقتصاد السوق الحرة ، إنهم لم يصدقوا أن الحكومات ينبغى أن تحدد سعر الصرف مرة ثانية ، على السوق أن تقوم بذلك لأنها تعرف مصلحتها أكثر من غيرها ، وعندما يفشل الاقتصاد ، فإن ذلك يرجع إلى أنه يقوم برد فعل إزاء ضعف أساسى أو ممارسات خاطئة فيه .

فما الذى يحرك السوق؟ واضح إنها الرغبة فى الربح ، وهى فى الأساس الجشع والنهم والرغبة فى الزيادة ، أما الاقتراح بأن الأسواق لها أهداف أخرى ، وأنها تريد أن ترى حكوماتها فى وضع أفضل ، فهو اقتراح مضحك ويدعو للسخرية ، إن ما تعتبره السوق حكومة أفضل ، هو تلك الحكومة التى ترضى طمعها وجشعها بشكل أكبر وأسرع ، إن وجود عالم يسوده العدالة والإنصاف ، عالم يحيا كل من فيه فى سعادة ورفاهية أمر لا يهم السوق وليس من اختصاصها ، ولو استطاع مثل هذا العالم أن يكفل للسوق الوسيلة لتحقيق ربح أكبر لنفسها ، ستطلب السوق عندها فقط مثل هذا العالم المثالى .

ولذا فإن الشغل الشاغل الحالى لقوى السوق هو التأكد من أن النظم المالية للبلاد التى تود الإغارة عليها مفتوحة لها ، وليس بها ما يعوق استغلالها المتناهى لها ، وستعتبر قوى السوق هذه أية سياسة أو عمل قد يقف فى طريق عملياتها للحصول على أقصى حد ممكن

من الربح سياسة خاطئة وغير عادلة .

إن الوضع النموذجي بالنسبة لهؤلاء الناس هو الوضع الذى تضمن فيه الحكومة الحفاظ على القانون والنظام فى الوقت الذى يواصلون فيه تجارتهم بأية طريقة يحبونها ، ويجب ألا ينظم أحد عملهم حتى لو كانت أنشطتهم تدمر الاقتصاد و سبل العيش للشعب ، وفى الوقت الحاضر ، عبارة قوى السوق تعنى فى الواقع الأشخاص الذين يملكون تحت سيطرتهم مبالغ ضخمة من المال ويستخدمونها فى الاتجار فى العملات والأسهم ، وبما أنه لا يُوجّه أعمالهم أحد ، فهم أحرار فى التخطيط لوسائلهم الخاصة فى الاتجار ، وطبقًا لقواعدهم ، فإنه فى كل مرة يبيعون فيها أية عملة ، تنخفض فيها قيمة تلك العملة نقاط قليلة ، وبالبيع المتكرر لتلك العملة ، يمكنهم تخفيض قيمة أية عملة لأى مستوى يحبونه . وهكذا خفّضوا الرينجيت الماليزى بنسبة ٦٠ ٪ فى الوقت الذى خفضوا فيه الروبية الإندونيسية ٦٠٠ ٪ دفعة واحدة .

ولإعادة تقييم العملة ، لابد من شراء العملة بالدولار الأمريكى ، وبالتالى على البنوك المركزية الدفاع عن عملتها بشراء عملة بلادها أيضًا بالدولار الأمريكى ، ولكن حيث إن البنوك المركزية تستحوذ عادة على نقود أقل مما لدى تجار العملة ، يصبح الدفاع عن عملتها غير ذى جدوى .

وهناك قاعدة أخرى لتجار العملة وهى أنهم يستطيعون رفع قيمة عملاتهم ظاهريًا بالقدر الذى يحبونه ، وهم عادة يرفعونها لضعف قيمتها بعشرين مرة ، لكن إدارة صندوق المبالغ طويلة الأجل رفعتها فى الواقع لضعف قيمتها بثلاثين مرة ، ثم رفع هذا المبلغ لثمانية أضعافه ، وبهذا الشكل ، وبتشغيل رأسمال قدره ٤ بليون دولار أمريكى ، استطاعت إدارة صندوق المبالغ طويلة الأجل استثمار ما قيمته تريليون (واحد وإلى يمينه ١٢ صفرا فى أمريكا) دولار أمريكى .

وقد يكون صحيحًا أن تكون حكومات بلدان جنوب شرق آسيا فاسدة ، وتمارس

محاباة الأقارب والأصدقاء المقربين فى التوظيف ، وما إلى ذلك ، لكن لا يستطيع أحد أن ينكر أن هذه الحكومات طورت بلادها بشكل أفضل بكثير من أى بلد نام آخر ، لقد وصل تطورهم للمستوى الذى أطلق عليهم بسببه لقب نمور الاقتصاد ، ومع ذلك انهارت هذه البلاد فجأة ومرت بأسوأ حالات الركود الاقتصادى .

وادعى تجار العملة والمغيرون على سوق الأسهم المالية أنهم سحبوا أموالهم للخارج لأنهم فقدوا الثقة فى هذه البلاد ، هل صحيح أنهم فقدوا الثقة أم أنهم رأوا فرصة لجمع مبلغ ضخم من المال لأنفسهم ببيع العملات والأسهم؟ هل كانوا سيفقدون الثقة لو لم يستطيعوا تكوين ثروة لأنفسهم بالانسحاب من البنوك؟ وهل وضعوا النقود فى هذه البلاد لدعم العملات بها أم كانت أسعار صرف تلك العملات قائمة هناك فى الماضى دون أية مساعدة من تجار العملة؟

وإذا كان تجار العملة قد فقدوا الثقة فى اقتصادات النمور ، ما الذى دعاهم ألا يفقدوا الثقة فى تلك البلاد النامية ألتى يُدار الحكم فيها بطريقة سيئة ، وحكومتها فاسدة وتعانى من شدة الفقر؟ بالتأكيد كان ينبغى عليهم فقدان الثقة فى تلك الحالات الميئوس منها وليس فى اقتصادات النمور .

الحقيقة هى أنه لم يكن للثقة دور فى قرار تجار العملة والمغيرين على سوق الأسهم المالية بتخفيض قيمة العملات والأسهم ، لقد كان الجشع هو الذى دفع هؤلاء الناس لعمل كل ما فعلوه .

ماذا يحدث عندما تنخفض قيمة العملة وأسعار الأسهم فى البلد النامى؟ هذه البلد تصبح فقيرة جدا ، وتنخفض قدرتها على استيراد السلع بنفس النسبة المئوية التى حدثت فى تخفيض قيمة عملتها ، وترتفع تكاليف المعيشة فيها ، ولا يستطيع من يكسبون أجورهم فيها أن يجعلوا نهايات أو أطراف الخيوط تتلاقى ، وفى أحد هذه البلاد فقد حوالى عشرين مليون

عامل وظائفهم ، وفشلت بنوكهم وأفلست تجارتهم .

وبعد فترة وجيزة ، يتضور الناس الذين كانوا فى سعة من العيش جوعًا ، ولا يملكون حق الدواء أو الحليب لأطفالهم ، ويضطرون لاستجداء حق الطعام أو البحث عنه فى أكوام الزبالة ، وقد يضطروا لأكل القطط أو الفئران ليبقوا على قيد الحياة .

ثم يدخل صندوق النقد الدولى ليقدم قروضًا ، لكن هناك شروطا ، وهذه الشروط ، مثل مضاعفة أسعار الفوائد ، وتقليص حجم الاعتمادات ، وإفلاس البنوك والمشاريع التجارية تزيد الطين بلة ، إن أسعار الفوائد المرتفعة ، وتضييق الاعتمادات فى وقت تشتد فيه الأزمة الاقتصادية وحالة الإفقار العامة تتسبب فى الإكثار من حالات الفشل التجارى ، وفى النهاية تسقط الحكومات هى الأخرى لأن ضرائب الشركات والضرائب الشخصية تكون قد جفت ينابيعها ، ويصبح سداد قيمة قروض صندوق النقد الدولى أمرًا مستحيلاً . كما يصبح علاج الأوضاع الاقتصادية فوق طاقة أية حكومة .

هل نلوم صندوق النقد الدولى ؟ نعم ، لأنه زاد الوضع سوءًا ، لكن صندوق النقد الدولى تدخل فى وقت متأخر ، بعدما حدث الركود الاقتصادى نتيجة لتخفيض قيمة العملة ، إن السبب الأول والأساسى هو تجار العملة وجشعهم ، إنهم الأشخاص الذين أصابوا البلاد التى سبق أن كانت مزدهرة بالمصائب والكوارث .

فى البدء نركز اللوم على حكومات شرق آسيا الفاسدة والتى تنقصها الكفاءة على الطريقة التى يتولون تنمية بلادهم بها ، والطريقة التى كانت تُدار بها الأعمال التجارية فى هذه البلاد ، وبدأت أصوات قليلة ببطء تلقى باللوم على صندوق النقد الدولى ؛ حيث إن الموقف ازداد سوءًا بعد تدخله ، ووُجّه اللوم لطريقة علاج صندوق النقد الدولى للأزمة ، لم يضع هذا الصندوق فى الاعتبار المواقف المختلفة للبلاد المختلفة ، وكانت يداه ثقيلة ثقيلة ، كان فى غاية القسوة .

وتحاشى كل إنسان لوم تجار العملة ، كيف يستطيع أى إنسان توجيه اللوم إليهم فى الوقت الذى يُعتبر فيه التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود أحد مبادئ التجارة الحرة ، لعالم لم يعد به حدود ، فى عالم ليبرالى غير مُنظّم ، يجب على الجميع قبول تدفق رأس المال داخل وخارج البلاد دون أى عائق لأن هذا يعطى صورة مصغرة لعقيدة التجارة الحرة ، الديانة الجديدة التى يجب أن يخضع لها الجميع ، ولا يكفى أن يكون رأس المال حرًا فى الذهاب أينما يشاء ، كذلك لا يجب أن يعرف أى إنسان أين سيذهب هذا المال ، ولا من أين جاء ، ولا من الذى يتحكم فيه ، وما مقدار ما يستخدم منه حاليًا؟ يجب أن يكون كل شىء واضحًا وشفافًا إلا أنشطة رأس المال .

ولكن كانت العدوى تنتشر فى نفس الوقت ، فبعد شرق آسيا جاء الدور على أمريكا اللاتينية وروسيا ، وتنبأت أوروبا والولايات المتحدة بثقة بأنهم لن يتأثروا بما أصاب شرق آسيا من مرض ، فهم يتحلون بالنظافة الزائدة ، وغير قابلين للفساد ، وهم لا يمارسون رأسمالية محاباة الأصدقاء المخلصين ولا الأقارب فيفضلونهم على غيرهم فى الوظائف ، وهم لن يفقدوا ثقة تجار العملة ، ولن يسحبوا أموالهم للخارج مطلقًا ، فقد جاءتهم أموالهم من بلادهم وليس من خارجها رغم كل شىء ، أين يمكن أن يحفظوا نقودهم لو سحبوها خارج البلاد التى تقدم رأس المال لمهاجمة البلاد الأخرى؟

لكن أوضاع أوروبا وأمريكا لا يمكن أن تبقى جيدة بينما أوضاع بقية بلدان العالم سيئة . فقبل كل شىء ، تُشكّل أسواق شرق آسيا أكبر سوق لأوروبا والولايات المتحدة ، فإذا كانوا فقراء ، فلن يستطيعوا شراء البضائع والخدمات من أوروبا والولايات المتحدة ، ولو فقدت أوروبا والولايات المتحدة أسواق شرق آسيا ، فلابد من أن تتأثر أوضاعهما الاقتصادية ، وهناك أشياء معينة تشتريها شرق آسيا من أوروبا والولايات المتحدة فقط ، منها على سبيل المثال الطائرات الضخمة طويلة المدى ، والكمبيوتر والإلكترونيات المتقدمة والأسلحة .

وعندما تصبح شرق آسيا فقيرة ، لابد لأوروبا والولايات من أن يصبحا فقراء أيضا — ربما ليس لهذا الحد ، ولكن ستكونان بالتأكيد أقل ثراء عن ذى قبل .

إن توجيه اللوم لصندوق النقد الدولى وعدم إعطائه مبالغ مالية لم يدفعا الولايات المتحدة وأوروبا لعمل شىء ، وأخيرا تحولت الأنظار الجبانة لتجار العملة ، ومبالغ التغطية وبلايينها والأنشطة المشكوك فيها التى تمارسها ، ولم تنتبه أوروبا والولايات المتحدة للخطر الذى تسببه مبالغ التغطية والاتجار فى العملة إلا بعد انهيار «إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل» .

وعندما سقطت «إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل» ، أدركت القوى الموجودة فى أمريكا فجأة أن نظامها الاقتصادى الخاص بها يمكن أن ينهار هو الآخر ، فلم تُضيّع الوقت فى السؤال عن فساد الحكومة أو محاباة الأصدقاء والأقارب ، لقد ساهم عدد أكبر من اللازم من الناس ، وكذلك البنوك ، ومبالغ تغطية أخرى فى فشل إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل الذى كان يصمد أمام أى فشل ويحظى بقيادة وتكريم نوبل ، لقد استثمر كل واحد منهم مبالغ ضخمة من المال ، تزيد عن البلايين فى حالة أو حالتين ، ولا يمكن السماح لهم بخسارة هذا النوع من النقود ، لابد إذًا من إنقاذهم ، ولا يهم أنهم يستخدمون فى الواقع مبالغ عامة لإنقاذ أنفسهم ، فطُلب من البنوك تقديم المال ، إجمالى مبلغ ٣,٥ بليون دولار لإنقاذ إدارة صندوق رأس المال طويل الأجل ، وبمعنى آخر لإنقاذ المستثمرين .

واضح أن الاتجار فى العملة يمكن أن يضل الطريق ويهدد الدول الغنية والقوية أيضا ، ولو كان الفقراء وحدهم هم الضحايا ، فلن يتم عمل شىء من أجلهم ، والآن أصبح الأغنياء معرضين لخطر الاتجار فى العملة ، لذا لابد من تنظيم عمليات الاتجار فى العملة حتى لا يتهدد الأغنياء .

هذا هو العالم الذى نعيش فيه ، هذا هو المستقبل الذى نراه يُخيّم علينا فى القرن الحادى والعشرين ، فى الألفية الثالثة من عمر الزمن ، ونحن نرى هذه الأشياء فى ماليزيا

بوضوح ، نحن نرى أنه لا يعبأ أحد بما يحدث لنا ، نحن دولة صغيرة تكافح من أجل اللحاق بالدول المتقدمة ، ولا يمكن أن نتوقع أية مساعدة ، ولا أى أيد تمتد إلينا لترفعنا لأعلى ، هذا هو عالم التحدى الذى نسعى لحماية أنفسنا فيه بالقوة القليلة التى لدينا .

وعندما قررت ماليزيا فصل نفسها بعيدا عن العقيدة الدينية الجديدة كما كانت تمثلها السوق الحرة ، نعرف أننا سنُعتبر منشقين عن العقيدة ، وعلينا مواجهة احتمال شدنا على الخازوق ، ولكنه ليس أمامنا أى خيار حقيقة ، فأن تكون منشقًا عن العقيدة خير من أن يتحكم فينا أناس يؤمنون بالجشع على أنه الدافع الوحيد لأعمالهم ، والذين يعبدون الجشع ويعلنون أنه «عظيم» ، إن مثل هؤلاء الناس ليس لديهم رحمة ، ونحن نرى كيف دمروا أقطارا ومناطق ، وكيف طردوا ملايين من وظائفهم ، وكيف عجلوا بحدوث المجاعات ، وأحداث الشغب ، والاضطرابات السياسية والإطاحة بالحكومات ، نحن نراهم يفعلون ذلك ,ومع هذا ، فهم لا يُبرّئون أنفسهم من المسئولية فحسب ، بل إنهم يوقعون اللوم على الآخرين عما ارتكبوه من جرائم ، إننا نفضل أن نكون منشقين عن العقيدة ، أو حتى منبوذين «أعضاء فى طبقة اجتماعية دنيا فى تلك المنطقة من آسيا» عن أن يتحكم فينا أمثال هؤلاء الناس .

إن الطريق الوحيد الذى تتجنب ماليزيا به الاستعمار هو حماية عملتنا وأسهمنا من المضاربة التى يقوم بها هؤلاء الناس ، ولنفعل ذلك ، علينا باعتبار الرينجيت الموجود خارج البلاد غير قانونى ، ففى الظروف الطبيعية ، ليس للرينجيت قوة شرائية خارج ماليزيا ، لكن يمكن اقتراض أو بيع أو شراء الرينجيت الموجود خارج البلاد ، ولإعطاء قيمة للرينجيت الموجود خارج البلاد ، أن يكون موجودا فى البنوك فى الواقع العملى فى ماليزيا ، فى قسم «حسابكم لدينا» الذى يعكس ملكية وكمية العملة الموجودة بالخارج ، ولابد من تسجيل أى تغييرات فى ملكية الرينجيت الموجود فى الخارج فى الحسابات «حسابكم لدينا» الخاصة بمالكه .

وتنحصر أهمية الإجراء الماليزى هذا فى منع تجار العملة من الحصول على أو الوصول للرينجيت خارج ماليزيا ، وأصبحت جميع الرينجات الموجودة فى الخارج غير قانونية ، ولا قيمة لها ولا فائدة ترجى منها إلا إذا عادت إلى ماليزيا فى خلال شهر واحد .

ولا يمكن تحريك الرينجيت فى حسابات «حسابكم لدينا» فى بنوك ماليزيا بحيث تعكس أو تظهر حركة بيعه أو شرائه خارج البلاد ، لابد إذاً من أن تُبلّغ البنوك البنك المركزى بأية حركة تتم فى «حسابكم لدينا» بها ، وإذا لم يتم تداول الرينجيت داخل ماليزيا فى الأعمال التجارية العادية ، فلا بد من إيداعه فى البنك المركزى .

هذا عن الشىء الوحيد الذى تقوم به «هيئة الرقابة على الصرف فى ماليزيا» ؛ وحيث إن الرينجيت ليس له قيمة خارج ماليزيا ، فلا يمكن خروجه من البلد ، لكن العملة الأجنبية ، أو رأس المال الأجنبى ، يمكنه دخول البلد أو الخروج منه بحرية ، ويجب أن تتم مخالصة الفواتير التجارية بالعملات الأجنبية ، ولابد أيضا من أن يكون رأس المال الداخل للبلد «للاستثمار الأجنبى المباشر» بالعملات الأجنبية .

وبما أن الرينجيت يمكن الحصول عليه فى ماليزيا فقط ، إذن يمكن أن تتم أية عملية تغيير عملة بين الرينجيت والعملة الأجنبية داخل ماليزيا فقط ، ولن تحدث أية مضاربة على سعر تحويل الرينجيت ، ولكن تحويله إلى عملة أخرى أو العكس يمكن أن يتم من أجل تمويل أى عمل تجارى ، والحكومة هى التى تحدد سعر الصرف ، واضعة فى الاعتبار الحاجة للمنافسة فى السوق العالمى .

والسعر المحدد حاليا هو ٣,٨٠ رينجيت مقابل الدولار الأمريكى ، أو أن الرينجيت الواحد يساوى ٠,٢٦ من الدولار الأمريكى ، وسيتم الحفاظ على سعر الصرف هذا أكبر مدة ممكنة حتى لو انخفضت قيمة عملات البلاد المتنافسة .

وبالطبع ينبغى وضع قواعد وتنظيمات معينة فى قالبها الصحيح لمنع إساءة استخدام

نظام سعر الصرف الثابت ، ويقول الكثيرون : إن سعر الصرف الثابت سوف يؤدى إلى إساءات استخدام وفساد ، وهذا الخطر قائم بلا شك ، لكن ماليزيا بلد صغير ، والناس فيها ملتزمون بإطاعة القانون إلى حد كبير ، والحكومة تتمتع بتأييد شعبى قوى وتستطيع فرض سياستها بسهولة .

وحتى الآن ، عملت آلية «هيئة الرقابة على الصرف فى ماليزيا» بشكل طيب ، وتقبلها الناس ، وخصوصًا العاملين بالتجارة منهم ، سواء الأجانب أم المواطنين ، ولم يجدوا صعوبة فى إدارة أعمالهم ، حقا لقد وجدوا أن التخلص من الحاجة لمبالغ التغطية فى مواجهة التأرجح فى أسعار الصرف ميزة لا شك فيها عند وضع الأسعار وعمل الميزانيات .

إن الاقتصاد الماليزى يظهر - الآن بالفعل - علامات واضحة للتحول نحو الأفضل ، ازدادت كميات الاحتياطى النقدى ، وهناك فائض فى ميزان المدفوعات ، ويهبط معدل التضخم ليصبح أقل من نسبة ٥ ٪ السائدة الآن ، وازداد معدل بيع السيارات والمنازل ، مما يحفز على زيادة النشاط فى صناعات وسائل النقل ومواد البناء .

وهناك علامات كثيرة أخرى تدل على تحسن الاقتصاد الماليزى ، ومع أن هناك مشكلة سياسية نشأت من الاستغناء عن خدمات داتو سرى أنور إبراهيم ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ، ومحاكمته فى عدد من التهم ، إلا إن البلد هادئ على وجه العموم ، ولا تجد محاولة أتباع نائب رئيس الوزراء ووزير المالية السابق للجوء لحكم الغوغاء للتسبب فى إطلاق سراحه شيئًا من النجاح ، فما زال الشعب يؤيد حكم القانون والديمقراطية ، إنهم يرفضون حكم الغوغاء جملة وتفصيلا .

إن ماليزيا تستعيد استقرارها بشكل جيد بعدما استعادت سيطرتها على العملة وسوق الأسهم المالية ، ولم تنته مشاكلنا بعد ، إن من سلبونا بذلوا أقصى طاقة لديهم لتقويض دعائم البلاد ، لقد سمعت أن اليابانيين يعتقدون أن هناك أعمال شغب مستمرة فى ماليزيا

وأنها مكان خطر ، وأود أن أؤكد لكم أن ماليزيا بلد فى غاية الأمان ، ويمكنكم ليس فقط الذهاب لماليزيا ولكن يمكنكم أيضا الاتجار فيها ، يمكنكم استثمار أموالكم هناك وأن تحصلوا على أرباح شرعية جيدة .

كما أود أن أدعو الصحفيين اليابانيين لزيارة ماليزيا ورؤية كل شىء بأنفسهم ، لا تثقوا فى قنوات CNN أو CNBC الفضائية ، إن لديهم برامج مختلفة ، وهم يكذبون من أجل تطوير برامجهم ، وهم أيضًا يدفعهم الجشع وقد أفسدتهم القوة التى يستخدمونها بدهاء فسادًا تامًا .

٧- إدارة اقتصاد في أزمة "حالة اضطراب"

«هارفارد» هو مقعد الليبرالية بالطبع ، وهو المكان الذى شهد النضال ضد دور الحكومات فى السوق ، لكننى أود أن أؤكد أن الحكومات بالتأكيد هى أكثر من مجرد شر لابد منه ، وإننى أرى أن الحكومات تخلق وتحافظ على إطار العمل الذى لا يمكن للأسواق الحرة البقاء بشكل مقبول بدونه ، وبالإضافة إلى هذا ، فإن الحكومات تتعامل مع «التجاوزات» غير المطلوبة للسوق لضمان الحماية الدائمة لمصالح المجتمع ، ولضمان ألا يؤدى التأثير الإجمالى لما يطلق عليه علماء الاقتصاد «الخارجانية » أو «الموضوعية » (التى تنبع فى غالب الأحوال من الملاحقة العمياء لمصالح الفرد الشخصية) لاستغلال الضعفاء ، ينبغى أن تسود دائمًا سعادة أكبر عدد من الناس ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف دون درجة معينة من الإشراف الحكومى .

آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، الفيلسوف وعالم الاقتصاد الاسكتلندى ، يمتدحه الناس كثيراً باعتباره الأب المؤسس لعلم الاقتصاد السياسى الحديث ، وفى أشهر بحث قدمه هذا العالم بعنوان «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم» والذى صدر فى عام ١٧٧٦ ، يتحدث سميث عن «اليد الخفية» التى تنظم الأسعار وتتحكم فى الأسواق ، وأصبحت هذه «اليد الخفية» روح قُدُس ، إذا جاز التعبير ، بالنسبة للمدافعين عن السوق الحرة ، الذين يعتبرون أى نوع من التدخل الحكومى تدخلاً غير مرغوب فيه - وأنه حلف مع الشيطان .

ومع أن سميث يناقش «اليد الخفية» فعلاً فى بحثه ، لكن ينبغى أن نتذكر أنه يدرك

* خطاب ألقى فى محاضرة رئاسة الوزراء السادسة لنادى هارفارد الماليزى فى كوالالمبور بماليزيا فى ٥ أكتوبر عام ١٩٩٨ .

أيضًا وبشدة الأهمية الكبرى للدولة ، حاول سميث ، كما أعتقد ، أن يقيم في بحثه نوعًا من التوازن بين السوق والحكومة ، حقًا ، لقد أشار بوضوح عن استعداده للتخلى عن استراتيجية «سياسة عدم التدخل» كلما وُجدت أسباب اضطرارية للتنظيم الحكومى ، كما فى حالة الأعمال المصرفية ، والعملة ، وحتى أسعار الفائدة ، وناقش أيضًا أن الحكومات ، بتقديم الدفاع ، والعالة الاجتماعية ، والبنية التحتية ، يمكنها خلق الشروط المسبقة لاقتصاد السوق و«لتلك الوفرة والثراء العالمى الذى يمتد ليصل إلى أقل فئات الناس مرتبة» .

ولم يكن سميث يعتقد أن الثروة هى كل شىء ، على العكس تمامًا ، فى الحقيقة ، لقد عمل بقصد خلق مجتمع مثالى ، مجتمع أكثر استقرارًا وأكثر تحضرًا ، مجتمع يضبط أسوأ انفعالات الناس من الطمع والكسب ، لقد مكّن ازدياد الثروة الناس من أن يكونوا «مطبوعين على حب الخير» ، وذلك بتخفيف معاناتهم ، وواضح أنه كثير ما استهان الناس بأهمية تركيزه على دور الحكومة فى بحثه الاقتصادى «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم (١٧٧٦)» .

إن روح آدم سميث المتألقة فى رؤيته السامية لمجتمع جدير بالاحترام ، متمتع باقتصاد ناجح وفعّال ، لا تختلف كثيرًا عن الأهداف طويلة الأجل لماليزيا ، وما آلية السوق إلا إحدى وسائل تحقيق هذا الهدف : الكياسة والتحضر والنمو الثابت المستمر ؛ والحكومة هى الآلية الثانية ، وسميث لا يتصور عكس ما يتصوره الناس ، فنحن نحتاج أن نسعى بكل جهدنا لما هو أفضل مزج بين الحكومة والسوق ، توازن لا يحصل فيه طرف على ما هو أفضل مما يحصل عليه الطرف الآخر ، وأنا أعتقد أن الأسواق يمكن أن تصبح قوة هائلة فى صالح المجتمع ولخيره ، طالما أنها لا تُدار بحيث يستفيد منها رأسماليون أثرياء فوق العادة فى الدول المتقدمة ، وعندما يتم تنظيمها بطريقة جيدة ويتم الإشراف عليها بحكمة ، سواء محليًا أو عالميًا ، إن كثيرًا مما فى رؤية لماليزيا عام ٢٠٢٠ يعتمد على جهود الطاقات الخلاقة للأفراد والمشاريع ، وقوى السوق الديناميكية .

لقد مرت أكثر من سنة منذ بدأت الأزمة المالية الآسيوية لأول مرة ، ولكى أكون منصفًا أقول إنه لم يتخيل أحد فى البداية أن ما بدأ كموقف منعزل عما يجرى فى العالم فى تايلاند يمكن أن يتحول إلى الاضطراب العنيف والأزمة التى تغمر ليس معظم أقطار آسيا فقط ، وإنما روسيا وأجزاء كثيرة فى أمريكا الجنوبية أيضا أو ربما العالم أجمع ، كما تشير الأحداث الأخيرة ، وباستخدام اصطلاحات دولار الولايات المتحدة ، تشير الدلائل إلى أن إنتاج العالم يمكن أن يهبط منا بين ٢ ٪ إلى ٣ ٪ فى عام ١٩٩٨ ، بما يعكس تأثير الأزمة على روسيا وشرق آسيا ، والضغط على المدينين ومكاسب المؤسسات ، إضافة إلى مستويات المعيشة فى العالم أجمع ، ونحن ندخل على الربع الأخير من عام ١٩٩٨ ، تبدو مخاطر التضخم العالمى أكثر واقعية عما كانت من عليه قبل ، ولم يتمكن صندوق النقد الدولى ولا مجموعة السبعة للبلاد الصناعية الرائدة من التعامل بشكل فعال مع المشكلتين التوءم للدولار القوى على نحو زائف و التخفيضات الكبيرة والمنتشرة التى تتم بالمضاربة ، وقد أدى الجمع بين الهروب المكثف لرأس المال قصير الأجل فى الدول التى تأثرت بخفض العملة ، وأسعار الفائدة العالية ، وبرامج التقشف لتدمير مأساوى لثروة تم جمعها بجهد جهيد و انخفاض قاسى ومرير فى مستويات المعيشة ، وبالتأكيد ، فإننا لا نرى قوى السوق وهى تخلق ما أطلق عليه سميث الوفرة والثراء العالمى الذى يمتد ليصل إلى أقل فئات الناس مرتبة ، ففى عالم تعداده ستة بلايين من البشر ، هناك حوالى ألف من تجار العملة ، وقليل مما يستثمرون أموالهم ، فقط هم الذين يثرون أنفسهم أكثر وأكثر عن طريق التلاعب والمضاربة التى لا يكبح جماحها أحد .

إن وصفة صندوق النقد الدولى النموذجية لجميع الأمراض الاقتصادية للدول - وهى أسعار الفائدة العالية ، و ميزانيات متوازنة ، وضبط للمدفوعات الخارجية الجارية _ وصفة قصيرة النظر ، وينقصها وضع أوجه الخلاف الكبيرة بين اقتصادات الدول المختلفة فى الاعتبار ، وتم إضافة الإصلاحات المصرفية المحسوبة لوصفة صندوق النقد الدولى النموذجية

بحيث تضاعف الفوائد فى حالة عدم سداد الديون فى مواعيدها ، والوسائل هى التى تهم بالنسبة لصندوق النقد الدولى ، بينما تُعتبر النتائج ليس مجرد شىء ثانوى فقط ، لكنها أيضًا لا لزوم لها ولا علاقة لها بالوسائل ، وبالتالى ، فبعد تنفيذ وصايا صندوق النقد الدولى ازدادت حالة التدهور الاقتصادى سوءًا فى هذه البلاد للحد الذى يمكن أن يستغرق حل أزمتهم عشرات السنين ، هذا إذا تم حذف بعض أصناف علاج صندوق النقد الدولى ، ولقد اعترف الصندوق للآن بأنه ارتكب «خطأ طفيفًا» فى التعامل مع الاقتصادات الآسيوية ، وقد يكون الخطأ «طفيفًا» من وجهة نظر صندوق النقد الدولى ، لكن ثمنه فادح ورهيب بالنسبة للدول الآسيوية ، فقد تم القضاء على تريليونات من الدولارات من الأصول التى كسبتها الدول بشق الأنفس ومن الطاقات الاقتصادية وضياعها إلى الأبد ، وفى الحقيقة ، فُقدت أرواح كثيرة ، وسقطت حكومات ، واشتدت حدة العداوات العرقية ، وتقوضت شراكة الدول المتجاورة وانعدم الاستقرار فى مناطق كثيرة ، واضح إذا إن نتيجة الخطأ الطفيف لصندوق النقد الدولى هو أى شىء إلا أن يكون طفيفًا . فقد دمر عمل عشرات السنين لمنطقة شاسعة من العالم .

إن إساءة استخدام السوق الحرة المثالية بواسطة قلة من الرأسماليين من الدول المتقدمة قد تكون قد جلبت لهم أرباحًا سريعة ومذهلة تصل لبلايين الدولارات ، لكن الدمار الذى أوقعوه بضحاياهم أكبر بكثير مما جمعوه من دولارات ، هناك خسارة صافية شاملة مقابل مكسب قليل جدًا نسبيًا للرأسماليين المضاربين بالعملة .

ولربما كان هدفهم أكبر من مجرد جمع أرباح لأنفسهم ، ربما كانت رسالتهم هى إصلاح الطريقة التى تدير بها الحكومات الآسيوية اقتصادها . ولكن حتى إذا كان هذا هو هدفهم ، فإن ثمنه لا يمكن الدفاع عنه ، إنه ثمن غير عادل ، لابد من أن هناك طرقًا أفضل لتحسين النظام الاقتصادى ، من تدمير بلاد ومناطق بأكملها و التسبب فى شقاء لملايين من البشر لا يمكن أن يوصف .

إن ما يُسمى بـ«التدمير البنّاء» الذى تنغمس فيه البلاد الغربية القوية ليس بنّاءً على الإطلاق . إنه ليس أكثر من محاولة لتفسير تصرف مُدمّر لخدمة الذات ، هو محاولة لتبرير ما لا يمكن تبريره .

قد لا تكون حكومات شرق آسيا أفضل الحكومات ، فمما لاشك فيه أن هناك ممارسات فاسدة ، ولكن هل يمكن أن تدعى أمريكا وأوروبا أنهما خاليتان من الفساد الحكومى ، ورأسمالية الأصدقاء الأوفياء ، ومن نقص الشفافية ؟ وإلى جانب هذا ، فإنه واضح أن معدل الفساد فى أقطار شرق آسيا لم يقف فى طريق اقتصادهم ونموهم الاجتماعى ، وعلى عكس المناطق النامية فى مناطق أخرى من العالم ، فقد نمت جميع أقطار شرق آسيا بمعدل يزيد عن معدل النمو فى الدول الغربية المتقدمة ، ويمكن إثبات أن نموهم هذا أفاد شعوبهم ككل ، والشخص الأعمى أو المتحيز فقط هو الذى يصر أن الذى استفاد فقط هو عدد قليل من الأصدقاء المقربين وأعضاء العائلات .

لقد زاد دخل الفرد بالنسبة للجميع بسرعة فائقة ، وتحسن مستوى المعيشة لكل الطبقات ، وارتفعت معدلات التوظيف ، وظهرت طبقة متوسطة ضخمة ، وكان هناك إسكان أفضل وملكيات للسيارات أكبر ، ونقود أكثر لشغل أوقات الفراغ وحتى للاستثمارات فى ظل الأوضاع الاقتصادية المزدهرة ، وبالتأكيد كان الشعب بأكمله ينعم بتغذية وملابس جيدة ، كما كان يعيش فى منازل أفضل ، قارن هذا بالصورة الأخيرة عندما تسلق قطة لتأكلها ، أو بحالات الشغب بسبب نقص الطعام ، أو بالعودة للبحث عن الطعام فى أكوام القمامة .

واضح أن تخفيض الغرب لقيمة العملات والأسهم فى اقتصاد هذه البلاد نتج عنه تدمير كل شىء بنته حكومات شرق آسيا الذى يفترض أنها كانت فاسدة ، وبعد أن كانت نموراً اقتصادية ، أصبحت الآن أشد فقراً حتى من أقل البلاد النامية ، لقد تم تدمير عشرات السنين من العمل الشاق الذى قامت به الحكومات وشعوبها لتنمية وتطوير بلادها ، لقد

تقهقر نموهم مدة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ سنة .

هل يستطيع أى إنسان فى كامل قواه العقلية أن يقول إن الوضع الحالى لهذه البلاد أفضل مما كان عليه قبل أن تصيبها الأزمة الاقتصادية ؟ وحتى لو كان المقصود بالتدمير تغيير ممارسات تلك الحكومات ، وأن الممارسات الجديدة ستؤدى إلى علاج اقتصادى صحى أكثر مما مضى ، فإن ذلك لا يبرر هذا الخراب الشامل الذى حدث للبلاد ، ومن المؤكد أن العلاج الاقتصادى ، هذا إن حدث على الإطلاق ، سيستغرق زمنًا طويلاً جدًا ، ويتسبب فى معاناة طويلة لشعوب المنطقة ، إن أصحاب العقول المشوشة فقط هم الذين يبررون الدمار من أجل علاج غير مؤكد أبدًا .

ويبدو أن وسائل الإعلام الغربية و خبراءهم الاقتصاديين وغيرهم يعتقدون أنه لابد من أن تكون حكومات آسيا جميعًا فاسدة وبلا كفاءة ، وأن أى نجاح يمكن أن يحققوه يفى بتنمية وإثراء بلادهم لابد من أن يعود لأعمال إجرامية وللفساد ومحسوبية الأقارب ورأسمالية الأصدقاء المقربين ، ويتجاهلون أن مثل هذه الممارسات لابد من أن تمنع بالتأكيد النمو الاقتصادى من النجاح ، وفى الحقيقة ، هم لا يبالون مطلقًا بأن غالبية شعوب تلك الأمم الآسيوية كانت تستمتع بشكل جلى بفوائد النمو الاقتصادى ، إنهم مستمرون ومصرّون على أنه لابد من أن يصحب أى ذكر للحكومات الآسيوية ملاحظات منحطّة عن فسادها وما إلى ذلك ، وواضح أن وجهة النظر التى تتبناها وسائل الإعلام الغربية هى وجهة نظر عنصرية ، ولكن قوتها الهائلة تجعل أى إنسان لا يجرؤ أن يذكر هذه الحقيقة الواضحة ، ويعتبر رجال الاقتصاد الغربيون وصحافتهم «السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا» ، التى رُسمت للتقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأجناس وللوصول لمجتمع متجانس ، على أنها محاباة الأصدقاء المقربين هى الأخرى ، وواضح أنهم يريدون العمل على استمرار عدم المساواة فى النواحى الاقتصادية والعداوات العرقية ، وقد يكون هدفهم أن ينتج عن هذا عدم استقرار و نمو ضعيف للبلاد ، وحينئذ نوفر عليهم اضطرارهم للدخول

فى منافسة معنا .

تختلف القيم الآسيوية وطرق القيام بأعمال تجارية فيها عما هو الحال فى الغرب ، ولا يعنى هذا أن الطرق والقيم الآسيوية لابد من أن تكون أقل مرتبة عنهم أو أنها خاطئة ، وبالتالى فإن الأعمال التجارية الآسيوية يمكن أن تقترض أكثر بكثير فى حال وجود مدخرات عالية ، ما قيمة المدخرات إذا لم تُستخدم فى الإقراض؟ والشيء المهم هو إذا ما كانت هذه القروض تُخدم (يُدفع عنها فوائد) أو تُسدد أم لا وواضح أنها كانت كذلك ، وكانت القروض تُخدم فى مواعيدها تمامًا لدرجة أن البنوك الأجنبية اندفعت لتعرض شروطًا جذابة جدًا لهم لكى يقترضوا منها .

ولكن عندما كان الآسيويون يقترضون من الخارج ، لم يتوقعوا أنه يمكن أن تكون لديهم القدرة على سداد القروض الأجنبية بفوائد مخفضة ، وعندما خفّض تجار العملة قيمة العملات الآسيوية متعمدين ، وجد المقترضون الآسيويون أنفسهم مدينين بأكثر مما اقترضوه ، وبالتالى لم يستطيعوا سداد القروض الأجنبية أو حتى خدمتها ، وفى النهاية لم يستطيعوا دفع فوائد حتى على القروض المحلية ، هل كان هذا نهبًا؟ هل هذا ذنب الطريقة الآسيوية فى التعامل مع الأعمال التجارية؟

إن القروض العالية لنسبة حقوق المساهمين من المفروض أنها ليست فى غير صالح العمل التجارى لو كان الفيض النقدى المعروض يسمح للمقترضين بخدمة الديون وسدادها ، وكانت لدى المقترضين الآسيويين النية الصادقة لسداد قروضهم ، وفى الحقيقة كان باستطاعتهم ذلك ، لأن الفيض النقدى المتوقع لهم كان يسمح بذلك ، ومع هذا ، فعندما تنخفض قيمة عملاتهم ، سيحتاجون مقدارًا أكبر بكثير من عملاتهم لسداد الديون ، وعندما يُطبق الركود الاقتصادى عليهم ، فلن يجدوا طريقة لكسب وجمع المال الكافى لخدمة ديونهم .

هل يخطئ الآسيويون فى أ نهم يعدون أنفسهم لإنجاز أعمالهم التجارية بسرعة

كبيرة؟ لا ، لا يخطئون ، الخطأ يقع فى تقويض قيمة عملاتهم على يد تجار العملة الجشعين ، إن أى عمل تجارى مهما كان جيدًا يفشل لو تضاعفت مديونياتهم فجأة فوق المعدلات التى لا يمكن دعمه ومدّه بأسباب الحياة ، وتزداد الأمور سوءاً عندما تتضاعف أسعار الفوائد ويتم سحب خطوط الائتمان ، ومع ذلك يصر صندوق النقد الدولى على وجوب ارتفاع أسعار الفوائد وفرض سياسة مالية ضيقة من أجل استعادة قوة الاقتصاد ، وإذا استبعدنا فكرة أن صندوق النقد الدولى يساعد على حل المشكلة ، فالأدهى والأمرّ من هذا هو أن نظام الصندوق لا يكتفى بجعل سداد الدين أعلى من تقدير الاحتياجات المستقبلية ، وإنما ينقص فى الواقع المكاسب التى يُدرّها العمل التجارى بشكل ملحوظ .

ومن بين الممارسات الآسيوية الشائعة توظيف الفرد مدى الحياة مقابل ولائه للكيان التجارى الذى ينتمى إليه ، لكن الأوروبيين العرقيين يؤمنون بفصل الموظفين عندما يسوء حال العمل التجارى ، ينبغى أن ترعى الحكومة أحوال الموظفين من خلال الإعانات التى تخصصها لحالات البطالة ، وتلك هى شبكة الأمن الاجتماعى التى يتباهى بها رجال علم الاجتماع الغربيون ، إن الشعوب الأوروبية تعتبر أن هذا حقهم ، ونتيجة لهذا ، يفضل عدد كبير من العمال ألا يعملوا ، وأن يكونوا ممن يتسلمون الإعانة الحكومية للعاطلين عن العمل بدلاً من ذلك ، وهم يعتقدون أن الحكومة تدفع لهم تلك الإعانات ، ولكن الحقيقة هى أن العاملين الآخرين والمستهلكين هم الذين عليهم دفعها لهم من خلال الضرائب والأسعار المرتفعة للسلع والخدمات .

ولكى تظل البلاد المتطورة فى دائرة المنافسة ، نجدها تحاول إجبار المنافسين فى الدول النامية على رفع الأجور ودفع الإعانة الحكومية للعاطلين ، وبالطبع فإن التفسير الذى يقدمونه هو أنهم يهتمون بأحوال العاطلين فى الدول النامية ، لكنهم يتجاهلون حقيقة أن التوظيف مدى الحياة يتفادى الحاجة لشبكات الأمن الاجتماعى المكلّفة .

إن النظام الآسيوى للتوظيف مدى الحياة ، والأجور المنخفضة هو فى الحقيقة أعلى مرتبة ، فعندما يكون للعمال دخل مدى الحياة ، فما هى الحاجة للإعانات الخاصة بالعاطلين عن العمل؟ وعندما تكون الضرائب عن الدخل منخفضة ، فما هى الحاجة لدفع أجور عالية؟ الحقيقة أن الدول الغربية ترهقها أعباء نظامهم غير الاقتصادى ، وتريد من الآخرين أن يتحملوا أعباءً مثلهم .

لكن الأوروبيين ليسوا على وشك ترك الآسيويين وقيمهم وأنظمتهم فى حالها رغم أنها أثبتت فعاليتها فى تطوير اقتصادهم ، وجعلتهم منافسين للغرب ، يجب إرغام الآسيويين على قبول النظم الغربية حتى نجعلهم أقل نجاحًا وأقل تنافسًا معنا ، وعندما فشلت محاولات استخدام الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) ومنظمة التجارة العالمية ، وجد الغرب طريقة فعالة لإفقار الأمم الآسيوية ؛ وذلك بتخفيض قيمة عملاتهم .

وينكر الغربيون بشدة أنهم تآمروا لمنع الأقطار الآسيوية من النمو واللحاق بهم ، وهم يقسمون أن الحكومات الآسيوية ومحاباتها لأصدقائها المقربين و لأعضاء حكوماتها هو الذى تسبب فى فقدان ثقة الرأسماليين فى بلاد الغرب ،كما تسبب فى أنهم يسحبون أموالهم ويعجلون بالأزمة المالية والاقتصادية ، ولكن حقيقة الأمر أنهم بينما كانوا غير قادرين على حمل الأقطار الآسيوية على قبول النظم التى يمارسونها أصبحت هذه الدول الآن ، ومن خلال إفقارها وإجبارها على السعى للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولى ، مجبرة على تبنى مفاهيم وممارسات عقيمة و مرهقة ، وأكثر من هذا ، اضطرت البلاد الآسيوية لفتح أسواقها لكل من هب ودب وللسماح لمن يتولون السلطة فى الغرب بحق التدخل فى أسواقهم وأعمالهم التجارية .

وليس صحيحا أن مسألة فتح أسواق بلادهم للجميع هى شىء يؤمن به الأوربيون العرقيون ويطبقونه ، لقد كانوا يضعون العراقيل باستمرار فى طريق الشركات التجارية التى كانت ترغب فى المشاركة فى اقتصاداتهم أو تولى مسئولية أعمالهم التجارية ، وهناك مثل

واضح على ذلك لنادى اشتراه الآسيويون ويرفض السماح للآسيويين باستخدام التسهيلات المتاحة فيه ، كما أن هناك كثير من الشركات الأوروبية العرقية ذات الماركات أو العلامات التجارية مُنع بيعها للآسيويين .

إن ما يسمى بفقدان الثقة الناتجة عن سحب رؤوس الأموال وإفقار الأقطار الآسيوية ليس بسبب القيم والممارسات الآسيوية ، ولكن الذى دفع إلى حدوثه هو جشع الرأسماليين الغربيين ، والرغبة فى السيطرة على الآسيويين ومنعهم من النمو والتطور ، وبالطبع ينكر الأوروبيون العرقيون ذلك ، ولكن الحقيقة هى أن الدول الآسيوية أصبحت اليوم عاجزة ويسيطر الأوربيون بالفعل عليها .

لقد ظلت ماليزيا مستقلة استقلالاً طفيفًا لأكثر من أربعين سنة ، ومهما كانت الطريقة التى حققنا بها ذلك الاستقلال ، فنحن مازلنا نعتز به بشدة ، وكان تطورنا منذ الاستقلال يرجع إلى حد كبير لجهودنا الخاصة ، ولم نكن مستقلين اعتماداً على حسنات نأخذها من أحد ، صحيح أن التصنيع عندنا اعتمد إلى حد ما على استثمارات أجنبية مباشرة ، لكننا كنا ندفع ثمنها ، لقد كنا ندفع من ضرائب سبق ذكر مصدرها ، من أشياء كنا نفرضها على الشعب ، لقد دفعنا بتقديم النسبة الأكبر من رأس المال المطلوب لهذه الاستثمارات ، وقبلنا بالأجور المنخفضة لضمان الربحية من هذه الصناعات المملوكة للأجانب ، وقبلنا بتقدير الأسعار المحوّلة بسبب التهديد بضياع هذه الصناعات من عندنا وتحولها لبلاد أسعارها منخفضة ، وحتى بعد انتهاء فترة الإعفاء من الضرائب للشركات الجديدة ، تكاد الشركات الأجنبية ألا تدفع أية ضرائب على أرباحها ، فهم يدبرون بشكل أو بآخر ألا يحصلوا على أرباح ، وينجح تدبيرهم .

ونحن لسنا على وشك التخلى عن الاستثمار الأجنبى المباشر طويل الأجل فى الطاقات الإنتاجية ، وسوف نرحب به رغم كل شىء ، ولكن دعنا نقول الحق ، إن ماليزيا تدفع أسعاراً عالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبسبب نقص العمالة عندنا ، تخرج

أموال كثيرة من البلاد تاركة القليل النادر لنا والذى نحصل عليه فى شكل الإيرادات .

ولو شعرت ماليزيا بالضيق من أشياء معينة ، فهذا يرجع لوجود أسباب تدعونا لذلك ، وإذا كانت ماليزيا تتجه لعمل أشياء بمفردها ، فهذا لأننا تعلمنا أن نعتمد على أنفسنا وعلى جهودنا نحن فقط ، وبالتالى فبعد أن نادينا بالتحرك الدولى لإيقاف الاتجار المدمر بالعملة والاستثمار قصير الأجل فى سوق الأسهم المالية دون أن نلقى آذانًا مصغية ، قررنا الإمساك بالثور من قرونه وتنفيذ حلنا الخاص للمشكلة .

وعندما قررنا أن تكون عملتنا داخلية ، لم نكن غير عاديين فى ذلك ، إن التحكم فى تدفق المال عبر الحدود أمر عادى بين الدول المتقدمة حتى الآن ، لقد تم القبض على ماليزيين فى الدول المتقدمة ووُجهت إليهم تهم عدم الإعلان عن النقود التى كانت معهم وهم يعبرون حدودًا معينة ، وهناك تعليمات مشددة فى أعظم دولة فى العالم عن مقدار النقود التى يمكن دخول البلد بها و الخروج منها .

أما ماليزيا فهى أكثر تحررًا أو ليبرالية من معظم بلاد العالم ، فأنت تستطيع أخذ أى مبلغ من المال داخل أو خارج البلاد دون كتابة استمارات أو الإعلان عما فى حوزتك من نقود ، ونتج عن هذه الحرية المفرطة تدفق أموال البلاد للخارج ليستخدمها تجار العملة فى تخفيض قيمتها ، وعرضت الدول الأجنبية فى الواقع أسعارًا مغرية لكى تشد الناس لبيع الرينجيت وتترك البنوك عندنا بلا مبالغ نقدية .

وحاولنا عرض أسعار فوائد أعلى للاحتفاظ بالنقد داخل ماليزيا ، لكن المحاولة لم تنجح على الإطلاق . وفى نفس الوقت أدت الزيادة فى أسعار الفوائد مع قلة السيولة لجعل الشركات عندنا عاجزة عن خدمة الديون بأمل استمرار العمل بها وتحقيق أى ربح ، وانخفضت قيمة أسهمها مما جعلها أقل قدرة على مواجهة الطلبات الجدّية ، وكان فشل تلك الشركات فى النهاية محتومًا .

وبهذا الشكل أصبحت تلك الشركات لقمة سائغة للأجانب ، وبسبب أسعار الأسهم والرينجيت المنخفضة للغاية استطاع الأجانب فى الواقع شراء الشركات الماليزية بأبخس الأسعار ، لكن الحكومة ظلت مصرة على أن تكون الأسهم الأجنبية فى الشركات المحلية محددة بنسبة مئوية معينة لا تتعداها ، وبالتالى استمر الضغط على أسعار العملة والأسهم من أجل إجبارنا على السعى لطلب معونة صندوق النقد الدولى والخضوع لشروط السوق المفتوح التى يفرضها الصندوق .

ولكى نتجنب ذلك ، قررنا فرض أساليب الرقابة على الصرف الأجنبى ومنع الأسهم الماليزية من الاتجار فيها فى قنوات غير شرعية ، وبهذا يمكن إيقاف المضاربة عن طريق ما يسمى بـ«قوى السوق» ، واستعادت الحكومة السيطرة على سعر الصرف بعد أن جعلت الرينجيت قانونيًا داخل حدود ماليزيا فقط .

وثبت سعر الرينجيت مقابل الدولار الأمريكى عند ٣,٨٠ رينجيت ، ويعتمد سعر الصرف للعملات الأخرى على ما يقابلها من سعر صرف الدولار ، وفى نفس الوقت ، تم إيقاف إساءة استخدام تحويل الأسهم لأشخاص أخرى بالاسم وذلك بالإصرار على أن تكون كل الأسهم مسجلة فى بورصة كوالالمبور بأسماء أصحابها المنتفعين بها ، أما صفقات أصحاب الأسهم المنتفعين بها خارج بورصة كوالالمبور فهى غير مشروعة ولا تعترف الحكومة بها .

وعندما أصبح الرينجيت لا قيمة له خارج ماليزيا ، اضطر من معهم الرينجيت بالخارج للعودة ومداولته داخل ماليزيا ، ومن هنا تمكنا من حل جزء كبير من مشكلة السيولة ، وذلك بعودة بلايين الرينجات الموجودة خارج البلاد إلى أرض الوطن .

وأصبح من الممكن تخفيض أسعار الفوائد لمعدلات معقولة دون هجوم تجار العملة والمغيرين على سوق الأسهم المالية على الرينجيت وسوق الأسهم ، وتستطيع المؤسسات التى لم تتمكن من خدمة قروضها ولا من الاقتراض بسبب ارتفاع أسعار الفوائد أن تخدم

ديون قروضها مما لديها من نقد سائل وأن تعد ميزانياتها بثقة فى المستقبل .

ولقد عانت الشركات والمؤسسات عندما خفّض بنك نياجرا الفترة الزمنية للقروض التى لا يتم سداد فوائدها لتُصنف على أنها قروض معدومة من ستة شهور إلى ثلاثة شهور ، وحتى فى الأوقات العادية ، كان من شأن ذلك زيادة عدد القروض المعدومة . ولكن فى الوقت الذى اضطر فيه الاقتصاد الماليزى للدخول فى حالة الركود تم تخفيض أسعار الأسهم وما يعادلها من حيث قيمتها ، فإن تخفيض الفترة الزمنية للنصف ضاعف من العدد بشكل كبير ، وفشلت الشركات التى كانت أرباحها جيدة عند مواجهة أعباء التضخم والسوق التى تم إفقارها ، وبالإضافة إلى ذلك ، أصر بنك نيجارا على أنه لو كان على الشركة قرض معدوم فى بنك ما ، فلابد من اعتبار قروضه مع البنوك الأخرى قروضًا معدومة بالمثل ، حتى لو كانت تلك القروض يتم خدمتها بانتظام ، وبذلك زاد عدد القروض المعدومة وعدد المؤسسات الفاشلة بشكل كبير .

وعندما تكونت شركة إدارة الأصول والموجودات لشراء كل القروض المعدومة خفضت وكالات التقدير الدولية فى الحال تقديرات الائتمان فى ماليزيا ، مما جعل جمع الأموال فى الأسواق الأجنبية أمرًا مكلفًا للغاية ، وبهذه الطريقة كانوا يأملون فى فشل شركة إدارة الأصول والموجودات فى حل مشكلة القروض المعدومة ، ومن السذاجة أن نعتقد أن وكالات التقدير كانت فقط تقوم بخدمة جليلة للمقترضين المحتمل وجودهم ، إن توقيت تخفيضهم لتقديرات الائتمان يحمل كل دلالات التخريب المتعمد ، لكن مشكلة الديون المعدومة و انعدام السيولة نشأت فى الأصل بمحاولة بنك نيجارا إرضاء صندوق النقد الدولى ، واليوم ، وباستخدام أساليب الرقابة على الصرف ، وبالعودة لنظام مالى أكثر عقلانية ، خفّت مشكلة تلك القروض .

أما بخصوص سوق الأسهم وانخفاض قيمتها ، فقد اتخذ الإجراء الذى يجعل الاتجار فى الأسهم أكثر شفافية ووضوحًا ، فبدلاً من وجود عدد ضخم من الأسهم مسجل باسم

شركات مرشحة قليلة ، فإن بورصة كوالالمبور تطلب أن تُسجل هذه الأسهم بأسماء المالكين المنتفعين ، ولن يتم الاعتراف بأى اتجار داخل الشركات المرشحة ، وقد أوقف هذا الإجراء عمليات أسواق الأسهم غير القانونية وأجبرتها على إعادة الأسهم لبورصة كوالالمبور ، وكانت النتيجة السريعة لذلك هى التسبب فى علاج أسعار الأسهم والعودة بها لمعدلات معقولة أكثر مما كانت عليه .

وبالطبع أدينت فى الحال كل الإجراءات التى اتخذناها لإنعاش الوضع الاقتصادى باعتبارها محاولات لمساعدة أعضاء عائلات الزعماء وأصدقائهم المقربين ، ومن المستحيل أن يعتبرنا كل من يحاول الانتقاص من قدرنا من الأجانب غير الآسيويين - نحن زعماء الحكومات الآسيوية - أناسًا شرفاء على الإطلاق ، فإذا فعلوا أى شىء فى صالح أوطانهم ، فلابد من أن يكون ذلك لأنهم فاسدون ويريدون مساعدة أصدقائهم المقربين وعائلاتهم ، ولسوف تستمر هذه الآراء العنصرية ، ولابد من أن نتذكر أن هؤلاء العنصريين من سلالة المستعمرين البيض القدامى الذين يؤمنون بأنهم من جنس يفوق كل الأجناس البشرية ، وهم لا يستطيعون التخلص من المراكز والرتب العسكرية التى كانت رمز سادتهم فى الماضى بصرف النظر عما وصلت إليه حضاراتهم من تقدم ، ونحن لا يمكن أن نتوقع العدالة والإنصاف من هؤلاء العنصريين ، علينا بتجاهلهم ومواصلة إعادة بناء اقتصادنا ,وعلينا التمسك بتقاليدنا وقيمنا الآسيوية ، وهى تقاليد وقيم لا تقل بأية حال من الأحوال عن تقاليد وقيم هؤلاء الأوروبيين العنصريين .

وعندما خسر صندوق مبالغ التغطية لإدارة رأس المال طويل الأجل قرابة تريليون دولار أمريكى ، أمر مجلس الاحتياطى الفيدرالى البنوك الغربية بدفع مبلغ للصندوق ككفالة ؛ وحيث إن حاملى الأسهم ومديرى البنوك يستثمرون أموالهم فى الصندوق بالفعل ، فقد كانوا فى الواقع يستخدمون أموال البنوك لدفع كفالات عن أنفسهم ، وبالطبع لا يعتبر هذا محاباة للأصدقاء المقربين من وجهة نظرهم ، لكن استخدام المال العام لكى

تدفع كفالة لنفسك أسوأ بكثير من محاباة الأصدقاء والأقارب .

ومع ذلك لابد من الاعتراف بأنه لا يمكن ضمان نجاح ما تفعله ماليزيا ، فهناك نقاط ضعف وهفوات ، وكل الاحتمالات قائمة بأننا يمكن أن نقوض ما نفعله ، وبالطبع سيحاول الغرب تحطيمنا ، والعثور على مواطن الخطأ عندنا والتى يمكن توسيعها و تحريكها بالقوة . لابد من أن نكون على استعداد لمواجهة كل هذه الأمور ، وأن نحمى أنفسنا واستراتيجيتنا ، وأن نبتكر الجديد ، ويجب ألا نكون جامدين أكثر من اللازم فى المنهج الذى نسير عليه وفى حلنا لمشاكلنا .

كما يجب ألا نشمت أو نتأمل فى وضعنا برضا وحبور لأن بعض الناس صرحوا بالفعل أننا عملنا الشىء الصحيح وأنهم هم المخطئون ، ومع ذلك ، فنحن ليس فى وسعنا تهنئة أنفسنا واستحسان خطواتنا أسرع من اللازم ، إن الأيام الصعبة ما زالت فى انتظارنا ، لكن لابد من تقوية عزائمنا لمواجهة كل تحرك وأية محاولة من شأنها تثبيط همتنا ودفعنا للفشل ، والتغلب عليها .

إن ماليزيا سوف تنتصر ، وسوف ننجح ، وسنحافظ على استقلالنا ، ولا يكفى أن نهتف فى أرض الملعب ونقول : «تعيش ماليزيا» ، لابد من حمل هذه الروح ، وهذا الإيمان بقدراتنا أينما ذهبنا ، وبالتأكيد لابد من أن نعتقد بأن «تعيش ماليزيا» فى إدارة اقتصادنا وسياستنا ، فلابد ، بل ونستطيع إدارة اقتصادنا حال تعرضه لأية أزمة .

٨- تنظيم أوضاع العملة ووسائل الرقابة على رأس المال

فى البدء كان مقدراً لأزمة العملة التى اجتاحت أقطار جنوب شرق آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ ألا تتعدى شهرين فقط ، وبعيداً عن إيجاد أى حل لهذه الأزمة ، فالذى حدث هو انتشارها فى كل أنحاء العالم بعد سنة من بداية حدوثها ، ولم يستفد منها بالفعل إلا تجار العملة والمضاربون فى سوق الأسهم المالية .

ولابد من أن يسأل الواحد منا نفسه : لماذا يحدث هذا؟ هل هذا جزء من الدورة الاقتصادية المعتادة؟ هل لأن النظم الاقتصادية وممارسات جميع الدول التى تأثرت بالأزمة خاطئة؟ هل بسبب الفساد ورأسمالية الأصدقاء المقربين ومحاباة عائلات الوزراء؟ ولابد من أن يتفق الجميع على أنه ، قبل حدوث الأزمة ، كانت أقطار شرق آسيا من بين أعظم بلاد العالم حيوية وازدهاراً ، وكان تقدمهم وازدهارهم حقيقيًا ، كانت معدلات التوظيف عالية ، وكان دخل الفرد يتزايد بشكل مستمر ، وبعد أن كانت بلاداً زراعية فقيرة ، وصل التصنيع فيها إلى درجات عظيمة ، وأصبحت تنتج سلعا ذات نوعية ممتازة من الناحية الفنية للأسواق فى شتى أنحاء العالم ، وكان مرسومًا لها أن تنمو وتزداد تطوراً .

ويحسن أن نُذكّر المدافعين عن الأسواق الحرة بأن الدول لا تنمو ولا تتطور بالمصادفة . لابد من أن تؤدى البيئة للنمو ، وللوصول للبيئة الصالحة ، يلزم للحكومة أن تؤدى دورها ، وجميع الحكومات فاسدة بدرجة أو بأخرى ، ولكن المؤكد هو أنه لو كانت البلد تسير سيراً حسنًا ، فلا يمكن أن تكون الحكومة فاسدة وغير جديرة بالحكم بشكل تام ، وحكومات شرق آسيا بعيدة عن وصفها بأنها كاملة بلا عيوب ، ولكن لا يستطيع أحد القول بأنها لم

* مقالة نُشرت لأول مرة فى مجلة «تايم» بتاريخ ١٤ سبتمبر عام ١٩٩٨ .

تجلب الرفاهية إضافة إلى الفوائد الحقيقية والملموسة والتى يشعر بها كل فرد من أفراد شعوبها ، ولقد كان ازدهار تلك البلاد بالدرجة التى جعلت المستثمرين يجيئون إلى تلك البلاد أفواجًا ليحصلوا على قسط من هذا الرخاء ، وقد استفادوا جميعًا استفادة ضخمة من هذه المشاركة .

ماذا نرى اليوم؟ إن هذه البلاد وشعوبها يعانون ويقاسون ، إن العقل المعتوه فقط هو الذى يقول إن الموقف عندهم الآن أفضل مما كان عليه فى الماضى ، ومع ذلك فما زلنا نسمع أن تدمير اقتصادنا سيكون خيراً لنا على المدى الطويل ، كيف نقول للملايين العاطلين عن العمل والبنوك المفلسة والشركات الفاشلة تمامًا إن الكوارث التى أصابتهم خير لهم ولبلادهم؟ كيف نقول لرجل يلتهم النمر لحمه أنه فى حقيقة الأمر يساعد فى الحفاظ على نوع ثمين من الحيوانات؟

والحقيقة هى أن الكارثة الاقتصادية ما كانت لتحدث لو لم يهاجم المضاربون العملات وأسواق الأسهم ، ولو كان يمكن أن تحدث دون هجومهم ، لحدثت منذ فترة طويلة ، لقد حكمت نفس الأنظمة ونفس الحكومات عمليًا هذه البلاد أربعين سنة طويلة ، ولكن ، وبعيداً عن حالة الركود الاقتصادى التى تصيبهم الآن ، كانت هذه البلاد تنمو بخطى سريعة ، وبالتأكيد كانت حكومتها هى المسئولة عما أطلقوا عليه تحقيق «معجزات» ، وبالتأكيد أيضًا لا يمكن اعتبار هذه الحكومات وحدها السبب فى ذلك الانهيار الاقتصادى ، ومع ذلك فما زالت هذه الحكومات هى التى يقع عليها اللوم بينما يُكال المديح لتجار العملة وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمغيرين على أسواق الأسهم المالية على جهودهم فى تأديب تلك الحكومات ، مع إجبارهم على تغيير طرقهم فى الحكم وتبنى طرق الحكومات والتجارة فى الغرب .

هل نهتم فقط بالوسائل ونعتبر الأهداف أمراً آخر لا صلة له بالوسائل؟ إن المقصود بالنظم التى ينشئها أى مجتمع بشرى هو استفادة هذا المجتمع منها ، وهكذا تم تكوين النظم

القبلية والإقطاعية و الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وغيرها من النظم ، ويبدو أن أتباع تلك النظم كلهم تقريبًا نسوا أهدافها فى رغبتهم فى أن يراهم الناس كمؤمنين إيمانًا حقيقيًا بأنظمتهم ، وتبع ذلك ظهور التطرف ، وبعيدًا عن خلقه لمجتمعات مثالية ، تم قتل الملايين وتعذيبهم ووضعهم فى حالة من الفقر الشديد ، ومر وقت طويل قبل أن يجرؤ أحد على تحدى تلك العقيدة والانسلاخ بعيدًا عنها .

ويُقال لنا الآن إن النظام الوحيد المسموح به هو النظام الرأسمالى للأسواق الحرة ، نظام العولمة ، ويجب على الجميع القبول بهذا النظام ومن يخالفه يعتبر مارقًا ويُعاقب بناء على ذلك ، ولا يُسمح بأخف تعديل على ذلك ، ولا يهم مطلقًا أن تكون السوق الحرة غير المنظمة وغير المحكومة بقيود لضبطها هى التى دمرت مناطق بأكملها وأقطارًا كثيرة من أقطار العالم ، والشىء المهم هو الموافقة على النظام .

حدث فى وقت ما فى الماضى أن آمن المسيحيون بـ«ديوان أو محكمة التفتيش» ، فى قتل المسيحى غير الملتزم بأعراف الكنيسة الإنجليزية ، والمسلمين واليهود ، واستمر الحال هكذا لمدة ٣٠٠ سنة قبل أن يتضح لأتباع هذا الديوان أن ما كانوا يفعلونه ليس من المسيحية فى شىء ، ولقد مضت عقود ، بل قرون كثيرة قبل أن يعترف الناس بخطأ أيديولوجيات معينة ، لذا وجب توجيه السؤال التالى : كم من الوقت سيمر قبل أن نطرح جانبًا عقيدة خلو السوق الحرة من أى عيب أو خطأ؟ لقد بدأ البعض فعلاً بخوف وعلى استحياء فى انتقاد صندوق النقد الدولى ، والمضاربين وتدفق العملة عبر الحدود ، وحتى من عيّنوا أنفسهم قوى السوق فى عقاب وتأديب الحكومات المنتخبة ، هل تستطيع الانتظار ٣٠٠ سنة أخرى؟ لقد حلّ الخراب الشامل بالفعل ، وستمر عشرات السنين قبل أن نستعيد اقتصادنا ، هل ينبغى علينا العبث وتضييع الوقت؟

لا تستطيع ماليزيا الانتظار ، لقد اختارت ماليزيا أن تكون مارقة ، أو منبوذة إذا شئتم ، لقد ذهب رجاؤنا ، بأن ينظم المجتمع الدولى السوق ويعيد النظام إليه ، مع الريح ولم يعره

أحد أى انتباه ، فإذا كان المجتمع الدولى غير قادر على التغيير ، فإن ماليزيا يجب أن تعهد بإصلاح نفسها بنفسها ، ونحن معرضون للفشل بالطبع ، لكننا سنبذل بالقطع قصارى جهدنا لكى ننجح ، حتى لو تحالفت كل قوى الأغنياء والأقوياء فى العالم ضدنا ، ولسوف ننجح بإذن الله تعالى .

٩- إعَادَةُ النَّشَاطِ لاِقْتِصَادِيَّاتِ شَرْقِ آسْيَا

دعونى فى البداية أبدى ملاحظاتى عما يمكن أن تحدثه سنة واحدة من اختلاف وتغيير . فى مثل هذا الوقت من السنة الماضية ، كان هناك بعض القلق بشأن الاقتصاد التايلاندى ، الذى كان قد صد بنجاح هجمتين على عملته ، لكن الكلام كان وما يزال مستمرًا بكثرة عن معجزة شرق آسيا ، وهو وصف تصويرى تم اختراعه ، إذا لم أكن مخطئًا ، فى الغرب سريع التأثر ، وكنا جميعًا ، كما اعتقدنا ، وليس تايلاند فقط ، تلك الحالة الفريدة الخاصة .

ولقد قال لنا كثير من الأجانب - بما فى ذلك أشد الشخصيات والمؤسسات صلابة وعنادا - أكثر العبارات تملقً وإطراءً ، الأمر الذى قوّى من يقيننا بأن مبادئنا وأسسنا كانت قوية حقًا .

إن «الكتاب السنوى عن المنافسات العالمية» الشهير الذى تصدره سنويًا المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة قال عن الماليزيين ، على سبيل المثال ، إننا صادفنا بعض المشاكل فى أنحاء متفرقة هنا وهناك ، وكان بعضها خطيرًا إلى حد ما ، ولكن على أساس ما أسماه بـ«التقييم الشامل لقوة الاقتصاد الوطنى على المستوى الواسع النطاق» ، كانت ماليزيا ثانى أكبر قوة اقتصادية تنافسية فى العالم ،كنا فى مركز أفضل الرفقاء ، إذ كانت الولايات المتحدة فى المركز الأول ، وكانت سنغافورة فى المركز الثالث ، وكانت لوكسمبورج فى المركز الرابع .

وسجّل اقتصاد معظم الدول الأخرى التى أُصيبت بقسوة منذ صدور تقرير كتاب

* ورقة مقدمة فى الندوة الخامسة لمعهد الشئون المالية الدولية فى طوكيو باليابان فى ٢ يونيو عام ١٩٩٨ .

المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة فى عام ١٩٩٧ أيضًا ترتيبًا مرتفعًا طبقًا للمعايير الـ ٢٤٤ ، أو العوامل الأساسية ، التى كانت تُستخدم ، وإنى أنتظر باهتمام شديد تقريرهم السنوى عن عام ١٩٩٨ .

وأرجو أن تؤيد المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة تحليلها للعوامل الأساسية وألا تغير تحليلها للمعايير أو المبادئ الأساسية الـ ٢٠٠ التى تجادل عن اقتناع شديد بأن الاضطراب والأزمة اللتين حدثتا فى العام الماضى لم تكونا نتيجة أساسيات ، ولكنهما نتيجة قوى تكاد تكون ليست لها صلة بالأساسيات والمعايير الاقتصادية ، وأرجو ألا تغير المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة الحقائق بحيث تتناسب مع حقيقة مقدسة معينة ، أو نظرية لاهوتية مُكرّمة .

ومن السهل جدًا لبعض المحللين أن ينزلقوا للرأى القائل بأن حركات العملة الخالصة هى مهمة الأساسيات أو المعايير ، ويقول لنا المسئولون عن المعايير الأساسية للسوق هذا الكلام عن اقتناع صادق لا يصدقه عقل ، مهما ضحك المتفرجون بصوت عال وهم على طول الطريق إلى البنك ، فإذا كانت العملات لا يمكن أن تسقط ، طبقًا لم تقوله تعاليم اللاهوت ، إلا إذا كانت الأساسيات ضعيفة ، وإذا كانت العملات الآسيوية قد سقطت على هذا النحو الدرامى ، إذن ، ولنفس هذا السبب ، لابد من أن تكون الأساسيات ضعيفة هى الأخرى حتى ولو قلت : إنها كانت قوية قبل ذلك مباشرة ، والحقيقة أن العملات هبطت حتى لو كانت الأساسيات عندنا قوية ، والحقيقة ، ولنفس هذا السبب ، إن سقوط عملاتنا لم يكن إحدى مهام أو وظائف أساسياتنا الأساسية .

ولم تكن المؤسسة الدولية لتطوير الإدارة هى المؤسسة الوحيدة التى كان لديها انطباع جيد عن ماليزيا فى العام الماضى ، ففى منتصف شهر يونيو عام ١٩٩٧ وتحديدا فى ١٧ يونيو عام ١٩٩٧ ، أى قبل أسبوعين بالضبط من الانهيار الذى حدث للبات التايلاندى فى الثانى من يوليو ، والذى نتج عنه الانهيار المريع لعملات المنطقة كلها ، كان مايكل كامديسس المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى ، يقدم باقات الزهور لماليزيا من أجل إدارتنا الجيدة والسليمة

لاقتصادنا ، من أجل أساسيات اقتصادنا الممتازة ، وذكر فى مؤتمر دولى عن «تدفق رأس المال الإجمالى» فى لوس أنجلوس ، وأنا هنا أنقل ما قاله بالنص : «إن ماليزيا مثال جيد للبلد الذى تعرف فيه السلطات جيداً تحديات إدارة الضغوط الناتجة عن النمو المرتفع ، والحفاظ على نظام اقتصادى سليم وسط تدفقات رأسمالية كبيرة وسوق ملكيات مزدهرة» .

وأبدى كامديسس ملاحظةً قائلاً : «على مدار السنة الماضية ، هدأ نمو الإنتاج لمعدل يمكن تحمله ، وظل معدل التضخم منخفضًا ، وضاق بشكل ملموس العجز فى ميزانية الحساب الجارى - الذى يعتبر النتيجة الأساسية للإنفاق فى الاستثمار القوى - ونتوقع من الزيادة فى الفائض المالى الذى نهدف إليه فى هذه السنة عمل إضافة مهمة نحو تعزيز هذه الإنجازات» .

كانت هناك شكاوى بأننا ننمو بمعدل أسرع من اللازم ؛ لذا خفضنا من معدل النمو بشكل كبير جداً ، وكانت هناك شكاوى بأن العجز فى الحساب الجارى عندنا كان أعلى من اللازم ، فخفضناه للنصف ، مما أثلج صدر صندوق النقد الدولى بشكل واضح ، فلاحظ بحق أن العجز الكبير فى الحساب الجارى عندنا لم يكن على أية حال بسبب الاستهلاك الزائد عن اللزوم ، ولكنه كان بسبب ، حسبما قال كامديسس بالنص : «الإنفاق فى الاستثمار القوى» .

وقد تقولون إنه لا حاجة لنا لدلائل أكثر من هذا ، ولكن ماذا عن القطاع المصرفى والمالى؟ إذا كنتم يمكنكم تصديق كامديسس ، فسأنقل عنه قوله مرة أخرى : «لقد أكدت السلطات الماليزية أيضًا الحفاظ على المستويات العالية لسلامة أوضاع البنوك ، لقد هبطت بشكل ملحوظ نسبة القروض المعدومة للمؤسسات المالية فى السنوات الأخيرة ، أما نسبة رأس المال المُرجّح تعرضه للأخطار فهى تفوق توصيات باسل» .

وربما ترغبون فقط فى ملاحظة أنه فى عام ١٩٨٨ ، توقفت القروض المعدومة فى النظام البنكى الماليزى عند ٥ ,٣٢٪ . وفى يونيو عام ١٩٩٧ ، بعد ذلك بثمان سنوات

فقط ، وكما شاء الحظ وكميات العرق الهائلة التى بذلناها ، انخفضت نسبة قروضنا المعدومة انخفاضًا تاريخيًا إذ بلغت ٥ ,٣ ٪ ، وهذا أداء مثير كما يمكن أن تتصوروا ، وربما كان هذا هو سبب تأثر صندوق النقد الدولى وإطرائه على أوضاعنا الاقتصادية .

وهناك كلام كثير عن الشفافية اليوم ، وأنا أوافق فعلاً على أهمية الشفافية ، لكن التركيز الأقوى من اللازم عليها على اعتبارها السبب الرئيس للانحدار الاقتصادى الذى حدث لنا قد يخفى عوامل أخرى أهم منها ، لكننى أشك أنه عندما يشكو الكثيرون اليوم من نقص الشفافية فى آسيا ، إن ما يشكون منه هو ببساطة جهلهم بحقائق الأمور ، وربما لا يأتى مثل هذا الجهل كمفاجأة لأن معظم من يحركون الأموال صغيرة الحجم وما يُدعون بالمستثمرين كان يمكن أن يعتقدوا - من أربع أو خمس سنوات مضت فقط ، أو حتى من خمسة شهور مضت - أن ماليزيا كانت فى أوج ازدهارها الاقتصادى ، أما عن شفافية النظام المالى الماليزى ، فدع كامديسس يتحدث مرة أخرى نيابة عن ماليزيا ، ففى نفس الخطاب الذى ألقاه فى لوس أنجلوس فى يونيو عام ١٩٩٧ الذى سبق ذكره ، قال : وفى محاولة لزيادة تدفق معلومات شاملة وحديثة ويمكن الركون إليها للأسواق ، كانت ماليزيا أيضًا من بين أوائل الدول التى تشترك فى مستوى نشر المعلومات الخاصة لصندوق النقد الدولى ، ومعنى ذلك أننا كنا بالفعل نتبع توصيات صندوق النقد الدولى لتحسين الشفافية فى النظام المالى ، ونظر إلينا الصندوق ، مرة أخرى ، فعلاً نظرة البلد الكامل الأوصاف .

وهكذا ، فى ١٧ يونيو عام ١٩٩٧ ، قبل اقتلاع الإعصار للمنطقة بأسبوعين فقط ، قدم صندوق النقد الدولى شهادة صحية تثبت خلو ماليزيا من الأمراض الاقتصادية ، بل وأضاف إليها مديحًا فى أساسيات ماليزيا الاقتصادية ، وكان لدى صندوق النقد الدولى أفضل الأشياء التى يمكن قولها عن إدارتنا لاقتصادنا ، كما امتدح الصندوق ماليزيا للمستثمرين على أنها نوع من الاقتصاد يبرر ثقة الأسواق فيه .

إنى أذكر كل هذا لأخاطب أولئك المتطرفين من أصوليين السوق الذين يعتقدون بأن

السوق دائمًا على حق وبأن السبب الذى من أجله أصبح الكثيرون منا اليوم فى حالة عسرة يائسة هو أننا أسأنا إدارة اقتصادياتنا ولأن أساسياتنا كانت قد تعفنت فى الصميم .

وإذا كانت أساسياتنا خاطئة ، لماذا كان المستثمرون الأجانب ملهوفين وحمقى بهذا الشكل الذى جعلهم يصبون بلايين فوق بلايين من دولارات الاستثمار فى منطقتنا؟ وبالطبع استمرت جميع البنوك الدولية فى تخفيض أسعار الفوائد حتى يغرونا أن نقترض منهم حتى عندما كنا لا نحتاج لمبالغ مالية إضافية ، واضح أنهم ، مثلهم مثل السوق المحدد والمميز ، كان عندهم ثقة كبيرة فى ماليزيا ، وفى إدارتها الاقتصادية ، وفى مستقبلها .

ولو كانت أساسياتنا مُتعفّنة فى الصميم ، لماذا لم يقل ذلك كل المحللين الأذكياء؟ لماذا لم يجرؤ عالم اقتصاد واحد ، أو محلل مالى ، أو عرّاف اقتصادى على الظهور ليقول : إنه أو إنها كانت قد تنبأت بما حدث بعد ذلك؟ ولا واحد فقط فعل ذلك ، ومع ذلك ، فما زال نفس هؤلاء الناس مستمرين فى التنبؤ ، وفى تصديق الناس لما يقولونه ، وفى تأثيرهم على السوق ، فإذا كان من الخطأ أن يقوم العاملون داخل ماليزيا بتسريب معلومات يمكن أن تؤثر فى أسعار الأسهم ، لماذا لا يُعتبر من الخطأ أن يتنبأ المتنبئون بشىء يؤثر فى السوق لصالحهم؟

ولقد جادل الدكتور پول كروجمان لسنوات أن معجزة شرق آسيا لم تكن معجزة على الإطلاق ، وأنها كان المفروض منها أن تفعل المستحيل ، ويعزو كثير من الصحفيين الغربيين له بالتنبؤ بالصدام الآسيوى لعام ١٩٩٧ ، وكان قد ذكر علنًا فى الحقيقة أنه لم يفعل شيئًا من هذا القبيل ، وأنه لم يكن يتصور حدوث مثل هذه الأشياء ولا حتى فى أشد أحلامه جنونًا ، وصرّح دكتور كروجمان فى هونج كونج فى ٢٦ مارس من هذا العام قائلاً : «لقد كنت مخطئًا بنسبة ٩٠ ٪ فيما يخص مستقبل آسيا ، وعزائى الوحيد أن الجميع غيرى كانوا مخطئين بنسبة ١٥٠ ٪» .

يجب على المحللين وكل من هم أكثر فطنة منا نحن الزعماء المنتخبين البسطاء أن يعلموا أننا لم نتم عشر سنوات بل أربعين سنة من النمو الاقتصادى الذى ليس له نظير فى

التاريخ ، وحيث إن بعضهم مازال صغير السن بحيث يصح أن يكونوا من أحفادنا ، فربما ينبغى أن نذكرهم بأن كثيراً من الأشياء التى يشكون منها ، والتى يقولون إنها السبب لما نحن فيه الآن من مشاكل كانت أشياء بدأنا نحن نشكو منها عندما كنا فى مثل أعمارهم ، وهكذا فإن كثيراً مما يُسمى بالأساسيات التى توضع فى قوائم الآن باعتبارها الأسباب الرئيسة للأزمة المالية وأزمة العملة التى حدثت خلال الاثنى عشر شهراً الماضية - الفساد ، والاحتكار ، ورأسمالية الأصدقاء المقربين ، و الموارد البشرية غير الملائمة ، والنظم المصرفية البعيدة كل البعد عن الكمال ، والممارسات الفعلية - كانت دائمًا معنا ، ومع ذلك تمكنا من النمو بسرعة أكبر واستمررنا مدة أطول عن كل من سبقونا فى التاريخ .

واضح أن آسيا بأكملها لابد من أن تحاول التأثير فى نقاط ضعفها المتعددة ، لكى نتخلص من الصخور الموضوعة حول أعناقنا ، والسلاسل التى تقيد أقدامنا ، لابد من أن نفعل ذلك ، ليس لأنها أسباب أزمتنا الاقتصادية ، ولكن لأنها نقاط ضعف رديئة كما أنها تضعف قدرتنا على المنافسة والنجاح ، لابد من أن نفعل ذلك لأننا لا يمكن أن نسمح للمؤثرات الفاسدة أن تحدد من الذى يزودنا ويم يزودنا ، ولكن يجب البحث عن الأسباب الحقيقية للانخفاض المزرى لسعر العملة ولماذا نواجه الآن أزمة اقتصادية فى مجال ومكان آخرين ، ومع ذلك ، فلا يكفى مجرد التركيز على الأسباب ولا على النتائج ، إن مهمتنا هى التركيز على أنواع العلاج ، على الأشياء التى يجب أن تؤدى إذا كان علينا إعادة النشاط والحياة لأنفسنا ، وإذا أردنا ضمان إعادة النشاط لآسيا بالكامل ؛ لذا دعونى أركز على الأشياء التى لابد من عملها لضمان أسرع وأصح أسلوب يمكن الاستمرار فيه لإعادة النشاط .

بكل وضوح ، هناك الضرورات الملحة قريبة المدى ، وإجراءات متوسطة المدى ، واستراتيجيات بعيدة المدى ، وفى هذه المرحلة ورغم أنه يجب علينا ألا نهمل المدى المتوسط والبعيد ، فلابد من أن نتذكر نصيحة جى .إم . كينيز أننا جميعًا ميتون على المدى الطويل ، ونادراً ما كان المدى القريب مهمًا ، ومن أجل ذلك أتحدث الآن عن «الضرورات الملحة التى

يجب التعامل معها فى زمن قريب» .

وبكل وضوح أيضًا ، هناك ثلاثة مسارح للعمليات : أولاً- الأشياء التى ينبغى أن نطمح لتحقيقها دوليًا ؛ والثانى- الأشياء التى ينبغى أن نحاول تحقيقها إقليميًا ؛ وثالثًا- الأشياء التى يجب أن نحققها داخل حدود الوطن .

على المستوى الدولى ، أعتقد أن الوقت قد حان للتعامل مع قضية إصلاح النظام الدولى بأكملها وذلك لضمان استقرار العملة واحتواء أنشطة أولئك الذين يشترون النقود ويبيعونها ليس لأى غرض آخر سوى جمع الأرباح ، ودعونى أسرع لأقول مرة أخرى إن هناك حاجة لتبديل العملات لو كان للتجارة الدولية أن تستمر ، ومن أجل ذلك التقى زعماء دول الغرب لصياغة «اتفاقية بريتون وودز» والتى كان الهدف منها الاتفاق على آلية تحديد قيمة عملة ما مقابل عملة أخرى ، ونجح النظام بشكل جيد جدًا ، ومكّن البلاد التى أفلست نتيجة للحرب ليس فقط من استعادة عافيتها الاقتصادية ، ولكن من الازدهار أيضًا ، وبالطبع لعبت خطة «مارشال» وفتح السوق الأمريكى لليابان أحد الأدوار فى ذلك ، ولكن لو لم يكن هناك نظام لاستقرار قيمة العملات ، لما نجحت جميع خطط العالم ، ولكن بعض البلاد فى الغرب قررت بعد ذلك تخفيض قيمة عملاتها لكى تشجع روح المنافسة ، فظهر بسرعة سوق للعملة استغل سعر الصرف غير المستقل بشكل معتدل ، وحدثت المضاربة الحقيقية لأن المبالغ المالية كانت صغيرة نسبيًا ، واعتمدت على التخمين الذكى فيما يخص أسعار الصرف .

ولكن سرعان ما تضخمت المبالغ المالية وتمكنت فى الحقيقية من تحريك أسعار الصرف من خلال تدخلاتها ، وهنا حلّت غريزة القطيع (التجمع) الشهيرة محل الأساسيات الاقتصادية ، وفتح اختراع الموازنة (المراجحة) والاتجار فى عمليات آجلة التسليم الطريق لرغبة تجار العملة فى تكوين كميات ضخمة من المال فى أقصر وقت ممكن ، وتم ابتكار نظام جديد مصطنع لتخفيض قيمة وإعادة تقييم العملات جعل من الممكن تخفيض قيمة عملة

ما وإعادة تقييم قيمتها فعليا في خلال ثوان ، وهكذا حدث أن تم تخفيض الروبية الإندونيسية بنسبة أكثر من ٦٠٠ ٪ ، ثم استعادت بعضًا من قيمتها لتصبح قيمة التخفيض ٢٠٠ ٪ في خلال أيام قلية ، وما زال سعرها يتأرجح بين تخفيض نسبته ١٠٠ ٪ و٢٠٠ ٪ خلال يوم واحد ، أو حتى نصف يوم .

ذكر «فولكار» في خطاب له في هونج كونج قائلاً : إن نظام أسعار الصرف الذي ينتج عنه تأرجح قدره ٦٠ ٪ في سعر الين / الدولار خلال فترة ١٨ شهرًا لا يمكن أن يعكس الأساسيات بأي شكل منطقي ، حسنًا ، لقد تحركت الروبية الإندونيسية ٦٠٠ ٪ في فترة خمسة شهور ، هل يُعقل أن تساوي جميع أصول ذلك البلد الضخم الذي يضم ٢٢٠ مليون من العاملين الأشداء فجأة سدس قيمتها السابقة؟ ما هي قيمة الأمة إذا أمكن لأحد فجأة تخفيض قيمتها أو حتى إفلاسها؟

وإذا كان من الممكن جعل العملات بلا فائدة بهذه السهولة ، ماهي الفائدة من أن تصدر كل بلد نقودها الخاصة بها؟ يحسن بنا إذًا أن نعود للتجارة بالمقايضة .

ويُقال إن العملة ستقوى لو تم استعادة الثقة ، ولكن ليس هناك ما يؤكد على وجود الشيء الذي يعيد الثقة ، من يرصد ، ومن يقرر ما إذا كان لابد من استعادة الثقة أم لا؟ هناك كلام كثير عن قوى السوق ، ولكن من الذي يشكل قوى السوق ، وكيف تحدد قوى السوق القيمة التي تعطيها لكل قرار حكومي أو لاقتصاد يتعرض للهجوم؟

وإذا نظرنا للموضوع ككل ، فإن النظام الحالي يتسم بالفوضى ، ولا يركن إليه ، ومدمر ، هذا إذا كان هناك نظام على الإطلاق ، هل يمكن للتجارة العالمية الاعتماد على قوى السوق الوهمية المبهمة التي لا يعرف أحد سواها الطرق التي تتبعها؟ صحيح أنه من خلال التغطية ، يمكن التقليل بقدر الإمكان من تأثير التذبذب في أسعار الصرف ، ولكن هذه التغطية لا تدر أرباحًا إلا لمبالغ التغطية فقط ، إضافة إلى تكلفة السلع والخدمات ، ولو كانت أسعار الصرف تتقلب بأقل معدل ، لما كان هناك ضرورة على الإطلاق للتغطية وأرباح

مبالغ التغطية .

لا يوجد ما يشير إلى الحاجة للاتجار فى العملة سوى الأرباح الهائلة التى يمكن أن يجمعها تجار العملة ، ومن جهة أخرى ، فنحن نعرف الآن مدى الخراب الذى يمكن أن يحل باقتصاد بلاد ومناطق من العالم بأكملها من جراء الاتجار فى العملة .

والعذر القائل بأن الاتجار فى العملة يقدم لقوى السوق الوسيلة التى يؤدب بها الحكومات عذر غير مقبول على الإطلاق ، إن أحوال تجار العملة تزدهر عندما تكون أسعارها غير مستقرة ، ومن المضحك أن يقترح البعض أنهم يعاقبون الحكومات و يكافئونها باستقرار سعر الصرف عندما يحرم مثل هذا الاستقرار التجار من فرصة جمع المال . إن الحكومات تحتاج للعقاب والتنظيم بالفعل ، لكن لابد أن تكون أفكار النظام المالى الدولى قد أفلست إذا لم تكن تجد طرقًا أخرى أقل تدميرًا تعاقب بها الحكومات .

إن كل شىء يشير إلى الحاجة لنظام مالى دولى يحدث استقرارًا فى أسعار الصرف ، من بين ما يجب أن يفعله ، ونحن نعترف أننا لا يمكن أن نعيد «معيار الذهب» أو نظام «بريتون وودز» ، لكن يصدر التعليق المحزن على قدرة خبراء الاقتصاد والمال فى العالم لو لم يستطيعوا أن يخرجوا علينا باقتراحات لنظام مالى دولى جديد ، وتبدو عادتهم بالاكتفاء بمحاولة تفسير الاضطراب والأزمة الحالية على أنها ترجع لممارسات سيئة قامت بها الحكومات المعنية بالأزمة إلى حد كبير وكأنها عذر ودفاع عن تجار العملة ، النقود لا تعرف ما إذا كانت الحكومات جيدة أم سيئة ، ويكون رد فعلها هو تعديل أسعار الصرف ، إن هناك من يقوم بهذا العمل وواضح أنه يجمع أرباحًا وفيرة من جراء ذلك ، هل نحتاج لحماية مصالح هؤلاء الناس على حساب التجارة العالمية؟

لم يعد سعر الصرف الثابت ممكنًا أو واقعيًا ، وواضح أن العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة يكون له تأثيره على قيمة عملتها ، فإذا كانت البلد فى حالة ثورة ، فمن المحتمل أن يقل الإقبال على عملتها ، وبالتالى يتم تخفيضها ، أما بالنسبة للاقتصاد ، فهناك

مؤشرات متعددة يمكن تقييمها بعدد من النقاط تدل على قوة اقتصاد البلد ، وبالتالى قوة عملتها ، ولا يعتبر تخطيط مقياس للأداء الاقتصادى للدولة باستخدام المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم تحديد القيمة النسبية لعملتها بناء على ذلك ، أمر فوق طاقة رجال الاقتصاد العظام فى العالم ، ويستطيع تجار العملة المضاربة بالرغم من هذا ، ولكن لا ينبغى أن يؤثر شراؤهم أو بيعهم على قيمة العملة .

بالطبع ما هذا إلا اقتراح ، وقد يضحك خبراء المال وعلماء الاقتصاد على ما أقول ، لكنه سيمنع تجار العملة من الضحك وهم فى طريقهم إلى البنوك التى يتعاملون معها .

وهناك اعتقاد بأنه عندما تنخفض قيمة العملة ، تصبح السلع التى تنتجها الدولة المعنية أرخص وتنافس أكثر فى السوق العالمى ، وقد يحدث ذلك فعلاً ، لكن تخفيض التكلفة والأسعار يكون دائمًا أقل بكثير من النسبة المئوية لتخفيض قيمة العملة ، وذلك لأن كل المنتجات المستوردة ستتكلف أكثر بالعملة المحلية وتبطل بالتالى تأثير تخفيض قيمة العملة ، ويرفع التضخم المستورد الأجور وأسعار محلية أخرى أكثر ، مما يقلل أيضًا من ميزة تخفيض قيمة العملة ، وفى النهاية يصبح من الصعب استبانة السعر الذى تم تخفيضه ، ولم تعد منتجات البلاد التى انخفضت فيها قيمة العملة تنافس عما كانت من قبل ، وفى حالة بلد منها على الأقل ، فقدت تلك البلد قدرتها على استيراد مدخلات أجنبية بسبب التخفيض المتناهى فى قيمة عملتها .

وتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها ليس هو الحل لمشاكل العالم الاقتصادية ، الحل هو تحسن نوعيات الإنتاج الذى يمكن أن يتحقق من خلال ترقية المهارات ووجود إدارة أفضل وتطوير تكنولوچى مستمر .

وتعتمد البلاد على عوامل مختلفة للوصول لمزيّة المنافسة ، أحدها قلة تكاليف الأيدى العاملة ، لكن ما هو أهم منها هو رأس المال ، ومهارات الإدارة ، والتكنولوچيا . وبينما ينفر من عنده رأس المال ، ومهارات الإدارة ، والتكنولوچيا أن يشارك فى هذه الميزات بحرية ،

فهم يطلبون إلغاء عامل قلة تكاليف الأيدى العاملة وذلك برفع الأجور .

إننا نتحرك بلا رحمة نحو العولمة ، ومثلما هناك اقتراح بربط حقوق الإنسان والبيئة وممارسات الأيدى العاملة فى التجارة ، فإن العولمة ، والليبرالية وعدم السيطرة والتحكم هى آراء تنشأ فى البلاد الغنية ظاهريا من أجل إثراء العالم ، ولكن يبدو حتى الآن أن المزايا هى الحق الشرعى للأغنياء فقط ، وصحيح أن الدول الفقيرة يمكن أن تجد مدخلاً لأسواق الدول الغنية ، لكنها ليست لديها الأشياء الكثيرة التى تصدّرها لهذه الأسواق ، وتتحكم أسواق السلع فى الدول الغنية فى المواد الخام التى ينتجونها ، لذا تستمر شروط التجارة لهذه البلاد الفقيرة فى التدهور .

وعلى طريق الاستعداد للعولمة ، تصاعدت حالات دمج الشركات مع بعضها والحصول على ممتلكات ، ويجرى الآن فى البلاد المتقدمة إنشاء البنوك والمؤسسات الكُبرى الجبارة التى ستسود العالم ، ولن يكون هناك مكان للشركات الصغيرة فى البلاد الفقيرة ، وتضيق الفرص بالطبع بالنسبة لها للتوسع والانتشار داخل الأسواق الغنية المفتوحة لهم حاليا .

وربما ينبغى أن يكون الناس فى الدول النامية سعداء لأن الذى سيلبى طلباتهم هو أكفأ و أكبر شركات فى العالم ،سيكون أمامهم فرصة اختيار بنك من ثلاثة بنوك عملاقة ، وأربع ماركات سيارات ، وخمس سلاسل من الفنادق ، وسلسلتين من الطعام السريع ، وما إلى ذلك ، لكن ذلك سيكون عالمًا فاترًا ، قليل النشاط التجارى ، وأشك أنه يوجد بعض الناس الوطنيين بشكل غبى يشعرون بالتعاسة بدون وجود علامات وطنية لسلع من إنتاجهم من النوعية الفقيرة .

وهل يلزم وجود حكومات وطنية فى عالم العولمة؟ لقد رأينا أن قوى السوق يمكن أن تغير حكومات ، ما هى الحاجة للانتخابات الوطنية إذا كان السوق هو الذى يجب أن يوافق على نتائجها؟

هناك بعض القضايا الدولية التى يجب إما أن تجد حلاً لها فى الحال أو على الأقل تُجرى ندوات جادة حولها ، وغالبًا ما تكون القرارات التى تؤخذ فى هذه القضايا بعيدة عن الديمقراطية ، ومع ذلك ، يصر نفس هؤلاء الناس على الديمقراطية للجميع ، ولقد آن الأوان تقريبا لأن يتم الاعتراف بالديمقراطية الدولية باعتبارها بنفس أهمية الديمقراطية الوطنية .

وسواء اعترفنا أم لم نعترف ، فإن شرق آسيا منطقة من مناطق العالم ، منطقة مجاورة جدًا ، وليس من المصادفة أن تكون أسرع الاقتصاديات نموًا موجودة فى هذه المنطقة ، وليس من المصادفة أيضًا أن تكون أكبر أزمة اقتصادية شهدها العالم منذ «الكساد الاقتصادى العظيم» تشملها هذه المنطقة ، والحقيقة أن هذه المنطقة نمت مع بعضها لأننا عملنا سويًا ، ومن المعقول أن يتوقع الناس منا أن نخرج من المستنقع الاقتصادى الذى نحن فيه بالعمل سويًا .

واليابان أغنى بلد به كساد فى العالم ، وما زالت طاقة النمو وقيادة حركة النمو فى هذه المنطقة موجودتين فى اليابان ، فنحن نحتاج لتطهير أنفسنا من ممارسات الماضى الرديئة ، ولقد فعلتم أنتم ذلك فى اليابان إلى حد كبير ، وينبغى الآن على حكومتكم ورجال الأعمال عندكم وشعبكم إعادة تأهيل ثقتكم بأنفسكم وإعادة بناء اقتصادكم بأسرع ما يمكن .

إنكم تملكون رأس المال ، والتكنولوچيا ، والمهارات ، وكل الأشياء الأخرى المطلوبة للتنمية الاقتصادية ، ينبغى عليكم توظيف كل هذه الأصول وتقديم الدور القيادى الذى تحتاجه المنطقة ، ينبغى أن تستثمروا فى أقطار شرق آسيا كما فعلتم من قبل ، وينبغى عليكم شراء منتجاتهم لكى تثروهم ، ينبغى أن تساعدوا على جعل شرق آسيا سوقًا لنفسه وللعالم .

ما زالت ماليزيا تنظر للشرق ، وكم سألنا لماذا ، فى الوقت الذى أصبح واضحًا فيه فشل اليابان ، ونحن نعترف أن اليابان فشلت فى نواح متعددة ، لكن حتى حالات الفشل

تلقننا دروسًا مهمة ، وما زال هناك أشياء كثيرة يمكن أن نتعلمها منكم ، إن مهاراتكم الفريدة ، والتكنولوچيا عندكم ، والنظام والانضباط و وآداب العمل ، كلها أمور تستحق المضاهاة والتقليد .

وما تحتاجه ماليزيا وباقى المنطقة هو إحياء الاستثمارات اليابانية ، وخلق الوظائف ، وإثراء الناس و خلق الدافعية للنمو الاقتصادى ، وخلق أسواق جيدة لليابان كشىء عرضى أو ثانوى على ما تقدم ، إن بعضًا من المال الذى تضخه الحكومة اليابانية فى الاقتصاد يمكن أن يُضخ بشكل جيد فى اقتصاديات شرق آسيا التى تواجه الأزمة ، وكما حدث من قبل ، عندما خلقت الاستثمارات اليابانية الازدهار لشرق آسيا ، فقدمت بدورها أسواقًا جيدة للمنتجات اليابانية ، فإن الأموال اليابانية المستخدمة فى إعادة الحياة لاقتصاديات شرق آسيا من شأنها أن تفيد هذه البلاد واليابان معًا ، إن اليابان تملك الوسيلة لإنعاش شرق آسيا ، على ألا تفكر كثيرًا عما يمكن أن يقوله الآخرون لو خيّبت اليابان آمالهم .

أما فيما يخص ماليزيا ، فالطريقة الوحيدة التى يمكننا بها التغلب على عدم استقرار أسعار الصرف فهى الاستغناء عن العملة فى التجارة بقدر الإمكان ، سنعود للمقايضة ، سنحتاج أن نوازن تجارتنا مع البلاد التى لها فائض تجارى معنا ، واليابان هى البلد التى تملك أكبر فائض تجارى ، وأينما نكون علينا أن ندفع وسندفع بعملة شريكنا فى التجارة المعنية .

أما إقليميًا ، فقد اتفقنا مع بلاد «اتحاد دول جنوب شرق آسيا» على أنه ينبغى تشجيع التجارة فيما بيننا ، حيث إن التخفيض الذى حدث فى عملاتنا هو تقريبًا بنفس المعدل ، كما سنستخدم أيضًا عملاتنا معًا ونحدث توازنا فى تجارتنا ، وقد يكون هذا الترتيب دائمًا بيننا ، إلا بالطبع لو تغير الهيكل المالى الدولى وحلّ محله هيكل جديد يُقلل أو يكاد يقضى على التذبذب العنيف فى أسعار صرف العملات .

وقد عقدت ماليزيا العزم على إعادة الحيوية لاقتصادها عن طريق عدة إجراءات محلية ، ستدون وتدرس أنواع النقد المتعددة التى وجهتها لها قوى السوق ، كما سندرس

تأثيرها المزعوم على الاقتصاد الماليزى ، بما فى ذلك تخفيض قيمة الرينجيت التى حدثت مؤخراً .

لقد حاولت أن أعدد العوامل التى تتطلب التصحيح من أجل إعادة الحياة لاقتصاديات اليابان وشرق آسيا ، وأنا لست خبيراً فى هذا المجال ، لكننى صادفنى بعض النجاح فى وطنى ، وأعتقد أننى أعرف ما الذى أتحدث عنه أكثر مما يعرف أصحاب النظريات الذين لم يسبق لهم إدارة أى بلد على الإطلاق ، ولم يساعدوها بالطبع على النمو ، وإذا تركنا اقتصاد شرق آسيا يعمل بحرية ، فسوف ينمو مرة أخرى ، ولكنه لن يمنح فرص تركه يعمل بحرية وبدون تدخلات خارجية ، وبالتالى ستصبح عملية إعادة الحيوية والإنعاش للاقتصاد صعبة للغاية .

١٠- جَنُوبُ شَرْقِ آسيَا بَعْدَ الأَزْمَةِ تَحَدِّيَاتُ وَآمَالُ المُسْتَقْبَلِ

ما هى تحديات وآمال المستقبل لجنوب شرق آسيا بعد الأزمة الاقتصادية؟ إن التركيز على المستقبل أمر ملائم بالتأكيد ، فمهما كان ما وقع لنا من أحداث فى الماضى ، ومهما كان ما قد يهاجمنا الآن ، فإن المستقبل يكون حقيقية حيث يمضى كل واحد منا بقية عمره ، ولكن لكى نتنبأ بالمستقبل ، ونخطط له ، نحتاج لإلقاء نظرة للوراء ، ونتعلم من الماضى ، ونفهم حاضرنا وندبر أموره .

وأثناء الفترة التى كانت فيها شعوب جنوب شرق آسيا ، خاضعة للسادة المستعمرين ، كان كل دورهم هو إنتاج المواد الخام لتصديرها للدول الكبرى لتظل بلادهم أسواقا أسيرة للسلع الصناعية لتلك الدول ، لم يكن مسموحًا لهم بالتصنيع والمنافسة مع مستعمريهم ، كما لم يكن مسموحًا لهم أيضًا بالمتاجرة مع المستعمرات المجاورة التى تتبع قوى أخرى غير التى تستعمرهم .

وحصلت أقطار جنوب شرق آسيا على استقلالها قبل حوالى أربعين سنة ، وسرعان ما أدركوا أن ذلك الاستقلال كان بالاسم فقط ، فكانوا لا يزالوا يعتمدون جميعًا على الأجانب ، الأوروبيين منهم أساسًا ، فى الحصول على السلع المُصنّعة التى يحتاجون إليها ، واستمروا فى إنتاج المواد الخام التى اعتادوا على إنتاجها إبان الحكم الاستعمارى ، ومع ذلك تدهورت الشروط التجارية ، فكان عليهم تصدير مواد خام أكثر وأكثر من أجل شراء ما هو أقل بكثير من السلع المصنوعة التى كانوا يحتاجون إليها .

* ورقة مقدمة فى المنتدى الماليزى-الألمانى التجارى فى هانوفر بألمانيا فى ١٩ مارس عام ١٩٩٨ .

ومن الطبيعى أن يزداد فقرها ، لاسيما أن عدد سكانها كان يتضاعف بسرعة .

وبدا أنه كان عليهم أن يستمروا فى كونهم دولا تابعة لغيرها ، و متلقين لمعونات إلى الأبد ، وكانت حكوماتهم فى معظمها تنقصها الكفاءة ، كما كانت إدارتهم يسودها الفوضى .

ثم بدأت دول جنوب شرق آسيا المستقلة تتغير منذ حوالى ثلاثين سنة ، وأيا كان نوع الحكومة والإدارة التى شكلتها كل دولة منهم ، إلا إنهم جميعًا كان يبدو عليهم الإرادة فى تطوير بلادهم ، وبدلاً من الأيديولوچيات السياسية والقوميات الضيقة ، التى كانت تميز السنوات الأولى بعد الاستقلال ، استقر رأيهم على اختيار التطوير وتحسين الأحوال المعيشية لشعوبهم .

وقبلوا بعناصر اقتصاد السوق ، وبسطوا سجاد الترحيب للمستثمرين الأجانب ، وحاولوا جاهدين تحسين نوعية الإدارة عندهم ، وتقديم سياسات اقتصادية جديدة ، وحوافز للاستثمارات الجديدة ، وما إلى ذلك .

وما كانت مستعمرات فقيرة إلى عهد قريب بدأت فى النمو بخطى بطيئة فى البداية ، ثم بسرعة معقولة بمرور الوقت ، وتم خلق وظائف ، وتقديم مهارات جديدة ، وقلت حدة الفقر بالتدريج ، وقبلت بالاستثمارات الصناعية الأجنبية بسبب نقص المهارات الإدارية والطرق الفنية ، ثم تدرجت وارتقت فى التكنولوچيا المتقدمة بعدما بدأت بعمليات بسيطة فيها ، وسرعان ما أنتجت أحدث المنتجات الصناعية للأسواق العالمية ، ونافست منتجاتها بنجاح نفس منتجات الدول المتقدمة .

وفى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين ، كانت هذه الدول قد أصبحت منافسًا جديرًا بالثقة فى السوق العالمية ، وظهرت فى الأسواق على أنها اقتصاد النمور ، ولم يعد أحد يصنفها على أنها دول صناعية جديدة ، ولكن كان من الواضح أنها

تشق طريقها لقمة الطريق ، وأعلنت هذه الدول صراحة أن هدفها هى أن تصبح دولاً متقدمة ، ووصل الأمر بوجود حديث غريب أنها ، مع دول شمال شرق آسيا التى تنمو بسرعة هى الأخرى ، سيسودون العالم ، وسيجعلون القرن الحادى والعشرين القرن الآسيوى . ، وبدءوا يتحدثون عن القيم الآسيوية بلا اكتراث و بغرور ، ونادوا بأن القيم الآسيوية أعلى مرتبة من القيم الأوروبية ، وأن تلك القيم هى التى ساهمت فى نجاح اقتصادهم .

ولم تكن حكومات تلك البلاد أبدًا بالحكومات النموذجية التى يتصورها الغرب ، وكان لأكثر حكومة نجاحًا فيها زعماء لهم خدمة طويلة كان تأثيرهم ونفوذهم ملموسا ، واتجه هؤلاء الزعماء للعمل عن قرب مع زعماء التجارة فى بلادهم .

ونتج عن هذا ظهور مؤسسات ضخمة كانت تُقارن بالمؤسسات التجارية العملاقة القديمة فى البلاد المتقدمة ، واقتحموا شتى مجالات التجارة والصناعة ، وبدا أنهم جميعًا أحرزوا نجاحًا ملحوظًا .

وبدا أن المستعمرات السابقة التى طحنها الفقر كانت تشق آفاق التقدم وثوبًا لتحقق طموحها فى أن تصبح بلادًا متقدمة وتجعل القرن الآسيوى حقيقة لا خيالاً ، وفجأة بدأت فى التعثر والترنح والانكماش العينى والانهيار ، وبدأت الثروة الاقتصادية التى كانت قد جمعتها فى الاختفاء ، وطوت بنوكها و صناعتها أعمالها ، وطُرد عمالها من وظائفهم وأعمالهم بالملايين ، وكانت أجور ورواتب البقية الباقية التى ظلت فى عملها تمثل جزءًا بسيطًا جدًا من قدرتها الشرائية السابقة .

أما حكومات المنطقة ، وهى نفس الحكومات التى أدارت ببراعة ما أطلقوا عليها «معجزتهم الاقتصادية» ، فقد اكتشف الغرب فجأة أنها حكومات بلا كفاءة ، وفاسدة ، ومنقادة فى رأسمالية محاباة الأصدقاء المقربين ، كما اكتشف الغرب فجأة أن السياسات والاستراتيجيات التى كونوها والتى كان من الواضح أنها ساهمت فى نموهم السريع وثرائهم

العام كانت السبب فى انهيار نظامهم ، وفقد المستثمرون الأجانب الثقة فى اقتصاد البلاد ، ويدءوا فى الانسحاب آخذين معهم رؤوس أموالهم وأرباحهم .

ومن الغريب أن نفس الحكومات بنفس زعمائها ، وبنفس استراتيچيتها وممارساتها التى خلقت «المعجزة الاقتصادية» لمدة ثلاثين سنة تسبب الآن انهيارًا اقتصاديًا ، وبطالة شبه جماعية وفقر فى البلاد ، وعدم استقرار اجتماعى وسياسى ، هل يمكن القول بأن شيئًا معينًا عمل بنجاح فى الثمانينيات وبداية التسعينيات يفشل لأننا أصبحنا فى عام ١٩٩٧؟ لم يتغير أى شىء آخر سوى الوقت .

ربما تمكن الواحد منا من فهم ما حدث لو كانت الحكومات قد تغيرت فى يوليو عام ١٩٩٧ومن ثم تم استخدام سياسات جديدة ، وربما تمكن الواحد منا من فهم ما حدث لو تولى عدد من المجانين فجأة مقاليد الحكم فى أقطار جنوب شرق آسيا ، لقد شاهدنا حدوث تغيرات جذرية عندما كانت تتغير زعماء الحكومات ، مثلما حدث مثلاً عندما أصبح «هتلر» مستشار ألمانيا أو رئيس وزرائها .

ولكن لم يحدث تغيير حكومات أو زعماء فى جنوب شرق آسيا ، كما لم يحدث أى تغيير تدريجى أو مفاجئ فى السياسات أو فى النظام أو الأيديولوچية ، ولكن فى ظرف أقل من شهر انقلب نمور جنوب شرق آسيا إلى قطط صغيرة تئن وتتذمر وتجرّ فى وحلها وتطلب المساعدة بكل ذلّة ومسكنة ، وذهب مع الريح الفخر والطموح بأن يصبحوا دولاً متقدمة ، والكلام عن السيادة الآسيوية ، والقرن الآسيوى .

لقد حدث شىء ما ، لا بد من أن شيئا قد حدث ، يومًا ما ، سيقوم مؤرخ عظيم بدراسة هذا السر ، وسيكتب عن «صعود وسقوط النمور الآسيوية العظيمة» .

وأنا واثق من أن هذا المؤلف سيكون لديه دروس مهمة جدا مبنية على الإدراك المتأخر . ولكننا لا نستطيع بكل أسف انتظار هذا العمل الواسع المعرفة ، إن علينا أن نعمل

لنجد العلاج الآن ، إن الناس ، الملايين منهم ، يعانون الآن بالفعل من نقص الطعام ، ومن قلة الدواء ، ومن عدم التأكد فيما يمكن أن يحدث لهم فى الغد ، إننا نريد العمل الآن .

أما وقد ألقينا نظرة على الماضى ، ولاحظنا وضعنا فى الوقت الحالى ، فعلينا الآن أن نتطلع للمستقبل ، وأن نحاول خلق مستقبل يكون أفضل من الوقت الحاضر بالطبع ، ولكن مختلف بشكل أو بآخر إذا لم تتكرر مثل هذه الأزمات .

أمامنا عدة طرق مفتوحة ، أولاً نستطيع أن نتّبع بلا مناقشة النصائح الموجهة إلينا بالاندماج كلية فى الاقتصاد العالمى المعروف بالعولمة ، لقد كان هدفنا لعدة سنوات بعد الاستقلال هو حماية اقتصادنا ، واعتقد بعضنا أنه ينبغى علينا أن نحتفظ بأسواقنا لأنفسنا ، ولقد فعلنا ذلك من خلال حواجز التعريفات الجمركية والحواجز بدون التعريفات الجمركية .

وعن طريق الفرض المُبسّط للتعريفات الجمركية التفاضلية على السلع المستوردة والسلع المنتجة محليًا ، تمكنا من إقناع المستثمرين الأجانب أن ينقلوا تسهيلات الإنتاج الخاصة بهم إلى بلدنا إذا أرادوا أن نفتح لهم أسواقنا المحلية ، وبالإضافة لهذا ، وكنوع من التشجيع وإثارة الحوافز ، أعفينا من الضرائب رجال الصناعة الأجانب الذين ينتجون سلعًا صناعية بغرض التصدير .

ومكنتنا هذه الاستراتيجية من التصنيع ، ومن مضاعفة الصادرات وعوائد الحكومة ، وكانت هذه الاستراتيجية واضحة لدرجة أنه أمكننا احتضان حتى صناعة السيارات المتقدمة ، وأصبحت مصانع تجميع السيارات قابلة للنمو والانتشار بسبب الضرائب الجمركية العالية على السيارات المستوردة ، والضرائب المخفضة على السيارات المجمعة محليًا ، ومن خلال نفس آلية التصرف أصبح الحصول على ما يسمى بالسيارات الوطنية ممكناً ومربحًا .

وربما يمكن تفسير هذه الاستراتيجية على أنها تدعم كلاً من الشركات الأجنبية والمحلية ، لكن البلاد المتقدمة أيضا تقدم دعمًا مماثلاً تقريبًا لما نقدمه نحن ، والأمر ليس بغير عادى لحكومات وبلاد الدول المتقدمة بتقديم أراض مجانية أو بأسعار رمزية ، وحتى بتقديم جزء كبير من رأس المال للشركات الأجنبية التى تستثمر أموالها فى مشاريع تخلق وظائف للمواطنين ، وما كانت تفعله دول جنوب شرق آسيا لم يكن غير عادى بهذه الدرجة .

وعندما أصبحت الاشتراكية محبوبة ، اعتقدت الحكومات أنه ينبغى على الدول الدخول فى مشاريع تجارية والحصول على كل الأرباح بدلاً من مجرد ضرائب الشركات ، وبعد سنوات من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، تم الاعتراف أخيراً أنها لن تكون ذات كفاءة ، ومسرفة ، وغير مربحة ، واعتُبر أن الحل لفشل ملكية الدولة هو الملكية والإدارة الخاصة .

وهكذا أصبحت الخصخصة محبوبة ومطلوبة ، وتم السماح للشركات الخاصة الناجحة أن تدخل فى عطاءات لتولى مسئولية الشركات الحكومية والمرافق العامة والدخول فى الصناعات الكبرى ، لكن الحكومات لم تستطع مجرد كف يدها عن مسئولياتها أمام الشعب .

مع أن المنافع تتبع الآن القطاع الخاص ، فما زالت الحكومة مستمرة فى جمع الضرائب من جميع الأنواع ، وبالتالى فالحكومة مضطرة للاستمرار فى معاونة الناس من خلال نوع من الدعم غير المباشر ، والهدف هو تخفيض الأسعار للمنتفعين من الشعب ولجعل الكيانات المخصخصة قابلة للحياة والنمو ,

وسواء كان هناك اثنان فقط أو ألفان من المزايدين ، لخصخصة أى كيان ، فلا يمكن أن يفوز به إلا واحد فقط ، وأيًا كان هذا الفائز ، فإنهم يعتبرونه فى الحال صديقًا مقربًا للحكومة ، ومن هنا أصبحت «رأسمالية الأصدقاء المقربين» صفة تُلصق بالحكومة كرمز لإساءة استخدام سلطتها .

أما حقيقة أن حكومات كثيرة لبلاد متقدمة تدعم شركات معينة بطرق دبلوماسية أو بالتأثير على قرارات العقود والإمدادات عن طريق حكومات البلاد النامية ، فهذه لا تُعتبر «رأسمالية الأصدقاء المقربين» ، وفى عمليات شراء الأسلحة ، على سبيل المثال ، فإن حكومات موردى الأسلحة غالبًا ما تقدم قروضًا للبلاد من أجل التأثير على قراراتها وتمكينها من شراء ما لا يمكنها تحمل نفقات شرائه ، لكن هذه الأمور ، لسبب أو لآخر ، لا تعتبر «رأسمالية الأصدقاء المقربين» .

ومهما كانت مزايا ونتائج الاستراتيجيات والنتائج التى تتبعها أقطار جنوب شرق آسيا ، فالحقيقة أنها لن يُسمح لها أن تستمر معهم ، والمطلوب منهم الآن أن يقبلوا العولمة ، والتحرر والبعد عن التحكم والسيطرة .

نحن فى جنوب شرق آسيا مستعدون لفتح بلادنا للتدفق الحر لرأس المال عبر الحدود ، ونحن نوافق على أنه ينبغى أن تكون هناك تفرقة طفيفة أو حتى لا يكون هناك تفرقة على الإطلاق ضد الشركات والسلع الأجنبية من خلال الضرائب التفاضلية ، كما نوافق أيضا ، لصالح الكفاءة العالية وتخفيض الأسعار لشعبنا ، أن يتم السماح لنسبة ١٠٠٪ من البنوك والشركات المملوكة للأجانب بالدخول والعمل بحرية فى بلادنا .

ونحن ندرك أن كل هذه الخطوات ستضيف للتطور السريع لبلادنا ، أما الاستمرار فى غلق الأسواق المحلية سينتج عنه فقط تحميل الشعب أعباء سلع وخدمات ذات أسعار عالية ونوعية رديئة .

ومع ذلك ، فمن المحتمل أن يُقلّل السماح للدخول الحر للمنتجات الأجنبية المعفية من الضرائب من الاستثمار فى بلادنا ، ولن يتمكن عُمالنا من الحصول على وظائف خصوصا إذا كانت تسوية أرض الملعب تتضمن تسوية أجور العمال فى العالم أجمع ، وستقل عوائد الحكومة فى غالب الأمر ، ويتوقف النمو الاقتصادى وتتباطأ خطوات القضاء على الفقر .

ولكى يصبح عالم بلا حدود وخال من الرقابة الحكومية له معنى ، يجب السماح لعمالنا الذين لا يجدون عملا بالعبور عبر الحدود بحرية ، إن مهاراتهم واستعدادهم للعمل بجد له ما لنفس قيمة الإدارة والمهارة التكنولوچية للعاملين فى الدول المتقدمة ، ويمكنهم المساهمة فى تخفيض الأسعار ومضاعفة الإنتاج فى الدول المتقدمة .

ونحن بالطبع نرى بالفعل هجرة العمال هذه من البلاد النامية للبلاد المتقدمة ، ولا ينكر أحد أنهم ساهموا فى نجاح اقتصاد موطنهم الجديد ، وفى الحقيقة ، لو عاد العمال المهاجرين لأوطانهم ، فمن المحتمل انهيار اقتصاد كثير من الدول المتقدمة .

وماليزيا لها خبرة عريضة فى استضافة المهاجرين ، إن نصف عدد سكاننا ، فى الحقيقة ، أصله من المهاجرين ، وقد ساهموا فى اقتصادنا بشكل كبير ، لكننا لا نستطيع تحمل وجود مهاجرين أكثر من اللازم فى بلدنا ، ونحن نستثمر ونخلق وظائف جديدة فى البلاد التى لا تعمل فيها القوة العاملة بكامل طاقتها ؛ وذلك للتقليل من الهجرة غير المطلوبة ، ولكن هناك حالة من الفقر الواسع الانتشار فى كثير من البلاد الآسيوية ، وذلك بسبب تخفيض قيمة العملة ، نحن نرجو أن يتمكن هؤلاء العمال من عبور الحدود بحرية للبحث عن العمل ، لاسيما ونحن فى عالم بلا حدود ومتجه للعولمة .

وبالنسبة لأقطار جنوب شرق آسيا التى يبلغ تعدادها نصف بليون نسمة ، يمكن أن يكون انعدام الرقابة الحكومية أكثر والتحررية والعولمة أحد حلول مشكلة العمال الحالية ، وينبغى أن ينتج عن هذا ارتفاع مستوى المعيشة أكثر للسكان الذين تقل أعدادهم بعد هجرة كثير من قوة العمل فى تلك البلاد للخارج ، ومن جهة أخرى ، يجب السماح للمستثمرين الأجانب بالاستيطان فى بلادهم ، وبالتالى جعل مهاراتهم ورؤوس أموالهم وطنية .

ويمكن لآسيا أن تصبح آسيوية أكثر باختيارها ، كما يمكن للدول الآسيوية ابتكار شكل جديد لتجارة المقايضة ، وذلك كحل لمشاكل تخفيض قيمة العملة ونقص الدولارات ، وقد قرر أعضاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا بالفعل أن تكون التجارة بين

بعضهم البعض بعملاتهم الخاصة .

وواضح أنهم ستصادفهم عقبات لأن عملاتهم تتغير قيمتها بسرعة ، لكنهم لاحظوا أن هذه العملات تنقص قيمتها بنفس النسبة تقريبا ، وبمعنى آخر فإن أسعار الصرف فيما بين هذه العملات واحدة تقريبا ، مما يقلل من مخاطر التذبذب فى أسعار الصرف بين هذه العملات .

ومن الممكن تماما للتجارة بين بلدين أن تتم دون الحاجة لدفع نقود مقابل كل صفقة ، وبالتالى يمكن جمع كل الواردات والصادرات بين بلدين فى نهاية كل يوم ثم يتم دفع الفرق الباقى فقط نقدا للبلد الذى يكون قد صدّر أعلى من البلد الآخر ، ويُدفع الفرق بالعملة المحلية فيما بين المصدرين والموردين لكل بلد ، وسوف يقضى هذا النظام على الحاجة لوجود ممتلكات ضخمة لعملات الشركاء فى العملية التجارية ، وبالتأكيد سيمكن عن طريق هذا الإجراء التغلب على الحاجة لشراء عملة دولة ثالثة لإتمام عملية الدفع .

وهذه الطريقة هى المقايضة بشكل عملى ، ويمكن امتداد هذا النظام ليشمل التجارة بين عدة دول آسيوية ، والذى يتم الدفع فيه بعدما تكون قد أُجريت العمليات الحسابية لإظهار بواقى الأسعار لكل بلد .

وباستخدام الكمبيوتر ، يمكن إقامة مركز حديث لتصفية الحسابات يمكنه متابعة العمليات التجارية على الطبيعة ، ويستخرج قيمة المطلوب دفعه فى نفس اليوم ، وسيقلل هذا من تأثير تذبذب أسعار الصرف .

ويمكن لهذا النظام فى الواقع أن يمتد فيما وراء أقطار جنوب شرق آسيا ، وجارى بالفعل عقد محادثات مع دول شمال شرق آسيا لتبادل التجارة معها بعملة كل بلد منا ومنهم ، وهناك لن يحتاج الوضع لعملة ثالثة ، وتتحدد قيمة السلع من خلال آلية مشتر راغب فى الشراء وبائع راغب فى البيع ، وبالتالى ، فإذا كانت عملة البائع أعلى فى قيمتها ،

فعلى الشريك الآخر استخدام مقدار أكبر من نفس العملة حتى يشترى ، ولكن فى نفس الوقت ، يمكن التأكد من أنه عندما يبيع طرف بعملته الخاصة ، فإنه سيحصل على مقدار أكبر منها .

وعندما تكون واردات وصادرات البلدان متطابقتين ، فعندها لا يهم الأمر سواء ارتفعت أم انخفضت قيمة تلك العملات ، فقد تتغير الأرقام لكن قيمة السلع أو الخدمات سوف تظل كما هى ، فإذا تغيرت أسعار الصرف ، مرة ثانية فيما بعد ، فإن قيمة السلع لا تتغير ، ويجانب ذلك يشارك الطرفان مخاطرات تذبذب أسعار الصرف .

وهناك اعتقاد خاطىء بأنه ينتج عن تخفيض قيمة العملة سلع أرخص للتصدير ، وهذا لا يحدث دائما لأن كل ما يتم تصديره يدخل فى صناعته بعض المحتويات المستوردة التى أصبحت أغلى ثمنًا مما كانت عليه قبل تخفيض قيمة العملة ، وإلى جانب هذا ، فإن البلد الذى انخفضت قيمة عملته لابد من أن يمر بحالة تضخم لعدد من الأسباب المختلفة . ثم يطلب المشترون من بلاد أخرى تخفيض أسعار البيع لاعتقادهم بأن تكلفة الإنتاج قد نقصت بسبب تخفيض قيمة العملة ، وفى النهاية لا تكسب البلد الذى انخفضت قيمة عملتها شيئًا على الإطلاق .

أما فى حالتنا الحالية ، ولأن جميع أقطار جنوب شرق آسيا قد انخفضت قيمة عملاتها ، لم تكسب أى بلد منها أية ميزة تنافسية ، ولن تزيد صادراتها ، وحتى مكاسبها ربما تقل عن الماضى ، إن تخفيض قيمة العملة أبعد ما يكون عن أن يوصف بأنه نعمة اقتصادية .

هناك بالتالى ميزة ما فى دعم التجارة بين أقطار البلاد الآسيوية بعملاتها المحلية .

وهناك طريق آخر يمكن أن تسلكه أقطار جنوب شرق آسيا ، وهو الرجوع للنظام الذى جلب لهم الرخاء الاقتصادى ، وبالطبع سيتحتم إجراء تعديلات عليه ، ولكن يمكن الاحتفاظ منه بحواجز واقية معينة ، والاحتمال الأكبر أن تؤثر عليهم ضغوط قوية ، ولن

تستطيع الدول التى قبلت بشروط الرجوع لنظامها القديم .

والقطاع البنكى مثال جيد لذلك ، فما زالت البنوك الوطنية لهذه البلاد صغيرة أكثر من اللازم ، وإذا سُمح للمصارف الأجنبية العملاقة بدخول البلاد بلا قيود ، فلن تستطيع البنوك المحلية المنافسة . ، ويمكن أن تتحمل البنوك الأجنبية الخسارة فى البلد ، أما البنوك المحلية فلا يمكنها ذلك .

ولكن لو حصلت البنوك المحلية على وقت كاف لتندمج وتتوحد ، ولتكتسب خبرات ، يمكنها أن تصبح قوية بالقدر الكافى لمواجهة الهجمات الضارية للبنوك الأجنبية العملاقة ، فإذا سُمح للبنوك الأجنبية بعد ذلك بالدخول والعمل فى البلاد ، فيمكن أن يُكتب عندها البقاء للبنوك المحلية .

وهذا المنهج الثالث لإدارة اقتصاد أقطار جنوب شرق آسيا سيكفى لتقديم متطلبات درجة معينة من درجات القومية والرغبة فى الحفاظ على الكيان القومى والاعتزاز به ، وقد يكون هذا النوع من القومية مدعاة للسخرية لانطوائه على مفارقات تاريخية فى عالم العولمة الحديث ، وربما كان من الأفضل لنا أن ننسى جنسنا وجنسياتنا فى صالح شعوبنا ومنحها مداخل لا حدود لها لأفضل وأرخص السلع والخدمات ، ومما لاشك فيه أنه لو مُنحت الشركات العملاقة من أكثر البلاد تقدمًا وتطورًا الفرصة للعمل فى البلاد فإن شعوب تلك البلاد النامية ستحصل ، ليس فقط على أفضل السلع والخدمات ، لكنهم سوف يتخلصوا من حكوماتهم الفاسدة ، لكن الناس حمقى وأشرار ، وهم قد يفضلون أن تكون منتجاتهم وخدماتهم الخاصة غير ذات كفاءة وأقل من غيرها رغم كل الظروف .

وقد يكون هذا الاختيار الثالث غير منسجم مع عالم العولمة المتحرر من السيطرة الاقتصادية ، ولكنه قد يكون أقل تمزقًا وقد يقلل من الهجرة والمشاكل التى يمكن أن تسببها للعالم المتقدم ، فينبغى علينا إذًا ألا نلغى هذا الاحتمال البديل .

ومهما كان اختيار دول جنوب شرق آسيا ، فإن طريق العودة سيكون طويلا وأليما ، لقد حدث الخراب ، وربما يكون خرابًا لا يمكن إصلاحه ، فباسم العدالة والأمانة ، فليسمحوا لدول جنوب شرق آسيا باختيار طرق العودة التى تروق لهم .

وتشير التقوية الطفيفة التى حدثت لعملاتها وأسعار الأسهم فيها أن لدى هذه الدول القدرة على استعادة الثقة ، ونستطيع اختيار طريق العودة شريطة أن يتوفر بعض الاستقرار فيما يخص أسعار الصرف ، وأنا واثق من أنهم عندما يختارون الطريق الذى يسلكونه ، فسوف تعود لهم قوتهم الاقتصادية ، وسوف يسهمون فى ازدهار العالم .

وفى الوقت نفسه ، فإن هذه الدول تحتاج المساعدة فى شكل استثمارات أجنبية طويلة الأجل ، وإن هذا لهو الوقت المناسب حيث إن العمل عندهم رخيص للغاية الآن ، وأسعار البناء الآن رخيصة فيما يخص العملات الأجنبية ، كذلك فالشركات والملكيات رخيصة هى الأخرى لأنها مليئة بالمشاكل ومعروضة للبيع ، وقد يكون هناك بعض القيود ، لكن دول جنوب شرق آسيا تعلمت الدروس التى تفيدها ، وتعرف ما هو فى صالحها ، وبذلك ، ستتمكن من مواجهة تحديات المستقبل مهما كان نوعها .

١١-فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْأَزَمَةِ تَظْهَرُ الْفُرَصُ

إن الاضطراب والأزمة التى تواجههما دول جنوب شرق آسيا حاليا ، أحد أكبر تحدياتها منذ الحرب العالمية الثانية ، وفى هذا المجال يواجه شمال شرق آسيا أيضا الأزمة نفسها التى تمتد فيما وراء كوريا الجنوبية .

وقبل أن نتكلم عن كيفية الخروج من الأزمة ، من الضرورى أن نحاول وأن نفهم ماذا تكون كل هذه الأزمة ، وبعبارات بسيطة جدا ، هذه الأزمة عبارة عن إدخال دول بأكملها ، بل مناطق من العالم بأكملها فى الحقيقة فى دائرة الفقر من خلال ما يُسمى ، بعبارة لطيفة ، بـ«قوى السوق» .

منذ زوال اقتصاد الأوامر ، أصبحت السوق الحرة هى العقيدة الاقتصادية للعالم . ومثل كل العقائد والاقتصاديات ، يجب أن تُمارس بلا أية مناقشة ، وغير مسموح فيها بالهرطقة حتى لو نتج عن الممارسة خسائر وشقاء كما نرى اليوم . . وفى السوق الحرة ، يكون عرض السلع وعقود السندات من خلال ما يوصف بـ«قوى السوق» . وتضمن السوق ألا يشرد أحد بعيدا عما يُعتقد أنه الصواب فى سلوك الحكومات ، وإذا كانت تلك الحكومات متمردة ، فستتخذ قوى السوق الإجراءات الضرورية لعودة المتمرد منها للخط السليم .

أما الطريقة التى تعمل بها قوى السوق فهى من خلال إما إثراء أو إفقار قوى السوق ، ويمكنها فعل ذلك بتحريك أسواق الأسهم إما لأعلى أو لأسفل ، ومن الضرورى للبلاد وزعمائها أن تقول الأشياء التى تخلق الثقة فى السوق وأن تفعل هذه الأشياء حتى

* ورقة مقدمة فى المنتدى الإماراتى الدولى فى دُبى بالإمارات العربية المتحدة فى ١٨ مارس عام ١٩٩٨ .

تتجنب التعرض للفقر ولكى تصبح بلادا غنية ، وللأسف ، فمثلما يكون الجمال فى عين الناظر إليه ، فإن قوى السوق أيضا توجد فى بصيرة وخيال أولئك الذين يحرّكون السوق ويهزونه هزا ، إن ما يمكن أن يتم أو يقال لخلق الثقة قد لا ينتج عنه فى الحقيقة خلق تلك الثقة ، ومن الضرورى أن يخطو المرء بكل حذر فى هذا الحقل من الألغام ، وأن تتوقع أن الخطوة الخطأ قد تتسبب فى نتائج غير سارة ، غالبًا ما تكون على هيئة تخفيض قيمة العملة ، ويجب على زعماء البلاد أن يلتزموا بالحرص ، لاسيما أثناء إلقاء الخطابات لشعوبهم أو الإدلاء بأحاديث للصحافة ، إن كلمة واحدة خاطئة قد يثبت فيما بعد أنها كانت مصيرية .

إن دخول أى بلد فى دائرة الفقر شيء مؤلم للشعب ، وحتى لحكومته ، ونحن نرى الآن الملايين من الناس فى جنوب شرق آسيا يطردون من أعمالهم ، ويتسلم الباقى فى العمل منهم مجرد جزء بسيط جدا من الأجور التى تعودوا عليها فيما مضى فيما يتعلق بالقوى الشرائية ، أما فيما يتعلق بظروف الحياة ، فإن هذه الرواتب والأجور تعنى ببساطة غذاء غير كاف ، وعدم القدرة على شراء حليب للأطفال وعدم وجود دواء ، وبالطبع حياة خالية من التسلية والمتعة ، ويلجأ الشعب الفقير للشوارع ويشرع فى نهب المحلات ، ويحث هذا الشعب حكومته على الاستقالة ، ويهاجر الكثير منهم للدول المجاورة ، وأحيانا قد لا تكون قريبة جدا منهم ، ولابد من قبول كل هذه الأشياء لأن هذه هى الطريقة التى تتبعها قوى السوق فى عملها .

وتشكل الدول الفقيرة أسواقًا فقيرة ؛ لأن احتياجاتها موجودة ، لكنها ببساطة لا تملك الأموال التى تشترى بها احتياجاتها ، وفى النهاية لابد أن يؤثر ذلك فى اقتصاد شركائها فى التجارة ، عندما تتعرض دولة واحدة للفقر ، فهذا لا يؤثر تأثيرًا كبيرًا فى التجارة العالمية ، ولكن عندما تصبح مناطق بأكملها ، ومناطق كانت غنية ، مناطق فقيرة ، يمكن أن يكون ذلك له تأثيره القوى على التجارة العالمية ، وعلى اقتصادات شركائها فى التجارة .

ما مدى حالة الفقر التى وصلت إليها جنوب شرق آسيا فى الأزمة الحالية ؟ ليس من السهل عرض الأرقام التى يمكن أن يقر بها علماء الاقتصاد ، ولكن فى حالة ماليزيا ، فقد تم تخفيض قيمة الرينجيت من ٥ ,٢ رينجيت مقابل كل دولار أمريكى إلى ٤ رينجيت مقابل هذا الدولار ، وهذا يعنى تخفيض قيمته حوالى ٦٠ ٪ . وحيث إن ماليزيا تشترى وتستورد بحوالى ٨٠ بليون دولار أمريكى سلعًا وخدمات فى السنة ، فمن الواضح أن تكون طاقتها الشرائية قد انخفضت بما قيمته حوالى ٤٨ بليون دولار أمريكى ، وبالإضافة لهذا انخفضت أسعار أسواق الأسهم لأقل من نصف قيمتها ، وحيث إن الرسملة كانت ما يقرب من ٤٠٠ بليون دولار أمريكى قبل أزمة السوق ، ، تكون الخسارة أكثر بقليل من ٢٠٠ بليون دولار ، والجدير بالملاحظة أن قيمة العملة فى بلاد أخرى قد انخفضت بنسبة ٤٠٠ ٪ وتم القضاء على رسملة السوق فيها تمامًا .

إن الخسارة التى حاقت بدول جنوب شرق وشمال شرق آسيا بأى مقياس تعتبر خسارة فادحة حقًا ، والأزمة جد خطيرة ، والخضوع لا يكفى لحلها ، وحتى بعد الإذعان المقيت للصندوق ، يمكن مع هذا أن تظل العملة منخفضة القيمة ، ولو تحررت دولة ما من الوهم وخاب أملها نتيجة عدم تحقيق أى فرج أو حل لأزمتها بعد خضوعها للصندوق ، وحاولت اتخاذ إجراء آخر ، فسوف يستنكر العالم أجمع تصرفها ، وتنخفض قيمة العملة مرة أخرى ، تلك هى طبيعة الأزمة التى ضربت جنوب شرق آسيا ، لقد أصبح من كانوا نمور اقتصاد منذ ثمانية شهور قططا صغيرة تئن وتشكو وتنتحب .

كيف نخلق فرصًا إذًا من المصائب التى أصابت دول جنوب شرق آسيا ؟ والإجابة على هذا السؤال تكمن فى تجربة الماضى عندما كانت هذه الدول جميعًا مقعدة ؛ أى عاجزة تماما عن التصرف ، لقد كانت منتجة للسلع وتعتمد اعتمادًا كبيرًا على تقلبات السوق فى تصريف منتجاتها ، وبعد حصولها على الاستقلال ، وجدت أن الشروط التجارية آخذة فى التهور ، وكانت مكاسبها من منتجاتها تجلب لها بضاعة مُصنّعة أقل بكثير مما كانت تحتاجه ،

ولم تتمكن من توظيف سكانها الذين كان عددهم يزداد بشكل مستمر بطريقة مقلقة لأن إنتاج السلع لم يخلق إلا وظائف قليلة جدا .

ومن جهة أخرى ، لم يكن لهذه الدول قدرة وطنية على التصنيع ، ولهذا فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية ، وهنا نجحت بشكل جيد حتى أنها تفوقت فى مجال النمو الاقتصادى على الدول المتقدمة ، ووجدت بالفعل أن شعوبها لم تستطع شغل جميع الوظائف التى كانت متاحة لهم .

وهكذا فإنه برغم أن الأزمة ستستغرق وقتا طويلا حتى يتم القضاء عليها ، إلا أن أقطار جنوب شرق آسيا قد باشرت العمل بالفعل فى برامج واستراتيجيات الهدف منها جذب الاستثمارات الأجنبية ، ولديها أدوات كثيرة فى صالحها لتحقيق هدفها ، إن أسعار أسهم شركاتها منخفضة جدا لدرجة أنها أقل من القيمة الصافية لأصولها ، وحقيقى أن كثيراً من المستثمرين ، والأجانب منهم فى الأساس ، حيث إن المستثمرين الوطنيين ليس معهم أموال ، مازالوا منتظرين هبوط سعر الأسهم لحده الأدنى ، غير أن هناك ما يشير إلى أن سوق الأسهم فى طريق عودته للنمو .

والأفضل من هذا أن تخفيض قيمة العملة جعل كثير من الشركات تربح أكثر ، وقطاع الزراعة والمزارع قطاع جذاب على وجه الخصوص ، فبينما تحتفظ منتجاته بأسعارها الدولية بشروط العملة الصعبة ، فإن الأسعار أعلى بالطبع بحساب العملة المحلية ، لقد ارتفعت الأرباح فى بعض الحالات بنسبة ١٠٠٪ .

وكما أشرنا من قبل ، لم ترتفع الأجور برغم تخفيض قيمة العملة ، ويرجع السبب لذلك أن هناك نقص فى الوظائف الآن ، لم يكن التضخم كبيراً بالقدر الذى يبرره تخفيض قيمة العملة ، إن الزيادة فى أرباح قطاعى المزارع والسلع له مغزاه الكبير فى الاقتصاد المحلى .

وفى النهاية ، وعندما يستعيد الاقتصاد عافيته ، لابد من أن تزد قيمة أهم تلك المزارع

وصناعات المزارع والصناعات التى أساسها السلع ، ويسرع الانتعاش الاقتصادى من خطاه من خلال الاستثمار الأجنبى ، وواضح أن أسواق الأسهم فى البلاد التى ضربتها الأزمة أسواق جذابة للغاية ، إن المشترين الأجانب الذين يتلقفون الأسهم بأسعارها المنخفضة الحالية ، سيرفعون من قيمتها ، هذا إلى جانب أرباح الكسب المفاجئ ، وفى أثناء سير العمليات ، سوف يستعيد سوق الأسهم عافيته وكذلك الاقتصاد القومى .

لكن الاستثمارات الأجنبية فى التصنيع تجذب المستثمرين أكثر من غيرها ، إن تكاليف الاستثمار والإنتاج فى البلاد التى تأثرت بالأزمة منخفضة جدا حقيقة ، ويرجع هذا لانخفاض قيمة العملات ، لكن هذه المنتجات تجلب نفس الأسعار بالعملة الأجنبية عندما تُصدّر للخارج ، لقد أصبحت مكاسب الشركات الصناعية أكبر اليوم ، وستزيد هذه المكاسب عن ذلك فى حالة الاستثمارات الجديدة ، وهناك دلالات على أن المستثمرين يستغلون هذا الوضع فهم إما يتوسعون فى هذه التسهيلات أو ينشئون تسهيلات جديدة .

لكن أقطار جنوب شرق آسيا لا تعتمد اعتماداً كلياً على الاستثمارات الأجنبية ، ومع ضيق الناحية المادية وارتفاع أسعار الفوائد ، فإن المكاسب الأعلى من الصادرات فيما يتعلق بالعملة المحلية تعنى أن تظل شركات معينة فى وضع جيد ، وتم التوسع فى طاقات الإنتاج لسلسلة كاملة من السلع المصنّعة بعد نشوء أسواق جديدة يمكن أن توافق على السلع التى أصبحت أسعارها قابلة للمنافسة أكثر مما كانت عليه فى الماضى ، وتزداد مكاسب التصدير الآن بالفعل وانقلب حال الميزان التجارى وأصبح يعطى هذه البلاد فائضاً تجارياً .

ولا يمكن أن يكون هناك شك بأن صناعات التصدير الوطنية والأجنبية ستتوسع وتنمو كنتيجة للأزمة ، ومع أن العملة يمكن أن يرتفع ثمنها وبالتالى تزداد تكلفة الإنتاج عليهم ، فإن التكلفة الحالية لاستثمارهم ستنخفض ، لاسيما فيما يتعلق بالعملة الأجنبية ، وكالعادة ، يتم بذل مجهود أكبر فى الأوقات الصعبة من أجل إيجاد أسواق جديدة ، وعندما يتم فتح هذه الأسواق والتوسع فيها ، فمن غير المحتمل أن يُسمح لهم بالانكماش فى

المستقبل ، وما كان من ماركات ومنتجات لم تكن تلك الأسواق تألفها من قبل تصبح معروفة ومحبوبة من الآن فصاعدا ، ولن تكون الشعبية مقصورة على هذه المنتجات وحدها ، لكنه ستمتد للبلاد المختصة بصناعتها ، وسوف يساعد ذلك بالتأكيد البلاد التى أصابتها الأزمة على الانتعاش والازدهار مرة ثانية .

كانت النوعية السيئة هى المرادف فى المعنى للمنتجات اليابانية فى وقت من الأوقات ، وبعد حرب الپاسيفيك ، قام اليابانيون بجهود من نوع خاص للتخلص من هذه الصورة ، وبمرور الوقت نجحوا فى الحصول على الاعتراف بأن منتجاتهم ، وإن كانت ما تزال أرخص من المنتجات الأوروبية ، لكنها تتمتع فى الواقع بنوعية أفضل ، وعندما تكونت هذه السمعة الطيبة ، أصبحت جميع المنتجات اليابانية بالنوعية الجيدة والقيمة المالية التى تستحقها ، وكان مرجع النجاح الاقتصادى اليابانى خلال الستينيات والسبعينيات يعود لهذه السمعة الطيبة ، وقد كان لهذه السمعة أثرها الطيب إلى حد ما على الأقطار الآسيوية الأخرى ، وأصبح المفهوم السائد الآن هو أن منتجات البلاد الأخرى فى شرق آسيا مقبولة على أقل تقدير .

وتستطيع دول شرق آسيا استغلال هذه الفرصة فى زيادة صادراتها وإظهار أن نوعية إنتاجهم لا يُعلى عليها ، وبالطبع فإنهم منافسون من ناحية الأسعار نظرًا لتخفيض قيمة عملاتهم ، وهم الآن فى الطريق للحصول على قبول منتجاتهم وعلى زيادة أرباح صادراتهم بناءً على ما يبذلونه من جهود .

وبينما ستدر زيادة الصادرات عليهم قدرًا أكبر من العملات الأجنبية التى يحتاجونها لشراء سلع رأسمالية ومواد خام لمضاعفة إنتاجهم من المواد المصدرة ، تحاول هذه البلاد جاهدة التقليل من الواردات ، وإن يكن هذا أمرًا صعبًا بالنسبة لهم إذ أن كل ما يحتاجون عمله هو إنتاج احتياجاتهم فى أوطانهم .

ونتج عن هذه الاحتياجات تغير فى نوع التجارة المحلية ، ومرة أخرى أصبح البديل

للمستورد مهمًا ، لقد كان الطعام ، وخصوصًا الطعام المُصنّع أى المعالج بسلسلة من العمليات الصناعية المتعاقبة أحد أهم الصادرات ، ونتج عن الحاجة للتقليل من الطعام المستورد تغيراً فى عادات تناول أنواع بعينها من الطعام ، سوف يقل استهلاك القمح والسكر ولحم العجول وما إلى ذلك عما تعود عليه أهل هذه البلاد من قبل ، وسوف يزيد الطلب على الأرز والدقيق واللحوم المتاح الحصول عليها محليًا بدلاً من أنواع الطعام المستورد السابقة ، وتُستخدم أية قطعة أرض موجودة حاليًا لزراعة الخضراوات والفواكه ، ولتربية المواشى بما فيها الحيوانات الدخيلة كالنعام والسمان والأوز والبط ، وستكتسب العناية العلمية بالحيوانات وخصوصًا الدواجن منها والنباتات المائية ، وهى التى كانت صناعة مربحة دائما فى أقطار جنوب شرق آسيا ، أهمية إضافية لأن طلبات التصدير ستزيد على الطلبات المحلية ، وجارى خلق فرص عمل جديدة فى هذا المجال .

وتظهر زراعة الأخشاب ورعاية الخيزران والروطان بشائر كبيرة بالنجاح ، وقد نتج عن الأبحاث بالفعل التعرف على أنواع وفصائل جديدة سريعة النمو ، وبينما كانت الغابات فى الماضى تُقطّع ثم تُترك لتصلح وتجدد من نفسها ، سيتم من الآن إعادة زراعتها بشكل جاد ، وسيحدث نفس الشىء مع كل الأراضى التى كانت تُترك ميتة ، عاطلة ، أو كانت تُخصص لإقامة صناعات معينة عليها أو كأماكن إيواء لا يمكن مباشرة العمل فيها بعد ذلك بسبب قلة الطلب عليها ، وسوف تقدم مجموعة كاملة من الصناعات المبنية على المنتجات الزراعية فرصًا للاستثمار تدعم اقتصاد ما بعد الأزمة .

وبسبب الحاجة للإقلال من الواردات ، تم دراسة عدد من الصناعات التى لم تكن جذابة من قبل بعناية ، وسوف تتغير الشخصية الصناعية لدول جنوب شرق آسيا حيث إنه يتم تطبيق التكنولوچيا الحديثة ، والأبحاث ، والتطوير على الصناعات القديمة .

ولقد أظهرت دول جنوب شرق آسيا دائمًا أن التعود على شىء يُولد مهارة وكفاءة أكبر ، وبرغم كل شىء ، فقد نجحوا دائمًا فى أخذ أصول من بلاد أخرى وتحويلها لمنتجات

قيمتها أعلى بكثير من تلك الأصول ، فأخذت ماليزيا شجرة المطاط و زيت النخيل ونباتات الكاكاو من أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأنتجت منهم صناعات تدر أرباحًا غير معقولة ، لقد حوّلت الأبحاث والتطويرات تلك النباتات الأجنبية إلى مصانع صغيرة تنتج عصارة لبن المطاط ، وزيت صالح للأكل وكاكاو أكثر مما كان يستطيعون صنعه فى البلاد التى تنمو فيها تلك النباتات .

وصاحب حدوث الأزمة دعم وتشجيع للأبحاث والتطوير مرة أخرى ، وأصبحت الحكومة والقطاع الخاص مشغولين بعمل أبحاث لجعل كل قطعة صغيرة من البدائل المحلية فى نفس جودة القطع التى كانت تستورد ، إن لم تكن أفضل منها ، ولو كان أداؤنا فى الماضى عبارة عن أى شىء يمر الناس عليه مرور الكرام ، فسوف يُضاف إليه قيمة تزكية أكثر ، هذا بالنسبة للمحاصيل الجديدة ، والعناية العلمية بالحيوانات وخصوصًا الدواجن منها ، وموارد المواد الخام القابلة للتجديد التى ستتمكن من تصديرها فى المستقبل .

ولكن أهم فرصة قدمتها الأزمة هى فى تحسن الإدارة المالية فى البلاد ، لقد اكتشفنا منذ حدوث الأزمة أن الفاقد كان كبيرًا فى القطاعين العام والخاص ، لقد اعتدنا على تعيين عدد مبالغ فيه من العمال والموظفين لأداء مهام وأشياء أخرى قليلة جدا ، كان هناك ميل للإهمال والتسيب فى إنفاق الأموال .

لقد حضّتنا الأزمة على النظر لتكاليفنا ، إن كل بند من بنود مصروفاتنا يُفحص فحصًا دقيقًا الآن ، وسوف نقوم باستقطاعات كبيرة فى كل مالا نحتاجه للضرورة القصوى ، وسيتم تقوية القاعدة المالية الأساسية للدولة كنتيجة للأزمة .

كانت حكومات وشعوب شرق آسيا منذ عشرات السنين ترسل شبابها للدراسة فى الخارج ، وخصوصًا فى البلاد الغربية المتقدمة ، وكان عبء ذلك ثقيلاً على الخزانة العامة لتلك البلاد ، كان لماليزيا ٥٠,٠٠٠ طالب يدرسون فى الخارج فى أى وقت من الأوقات ، وكانت تكاليف التعليم الأجنبى ترتفع فى كل سنة عن سابقتها ، ولكن شعوب شرق آسيا

لم تهتم مطلقا بالتكاليف لأنها كانت تحترم التعليم وتعرف قيمته ، وكانت تلك الشعوب تشعر أن التعليم الجيد يستحق ما يُصرف عليه من أموال .

أما اليوم فهى لا تستطيع ، ولكن لأنها ما تزال تعتبر التعليم ذا أهمية قصوى ، كان عليها إيجاد بديل تكون تكاليفه أقل ، لقد أصبح التعليم الآن تجارة مهمة بزيادة الطلبات على معاهد التعليم المحلية ، ويتم الآن استدعاء الطلبة من الخارج إلى أرض الوطن للدراسة فى جامعات جديدة ومعاهد تعليمية ، معظمها خاص ، منتشرة فى كل أنحاء شرق آسيا ، وكانت نوعية التعليم راقية فى كل هذه الجامعات والمعاهد ، وما زالت كذلك ، وبالإضافة للطلبة العائدين من الخارج قبل استكمال دراستهم ,فهناك بالطبع طلبة جدد سيتم تعليمهم داخل أوطانهم .

ويسود الاعتقاد بأن دول جنوب شرق آسيا المحاصرة ماليًا حاليًا سوف توفر أموالاً كثيرة بعودة طلابها من الخارج ، وليس هذا فقط ، بل إنها ستصبح مراكزًا جديدة للتعليم الممتاز الذى يمكن أن يلبى احتياجات الطلبة الأجانب .

إن أحد قرارات «الاجتماع الآسيوى الأوروبى» فى بانكوك فى العام الماضى كان سببًا فى جعل طلاب من أوروبا يدرسون فى جامعات آسيوية ، ولقد كان الطلبة الآسيويون يذهبون للبلاد الأوروبية لاستكمال تعليمهم العالى منذ قرون ! وفى خلال ذلك ، لم يكتسبوا العلم والمعرفة فقط ، لكنهم اكتسبوا تقدير الثقافة الأوروبية ، وكان ذلك يمكنهم من تناول العلاقات مع أوروبا والأوروبيين بمهارة عندما كانوا يقومون بالتجارة أو ينفذون أعمالاً تجارية لحكوماتهم تدخل فيها أوروبا والأوروبيون .

وفى الجانب الآخر ، فإن الأوروبيين ، الذين لم يعيشوا أبدا فى أقطار آسيوية كطلبة من قبل ، يجدون أنفسهم غير قادرين على تبادل العلاقات مع البلاد الآسيوية وشعوبها ، وبدراستهم فى الجامعات الآسيوية ، سيتمكن زعماء الحكومات ورجال الأعمال الأوروبيون فى المستقبل من فهم وتناول علاقاتهم مع آسيا والآسيويين بشكل أفضل .

وبالتوسع فى المعاهد التعليمية الذى نتج عن الأزمة الحالية فى أقطار جنوب شرق آسيا ، ستتوفر أماكن كثيرة للطلبة الأوروبيين للدراسة فى آسيا ، لذا فإن مجال التعليم يبدو الآن مبشراً بالنجاح الكبير ؛ فهو مجال يمكن أن يضيف الكثير فى نمو أقطار شرق آسيا فى مرحلة ما بعد الأزمة ، وتعد إمكانياته إمكانيات ضخمة حقًا ، فإذا فكّرنا فى بلايين الدولارات التى يتم صرفها الآن فى أوروبا وأماكن أخرى على التعليم فى الخارج وهى تعود لجنوب شرق آسيا ، يتأكد لنا أن ازدهار الاقتصاد فى جنوب شرق آسيا يصبح مضمونًا فى المستقبل ، وبالطبع سيكون هذا التغيير تقريبًا غير قابل للإلغاء ، ومع ذلك ، فإذا لم يترك معظم الطلبة الأوروبيين أوطانهم ليحصلوا على التعليم عندنا ، فلماذا يترك طلبة جنوب شرق آسيا أوطانهم للغرض نفسه؟

لقد كانت الصفقات التجارية بين دول شرق آسيا فى مجملها بالدولار الأمريكى ، وتتم ٧٠ ٪ من تجارة ماليزيا بالدولار الأمريكى مع أن نسبة ١٨ ٪ فقط من التجارة الماليزية مع الولايات المتحدة ، إن تخفيض القيمة الذى تم فى عملات جنوب شرق آسيا هو فى الأساس مقابل الدول المتقدمة ، وعمليًا ، لا يوجد أى تغيير فى أسعار الصرف بين عملات جنوب شرق آسيا ، ولم تتغير تكاليف الاستيراد كثيراً بالنسبة لهذه البلاد .

ولأنه ليس من السهل الحصول على التحويل الخارجى وأن الغرض منه هو شراء سلع إنتاجية ، فلابد من أن تعتمد التجارة بين البلاد التى تأثرت بالأزمة على العملات المحلية ، وبدلاً من الدفع عقب كل صفقة ، من الممكن عمل حسابات على الكمبيوتر لمجمع الصادرات والواردات للشركاء فى العمليات التجارية ، ثم يتم دفع فروق الأسعار فقط ، وبهذه الطريقة تنتقل كمية صغيرة نسبيًا من المال من مالك لآخر ، سيصبح الفارق الذى يجب دفعه للبلد التى صدّرت أكثر مما استوردت بسيطًا جدا ويمكن الوفاء به بعملة ذلك البلد .

وسوف يمكّن سحر الكمبيوتر من تسوية الحسابات اليومية وإتمامها فى مكتب تصفية

الحسابات ، ومن المتوقع أن تزداد التجارة بشكل كبير بين أقطار جنوب شرق آسيا ، وبالطبع قد يكون هذا على حساب دول أخرى شركاء فى التجارة ! لكن نمو التجارة فيما بين هذه الأقطار سيكون أمرًا طبيعيًا إذا وضعنا فى الحسبان أنها لا تستطيع شراء احتياجاتها من البلاد الأخرى بالكثرة التى كانت تشترى بها منهم قبل الأزمة .

وسوف يتغلب جنوب شرق آسيا على المشاكل الناتجة عن تخفيض قيمة عملاته عن طريق تفهم واستغلال الفرص الجديدة التى طفت على السطح كنتيجة لتخفيض قيمة العملات ولحدوث حالة الفقر فى البلاد ، ستتغلب على المشاكل جزئيًا بعزل الاقتصاد المحلى ، وبتقليل الحاجة للصرف الأجنبى ، وبتقوية المرونة حالة الرجوع للأوضاع السابقة الداخلية ، وأثناء تنفيذ ذلك ، سيتم اتخاذ توجهات ورسم ممارسات جديدة ، وقد لا تعود أقطار جنوب شرق آسيا للنمط القديم للنمو الاقتصادى المبنى فى معظمه على الاستثمارات الأجنبية ، وسوف تستمر فى طلب مثل هذه الاستثمارات ، لكنها ستعتمد أكثر على طاقاتها المحلية وقوتها الفعلية .

وسوف يستغرق العلاج وقتًا طويلاً بالنسبة لمعظم بلادنا ، وهذا أمر مقبول ، فقد كنا عاجزين عجزًا تامًا عندما بدأنا العلاج ، لقد نهضنا وشددنا من أزر أنفسنا بأنفسنا ، وبعد أن عرفنا أن الطريق الذى اتخذناه قد جار على مصلحة الآخرين ، سنتجنب هذا الطريق .

إن عدد سكان جنوب شرق آسيا نصف بليون نسمة فى منطقة مجموع عدد سكانها يتعدى ٢ بليون نسمة ، وهم جميعا ممن يعملون بجد ومعتادون على كل أنواع المصاعب والتحديات ، ومع أننا يجب ألا نقول ما سأقوله ، إننى مازلت أعتقد أن القيم الآسيوية سوف تساعدنا على اجتياز هذه المرحلة الصعبة بسلام ، وسوف نكون صبورين للغاية ، وما هذا بغريب علينا ، فقد أمضينا عدة قرون لنحصل على استقلالنا ، وسوف نتغلب على الصعاب ، وخلال تنفيذنا لهدفنا ، سنخلق فرصًا لأنفسنا وللآخرين لم يسبق أن يراها أحد من قبل .

وعندما نعود بالفعل ، سوف نضيف ما عندنا لعالم أفضل ؛ عالم لا يتعرض الناس فيه مرغمين للفقر من أجل إثراء حفنة من الناس ، ونحن فى ماليزيا نؤمن بالمشاركة النبيلة ؛ المشاركة التى يربح جميع الشركاء فيها ، وبرغم ما حدث لنا ، فنحن ما زلنا نؤمن بأن يأخذ كل شريك نصيبه كاملاً ، وسوف نتقاسم الفرص التى خلقناها والتى سوف نخلقها مستقبلاً نتيجة للأزمة التى حاقت بنا مع الجميع .

١٢- تَنْظِيمُ الاتِّجَارِ فِي العُـمْلَةِ

بعد «حرب الباسيفيك» وما تلاها من عملية إنهاء لعهد الاستعمار المسلح ، شهدنا تطورًا جديرًا بالثناء ورخاءً اقتصاديًا متزايدًا بين معظم أقطار العالم حديثة الاستقلال .

وفى جنوب شرق آسيا ، نشأ تجمع إقليمى منذ ثلاثين عاما أظهر وحدة مرموقة وقدرة عظيمة على إدارة النمو الاقتصادى ، وفى بلاد أخرى ، وبعد محاولات أوليّة لالتماس الطريق السليم ، وتجارب تمهيدية مع أنواع من الاقتصاد مركزى التخطيط ، تحقق فيها الاستقرار السياسى وتم إرساء قواعد النمو الاقتصادى وتقدمه فيها .

وفى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات ، كانت معظم أقطار شرق آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية قد حققت نموًا ملموسًا بمساعدة الدول المتقدمة والوكالات الدولية أو بدون مساعدتها ، وكانت أقطار جنوب شرق آسيا قد تقدمت تقدمًا عظيمًا لدرجة أنه أُطلق عليها لقب «التنانين والنمور الاقتصادية» ، واعتُبروا أمثلة عليا للطريقة التى يمكن أن تحكم بها الدول المتقدمة نفسها وتدير نموها الاقتصادى بمهارة فائقة ، كانت قد أصبحت بلادًا غنية جدًا وكوّنت أسواقًا جيدة جدًا لمنتجات وخبرات البلاد الصناعية المتطورة فى الشمال ، وفى الحقيقة ، ساهمت بلادنا فى ثروة الدول المتقدمة وثروات العالم ، وكان نموها المستمر يبشر بجعل المجتمع الدولى يعيش فى رفاهية وبمساهمته فى القضاء على حالة الفقر فى العالم أجمع ، وبطرد الجوع وويلات أخرى كانت تعذب العالم .

ومع ذلك ، ففى يوليو عام ١٩٩٧م ، سقطت هذه الدول المزدهرة فى حالة نكوص

* ورقة مقدمة فى افتتاح اجتماعات وزراء مالية اتحاد دول جنوب شرق آسيا و الاتحاد + ٦ وفى مؤتمر «مبادرات مالية للقرن ٢١» فى كوالالمبور بماليزيا فى ١ ديسمبر عام ١٩٩٧م .

اقتصادى سريع لم يسبق له مثيل ، وانخفضت قيمة عملاتها بسرعة وبشكل مستمر ، وانهارت أسواق الأسهم فيها وكانت عواقب هذا الانهيار بغيضة ! وأصبحت الشركات الناجحة والرابحة عاجزة عن سداد ديونها وأفلس ملوك المال والمستثمرون الصغار على حد سواء ، وتوقفت مشاريع البناء ، ولم تجد المكاتب والمنازل المكتملة البناء من يشغلها أو يشتريها ، مما جعل أصحابها يخسرون مبالغ هائلة وتتراكم عليهم الديون ، وحجزت البنوك على الشركات غير القادرة على تقديم حتى دفع حدّى لقروضها وباعت الضمانات الإضافية بأبخس الأسعار ، مما زاد من كساد أسواق الأسهم والملكيات .

ولم يمكن سداد القروض الضخمة المستحقة للبنوك الأجنبية وحدثت ضغوط على الحكومات لتخفيض وتعويم عملاتها ، وعندما فعلت الحكومات ذلك ، انخفضت قيمة العملات بسرعة مقابل الدولار الأمريكى وعملات الدول المتقدمة الأخرى .

وتسبب تخفيض قيمة العملة فى إفقار البلد والشعب ، وطائفة التجار منهم بشكل خاص ، وجد هؤلاء أنفسهم عاجزين تماما عن سداد ديونهم الأجنبية عندما احتاجوا المزيد من عملاتهم الخاصة ببلدهم لتعويض الخسارة فى قيمة العملة ، وبدا كما لو كانوا لن يستطيعوا سداد ديونهم على الإطلاق ، وبدا كما لو كانت البنوك الأجنبية التى أقرضتهم نقودا لن تتمكن من استرداد قروضها ، وبدا كما لو كان المقرضون الأجانب هم الذين سيتحملون بقسوة وطأة تخفيض قيمة العملة ، وظلت قيمة عملات جنوب شرق آسيا فى الانخفاض بمعدل سريع طول الوقت ، مما جعل محاولات الإصلاح شبه مستحيلة .

وانصب اللوم على حكومات جنوب شرق آسيا باعتبارها المسئولة عن تخفيض قيمة عملاتها ، رغم أنها كانت حتى ذلك الوقت يُكال لها المديح لقيامها بمعجزات اقتصادية ، ولمهاراتها فى الإدارة ، ولسياساتها الاستثمارية الليبرالية ، وللحوافز التى كانت من اختراعهم .

وقيل لتلك الحكومات إنها تسببت فى خسارة ثقة المستثمر لأنها كانت قد دبرت

معدلات نمو لا يمكن دعمها ومدّها بأسباب الحياة (والشيء غير الواضح تماما هو السبب الذى اعتبروا من أجله أن النمو كان لا يمكن دعمه ومده بأسباب الحياة ؛ لأنه ، وإلى أن بدأ تجار العملة فى التدخل ، كانت الحكومات قد دعمت نموها طوال السنوات التى قيل لها خلالها إنه لا يمكن دعمه واستمراره) ، وكان لديها عجز فى المدفوعات الخارجية ، وسمحت لبنوكها للتعرض أكثر من اللازم لقطاع الملكيات ، وقيل لتلك الحكومات أيضا إن سياساتها سيّئة وإن مؤسساتها ضعيفة .

وبرغم الرقم القياسى الذى حققته هذه الحكومات فى النمو ، ونجاحها فى التقليل من حالة الفقر ، وفى استثماراتها فى البنية التحتية وفى السلع المعمرة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية ، قيل لها إن طريقة إنفاقها للأموال كانت غاية فى الإسراف ويعوزها الحكمة والتعقل ، وكانت تضعف من وضعها الاقتصادى ، ويدا أن كل هذه الأشياء كانت تقضى شيئًا فشيئًا على ثقة المستثمرين ؛ لذا انسحبوا من البلاد ، ونتج عن ذلك انخفاض قيمة عملات هذه البلاد وغرقت أسواق الأسهم فيها ، وعندما حدث ذلك ، أشار الغرب أن النقاد والمستثمرين عندهم كانوا على حق فى تنبؤاتهم وأنهم كانوا قد حذرونا بوقوع ما يحدث لنا الآن .

ونحن نعترف أننا كنا مذنبين فى بعض هذه الأمور ، ليس فيها جميعًا ، ولقد تعرضت بالفعل بلاد قليلة لمشكلة أو اثنتين من هذه المشاكل ، لكنها استطاعت إيجاد حلول لها ، وكانت نقطة الضعف الوحيدة التى كان يمكن تحديدها هى العجز فى ميزان المدفوعات الذى وصل ذروته فى عام ١٩٩٥ ، ومع ذلك كان هذا العجز قد انخفض للنصف تقريبا قبل نهاية عام ١٩٩٦ ، وفى الشهور الأولى لعام ١٩٩٧ ، كان العجز قد نقص وأصبح بنسبة أقل مما كان عليه ، لقد كانت بعض مشاريع البنية التحتية والتطوير فى ماليزيا كبيرة ، لكن التجارب السابقة كانت قد أظهرت أنها يمكن إدارتها ، لكن ما يُسمون بالمستثمرين أصرّوا على أنهم كان لا يمكنهم الاحتفاظ بالثقة فى ماليزيا .

وقالوا : إن عملة تايلاند التى كانت قيمتها قد انخفضت ستجعل تايلاند أكثر تنافسًا من ماليزيا وهذا سيجعل التجارة فى ماليزيا تتآكل ، ورغم أن ذلك كان لم يحدث بعد ، لكنه كان واقعًا فى المستقبل لا محالة ، وأضافوا أن ذلك سيتكرر مع الوضع التنافسى لإندونيسيا والفلبين ، وبصرف النظر عن أن كل اقتصاد لهذين البلدين ليس صورة طبق الأصل من الاقتصاد الآخر ؛ وبصرف النظر عن أن أسواق منتجاتهما فى نمو متزايد ؛ كان هناك اقتراح بإغلاق المصانع فى ماليزيا وإندونيسيا والفلبين لأن مصانع تايلاند ستجعلهم لا يقووا على منافستها أو زائدين عن حاجة السوق ، وكانوا يحاولون الإيحاء أن ذلك سوف يحدث فى يوم وليلة إلا إذا خفضت دول اتحاد جنوب شرق آسيا الأخرى قيمة عملاتها ؛ وحيث إنها لن تفعل ذلك متطوعة ، فسوف يُغرق من يُسمون بالمستثمرين ما لديهم من عملات «أى يبيعونها بسعر أقل من سعر السوق فى بلادها» لكى يتحاشوا الخسارة عند انخفاض قيمتها .

عجبًا ، انظر ، فى اللحظة التى باع فيها تجار العملة عملات بلادهم بأرخص الأسعار ، انخفضت قيمة تلك العملات ، وكان ما يبدو للناس أن تجار العملة وفروا على أنفسهم بعض الخسائر بانسحابهم السريع من الأسواق .

لكن هل هذه هى الحقيقة الفعلية؟ هل كانت قيمة العملات على وشك أن تنخفض من نفسها أم أنها انخفضت لأن تجار العملة أغرقوا كميات ضخمة منها ببيعها بثمن بخس؟ وهل كانت العملات تُشترى فعلاً من قبل تجار العملة ، أى هل كانوا يحوزون كميات ضخمة من هذه العملات ويخاطرون بخسارة أموال من التخفيضات التى كانت تنذر بالوقوع الوشيك؟

وحيث إن الاتجار فى العملة ليس عملية مفتوحة ، ولا شفافة ، وإنما سرية للغاية ، فمن الصعب التحقق من مقدار ما يسمى بالعملات الدخيلة التى كانت فى قبضة التجار . ولكن المؤكد هو أن الدول المعنية لم يحدث أن كان لها مثل هذا الكم الهائل من المبالغ خارج

الحدود كان يتم الاتجار فيها فيما يسمى بسوق العملة ، ومع ذلك ، فيبدو أن هناك مددا لا ينضب من الأموال الموجودة بالخارج ، يزيد عن بلايين وبلايين الدولارات بين يدى تجار العملة ليبيعونها فى الأسواق .

وفى الواقع ، فإن هذه العملة خارج البلاد لم يكن لها وجود بالطبع ، إن الاتجار فى العملة كما يخطط له تجار العملة هو الوضع الذى يمكنهم فيه اقتراض أموال خارج الحدود وبيعها ، فى معظم الحالات ، لبعضهم البعض ، وفى كل مرة يبيعون فيها تنخفض قيمة العملة عدد من النقاط ، وبتكرار بيع العملة عدة مرات يمكن أن تنخفض قيمتها بشكل غير محدد ، وعندما تكون العملة قد انخفضت انخفاضًا شديدًا ، يمكن استعادة شرائها بالسعر المخفض وتسليمها للمشترين ، الذين يكونون قد باعوا بالمصادفة بالفعل المقدار الورقى من المال الذى كانوا قد اشتروه الذى كانوا هم بأنفسهم قد سلموه ، لم تتحرك نقود حقيقية ، ربما باستثناء المرحلة الأخيرة ، هذا لو حدث أن توقفت عملية بيع العملة .

والطريقة الوحيدة التى يمكن علاج قيمة العملة بها هى عندما يشترى أحدهم العملة عن طريق بيع الدولار الأمريكى ، ويمكن للبنوك المركزية التى لديها احتياطى من الدولارات عمل ذلك ، لكن مبالغها محدودة ، كما أنها تتعامل بالنقد ، وفى مقابل المبالغ المحدودة فى البنوك المركزية ، يستطيع تجار العملة دعم ورفع مبالغهم المالية بالمضاربة لتصل لأكثر من عشرين ضعفًا ، ويُقدّر أن تجار العملة يملكون فيما بينهم مبالغ تصل لحوالى ١٨٠ بليون دولار أمريكى ، ويصل عشرون ضعف هذا المبلغ لحوالى ٦ ,٣ تريليون دولار أمريكى ، ولا يستطيع أى بنك مركزى أو أى بلد نام أن يضاهى هذا أو يكون ندًا لهذا المبلغ ، وتجار العملة يعملون مع بعضهم بتناغم و بشكل جماعى .

واضح أن تجار العملة يمكنهم التلاعب بسهولة فى تخفيض قيمة العملات ، ولم يحدث لهم مطلقًا أن استثمروا أو كانت العملات التى أكدوا أنها ستنخفض قيمتها فى حوزتهم بالفعل ، ولم يحدث أن دخلوا أى مخاطرة تعرضهم لخسارة أى مبلغ من المال ، كل

ما فعلوه هو اقتراض العملة من البنوك ، ثم بيعها وإعادة بيعها بشكل متكرر وأخذ أرباحهم من الفرق بين السعر العالى الأصلى الذى باعوا به ونقود السعر المنخفض التى سلموها ، إنها الحالة الكلاسيكية للبيع على المكشوف ، والفرق فى هذه المرة أنهم كانوا يتسببون فى حركات البيع عمداً ، وليس عن طريق أى شىء فعلته الحكومات أو بسبب أى نقاط ضعف فى أساسياتها .

وحيث إنهم هم الذين تسببوا فى حركات البيع ، لم يكن هناك فى الحقيقة أية مخاطرة مقارنة بنشاط المضاربة العادى ، لقد اكتشف تجار العملة أو بالأحرى اخترعوا طريقة مضمون نجاحها لربح البلايين فى أيام قليلة قصيرة عن طريق بيع وشراء العملات ، ويمكنهم استخدام هذه الطريقة ضد أى بلد يختارونه ، وكعلاوة إضافية ، يجعلون سوق الأسهم المالية أيضًا فى حالة كساد من خلال هجومهم على العملات .

ويكون رد فعل البنوك الأجنبية على مثل هذه الهجمات هو رفع أسعار الفائدة ، وارتفاع أسعار الفائدة يخنق عملية الاتجار فى الأسهم ، فتهبط أسعار الأسهم ، ويزيد تجار العملة من أرباحهم من خلال البيع على المكشوف ، وكانوا أحيانا قادرين على إقراض النقود التى كانوا قد اقترضوها من قبل ولكن بسعر فائدة أعلى لكى يستفيدوا من زيادات البنك المركزى لأسعار الفوائد ، وبهذا الشكل جمعوا نقوداً أكثر وأكثر .

إن عمليات تجار العملة هذه هى التى تسببت فى تخفيض قيمة عملات أقطار جنوب شرق آسيا ، وقد يوجد بعض نقاط الضعف المتأصلة أو الأساسية فى اقتصاداتهم ، لكن لم يكن لها إلا أقل قدر من التأثير على قيمة العملات ، وقد تنخفض قيمة العملة بشكل طفيف دون تدخل تجار العملة ، لكنها قد تستعيد قيمتها فيما بعد ، وفى الحقيقة ، لقد استعادت عملات كثيرة من بلاد جنوب شرق آسيا قيمتها فى الماضى مقابل الدولار الأمريكى عندما كانت الولايات المتحدة لا تسير سيراً حسنًا من الناحية الاقتصادية ، لكن مثل تلك التحركات فى العملة لم تكن بعيدة المدى أو متطرفة ، أما عمليات تجار العملة ، من جهة

أخرى ، فقد تسببت فى تخفيض نسبة ما بين ٣٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ من عملات أقطار جنوب شرق آسيا .

ومن الواضح أن تجار العملة يمكنهم مهاجمة أى بلد بصرف النظر عن قوة اقتصادها ، وذلك نظراً للإمكانيات الضخمة الموجودة رهن إشارتهم ، وبعد أن هاجموا جنوب شرق آسيا ، أخذوا يبحثون عن ضحايا آخرين ، لا يوجد نقص فى الأسباب لتخريب اقتصاد أى بلد ، إن تجار العملة ينشرون ويوزعون نشرات تحليلية لمستقبل الاقتصاد فى كل بلد ، ومن خلال ما يطلقونه من أنباء لا تسر ومن إشاعات عن الأسواق ، تمكن هؤلاء التجار من تكوين أرضيات لتخفيض قيمة العملات ، وفى غياب المعلومات التى تثبت عكس ما يقولونه ويروجون له ، تتحقق نبوءتهم تلقائيًا ، ومن ذلك الوقت فصاعدًا ، تتولى القيادة ما يُسمى بغريزة القطيع (غريزة التجمع) الموجودة فيهم .

المناورة المفضّلة مُعدية ، وهكذا ، وبسبب تخفيض قيمة عملاتهم ، قيل إن دول جنوب شرق آسيا أصبحت تتنافس أكثر من هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية ، ولاستعادة وضع المنافسة ، لابد من انخفاض قيمة عملات تلك البلاد ، حينئذ يبدأ تجار العملة بدورهم الإعلان والتصريح بأنهم فقدوا الثقة فى اقتصاد تلك البلاد ، ثم يكشفون عن رغبتهم جهارًا فى الانسحاب وبيع استثماراتهم فى تلك العملات .

وعن طريق الإجراء نفسه ، وهو اقتراض وبيع تلك العملات بشكل متكرر ، يمكنهم القول بأن تنبؤاتهم كانت صحيحة ، فقد انخفضت عملاتهم بالفعل كما غرقت أسواق الأسهم المالية هى الأخرى .

وكانت هناك مناورة أخرى ، وهى قولهم إنه حيث إن الفقر قد زاد فى البلاد التى انخفضت قيمة العملات فيها ، فقد قلت بالتالى قدرتهم على شراء سلع من شركائهم فى التجارة أيضًا ، ولابد من أن يواجه هؤلاء الشركاء الآن حالة ركود ، فيمكن تخفيض قيمة عملات بلادهم هى الأخرى ، وبالفعل هناك بلاد مثل أستراليا التى واجهت احتمال فقدان

أسواقها الكبيرة فى الشرق الأقصى ، ومن ثم انخفضت قيمة العملة الاسترالية ، وإن كانت بنسبة غير مرتفعة .

ما تأثير تخفيض العملة؟ أساسًا ، يُقلل هذا التخفيض من القوة الشرائية للواردات ، وحيث إنه لابد لكل البلاد من استيراد سلع معينة ، ومواد غذائية وخدمات ، فلن تتمكن من الإبقاء على مستويات المعيشة التى تعودوا عليها ، وبمعنى آخر ، سيزداد الفقر فى تلك البلاد ، وفى ماليزيا ، إن تخفيض ما نسبته ٤٠ ٪ من قيمة الرينجيت الماليزى يعادل انخفاض دخل الفرد من ٥,٠٠٠ دولار أمريكى إلى ٣,٠٠٠ دولار ، وباستخدام مصطلحات إجمالى الناتج القومى ، يصل هذا لى ما يقرب من ٤٠ بليون دولار أمريكى سنويا ، وفى نفس الوقت ، تم إزالة أكثر من ١٠٠ بليون دولار من سوق الأسهم المالية الماليزى الذى كان قد تدهور بنسبة ٦٠ ٪ . لقد كان مجموع ما خسرناه حوالى ١٤٠ بليون دولار أمريكى .

أما دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا الأخرى فلابد من أنها خسرت فيما بينها أكثر من ٥٠٠ بليون دولار فيما يتعلق بالقوة الشرائية للواردات .

ما مقدار المال الذى جمعه تجار العملة من جراء إفقارهم لهذه البلاد؟ مبالغ ضخمة ، ولكنها مع هذا لا تمثل سوى كسر عشرى من مجموع خسائر البلاد التى هاجموها ، لذا هناك بالتالى مبلغ صاف من ثروة ليس تلك البلاد فقط ، وإنما أيضا ثروة العالم أجمع فى الواقع ، إذا وضعنا فى الاعتبار أن بقية العالم فقد جزءاً كبيراً من سوقه .

كلنا نعلم أن الدول الآسيوية ليست هى فقط التى تعرضت لهجوم ، ولكن هناك أيضا دول أمريكا اللاتينية وحتى أفريقيا ، والبلاد التى نجت من الهجوم هى تلك البلاد التى لا تملك أموالاً تستحق من أجلها شن الهجوم عليها ، ومن الغريب أن عملات بعض هذه البلاد الفقيرة ارتفع سعرها مقابل أسعار عملات البلاد الأغنى منها التى تم الهجوم عليها ، لابد أن لهذه البلاد الفقيرة من أساسيات جيدة ، وإلا كيف لنا أن نفسر أداء عملاتها؟

نحن نوافق على أن هناك حاجة لتبادل النقود ، فلا يمكننا إتمام العمليات التجارية بغير هذا التبادل ، لكن الاتجار فى العملة الذى رأيناه يدمر اقتصاد كثير من الدول النامية ليس له فى الحقيقة أية صلة مباشرة بالاتجار فى السلع والخدمات ، إن الاتجار فى العملة يعامل النقود على أنها سلعة ، لكن النقود ليست أكثر من رموز بلا قيمة فعلية حقيقية ، النقود ليست كالمطاط أو النحاس أو القصدير أو الذهب ، والقيمة التى للنقود هى ما نوافق على أن نمنحها ؛ لذا فإن قيمتها يمكن أن تقل أو تزداد بإرادتنا ، والشىء المؤسف أنه عندما يتم تخفيض قيمتها يصبح الناس والبلاد أكثر فقراً عما كانوا ، وأحيانا فقراء جداً نتيجة لذنب لم يرتكبوه بالفعل ، فهم حقيقة لا يستحقون البلاء الذى وقع بهم عن طريق أولئك الذين يعبثون بقيمة العملات .

هل تسهم التجارة فى السلع والخدمات بشكل ملموس فى النمو الاقتصادى للناس ورفاهيتهم؟ إنها تخلق وظائفًا ، وأعمالاً ومشاريعًا تجارية ، وصناعات ، وشحنًا للبضائع ، وتأمينًا عليها ، وبناء طرق وسكك حديد ، وبريداً ، ومطارات والكثير من أسباب الراحة والمتعة الأخرى التى تفيد الجنس البشرى .

ويقال إن الاتجار فى العملة أكبر بلغة النقود بعشرين مرة من التجارة العالمية فى السلع والخدمات ، ولكن ما الفوائد التى نحصل عليها منها؟ بصرف النظر عن أن مجموعة قليلة من الناس تجمع لنفسها مبالغ ضخمة من المال أو تخسرها أحيانا ، فهى لم تخلق أية زيادة فى التوظف ، ولا أى نمو فى التجارة أو فى ثروة الأمم والشعوب ، وعلى الجانب الآخر ، فقد تسببت بوضوح فى إفقار الملايين من البشر ، وقد أفقرت بلاداً ومناطق من العالم ، وقد قضت تمامًا على عشرات السنين من العمل الشاق ، والعرق ، والجهد ، والدموع .

ولكننا للأسف مازال فى انتظارنا ما هو أسوأ من كل ذلك ، أشار تقرير لوكالة الأسوشيتد برس للأنباء أن «الاضطراب والأزمة التى حدثت فى الاقتصاد الآسيوى والضعف فى اليابان . . . أدى إلى تقلبات سريعة الزوال فى أسعار الأسهم فى أسواق العالم

المالية . . . ويخشى المستثمرون أن تضر المشاكل الآسيوية شركات أمريكا الشمالية والشركات الأوروبية التى تصدر للمنطقة» .

ماذا لدى صندوق النقد الدولى لكى يعرضه لمواجهة مشاكل العملة هذه ، والتدهور فى القدرة على سداد القروض؟ إنه يعرض إقراض أموال يتم بها سداد فوائد قروض المقرضين الأجانب ، لكن القروض تأتى ومعها مجموعة من الشروط مرتبطة بها من بين أهمها فتح القطاع المالى للمشاركة الأجنبية الكاملة ، وسينتج عن ذلك فى غالب الأمر أن تسيطر البنوك الأجنبية فى النهاية على الأمور المالية للبلد المعنى بالمشكلة .

ومن أجل ذلك ترددت كوريا الجنوبية ، أما سول فطبقًا للتقرير نفسه ، ترى ذلك الطريق - مع ما يصاحبه من سيطرة اقتصادية - كآخر شيء تلجأ إليه ، فهو طريق يحول بلد فخور بنفسه إلى بلد متسول يخضع سيادته باستسلام للآخرين ، وتسبب تردد كوريا الجنوبية فى تخفيض قيمة «الون» الكورى بنسبة ١٠٪ أخرى .

ليس هناك مؤامرة للسيطرة على اقتصاد الدول النامية فى شرق آسيا ، ولكن من الواضح أن مشكلتهم قدمت فرصة لفرض فتح اقتصادهم ولاحتمال لأن يؤدى ذلك لسيطرة الدول القوية صاحبة النفوذ عليه .

ولم تفعل هجمات تجار العملة ضد الاقتصاديات الناشئة فى الظهور فى الجنوب شيئًا طيبًا لهذه البلاد المستهدفة .

ولقد بُذل الكثير من أجل إنعاش الاقتصاد فى هذه البلاد فى النهاية ، ولكن حتى لو انتعش اقتصادها بالفعل ، سيكونون قد فقدوا الكثير من ثروتهم ومن ثمرات نضالهم . وبالإضافة لهذا ، ربما يكونون قد فقدوا سيادتهم الاقتصادية أيضا .

وبالتأكيد لا يستطيع أحد أن يجادل فى أن من حق تجار العملة تحقيق أرباح ضخمة متجاهلين سعادة ورفاهية وثروة الملايين من الناس والبلاد ومناطق العالم ، وصحيح أن

البلاد نفسها من الممكن أن تكون مخطئة ، لكنها ما كان يمكن أن تصبح فى مثل هذا العسر الرهيب دون تلاعب ومضاربة تجار العملة .

وإذا كانت الدولة ستسمح بالاتجار فى العملة ، فينبغى أن يصبح شفافًا ويجب أن يتم الرقابة على خطواته وأن يكون منظمًا ، ومما يدعو للسخرية أنه فى الوقت الذى تُنصح فيه الحكومات وجميع المؤسسات التجارية الأخرى بأن تكون مفتوحة وشفافة ، لابد أن يُسمح لتجار العملة من أن يقوموا بعملياتهم التجارية فى سرية تامة ، نحن لا نعرف من هم ، ولا مقدار رأس المال الذى فى حوزتهم ، وما هى المبالغ التى اقترضوها ، وما هى العملة التى تحت أيديهم ، ولمن يبيعون العملات ، وممن يشترونها؟ ما هى الضرائب التى يدفعونها ولمن يدفعون هذه الضرائب على الأرباح التى يحققونها من البلاد المستهدفة؟ بالتأكيد هذه البلاد لا تُحصّل منهم أية ضرائب .

فى الوقت الذى تُنفذ فيه التجارة فى المخزون من البضائع والأسهم والسلع علانية وفى أسواق مُصنفة تصنيفًا سليمًا ، لا توجد سوق سليمة وصحيحة للاتجار فى العملة ، لا عضوية ، ولا قواعد ، ولا تنظيمات حكومية للتصدى للمخالفات وإساءة الاستعمال ، من الذى قرر أن التجار يمكنهم أن يضاربوا حتى يرفعوا الفاعلية المالية للمبالغ التى يودعونها فى البنوك لمقدار عشرين ضعفًا أو أكثر مع أصحاب البنوك ، ومن هم أصحاب البنوك الذين يجعلون تريليونات من الدولارات تحت تصرف عملائهم؟ ما مصادر رؤوس أموال هذه البنوك؟ من استثمر فيها وبأى مبلغ؟ وكيف يمكن لهذه البنوك أن تصبح أغنى من معظم بلاد العالم؟

نحن نؤمن بالعولمة وبحرية التجارة ، كما نؤمن بإلغاء القوانين الحكومية التى تعوق التجارة وتدفق رأس المال داخل وخارج البلاد ، ولكن بالتأكيد لا ينبغى للتحررية وانعدام رقابة وسيطرة الهيئات الحكومية أن ينتج عنهما التعرض لعالم يسوده الفوضى ، ألم يخبرنا أحد بالالتزام بقواعد القانون؟ كيف يحدث أن يؤدى إلغاء القوانين الوطنية لغياب قواعد

القانون فى السوق العالمى المكبر؟

لو كان للعولمة والأسواق المفتوحة أن تساهم فى النمو وحال الثراء ، فلابد من وجود قواعد القانون الدولى ولابد من أن يحترمها الجميع ، فبدون القوانين ، سوف يحكمنا الأقوياء والفاسدون ويسيطرون على مقدراتنا ، هل هذا هو ما يجرى الدفاع عنه؟

نظم التجارة الدولية مبادئ وسياسات متفق عليها فى «منظمة التجارة العالمية» ، لماذا يُستثنى الاتجار فى العملة من صلب قوانين هذه المنظمة؟ لماذا لا تستطيع المنظمة مناقشة وتكوين قواعد وتنظيمات للاتجار الدولى فى العملة ، قواعد تكون للدول الغنية والفقيرة على السواء يد فى صياغتها ، قواعد منصفة وعادلة وتُخطط بحيث تسبب الثراء والازدهار للجميع؟ وحيث إن الاتجار فى العملة أكبر بعشرين مرة من التجارة العالمية ، فهل من المنطق أن تكون الرقابة والسيطرة على التجارة العالمية على السلع والخدمات التى تشكل ٥٪ فقط من التجارة العالمية وتترك بلا تنظيم أو رقابة تجارة أكبر منها بعشرين ضعفًا بعيدة عن نصاب قوانين أولئك المسئولين عن تحقيق العدالة فى تجارة العالم؟

ينبغى على صندوق النقد الدولى مواصلة الإشراف ، ولكن إذا كان الاتجار فى العملة تجارة ، فعلى منظمة التجارة العالمية أن تتولى مسئولية وضع النظم والتعليمات الخاصة بها ، لماذا تُعتبر النظم أمرًا مُعترضًا عليه فى الاتجار فى العملة بينما هى أمر طيب فى مجال التجارة فى السلع والخدمات؟ هل هناك شىء مقدس يخص تجارة العملة ، أو هل هناك شىء عنها لا يحتمل الفحص العلنى؟ وفى عالم يؤمن بحق الجميع فى العلم بالأمور وبالمعرفة ، عالم يستطلع بإمعان وفضول وينقّب بحثًا عن الشئون الخاصة للشخصيات الخاصة جدا ، أليس من حقنا أن نعرف معلومات عن الناس وعن أنشطة تجار العملة الذين قد تتسبب قراراتهم فى كل أنواع البؤس والشقاء لملايين من البشر ولعدد كبير من الدول؟

من الطبيعى للأفراد الذين يربحون أموالاً مما يفعلونه أن يدفعوا ضرائب لحكومات الشعب الذى يجمعون منه تلك الأرباح ، والنقود التى يجمعها تجار العملة هؤلاء هى من

الاتجار فى عملات بلاد كثيرة ، وعلى قدر ما هو معروف ، فإن تلك البلاد لا تتلقى منهم أية ضرائب ، فهل من العدل أن تجمع البلد التى يقيمون فيها وحدها ضرائب منهم؟ إن بلاداً معينة تفرض ضرائب على الأرباح التى تجمع فى بلاد أخرى غيرها ، أليس للبلاد التى تزود تجار العملة بعملاتها ليربحوا أموالاً عن طريقها الحق بفرض ضرائب عليهم؟

إذا نظرنا للموضوع من أية زاوية ، سنجد أن الاتجار فى العملة يحتاج إلى تنظيم ، وذلك لمصلحة الجميع ، وبغير ذلك ، يمكن لكل دولة أن تتأثر تأثراً عكسيًا حتى الدول المتقدمة ، وحتى البلاد التى يقيم فيها تجار العملة ، لقد خلّفوا وراءهم اقتصاداً محطمًا وفاقد الهويّة فى أى مكان وجدوا فيه ، وتعيش تلك الدول وغيرها من التى لم يحلوا بها بعد فى رعب من هجماتهم ، وطالما لم يتم تنظيم عملهم ، وطالما يمكنهم تجميع تريليونات من الدولارات تحت أمرهم ورهن إشارتهم ، فستظل قدرتهم على الهجوم وعلى تخريب أى اقتصاد باقية ، وسيلقون الرعب ليس فى قلوب الحكومات ووزراء المال والاقتصاد فقط ، ولكن أيضًا فى قلوب رجال الأعمال والناس ، الغنى منهم والفقير على حد سواء .

يمكن لأى منا أن يكون ضحية لتجار العملة ، لابد من أن نولى اهتمامنا ونفكر ونضع فى الاعتبار الحاجة والمضمون للنظم والتعليمات التى يجب أن توضع موضع التنفيذ الجبرى للتقليل من فوضى المضاربة فى العملة .

١٣- ماليزيا حكومة تشجع المشاريع التجارية

أود أولاً أن أقول كم أنا مبتهج أن أكون هنا فى طوكيو اليوم لأخاطب هذا الجمع من الشخصيات المرموقة فى مجتمع التجارة اليابانى ، لقد لعب المستثمرون اليابانيون دائمًا دورًا مهمًا فى النمو الاقتصادى لماليزيا ، الشىء الذى نشعر بالامتنان الشديد لكم من أجله .

لقد كانت ماليزيا تشجع دائمًا الاستثمار الأجنبى ، والحكومة تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ بداية السبعينيات لأننا نعتقد أنها يمكن أن ، بل وسوف ، تساهم دائمًا وكثيرًا فى النمو السريع للاقتصاد الماليزى ، وستظل هذه السياسة تلعب دورًا رئيسًا فى جهودنا لنصبح مجتمعًا تصنيعيًا بشكل كامل بحلول عام ٢٠٢٠ ، لقد كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع التصنيع وحدها فى ماليزيا فى ازدياد مطرد ، ومن عام ١٩٩١ حتى أكتوبر عام ١٩٩٧ وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٧٨ ,٣٤ بليون دولار (على أساس أن معدل سعر الصرف كان دولار واحد مقابل ٥ ,٢ رينجيت ماليزى) ، وبترتيب الدول ، كانت اليابان هى أكبر الدول بمجموع كلى للاستثمار الذى صدّقت ماليزيا عليه بما قيمته ٣٩ ,٧ بليون دولار أمريكى (أو ٢ ,٢١٪) ، وكانت الولايات المتحدة من بين أهم المستثمرين (٩ ,٥ بليون دولار أو ٠ ,١٧٪) وتايوان (٦٦ ,٤ بليون دولار أو ٤ ,١٣٪) وسنغافورة (٩٣ ,٣ بليون دولار أو ٣ ,١١٪) وكوريا (٧٤ ,١ بليون أو ٠ ,٥٪) وفرنسا (٧١ ,١ بليون دولار أو ٩ ,٤٪) ، وصلت استثمارات هذه الدول الست وحدها ٣٥ ,٢٥ بليون دولار أمريكى أو ٨ ,٧٢٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المُصدّق عليها ، ويعكس هذا المعدل العالى للاستثمار ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد الماليزى .

* ورقة مقدمة فى حوار قيادات المشاريع التجارية فى طوكيو باليابان فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

ولقد ازدهرت أوضاع ماليزيا الاقتصادية من خلال فتح أبوابها فى وقت مبكر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حقًا ، يرجع التصنيع والنمو السريع فى ماليزيا إلى حد كبير للاستثمارات الأجنبية .

وعندما أصبحت ماليزيا مستقلة فى عام ١٩٥٧ ، كانت منتجة ومصدرة للقصدير والمطاط ، وللأمانة ، كانت ماليزيا غنية جدا ، والاقتصاد المبنى على هذه السلع ، كان أغنى بكثير من معظم المستعمرات الأخرى التى كانت تحصل على استقلالها فى ذلك الوقت ، لكن المطاط والقصدير كانت أسعارهما مذبذبة بدرجة كبيرة لأنهما يعتمدان على عوامل معينة مثل الحرب وصناعة المحركات والموتورات لخلق طلبات عليهما ، ولا يمكن أن تكون الحروب مستمرة بلا انقطاع ، كما أن صناعة المحركات واستخدامها كان مقصوراً على البلاد الغنية القليلة فى ذلك الوقت ، وإلى جانب هذا ، فقد بدأت بدائل المطاط والقصدير كمادة تغليف تحدث تآكلاً فى السوق لهاتين السلعتين .

إضافة إلى ذلك ؛ فحيث إن الأسواق كانت فى البلاد الصناعية الغنية فى أوروبا وأمريكا (لم تكن اليابان قد ظهرت بعد) ، كان ثمن هاتين السلعتين يتحدد عن طريق تلك الدول الغنية فقط ، ولم يكن لنا نحن المنتجين والمصدرين أى رأى أو كلمة على الإطلاق ، وكنتيجة لذلك ، كثيراً ما تم تخفيض أسعارهما بشكل كبير ، وكنا مضطرين لبيع أكبر كميات من السلعتين من أجل شراء أقل كميات من السلع المصنّعة ، وكان سكان ماليزيا الذى يزداد عددهم باستمرار يجدون صعوبة فى إيجاد وظائف ، ولم تكن حدة الفقر تخف عنهم .

ولكى تنمو ماليزيا اقتصاديا ، كان لزامًا عليها أن تتجه لصناعة التصنيع ، ولسوء الحظ لم تكن لدينا الخبرة ، ولا رأس المال ، ولم يكن لنا سوى سوق محلية صغيرة جداً ، وحتى نتغلب على هذه النواقص ، قررنا فى وقت مبكر جداً مقارنة ببلاد أخرى حديثة الاستقلال ، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كان ذلك بدافع الفطرة السليمة ، وليس تحت تأثير

الضغط الدولى الذى جعلنا نقبل المشاركة الأجنبية فى اقتصادنا ، وكانت الاستثمارات التى قام بها اليابانيون إضافة إلى بلاد أخرى أيضًا هى الأساس لكى نحقق هدفنا فى أن نصبح دولة تصنيع بها وظائف لكل الناس و ومكاسب بالنقد الأجنبى تتزايد كل عام ، وقبل نهاية عام ١٩٩٦ كان ٨٠٪ من دخل إجمالى صادراتنا الذى بلغ ٧٠ بليون دولار أمريكى من حصيلة سلع مُصنّعة .

من أجل هذا ، فتحت من بين الدعاة الأوائل للاقتصاد المفتوح وتدفق رأس المال داخل وخارج الحدود ، ولم نكن نحتاج لأى تشجيع ، ولا بالتأكيد لأية قوة تجبرنا على فتح بلدنا للتجارة ، كنا نؤمن بالخير الذى يمكن أن ينتج عن رأس المال الأجنبى وبسهولة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود .

لا يمكن لبلد فقير أن ينمو بسرعة مطلقًا لكى يتغلب على مشكلات تزايد عدد السكان والحاجة لتحسين مستوى المعيشة بدون التصنيع ، وبدون تدفق رأس المال الأجنبى داخل البلاد ، وبدون مهارتهم والوظائف التى يخلقونها ، لركدت الدول الفقيرة وتمرغت فى وحل الفقر ، والفقر لا يولّد إلا الفقر ، بينما تؤدى الثروة لثروات أكبر ، ولكسر دائرة الفقر ، لابد للدول الفقيرة من السعى لإشراك الدول الغنية فى نموها ، وفى النهاية ، ومن خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يمكن للفقراء أن يصبحوا أغنياء وقادرين على مضاعفة نموهم بأنفسهم ومن داخلهم ، ومع هذا تظل الحاجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وخصوصًا لإنتاج السلع والخدمات ، وتساعد فى الاستمرار فى النمو وفى الإسراع بخطواته .

والشيء الملازم للاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يوازيها من حيث الأهمية هو التجارة العالمية ، لا يمكن لدولة فى مثل صغر حجم ماليزيا ولعدد سكان يقارب ٢٠ مليون فقط أن تنمو اعتمادا على سوقها المحلى فقط ، لابد من أن تصدّر لبقية أنحاء العالم إذا أرادت الزيادة لدخلها ومكاسبها ، لذا فالتجارة العالمية مهمة للغاية لماليزيا كما هى مهمة فى الواقع

لكل البلاد تقريبا ، إن التجارة العالمية ، بتقديمها سوقًا ضخمةً للسلع المصدرة ، تجعل الاقتصادات ذات الميزان المدرج ممكنا ، كما تضمن استمرارية صناعات الإنتاج بالجملة .

ونجح التصنيع فى ماليزيا بوجود السوق العالمية مفتوحة لمنتجاتها ، بل إنه تخطى جميع التوقعات ، وفجأة حققت ماليزيا ، جنبًا إلى جنب مع دول نامية أخرى فى جنوب شرق آسيا ، ما وُصف بأنه معجزة اقتصادية ، وأُطلق على ماليزيا أحد نمور وتنانين آسيا ، وكان من الواضح أنها مُعدة لتصبح بلدًا متقدمًا بشكل تام خلال عقدين أو ثلاثة من عمر الزمن .

ولكن كما تعلمون ، حدث ما أوقف تقدمنا ، بل أعاده للوراء ، واليوم هناك حالة اضطراب وأزمة فى الاقتصاد الماليزى وفى دول جنوب شرق آسيا الأخرى ، لقد توقفت النمور عن الزئير ، ولم يعد جهاز تنفس التنانين الذى يستنشق نارا يتجشأ النار من خياشيمه ، ولم يعد هناك حديث عن القرن الحادى والعشرين باعتباره القرن الآسيوى .

وبسبب تخفيض قيمة العملة فى ماليزيا ، طبقًا لمصطلحات إجمالى الناتج القومى ، فقدت ماليزيا ٤٠ بليون دولار أمريكى تقريبا فى القوة الشرائية ، وهذا يعنى أن البلد أصبحت أكثر فقرا ، وأصبح الشعب الذى كان يأمل فى تخطى ظروفه التعيسة بلا أمل ، على الأقل أثناء حياته ، فى أن يطفو على السطح ويتخلص من الفقر ، وبدلاً من ذلك أصبح فقرهم أشد مما كان ، وانضم الكثير لطبقتهم الاجتماعية من بين أولئك الذين رفعوا مستواهم من قبل فوق خط الفقر ، وإذا لم يحدث شىء مفاجئ ومثير ، فإن نمو ماليزيا الذى تقهقر خمسة عشر عاما للوراء سوف يتخلف بطول هذه المدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى .

ولكن بعيدا عن تخفيض قيمة العملة ، ترى ماليزيا خسارة خطيرة و جسيمة لرسملة سوق الأسهم ، لقد انخفضت أسعار الأسهم انخفاضًا مُروّعًا وقضت على ٦٠ ٪من رأس المال بمقدار يصل لحوالى ١٠٠ بليون دولار أمريكى ، وتواجه البنوك مشاكل سيولة حيث إن العملاء لم يقوموا بسداد طلبات الدفع الحدّية ، وعليها أن تدفع الضمانات الإضافية بأسعار

زهيدة للغاية .

وحقيقى أنه برغم كل هذه الظروف ، يُقال إن اقتصاد ماليزيا لا يزال قويًا ، وتأمل ماليزيا ألا تضطر مطلقا للجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولى ، لكن الضغوط على ماليزيا شديدة جدا جدا ، إن الهجوم مستمر على العملة جنبًا إلى جنب مع سوق الأسهم .

والشىء المؤسف أن السبب فى كل هذه المتاعب هو نفس الشىء الذى رحبت به ماليزيا فى الماضى - تدفق رأس المال والتجارة العالمية عبر الحدود ، لأننا انفتحنا ولأننا سمحنا بشراء الأجانب لعملتنا وأسهمنا والمتاجرة بهم خارج حدود بلادنا ، علينا اليوم مواجهة القوة الكاملة للمضاربة الدولية بالعملة ولهجمات سوق الأسهم .

لقد سن قواعد الاتجار فى العملة تجار العملة أنفسهم ، وهم يعطون لأنفسهم ميزات على ضحاياهم لا يمكن التغلب عليها ، ويستحيل أن يرد البلد المستهدف هجمات هؤلاء التجار .

ولن أؤذى جمعكم بتفسير آليات الاتجار فى العملة ، لكنى أحب أن أشير كيف ، بين التضارب بقيمة العملات والهجوم على سوق الأسهم ، ضمن المضاربون أنهم سيربحون فى كل الأوقات .

قبل تصعيد الهجوم على العملة ، تجدهم يحصلون على كميات كبيرة من تلك العملة . . وعندما يهاجمون يدافع البنك المركزى عن العملة برفع أسعار الفائدة . وهنا يُقرض التجار العملة التى كانوا قد حصلوا عليها بنسبة فوائد عالية وتخفض الفائدة العالية التى تفرضها البنوك المركزية أيضا أسعار الأسهم وينهمك التجار فى البيع على المكشوف لكى يحققوا أرباحًا من هبوط أسعار الأسهم .

وواضح أنهم يربحون من تخفيض قيمة العملة ، ومن ارتفاع أسعار الفائدة والهبوط فى أسعار الأسهم ، إنها طريقة رائعة لتحقيق أرباح ضخمة ، وكل شىء فى نطاق قواعد نظام

السوق الحرة والتجارة العالمية .

والشىء المؤسف هو أن الدول والناس تخسر الكثير من الثروة فى فترة بسيطة جداً من الوقت ، ثروة عملوا بجهد كبير للحصول عليها خلال سنوات طويلة جدا ، والأسوأ من ذلك ، أن خسارة الأمم والشعوب للثروة أكبر بكثير من الأرباح التى حققها المضاربون ، ففى حالة ماليزيا مثلاً ، بينما تُقدر خسارة إجمالى الناتج القومى بـ٤٠ بليون دولار أمريكى ، فإن الربح الذى حققه المضاربون لا يمكن أن يكون أكثر من ٥ بليون دولار أمريكى ، حدث اختفاء لقرابة ما يساوى ٣٥ بليون دولار من الثروة والقوة الشرائية .

وإذا جمعنا الخسائر التى تكبدتها جميع دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا بسبب تخفيض قيمة العملات ، فإن المجموع الكلى لها يصل إلى مئات البلايين سنويا ، وعلى الجانب الآخر ، نجد أن مكاسب المضاربين صغيرة وإنها حدثت مرة واحدة ، بهذا الشكل ، هناك ضياع لقدر هائل من الثروة من أجل إعطاء التجار أرباحهم ، فى حالة الربح الذى يصاحبه خسارة للطرف الآخر ، الذى يحدث هو أن ما يخسره الخاسر يربحه الرابح ، وفى حالة الاتجار فى العملة ، يخسر الخاسر أكثر بكثير جدا عما يحققه الرابح من مكاسب .

ويبدو الأمر كأن تجارة العالم غير المقيدة بقواعد وقوانين تحكمها يمكن أن تدمر بنفس القدر الذى يمكن أن تبنى به . والتجارة العالمية ، أى التجارة فى السلع والخدمات خلقت الثروة للجميع فى كل أرجاء العالم : الوظائف ، والعقود وشحن البضائع والتأمين والنقل وتسليم الموانىء - كل هذا وما هو أكثر منه ينشأ وينمو من التجارة العالمية ، ولكن من الذى يستفيد من تجارة العملة وكم عدد من يستفيد منها ومن المضاربة فيها وفى سوق الأسهم - إنه لعدد قليل من الناس حقا ، وهم لا يخلقون وظائف فعلية لأحد ، ولا يستخدمون خدمات ملموسة ، ولا ينتجون ولا يستهلكون أية سلعة ، ولا يفيدون العالم بأى شىء - حقا ، كما تمت الإشارة من قبل ، إن المضاربة فى الاتجار فى العملة وسوق الأسهم المالية لا ينتج عنها إلا تقليص الثروة ، الثروة الحقيقية ، أما التجارة فى السلع والخدمات فهى التى تخلق الثروة

وتقلل من الفقر ، لكن التجارة بالعملة واستثمارات المحفظة أو مجموعة السندات عبر الحدود فهما ينقصان الثروة وتزيدان الفقر ، أينما يذهب تجار العملة ، يتركون ورائهم أثرًا من آثار الفقر واقتصادًا بعيدًا عن الاستقرار .

ويقال إن التجارة فى العملة أكبر بعشرين مرة من التجارة العالمية فى السلع والخدمات ، تخيل لو كانت التجارة العالمية فى السلع والخدمات أكبر بعشرين ضعفًا عما هى الآن ، ما مقدار الثروة التى يمكن أن تخلقها؟ ! وكم يكون القضاء على الفقر ناجحًا وفعّالاً؟ ! إن العالم كان يصبح أغنى مما هو عليه الآن بعشرين مرة ، وكان يمكن القضاء على الفقر فى كل أنحاء العالم قضاءً مبرمًا .لكن الاتجار فى العملة الذى يشكل حوالى ٩٥ ٪ من التجارة العالمية ضاعف من الفقر بدلاً من ذلك .

لقد انتهزت هذه الفرصة للتحدث عن التخريب الذى يسببه الاتجار فى العملة لكى أفرق بينه وبين تدفق الأموال عبر الحدود بغرض النشاط الإنتاجى ، وألقى الضوء عليه ، إن ماليزيا تحاول الآن إدارة الوضع الاقتصادى الصعب الذى تواجهه ، ونحن نعتقد أننا قد نتمكن من ذلك ، لكننا نحتاج لاستثمارات إنتاجية طويلة الأجل بشكل عاجل أكثر ، وكنا قد تطلعنا إلى صندوق النقد الآسيوى المقترح إقامته ، ولكن بعد أن اتضح لنا أنه سيكون امتدادًا لصندوق النقد الدولى ، أصبح لا يشدنا إليه أكثر من ذى قبل ، فلو كنا نحتاج لهذا النوع من المساعدة ، لكنا لجأنا لكفالة صندوق النقد الدولى ، لكن مثل هذه الكفالة لا تضمن لنا إنعاش اقتصادنا ، إنما الشىء المؤكد أنها ستحد من حريتنا فى تخطيط وابتكار طرق جديدة للتشجيع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى بلدنا ، ولتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية جديدة ، لقد كانت ماليزيا دائما مبتكرة ، ولهذا تقدمنا ، وستُحد القيود التى تفرض علينا من تقديم هذه الابتكارات فى إدارتنا لاقتصادنا .

ومن الطبيعى أن يؤدى الهبوط فى قيمة العملة لحالة التضخم ؛ حيث ترتفع الأجور لاستعادة القوة الشرائية ، وكما هو معروف جيدا ، فإن الواردات تشكل جزءاً مهمًا من

السلع والخدمات التى تستهلك محليًا ، وسوف ترتفع قيمة هذه الأشياء المستوردة فيما يتعلق بالعملة المنخفضة السعر ، وسوف يبطل هذا طبعًا التأثير الإيجابى لتخفيض قيمة العملة .

ولو كان هناك أى مكسب على الإطلاق فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج بسبب تخفيض قيمة العملة ، فيغلب أن تكون مكاسب مؤقتة . فبمرور الوقت ستنتهى عملية تخفيض تكاليف الإنتاج مهما بلغت لأن الأجور ترتفع كما ترتفع معها أسعار السلع والخدمات ، وإذا لم تستفحل حالة التضخم ، فإن أحسن ما نتوقعه هو العودة لمستويات التكاليف الأصلية .

وفى ماليزيا ، على أية حال ، لم ترتفع التكاليف والأسعار المحلية حتى الآن ، مازالت الأجور عند مستوياتها القديمة برغم أن قوتها الشرائية قد نقصت فيما يتعلق بالعملة الصعبة ، ولم يطالب العمال بزيادة فى الأجور ببساطة لأنهم ما زالوا قادرين على شراء نفس السلع والخدمات التى كانوا يستطيعون شراءها قبل تخفيض قيمة العملة ، وفى نية حكومة ماليزيا المحافظة على مستوى الأجور القديمة من خلال الحملة التى تقودها ضد الإسراف ، وضد الكماليات غير الضرورية وعن طريق ربط الأحزمة ، وسوف يتم التقليل من استهلاك الأشياء غير الضرورية ، لاسيما المستورد منها لأقل حد ممكن ، ولقد حصلت الحملة على تأييد كل طبقات الشعب بما فى ذلك النقابات والعمال ، وباعتبارنا بلدًا به عدد قليل نسبيًا من السكان ، إضافة لكونهم منظمين ومنضبطين ، يسهل على الحكومة مراقبة المبالغ التى تتسلمها والمصاريف التى تنفقها بدقة لضمان القليل من حجم التضخم المستورد لأدنى حد ، ولقد تعهد الشعب بالتعاون التام لتحقيق برنامج يجعل ماليزيا تنافس بشكل أكبر عالميا .

ماذا يعنى هذا بالنسبة للمستثمرين الأجانب؟ يعنى أنهم يستطيعون إنتاج سلع وخدمات فى ماليزيا بتكاليف أقل بالفعل عما كانت عليه من قبل ، وهم بذلك إما يحصلون على أرباح أكثر ، أو يصبحون منافسين أكثر فى السوق العالمى ، وكما تعلمون ، فإن المستثمرين وجدوا ماليزيا دائما مركز تصنيع جيد بسبب كفاءتها وتكاليفها المنخفضة . .

والآن ستصبح التكاليف حتى أقل بكثير عما كانت .

وفى الوقت نفسه ، ستستمر ماليزيا فى تقديم التعامل الممتاز مع طلبات واحتياجات المستثمرين ، وسيتم تقريبا إلغاء جميع الإجراءات البيروقراطية ، وستستمر جميع الحوافز والمزايا الضريبية القديمة ، وستجعل الحكومة المشجعة للأعمال التجارية حاضرة ومستعدة على أعلى مستوى لحل أية مشكلة قد تظهر فى الطريق .

منذ عهد قريب ، بدأت ماليزيا تشجع الصناعات التى تعتمد على التقنيات العالية وتشجع على الابتعاد عن الصناعات التى تعتمد على الأيدى العاملة بشكل مكثف ، ويرجع هذا لنقص العمال عندنا وعلينا أن نسمح بدخول عمال أجانب للبلاد ، ونحن نريد أن نقلل من الاعتماد على العمال الأجانب فى الوقت الذى نضاعف فيه من دخل المواطنين المدربين تدريب أفضل على الصناعات ذات التقنية العالية .

ومع ذلك قررنا التوقف عن هذه السياسة ، وسوف نسمح الآن بالصناعات التكثيفية العمالية التى تعتمد على العمالة الأجنبية إذا كانت الصناعات للتصدير ، ونحن لدينا الآن حوالى ٧ ,١ مليون عامل أجنبى ، وسوف نسمح بزيادة عددهم تدريجيًا إذا تطلبت الصناعات المعدة للتصدير قوة عمل أكبر .

وهناك عدد من الفنادق فى ماليزيا يملكها يابانيون ، وهم أيضا يفضلون مرشدين ومديرين سياحيين يابانيين ، ونحن مستعدون جدا للسماح بدخول عدد أكبر من المديرين السياحيين اليابانيين ، إذا استطاعوا إدخال سياح إضافيين أو لإطالة مدة إقامتهم فى ماليزيا .

وبعيدًا عن ذلك ، نحن على استعداد لسماع ودراسة أفكار أخرى قد تطرأ عليكم لمضاعفة الاستثمارات اليابانية فى ماليزيا .

فى هذه اللحظة ، ورغم ما يُسمى بأزمة العملة والنمو البطىء ، مازال هناك توظيف كامل للجميع فى ماليزيا ، وهكذا فنحن قادرون على إعادة تشكيل اقتصادنا دون تكاليف

باهظة أكثر من اللازم على شعبنا ، وشعبنا منظم ومنضبط وسهل التدريب تقليديًا ، وهو ليس نزّاع للعمل الجامح أو المتطرف الذى يمكن أن يدمر اقتصادنا ، وهو يتعاون تعاونًا تامًا ويؤيد الحكومة التى انتخبها بأغلبية ساحقة ، وفى الحقيقة ، فإن الهجوم على العملة الماليزية والأعمال المعينة التى كانت موجهة ضد زعماء البلاد لم تفعل شىء سوى تقوية وحدتهم وتأييدهم لحكومتهم ، حتى أعضاء المعارضة مؤيدون ومتعاونون للغاية .

وهذا يجعل البلاد مستقرة سياسيًا ويجعل الحكومة ناجحة وفعالة تمامًا ، ولن تمزق السياسات والمناهج التى تقترحها الحكومة رباطة جأش الشعب .

ونحن نعتقد أن الشعب سيرحب بالخطوات التى اتخذناها وبدعوتنا لزيادة الاستثمارات الأجنبية ، حقا ، إن كل أفراد شعبنا سيكونون على استعداد لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين من بلدكم . وستجدون الحياة رخيصة التكاليف والعمل ممتع فى ماليزيا .

أحب أن أدعوكم جميعا لزيارة ماليزيا للتأكد من صحة ما أقوله لكم ، ستجدون أنه لا يوجد ضباب ولا غموض فى ماليزيا ، وبموافقة إندونيسيا ، نستطيع أن نؤكد لكم أنه لن يحدث أى ضباب أو غموض فى ماليزيا فى المستقبل ، وستجدون أن موظفينا فى المكاتب يصغون لما تقولونه وعلى استعداد لتلبية كل طلباتكم ، وستجدون الماليزيين ودودين وكرماء كعادتهم دائما .

إذًا تفضلوا بالمجىء لماليزيا لتستثمروا وتتمتعوا بمناخها الصحى ، وسيكلفكم ذلك أقل من الماضى فيما يتعلق بالين اليابانى ، لأن الين هو الآخر قد ارتفع سعره مقابل رينجيت بلادنا .

١٤- التَّحَدِّيَاتُ وَالْفُرَصُ فِي آسْيَا

عندما دُعيت للتحدث فى هذا الجمع من البنك الدولى - صندوق النقد الدولى قبل أكثر من ثلاثة شهور ، كانت الأمور تسير على ما يرام حقا بالنسبة لآسيا ، وشرق آسيا على وجه الخصوص ، وهو الجزء الذى اعتقد العقلاء أنه كان من المنطق والسهولة بمكان تجميعهم سويا فى مؤتمر اقتصادى ، وهو المؤتمر الاقتصادى لدول شرق آسيا .

كانت أقطار شرق آسيا تعيش فى سلام ، فى الداخل والخارج . حتى الشجار لم يحدث فى كمبوديا ، وكان الشيء المؤكد هو أن دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا سوف تنمو اقتصاديًا ، وسوف تصبح بالتدريج قوة اقتصادية لها تأثيرها ونفوذها فى بقية أنحاء العالم ، وكان هناك أحاديث كثيرة أيامها عن التنانين والنمور الآسيوية ، وبالطبع عن المعجزة الآسيوية ، وكان الإطراء والمداهنة ينهالان علينا ، وكنا نعتقد أنهم معجبون بقوانا ومهاراتنا

وكنا قد نسينا تجارب اليابان وكوريا الجنوبية ، فعندما بدا أن هذين البلدين كانا على وشك اللحاق بركب العالم المتقدم ، بدأت أشياء معينة تحدث لهم ، تم جذب الين اليابانى لأعلى بغرض تقليل الوضع التنافسى للسلع اليابانية ، بينما وُضعت كوريا الجنوبية فى زمرة البلاد الصناعية الحديثة ، والتى يجب أن يتوقف مسارها .

ولقد نسينا حتى درس ما حدث فى المكسيك التى أُصيب اقتصادها فجأة بالشلل عندما تم سحب رؤوس الأموال الأجنبية فجأة منها ، واضطرت المكسيك لاقتراض ٢٠ بليون دولار أمريكى لكى تواجه التيار وتستعيد اقتصادها الممزق ، لقد جمع أحدهم مبلغًا

* ورقة مقدمة فى الاجتماعات السنوية للبنك الدولى - صندوق النقد الدولى عن «اقتصاديات آسيا : التحديات والفرص» فى هونج كونج فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٩٧ .

محترمًا من المال من هذا القرض .

وبالطبع ، نحن فى ماليزيا ضحكنا كثيرًا على الاقتراح الذى قال إننا سنلقى نفس مصير المكسيك ، كيف يمكن لذلك أن يحدث فى الوقت الذى نملك فيه اقتصادًا سليمًا؟ ولم يكن علينا فى الواقع أى ديون أجنبية ، وكان نمونا مرتفعًا ، والتضخم كان منخفضًا . وكان وضعنا السياسى مستقرًا والاجتماعى متوافق ومتجانس ، لقد كنا قد وضعنا استراتيجيتنا موضع التنفيذ ، وجربناها واختبرناها لخطة نمو تستمر لمدة ثلاثين عامًا .

وطردنا من أذهاننا إشاعة أن ماليزيا تسير فى نفس الطريق الذى راحت المكسيك ضحية له ، ولم تفعل ماليزيا ذلك حقا ، ولم ندرك كم كنا قريبين جدا من الأزمة الاقتصادية المخطط لها ببراعة ، لقد واصلنا أعمالنا بهمة ونشاط وسعادة ، وكنا مقتنعين أن المكسيك وكوريا الجنوبية واليابان وما أصابهم لم يكن له صلة بنا بقدر ما يخصنا ، لقد كنا نشعر بأننا معزولون تمامًا عن أحداث الدول الأخرى .

لكننا الآن نعرف أحسن ، نعرف لماذا اعتقد البعض أن ماليزيا كانت تسير فى نفس الطريق الذى ذهبت إليه المكسيك؟ نحن نعرف الآن أنه كما كان الانهيار الاقتصادى المفاجئ الذى حدث فى المكسيك كان قد خُطط له ببراعة ودُبر له أن ينهار ، فإن اقتصاد دول نامية أخرى أيضا يمكن أن يُخطط له ببراعة فجأة ويُجبر على الانحناء لمديرى رؤوس الأموال العظام الذين أصبحوا الآن الأشخاص الذين يقررون من ينبغى أن يزدهر اقتصاده ومن لا ينبغى له ذلك .

لم أكن أعرف كل هذه الأشياء عندما قبلت الدعوة للتحدث هنا إليكم ، للتحدث عن آمالنا وطموحاتنا ، عن مشاركتنا ازدهار بلادنا مع البلاد الأخرى ، كنت قد أردت التحدث عن سياسات «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» ، عن الاستراتيجيات ، عن وفرة الفرص للجميع فى قارة آسيا .

إذا كان معنى عبارة «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» تتعجبون ، فإنى أحب أن أفسر مرة أخرى أنها تعنى ببساطة أنك لو ساعدت جارك على الازدهار ، فإنك سوف تزدهر معه ، عندما تكون البلاد مزدهرة ، تصبح أكثر استقرارًا ولا تحتاج شعوبها للهجرة إلى بلدك ، وبدلاً من ذلك ، سيقدم ازدهارها سوقًا لسلعك ، وفرصا لتستثمرها ونُغنى بلدك حتى وأنت تخلق وظائف وثروة لهم .

إن الجيران الفقراء مصدر للمشاكل للجميع ، لأنفسهم ولك على السواء ، ونتجب مشاكلهم لأن تصب على حدودك ثم تقوض السلام والازدهار الذى تعيش فيه .

عندما استثمرت اليابان فى ماليزيا ، خلقت الوظائف والثروة لنا ومكنتنا من التصنيع بسرعة ، واليابان بالطبع ربحت ربحًا مباشرًا من استثماراتها ، ولكن ما هو أكثر من هذا ، إننا أصبحنا أفضل أسواق لليابان .

واضح أن اليابان ازدهرت بمساعدتها لنا على الازدهار ، وهذا هو المقصود بعبارة اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا كمعنى مضاد لعبارة اجعل جارك متسولاً ، إن الجميع يكسب من اتباع سياسات اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا بينما يكسب جانب واحد من عواقب اجعل جارك متسولاً .

إن ماليزيا دولة نامية لكننا ننفق أموالاً كثيرة لمساعدة الآخرين ، ولن أسترسل فيما فعلناه ، لكننا نفعل ذلك فعلاً بروح عبارة «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» .

أما الاتجاه القديم فيمكن تلخيصه بعبارة «اللعبة التى يعنى مكسب أحد أطرافها خسارة الطرف الآخر» ، فأنت تفوز إذا خسر الآخرون ، ويزدهر حالك على حساب إفقار الآخرين .

لقد ازدهرت ماليزيا لأننا آمنا أن نكون منفتحين عندما بدا أن الآخرين يرتابون من الأجانب ومغالين فى قوميتهم ، ويريدون الاحتفاظ لأنفسهم باقتصاد بلادهم ، ولكن فى

جنوب شرق آسيا ، فتحت المغالاة فى القومية الطريق بسرعة للانفتاح الاقتصادى العملى النشط .

ويبدو أن اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وكل أقطار شرق آسيا بالنسب لهذا الموضوع ، يؤيدون فلسفة : « اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» ، ويبدو أيضا أن جنوب آسيا التقطت نفس الفلسفة حاليًا ، جنبًا إلى جنب مع الأقطار أخرى فى أفريقيا ، تخيلوا كم يكون العالم رائعا لو ساعدنا بعضنا جميعًا لتحقيق الازدهار ، وهو الشىء الممكن حدوثه تمامًا ، ولكن يبدو أن غريزة «اجعل جارك متسولاً» مازالت موجودة وما زالت المبدأ الذى يهتدى به مجموعة من الناس الأثرياء فوق العادة ، بالنسبة لهم ، لابد من أن تأتى الثروة عن طريق إفقار الآخرين ، من أخذوا ما يملكه الآخرون لكى يثروا أنفسهم ، وسلاحهم هو ثروتهم فى مواجهة فقر الآخرين .

لقد كدّت دول شرق آسيا وعملت بجد واجتهاد ليل نهار لتحسين قدر شعوبها ، وعندما أصبحت ماليزيا مستقلة فى عام ١٩٥٧ ، كان دخل الفرد من سكانها الخمسة ملايين فى ذلك الوقت ٣٥٠ دولار أمريكى ، وقبل نهاية يونيو عام ١٩٩٧ ، وبعد ٤٠ عامًا طوالاً من الجهد والعرق والعمل الشاق ، كان دخل الفرد لشعبها المكون من ٢٠ مليون حينئذ قد أصبح ٥,٠٠٠ دولار أمريكى تقريبا ، ما بعد شهر يوليو ، فأنتم تعرفون ما حدث .

وحاولنا باستمرار الانصياع لرغبات الأغنياء والأقوياء ، لقد فتحنا أسواقنا ، بما فى ذلك أسواق الأسهم والمال ، ومن جهة أخرى فإن معظم الشركات الأجنبية التى تعمل فى بلادنا لا تسمح بمشاركة الشركات المحلية معها ، وهم ليسوا منفتحين ، لكننا لم نشكُ لأحد ، وتتراكم أرباحهم وتذهب لحاملى أسهمهم فى موطنهم الأم ، وفى الواقع فإنهم لا يدفعون أية ضرائب .

قيل لنا إننا لابد من أن نسمح بأن يتم الاتجار فى عملتنا خارج بلادنا ، وطلب منا أن نسمح بالبيع على المكشوف ، بل وحتى باعتبار الاتجار فى الأسهم المقرضة قانونيًا ، ولابد

من أن نسمح بالمضاربة ، ونفذنا كل ما طُلب منا عمله ، ولكن قيل لنا إننا لم نفعل ما فيه الكفاية ، فطُلب منا أن نبطئ فى خطى التقدم ، وقيل إن الإسراع لا يدوم طويلاً ولا يمكن تحمله ، وأنه ليس فى صالحنا ، وأننا سنحفّز الاقتصاد أكثر من اللازم ، وعلى وجه الخصوص ، ينبغى علينا ألا نتجاسر وندخل فى المشروعات الكبيرة ، ما يُسمى بالمشروعات الضخمة ، حتى لو كانت من أجل تحقيق استكمال البنية التحتية اللازمة التى قيل لنا إننا كنا نحتاج إليها ، وطبعا قيل لنا إننا إذا لم نستكمل إعداد البنية التحتية ، فلن نقدر على النمو ، أمور محيّرة ومربكة حقيقة ، لو فكّرنا فيها .

لكن ماليزيا وجيرانها من جنوب شرق آسيا استمروا فى النمو والازدهار ، وكان هؤلاء العُصاة ، المتمردون ، والوقحون أحيانًا ، محدثو النعمة هؤلاء ، وماليزيا على وجه الخصوص ، من التهور والطيش أن تحدد أهدافًا أعلى من أهداف الدول المتقدمة القوية , والتى يسمونها بالدول التى تحرك العالم .

أنا لا أعرف الكثير عن الرجال العاديين فى الشارع ، لكن عددًا غير قليل ممن يعملون فى وسائل الإعلام ويتحكمون فى أموال كثيرة يبدو أنهم يريدون رؤية دول جنوب شرق آسيا ، وعلى رأسها ماليزيا ، وقد توقفت عن محاولة اللحاق بسادتها وأن تعرف مكانها وإذا لم تفعل ذلك ، فلابد إذًا من أن تجبر عليه ، وهؤلاء الناس يملكون الوسائل والأموال الكافية لفرض إرادتهم على محدثى النعمة هؤلاء .

وقد لا توجد مؤامرة من هذا النوع ، لكنه من الواضح تمامًا أن عددًا قليلاً ، من رجال الإعلام ومديرى رؤوس الأموال ، لديهم جدول أعمال خاص بهم ، وهم مُصرون على تنفيذه .

لقد رحبنا دائما بالاستثمارات الأجنبية ، بما فى ذلك أنشطة المضاربة ، ويمكنهم الدخول لشراء أسهم وأن يخرجوا إذا شاءوا لأى سبب من الأسباب ، ولكن عندما تستخدم رؤوس الأموال الكبيرة نفوذها الضخم لكى تحرك الأسهم لأعلى أو لأسفل حسب رغبتها

وأن تحقق أرباحًا ضخمة بمضاربتها ، هنا يصبح من الصعب أن تتوقع منا أن نرحب بهم ، خصوصا عندما ينتج عن أرباحهم خسائر فادحة لنا - طبقًا للنظرية القديمة : «اللعبة التى يعنى مكسب أحد أطرافها خسارة الطرف الآخر» .

إن التجارة الدولية تجعل تبادل العملات أمرًا ضروريًا ، وإلا فعلينا أن نلجأ لنظام المقايضة ، إن شراء وبيع العملة لتمويل العمليات التجارية شيء جميل ، ولكن نشأ عن ذلك التجارة الخالصة فى العملة كأية سلعة من السلع .

ويُقال لنا إن التجارة فى العملة أكبر بعشرين مرة من التجارة الحقيقية فى السلع والخدمات ، وخلاف أرباح وخسائر التجار ، لا توجد فى الحقيقة فوائد ملموسة للعالم من هذه التجارة الضخمة ، ولا يتم إيجاد وظائف مهمة ، ولا يتمتع أحد من الناس العاديين بالمنتجات أو الخدمات ، التجارة بأكملها سرية ويغلفها نوع من الشك حيث يبدو أن مبالغ ضخمة تنتقل من بنوك إلى بنوك أخرى ، ولا تتضمن هذه التجارة استخدام نقود حقيقية ، بل مجرد أرقام ، يحتاج بليون رينجيت لشاحنة كبيرة تنقله من مكان لآخر ، وواضح أن هذا مستحيل إذا لم تتكرر «سرقة القطار العظيمة» مئات المرات .

وكما هو ظاهر ، فإن التجار يجمعون بلايين فى كل صفقة يتمونها ، ولكن عندما تكون الصفقة التى تكون تحت تصرفهم ضخمة ، ويكونون فى وضع يسمح لهم بالتأثير على قيمة العملات باستثماراتهم وتجريدهم ، تصبح أسواق العملة أبقارًا تدر نقدًا بالنسبة لهم ، وهم لا يمكن ألا يحققوا أرباحًا فى أى اتجاه تسير إليه البوصلة .

وللأسف فإن أرباحهم تتحقق على حساب إفقار الآخرين ، بما فى ذلك بلاد فقيرة جدا وقوم فقراء ، لقد أصبحت أقطار جنوب شرق آسيا الآن هى هدفهم لأننا ببساطة نملك النقود ، ولكن ليس بالقدر الكافى الذى ندافع به عن أنفسنا .

وفى حالة ماليزيا ، انخفضت قيمة الرينجيت بنسبة ٢٠ ٪ . ، ومعنى هذا أن ، كل

واحد منا ، بما فى ذلك الحكومة ، فقد ٢٠ ٪ من القوة الشرائية لما معنا من نقود ، وأصبح الفقراء أشد فقرًا ، وأصبح هناك عدد أكبر من الفقراء فى ماليزيا ، وأصبح الأغنياء فقراء أيضا ، لكننا بالطبع لن نشعر بالتعاطف معهم .

لكن تجار العملة أصبحوا أغنياء ، أغنياء جدا من خلال جعل غيرهم من الناس أشد فقرًا ، وهؤلاء هم البليونيرات الذين لا يحتاجون لأى نقود أكثر مما عندهم ، حتى الناس الذين يشترون المبالغ الذين يُشغلونها أغنياء ، ويُقال لنا إن معدل العائد حوالى ٣٥ ٪ سنويا .

ويُقال لنا أيضا إننا لسنا عالميين إذا لم تقدر أعمال السوق المالى الدولى ، تقول لنا الدول العظيمة إننا يجب أن نوافق على أن يصيبنا الفقر لأن هذا هو كل ما تدور حوله الشئون المالية الدولية ، واضح أننا لسنا متقدمين بما فيه الكفاية بحيث نقبل بخسارة الأموال لكى نزيد من ثراء المضاربين.

ويحذروننا أيضا بأن هؤلاء ناس أقوياء ، وإذا أحدثنا ضوضاء أو تصرفنا بأى شكل لإحباطه فسوف نصيبهم بالضيق ، وعندما يصابون بالضيق ، فإنهم يستطيعون تحطيمنا تحطيما تامًا ، يمكنهم تحويلنا إلى مُقعدين عاجزين عجزًا كليًا ، علينا أن نقبل أنهم حولنا ، وأنهم سيظلون حولنا ، وأننا فعلا ليس فى وسعنا عمل أى شىء تجاههم ، فهم الذين يقررون ما إذا كنا ننجح ونزدهر أم لا .

حدث ذات مرة أن سمحت الولايات المتحدة بالاحتكارات ، ثم نحى چون دى . روكفلر صناعة زيت البترول فى أمريكا جانبًا ووضعها فى وضع محرج ودمر اللاعبين الصغار وأرهق المستهلكين ، ورأت حكومة الولايات المتحدة أن ذلك كان تصرفًا خاطئًا ولم يكن من حقه ، وحرّمت الاحتكارات قانونًا من خلال قوانين سحب الثقة .

وإذا عدنا عقودًا قليلة للوراء ، نجد أن بعض أصحاب المشاريع عثروا بالمصادفة على

فكرة الحصول على حصة مسيطرة فى الشركات ثم يقومون بسلب أصول تلك الشركات وممتلكاتها ، ولم يكن هيكل الشركات الذى يبقى بعد سلبها قادراً على إعطاء أى عائد لحاملى الأسهم الصغار ، وخسر آلاف الناس نقودًا كثيرة من جراء ذلك .

وهنا تدخلت الحكومة وطلبت من أى شخص حاصل على كمية أكبر من نسبة مئوية معينة من الأسهم أن يتقدم بعرض لبيع الباقى الذى يملكه فوق تلك النسبة ، وبهذه الطريقة تمكن حاملو الأسهم الصغار من التصرف فى أسهمهم بالسعر المعروض ، واستراحوا من احتمال امتلاك أسهم فى شركات لا فائدة منها . ولمنع إساءات أى استخدام أخر ، أصبح لزامًا على كل شخص أن يشترى أكثر من ٥ ٪ من الأسهم المعلن عنها .

وعندما كان المطلعون على بواطن الأمور فى أية شركة يستغلّون المعلومات الداخلية الخاصة بها فى بيع أو شراء أسهمهم الخاصة ، كانت معرفتهم تلك تُعتبر ميزة غير عادلة وبالتالى يصبح البيع أو الشراء الذى قاموا به شيئًا غير قانونى .

وأنا أذكر كل هذه الأشياء لأنه لابد من حماية المجتمع من أمثال هؤلاء الاستغلاليين معدومى الضمير ، وأنا أعلم أننى أقوم بمخاطرة كبيرة عندما أقدم اقتراحى هذا ، وهو أن الاتجار فى العملة شىء غير ضرورى ، وغير مثمر ، وغير أخلاقى ، وينبغى إيقاف هذا النشاط ، وينبغى اعتباره غير قانونى ، نحن لا نحتاج للاتجار فى العملة ، نحن نحتاج لشراء النقود عندما نريد أن نموّل التجارة الحقيقية . . وفيما عدا ذلك ، لا ينبغى أن نشترى أو نبيع العملات كما لو كنا نبيع بضائع أو سلعًا تجارية .

ونحن لا يمكننا العودة لبريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة ، رغم أننا يجب أن نكون من الأمانة بمكان لنعترف أن أسعار الصرف الثابتة لم تعق أو تعترض الإنعاش الاقتصادى فى العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، لقد كانت غير صحيحة فقط لأنها لم تكن تعكس بالفعل الأداء الاقتصادى للدول المعنية .

وكان مسموحًا للدول ذات السيادة أن تخفض من قيمة عملتها بإرادتها ، لكن التعويم كان ينتج في الدول الفاقدة لحق السيادة ، وظهر تجار العملة الذين قاموا بعمليات قتل في محاولاتهم تتبع الثعبان ، إلخ ، لكنهم كانوا نسبيًا لاعبين صغارا ، لم يكونوا المحركين ومثيري المشاعر الذين حكموا السوق ، كانوا مجرد مضاربين .

وأعتقد أنه لا يوجد من يود العودة لأسعار الصرف الثابتة ، ولكن لو كانت الفوضى مذمومة من كل المواطنين في كل مكان ، فلا يوجد سبب يجعلنا لا نكره بشدة الفوضى في النظام المالي العالمي ، لا بأس من وجود درجة معينة من الشك ، لكن عالمًا ماليًا يحيطه الشك الكامل وعدم الثقة لا يفيد أحدا ، ماعدا بالطبع أولئك الذين يخلقون الشك والريبة عمدًا مع سبق الإصرار ، لكن أمثال هؤلاء الناس يعرفون يقينًا ماذا سيقومون بفعله؟ ويمكنهم إما الاختباء في مكان آمن أو استغلال مواقف معينة ، بالنسبة لهم ، لا يوجد شيء اسمه الشك أو عدم التأكد ، إنهم يتاجرون في أشياء مؤكدة تمامًا ، ولا يوجد احتمال لتحملهم أية خسائر ، فإذا كانت تجارة المطلعين على بواطن الأمور غير عادلة ، فهل يمكن أن يُقال عن الخوارج الذين يعرفون ما الذي سيحدث بالضبط ثم يتاجرون إن تجارتهم عادلة؟

إذا كان للتجارة أن تنمو ، فلابد من ارتباط قيمة العملات بالأداء الاقتصادي للدول المعنية ، وهناك دلائل كافية يمكن أن تساعد على الدلالة على قيمة العملات ، وعلى أسعار الصرف لها ، وينبغي السماح للدولة التي تؤدي أداءً حسنًا بشكل منطقي عند سعر صرف معين بالحفاظ على هذا السعر ، أما إذا كان أداء الدولة سيئًا ، فيمكن لتخفيض عملتها أن يساعدها وذلك بجعل تكاليفها أقل وجعل منتجاتها بالتالي أكثر منافسة في الأسواق ، ومن ناحية أخرى ، إذا كانت البلد منافسة قوية بشكل زائد عن الحد ، فمن السلامة اعتبار العملة أقل قيمة مما هي عليه ، ومن الممكن وجود أسعار كثيرة إذا دخل في الموضوع عوامل كثيرة ، هنا يمكن للتجار المجازفة بشراء العملة ، إذا كانوا مضطرين لذلك .

وبهذه الطريقة لن يكون هناك سعر محدد ثابت ، لكن معدل التذبذب لن يكون

واسعًا أكثر من اللازم ، سيوجد قدر كاف من الشك للتجار الحقيقيين ، لكن لن يحدث أن يوجد تأرجحات عنيفة بحيث تتسبب فى أزمات مالية للبلد صاحب المشكلة ، وبذلك لن يحدث تمزق للأعمال التجارية ، وسوف يتم دفعها للأمام ، مما يضاعف من ثروة الجميع . سيكون هذا موقف ربح - ربح أى أرباح لكل الأطراف .

لقد نجحت دول جنوب شرق آسيا وازدهرت لأنها أدارت اقتصادها بشكل أفضل عموما من معظم البلاد النامية الأخرى ، ولقد ساهم ازدهارها فى ازدهار شركائها فى التجارة ، لقد ساهمت فى الحقيقة فى اقتصاد كثير من الدول النامية باستعدادها لأن تخدم كنموذج لدول نامية أخرى .

وفى ماليزيا كنا دائما نعتقد أننا قادرين أفضل من غيرنا على إقناع دول نامية أخرى ، لاسيما الدول التى كانت شيوعية وتريد التحرر ، بفوائد اقتصاد السوق ، وعندما تنظر هذه الدول لأوروبا وأمريكا الشمالية ، سوف يشعرون أن إدارة اقتصاد السوق الحرة فوق طاقتهم ، لقد أمضت أوروبا قرنين من الزمان لتحقق ما وصلت إليه وأنجزته ، وتشعر تلك الدول النامية دائمًا بأن التعقيدات والوقت المطلوب يقفان فى طريقها ، وكان النظام المخطط له مركزيًا يبدو دائمًا أنه أسهل بالنسبة لهم ، ولكن الاشتراكية والشيوعية فشلتا ، كما نعلم جميعًا ، لم ينجح نظامهما الاقتصادى ، وتحتاج الدول التى كانت اشتراكية فيما مضى إلى تبنى جزء على الأقل من نظام السوق الحرة الذى اتضح لهم نجاحه .

وعندما يرون أن بلدًا مثل ماليزيا ، إحدى مستعمرات بريطانيا السابقة ، والتى كانت قريبة الشبه بهم جدا منذ ٤٠ سنة ، ناجحة جدا فى إدارة اقتصاد السوق ، يشعرون بثقة أكبر فى أنهم يمكنهم عمل نفس الشىء ، وهناك بعض من أقطار جنوب شرق آسيا الأخرى تجذبهم أيضا ويعتبرونها نماذج مقنعة لهم ، وهناك عدد من هذه البلاد على استعداد لفتح دفاترها للدول النامية وحتى لتدريب أفراد منها على النمو الاقتصادى وإدارته .

ونحن لم ننفق نقودًا كثيرة مثلما أنفقت الدول الغنية التى تمد المعونات لغيرها من

الدول ؛ ولم نقترض نقوداً من أحد ، لكننا نعتقد أنه كان لنا دور فعال أكثر من غيرنا فى مساعدة كثير من الدول النامية فى جنوب شرق آسيا ، وأفريقيا ، وآسيا الوسطى والمحيط الباسيفيكى الجنوبى فى التحول من اقتصاد السلطة الآمرة المخطط له مركزيًا لاقتصاد السوق الحرة .

وبالإضافة لهذا ، فقد تعلمت أقطار جنوب شرق آسيا الكثير من الإجراءات الإدارية واستراتيچيات النمو بمراقبة كل دولة منهم للدول الأخرى ، فنحن نتبنى ما يبدو أنه الشيء الصحيح ونترك جانبًا ما يثبت فشله ، وليس من قبيل المصادفة أننا نجحنا سويًا فى وقت واحد . نحن نماذج حية لبعضنا البعض .

ولو أعطيت أقطار جنوب شرق آسيا أنصاف الفرص لأمكنهم أن يصبحوا الأنظمة والاستراتيچيات ، وآلة النمو لكثير من البلاد فى آسيا ، وفى أجزاء أخرى من العالم النامى .

ماذا كان يمكن أن يحدث لبقية دول العالم لو أن هذه الدول النامية أصبحت متقدمة؟ لو كان العالم الذى يعنى ربح أحد الأطراف فيه خسارة الطرف أو الأطراف الأخرى ، أو عالم «اجعل جارك متسولاً» لاستطعنا أن نزعم أن العالم المتقدم حاليًا سيصبح أكثر فقرًا ، وأضعف ، ومعدا ليستعمره غيره عن طريق العالم المتقدم الجديد الذى بدأ نجمه فى الظهور ، وإذا كانت هذه هى النتيجة فى النهاية ، فينبغى إذا للدول المتقدمة من أن تمنع الدول الأخرى دائما من محاولة التقدم ، لابد لدول شمال شرق وجنوب شرق آسيا من أن تظل فقيرة وأن تصبح غير مستقرة على الدوام ، وبالطبع لابد من تدمير شبه القارة الهندية اقتصاديًا إذ إنها ستصبح فى الغالب منطقة النمو التالية ، ويجب ألا يُسمح لشعوب جنوب آسيا التى يصل عددها إلى ٢ ,١ بليون نسمة إضافة لمن يصل عددهم إلى ٢,٠ بليون نسمة والذى تزداد ثروتهم باستمرار من إقليم شرق آسيا تحت أى ظرف من أن تصبح دولاً متقدمة .

وسيُضاف الخطر البنى اللون لخطر العام الماضى الأصفر ، وسوف يتم سحق الأوروبيين وإغراقهم ، سوف يمتطى جنكيز خان جواده مرة أخرى ، وهكذا دواليك .

لكن نظرية أن العالم الذى يعنى ربح أحد الأطراف فيه خسارة الطرف أو الأطراف الأخرى هى أحد اختراعات المتشائمين ، المصابين بداء الخوف من الأجانب ، الناس الذين يوصفون بأنهم «صدام الحضارات» ، وسواء سيحدث ذلك أم لا ، هذا يعتمد على اتجاهاتنا الحالية وعلى الذى نفعله الآن ، إن نتيجة حرمان اليابان من المواد الخام اللازمة لصناعاتها نتج عنها شن اليابان حرب الباسيفيك .

ولكن على افتراض أننا جميعًا ناصرنا بإصرار نظرية «اجعل جارك مزدهراً اقتصاديًا» ، على افتراض أننا نرى فى ازدهار الآخرين فرصًا لإثراء أنفسنا ، فنحن إذًا لسنا بحاجة لكل هذا الخوف من تزايد ثروة ومن التقدم التكنولوچى لدول العالم النامية .

وأنا هنا أكرر ، عندما استثمرت اليابان فى التصنيع فى ماليزيا ، فإننا لم تزدهر أحوالنا الاقتصادية فقط ، وإنما أصبحنا أحسن سوق لليابان ، واليوم أصبح الميزان التجارى فى صالح اليابان بشكل ضخم ، وبالطبع حصدت اليابان أرباحًا طائلة من استثماراتها فى ماليزيا .

ولقد ساعدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ماليزيا على زيادة دخل الفرد فيها بنسبة ١,٠٠٠ تقريبا على مدار فترة ٣٠ سنة ، ومع ذلك فالأفضل من هذا أننا اكتسبنا القدرة على التصنيع وعلى تصدير سلعنا الخاصة بعلامتها التجارية المميزة .

واضح أن هذا لم يكن العالم الذى يعنى ربح أحد الأطراف فيه خسارة الطرف أو الأطراف الأخرى ، لقد كانت تلك هى صيغة ربح - ربح . فإن اليابان بمساعدتنا ، ساعدت نفسها وساعدت الآخرين ، ولم يخسر أحدهم مثقال ذرة من شىء .

حتى بقية العالم استفاد هو الآخر لأننا ساعدنا على تخفيض أسعار التكلفة وعلى جعل السلع فى متناول يد الفقراء فى كل مكان ، وخصوصًا فى البلاد الفقيرة ، وبالطبع فإن ماليزيا ليست سوقًا لليابان وحدها ، فبامتلاكنا لثروتنا ، ومع زيادة متطلباتنا لشكل مستمر ، أصبحنا سوقًا جيدة لكل أنواع المنتجات من كل البلاد المتقدمة الأخرى ، وبمعنى آخر ، ساعد

ازدهار ماليزيا على ازدهار الدول المتقدمة فى كل مكان .

ونفس الشيء حدث مع دول جنوب شرق آسيا ، لقد ساعدنا على ازدهار كثير من البلاد ، بما فى ذلك بلاد الشمال الغنية ، وتشهد الأرقام التجارية على صحة هذا الكلام .

ولا تزال كثير من البلاد النامية فى حالة فقر شديد ، وهى لا تساهم بشيء تقريبًا فى ثروة الأغنياء ، وهى تحتاج لدعم مالى بشكل مستمر ، وهى بلاد أوضاعها غير مستقرة ، وبها حروب أهلية ، ومجاعات ، وكوارث من كل نوع بلا توقف ، ويجازف السياح بحياتهم عند ذهابهم لهذه البلاد ، وينبغى إنفاق مبالغ ضخمة لحفظ السلام فى هذه البلاد .

وعلى الجانب الآخر ، نجد أن البلاد المزدهرة يغلب عليها طابع السلام ، وأن يكون عبؤها أقل على بقية أنحاء العالم ، لذلك يمكن لسياسة «اجعل جارك مزدهرًا اقتصاديًا» تعطى عائدًا أفضل من سياسة «اجعل جارك متسولاً» .

لا داعى إذًا لأن نخاف من ازدهار الدول النامية ، فهى لن تصبح مصدر تهديد للدول المزدهرة . ولا ينتظر فائدة من محاولة احتوائهم ، أو تدميرهم اقتصاديًا ، أو منعهم من أن يجروا مباحثات مع بعضهما البعض أو مع الأغنياء من جيرانهم ، وهم لا يمكن أن يشكلوا تهديدًا لأنهم مشغولون جدًا فيما بينهم بالمنافسة فى التجمع ضد الدول المتقدمة ، والآسيويون على وجه الخصوص أكثر اختلاف من الناحية العرقية عن الأوروبيين ، فهم لا يمكن أن يعملوا سويًا أبدا ، لذا لن يحدث «صدام الحضارات» معهم أبدا .

وبالطبع لن يحدث أن يوجد عالم يسوده السلام بشكل كامل أبدا ، وستحدث حروب محلية وما زال من الممكن صناعة الأسلحة وبيعها بربح كبير لهذه الشعوب ، ولكن عمومًا ، فالعالم الأكثر تقدمًا وازدهرا أفضل من عالم مقسم من بلاد غنية جدا وبلاد فقيرة جدا .

وبرغم مرارتنا بسبب محاولة دفعنا عقدًا من الزمان للوراء عن طريق تخفيض قيمة

عملتنا إجباريًا ، واغتصاب سوق أسهمنا المالية ، فنحن فى جنوب شرق آسيا وفى آسيا مازلنا مهتمين باستقبال استثمارات من أوروبا وأمريكا ، لقد كثر الكلام عن تجميعنا بصعوبة لرؤوس الأموال الأجنبية (يعنى الغربية) ، ولكن ينبغى أن تقدروا لنا أيضا أننا نحن أبناء جنوب شرق آسيا على الأقل ، أصبحنا مرعوبين بشأن رأس المال الأجنبى ، لقد كنا نعتقد أنهم كانوا يساعدون على ازدهارنا ، وقمنا بحملات دعائية بالفرق التى تجوب الطرق لكى تشجعهم على الاستثمار فى أسواق الأسهم والأسواق المالية عندنا ، ولسوف نستمر فى عمل ذلك ، ولكن سيكون علينا أن نكون أكثر احتراسًا وحذرًا ، مازلنا نعتقد بوجود مستثمرين شرفاء هناك ، لكن هناك أيضا عددا غير قليل من الأوغاد الذين يمكن أن يتسببوا فى تيارات مفاجئة مؤذية تجبر الآخرين على الفرار بحثًا عن ملاذ يلجئون إليه .

مازلنا نؤمن بجعل آسيا فى حالة ازدهار لكى نجعل الجميع فى حالة ازدهار ، وقد تعرف وسائل الإعلام وخبراء المال الكبار ماذا ينبغى على البلد أن تفعل وكيف تفعل ذلك ، لكن لو فشل أى شىء ، فلن يتم التصويت على إخراجهم من العمل . إننا نعرف ، بل إننا نصر حقيقة بأننا نعرف بعض الأمور الخاصة بنمو بلادنا ، لقد أصبحت ماليزيا أحد البلاد التى أطلقوا عليها اقتصاديات النمور ليس عن طريق الاستماع لوسائل الإعلام أو إلى سحرة المال الكبار ، لقد طوّرنا أنفسنا فى الواقع بعمل عكس ما طلب منا السحرة ما ينبغى علينا القيام به ، ونحن نعتقد ، بكل بجاحة وصفاقة ، أن نفس هذه الصيغة يمكن أن تساعد عى نمو بلاد أخرى أيضا .

لقد كنا منتجين لسلع لا تبيع منها سوى سلعتين ، ثم قررنا الدخول فى التصنيع دون أن نتحلى بأية مهارات فى حرفيات التصنيع . ونفذنا قرارنا بالفعل ، وقيل لنا إن العمل الإيجابى لتصحيح الخلل الاقتصادى الاجتماعى لن يفلح ، لكن «السياسة الاقتصادية الجديدة» نجحت وخلقت مجتمعًا أجمل وأهدأ وبعيدًا عن أعمال الشغب ، كما قيل لنا إن الأغلبية من الملايو سيضطهدون الأقليّات ، وبدلاً من ذلك ، كان الملايون ، والصينيون ،

والهنود ، والإيبانيون ، والكدزانيون ، و٣٠ قبيلة أخرى يعيشون سويًا بتوافق وانسجام ، وقيل لنا أن البلد النامى لا ينبغى أن تطمح أن تقتحم مجال صناعة السيارات ، وفعلنا ذلك بعينه ، ولقد نجحنا فى ذلك .

وقد كانت الخصخصة شيئًا جديدًا عندما بدأنا برنامج الخصخصة الخاص بنا فى عام ١٩٨٢ ، وقد فشلت كثير من الدول المتقدمة فى الخصخصة ، أما نحن فخصخصنا أكثر من ٤٠٠ هيئة ، وشركة ، ومهنة حكومية ، ونجحنا ومازلنا مستمرين .

لقد أُدين شعار «اليابان المتحدة » ، أما نحن فجعلنا «ماليزيا المتحدة» عقيدتنا ، وهى التى ساعدت بلادنا على النمو والازدهار أسرع من معظم الدول الأخرى .

وسوف لا أصيبكم بالملل بسرد حكايات عن رفضنا للأمور التقليدية ، بما فى ذلك رفع سعر الفائدة عندنا من أجل حماية الرينجيت ، فلقد اتخذنا الطريق الآخر ، كما تعلمون .

ومن بين أحد الأمور غير التقليدية التى اتبعناها الدخول فى المشاريع الضخمة . ومن بين المشاريع الضخمة الكثيرة التى أكملناها والتى ساهمت جميعها فى تمويلنا وبناء ثروتنا «مشروع الطريق العام الشمالى الجنوبى» الذى يبغ طوله ٨٣٠ كيلومتر ، ومشروع رصيف تحميل وتفريغ السفن بطول ٦ كم فى «الميناء الغربى الجديد» ، ومشروع «قنطرة بينانج» ، ومشروع «برج كوالالمبور للاتصالات السلكية واللاسلكية» ، وكل هذه المشاريع ليست نُصب تذكارية ، لكنها بنية تحتية أساسية .

ونحن نبنى الآن أكبر ميناء جوى فى العالم فى كوالالمبور بسبب الحاجة الماسة إليه ، إن الميناء الجوى الحالى الذى تم بناؤه من ٣٣ سنة كان الغرض منه خدمة ٤٠٠,٠٠٠ راكب ، وهو الآن يخدم ١٦ مليون راكبًا ، وليس به مكان خال لتوسعته ، وتجد الحكومات فى كل أنحاء العالم صعوبات فى إيجاد مواقع لميناء جوى جديد وضرورى لها ومن الغباء

بناء ميناء جوى جديد يتسع لمليون راكب إضافى فقط لأننا لن نجد موقعًا آخر تظهر الحاجة لميناء جوى أكبر منه ، فإذا كان لابد من بناء ميناء جوى جديد ، فعلينا بنائه بحيث يكفينا لمدة ٣٠ سنة قادمة على الأقل ، إذا لم يكن ١٠٠ سنة ، ولكن يُقال لنا إننا لا ينبغى علينا أن نبنى ميناءً جويًا بهذه الضخامة / لماذا هذا؟ هل لأنكم تعتقدون أن هذا سيقوض اقتصادنا الذى استثمرتم فيه أموالكم؟ أنتم لا تريدون لاقتصادنا أن يهبط فتخسرون أموالكم ولكن نرجو أن تتفضلوا علينا بمعرفة شىء عن إدارة بلادنا ، نحن نحب أن يتجه تفكيرنا للأشياء الضخمة ، ولدينا أفكار عظيمة لجلب الثروة لدول نامية أخرى ، لقد اعتزمنا تطوير وادى ميكونج ، بدءاً من خط السكة الحديدية من سنغافورة إلى كانميج لأننا نعلم أن وسائل النقل سوف تدفع بالنمو الاقتصادى للأمام ، إنه مشروع كبير ، لكن المشاريع الصغيرة لها وقع بسيط على الاقتصاد .

نحن نريد أن نربط طرقنا بخطوط السكك الحديدية فى الصين ، وآسيا الوسطى ، ومنها لأوروبا ، إن أراضى آسيا الوسطى مُحوّطة ولا تستطيع التطور بسبب ذلك . أنتم تبنون طريقًا لنقل البترول والحمولات الضخمة الخاصة بكم ، فلم لا يمكن بناء سكك حديدية تكون المسافة بين قضبانها واسعة جدا بقطارات طولها كيلومتران ، وذلك لنقل البضائع داخل وخارج جمهوريات آسيا الوسطى؟ عند ذلك ستزدهر تلك الجمهوريات وسيصبح للعالم سوقًا كبيرة أخرى .

ولدينا أفكار أخرى كبيرة لازدهار جيراننا ، لازدهار الجميع ، بما فى ذلك الدول المتقدمة .

لكننا لن يُسمح لنا بعمل ذلك لأنكم لا تحبون أن يكون لنا أفكار كبيرة ، لا يصح هذا من وجهة نظركم ، من الوقاحة أن نحاول ، أو حتى أن نقول إننا سنفعل ذلك ، وإذا قلنا حتى إننا سنواصل تنفيذ مشروعاتنا الكبرى عندما نحصل على الأموال اللازمة لذلك ، فسوف تجعلونا نتأكد من أننا لن نحصل على تلك الأموال ، وذلك بتخفيض قيمة عملتنا ، إن عبارة

«اجعل جارك متسولاً» هى شعار البعض وطريقة نظرتهم لعواقب الأمور ، إن أمثالهم يرفضون تقديم المساعدة ، والأسوأ من هذا ، مع ذلك ، أنهم يسدون الطريق ، ويضعون العراقيل ، ويخربون . إن قارة آسيا مليئة بالفرص العظيمة ، ليس للآسيويين وحدهم ، وإنما للجميع ، إن باستطاعتنا أن نزدهر لو حصلنا على نصف فرصة ، ولا نستطيع جميعا أن نكون بنفس قوة اقتصاد اليابان ، لكننا لا نقبل أن نكون فقراء بشكل حاد ، فإذا استطاعت بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية أن تكون فى حال ازدهار بشكل مُطرد ، فنحن لا نرى سببًا يمنعنا من أن نزدهر قليلاً .

لا نستطيع أن نتصرف بشكل جماعى منظم ضد بقية العالم ، فنحن غير مرتبطين عرقيا ببعضنا كالأوروبيين ، إننا من ألوان وظلال مختلفة ، ونعتنق ونمارس ديانات مختلفة ، ونتكلم لغات مختلفة ، ولنا ثقافات مختلفة جدا ، وسنظل دائما نختلف مع بعضنا ، بل ويُحتمل أن نتقاتل ، وهذا يترك لنا القليل من الوقت الذى نواجه فيه آخرين من أوروبا ، ليس هناك ما يجعلكم تخشون ازدهار ورفاهية الآسيويين ، إن لديكم كل شىء تكسبون من ورائه ، إذ أن ازدهارنا سيساهم فى ازدهاركم وازدهار بقية أنحاء العالم ، فكّروا إذًا فى الفرص الآسيوية وانتهزوها .

١٥- رُؤيَةُ عَامِ ٢٠٢٠، الطَّرِيقُ لِلأَمَامِ

إن «رؤية ماليزيا عام ٢٠٢٠م» عمرها الآن ست سنوات ، وهى الآن حقيقة من الحقائق ، درستها بلاد كثيرة ، وقلّدتها بلاد كثيرة ترغب هى الأخرى فى تقدم أوطانها ، وتوحيد شعوبها خلف مصير مشترك ، وتضامن جهودها خلف هدف مشترك .

لقد استقرت بلاد من بوتسوانا إلى السلفادور ، ومن كولومبيا إلى نيجيريا ، ومن موريشيس إلى فنزويلا على رؤيتها لعام ٢٠٢٠م . ويريد «نادى روما» رؤية عام ٢٠٢٠ لأوروبا ، وتريد أقطار جنوب شرق آسيا رؤية لعام ٢٠٢٠م ، لاتحاد دول جنوب شرق آسيا . وقد تبنت دول اتحاد شرق الباسيفيك «أبيك» Apec رؤية لعام ٢٠٢٠ لدول الباسيفيك . ويبدو أن عام ٢٠٢٠ ، الذى ذاع صيته وانتشر كمقياس لرؤية تامة وقد أصبح الآن هو التاريخ المحدد للجميع لتحقيق هدف تنموى ، أما فيما يخصنا نحن فى ماليزيا ، فإن رؤية ٢٠٢٠ أشعلت حماس جهود الأمة بالكامل وساعدتها على تحقيق نمو مستمر لم يسبق له مثيل ، ففى السنوات الست الأولى ، زاد نمونا بنسبة ٨,٦٪ ، وهى نسبة أعلى من نسبة النمو المستهدفة وهى ٧٪ سنويا والتى ينتج عنها مضاعفة إجمالى الناتج القومى عندنا كل عشر سنوات .

لم تكن مسيرة نمونا بلا أخطاء ، لكنها حققت بالتأكيد كثيرا مما شرعنا فى تحقيقه ، نحن عندنا الآن توظف كامل تام ، والثروة عندنا لم تتدل بشكل هزيل ورقيق وحسب ، لكنها انتشرت وتسللت لكل طبقات المجتمع حتى أنه قد تم القضاء على الفقر بشكل تام تقريبا ، كما ازداد الدخل بالنسبة للجميع ، وارتفعت الأجور دون الحاجة للجوء للعمل

---

* ورقة مقدمة فى «المؤتمر الوطنى ورؤية عام ٢٠٢٠» فى بيتالينج جايا ، فى ماليزيا ، فى ٢٩ أبريل عام ١٩٩٧م .

الصناعى ، وازدادت للضعف أو أكثر فى كثير من الحالات ، وكان الشىء الملحوظ حتى أكثر من ذلك هو انخفاض نسبة التضخم وهذا يعنى وجود قوة شرائية أفضل من زيادة التكاليف وتخفيض وضعنا التنافسى ، لقد أبلينا بلاء حسنا من الناحية الاقتصادية إذًا ، أفضل مما رسمنا فى رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ .

ومنذ البداية الفعلية ، منذ الوقت الذى تم الإعلان فيه عن رؤية عام ٢٠٢٠ ، يبدو أنها أسرت خيال الماليزيين من كل مهنة أو حرفة ، والمسألة أن هذه الرؤية ليست مجرد عبارة آسرة ، ولكن يبدو أنها هدف يسهل تصوره وإبداؤه للعيان ، كلنا نعرف ما هو شكل وحال الدول المتقدمة ، وكنا نحلم أن نكون مثلهم عندما كنا مستعمرين - مستقلين وأغنياء ، ولكننا ظللنا فقراء بعد حصولنا على الاستقلال واستمررنا فى التعرض لإهانات معينة ، ووعدت رؤية عام ٢٠٢٠ ليس فقط بالمساواة فى الثروة ، ولكن أيضا بالكرامة والشرف لنا بوصفنا دولة وشعبًا ، وهكذا اعتنقنا هذه الرؤية عن طيب خاطر وقدمنا قلوبنا وأرواحنا ثمنا لتحقيقها .

لقد كانت رؤية عام ٢٠٢٠ هى الرؤية التى يريدها شعبنا من أعماق قلبه ، فهى التى عبّرت بوضوح عن أعز أمانى مواطنينا ، وهى تنسجم وتتوافق مع أفضل تقاليد طريقة حياتنا بعينها نحن الماليزيين ، لقد قالت ما كنا نحتاج أن يُقال ، ودفنت العفاريت التى كانت تتربص لنا فى أحلك دهاليز تاريخنا ظلامًا ، وحلت الكثير من قضايا الماضى التى لم تُحل ، وأزاحت من فوق ظهورنا بعضًا من متاع وعادات التاريخ الثقيلة التى عاقت تقدمنا بشدة فى الماضى . ونقلت آفاق تفكير أمتنا من مراعى ماشية قليلة الإنتاج إلى صنع مستقبل أكثر إشراقا ، وأشارت إلى الأماكن التى نحتاج الذهاب إليها كوطن وأمة ، وأوضحت بكل جلاء ما كنا نحتاج فعله فى جيلنا الثانى كبلد مستقل حتى يصبح الجيل الحالى آخر أجيال الماليزيين الذى يعيش فى مجتمع يُسمى «ناميا» . ويصبح قبل نهاية عام ٢٠٢٠ بلدًا متقدما تقدما تاما .

وتجعل رؤية عام ٢٠٢٠ من الواضح كل الوضوح - ولابد أن يكون واضحا كل الوضوح فى عقولنا - أننا يجب أن نكون بلدا متقدما فى إطارنا الخاص بنا ، فأن تكون عصريًا ليس معناه أن تكون غربيا أو يابانيا أو شرقيا أو آسيويا ، إن الأرض التى يجب أن تنمو نموًا شاملا قبل نهاية عام ٢٠٢٠ ، لابد أن تكون عصرية بشكل فريد ، بمعنى أنها تجارى التقدم الذى يكون العالم قد وصل إليه فى كل مجال فى ذلك الوقت ، ومع ذلك تبقى ماليزيا فى إطار تنفرد به عن غيرها من الدول .

ومنذ البداية الفعلية ، تجعل رؤية عام ٢٠٢٠ هذه من الواضح كل الوضوح أنه لا ينبغى لماليزيا أن تصبح متقدمة من الناحية الاقتصادية فقط ، إنها لابد من أن تصبح دولة متقدمة تقدما تاما فى كل الأبعاد : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية والنفسية والثقافية .

وتؤكد رؤية عام ٢٠٢٠ على أهمية التقدم فيما يتعلق بالوحدة الوطنية والترابط الاجتماعى ، فيما يتعلق باقتصادنا ، فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية ، والاستقرار السياسى ، ونظام الحكومة ، وصيغة الحياة ، والقيم الاجتماعية والروحية ، والاعتزاز بالوطن والثقة فيه .

لذا فإن رؤية عام ٢٠٢٠ تقدم جدول أعمال ليس اقتصاديا فقط ، وليس اجتماعيا فقط ، وليس سياسيا فقط ، وليس نفسيًا فقط ، ولا يختص بالعلم والتكنولوچيا وحدهما ، إنها تقدم جدول أعمال شامل و كامل للأمة ، ودعونى أذكركم مرة أخرى بالأهداف أو التحديات الاستراتيجية التسعة التى تعرضها رؤية عام ٢٠٢٠ .

أول هذه الأهداف والتحديات هو تحدى دولة ماليزية متحدة ، لها وعى وإدراك بالمصير المشترك الذى يساهم الجميع فيه ، هذه الدولة لابد من أن تكون فى حالة سلام مع نفسها ، وأن تتكامل وحدة أراضيها مع وحدتها العرقية ، تعيش فى حالة من التناسق والتناغم ومن المشاركة الكاملة والعادلة ومكونة من «بانجسا ماليزيا» واحدة تتمتع بالولاء السياسى والإخلاص للوطن .

والتحدى الثانى هو تحدى إقامة مجتمع ماليزى متحرر سيكولوچيا «نفسيا» ، وآمن ومتقدم ، ويتمتع بالإيمان والثقة بالنفس ، ويشعر بالفخر المستحق لما أصبح عليه ، وبما حققه ، ويكون قويا بالقدر الكافى الذى يجعله يواجه أى ضرب من ضروب الشدة أو المحن ، ولابد لهذا المجتمع الماليزى من أن يتميز بالسعى وراء الامتياز ، وأن يكون مدركا تماما لإمكانياته وطاقاته ، ولا يخنع من الناحية النفسية لأحد ، وأن تحترمه شعوب الأمم الأخرى .

والتحدى الثالث الذى واجهناه دائما هو خلق وتطوير مجتمع ديموقراطى ناضج ، يمارس شكلا من الديموقراطية الماليزية الناضجة ، المتفق عليها ، التى أنشأها المجتمع طبقا لظروفه الخاصة ، ويمكن أن تكون نموذجا لكثير من البلاد النامية .

والرابع– هو تحدى إقامة مجتمع أخلاقى ومعنوى كامل ، يكون مواطنوه ذوى قيم دينية وروحية قوية مصبوغين بأعلى المستويات الأخلاقية .

والتحدى الخامس الذى واجهناه دائما هو تحدى إقامة مجتمع ناضج ، ومتحرر ، ومتسامح يكون الماليزيون فيه من كل الألوان والعقائد أحرارًا فى ممارسة عاداتهم وثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية والتمسك بولائهم لها ، ومع ذلك يشعرون بأنهم جميعا ينتمون لأمة واحدة .

والسادس– هو تحدى إقامة مجتمع علمى تقدمى ، مجتمع يحب الابتكار ويتطلع للأمام ، مجتمع ليس مجرد مستهلك للتكنولوچيا ، ولكن مساهم أيضا فى حضارة المستقبل العلمية والتكنولوچية .

والتحدى السابع– هو تحدى إقامة مجتمع له اهتماماته التى يرعاها رعاية كاملة وثقافة واعية ، نظام اجتماعى يكون للمجتمع فيه الأولوية قبل الفرد ، والذى ترتكز رفاهية الشعب فيه ليس حول الدولة أو الفرد ، ولكن حول نظام عائلى قوى ومرن .

والثامن– هو تحدى ضمان وجود مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية ويكون توزيع

ثروة الأمة فيه عادلا ومنصفا ، مجتمع يشارك الجميع فيه فى التقدم الاقتصادى مشاركة كاملة . ولا يمكن لمثل هذا المجتمع أن يستمر فى مكانه مادام يُعتبر التخلف الاقتصادى والجنس أو العرق متلازمين أو مرتبطين ببعضهما البعض .

والتحدى التاسع- هو تحدى إنشاء مجتمع مزدهر وناجح ، ويكون اقتصاده منافسا قويا ، وديناميكيًا نشطا ، ومرنًا وسهل التكيف مع الظروف الطارئة .

ومنذ ست سنوات مضت ، عندما قُدمت رؤية عام ٢٠٢٠ ، أعطينا الاهتمام الأساسى لجدول الأعمال الاقتصادى ، للهدفين الثامن والتاسع من بين الأهداف الاستراتيجية : لتحدى إنشاء مجتمع عادل فى النواحى الاقتصادية ، وتحدى ضمان وجود مجتمع مزدهر ، اقتصاده منافس بقوة ، وديناميكى وقوى ومرن وسهل التكيف مع الظروف الطارئة .

وتذكر رؤية عام ٢٠٢٠ أنه واضح كل الوضوح أنه يجب أن تواجه أولويات أية لحظة من عمر الزمن الظروف المحددة لتلك اللحظة فى موعدها المناسب . فى بداية التسعينيات ، كانت أمامنا فرصة فريدة للقيام بقفزات عملاقة تختص ببرنامج عملنا الاقتصادى ، وبعد أن نجحنا بهذا الشكل الجيد ، وبتلك السرعة الفائقة ، وبشكل مُدوٍّ ، لم يكن هذا هو الوقت المناسب للترنح والتداعى ، والإعلان عن توقف النشاط ، والآن ليس هذا وقت إيقاف قوة الدفع الاقتصادية الجبارة التى نتحلى بها .

دعونى أكون واضحا تماما : يجب الإبقاء على الالتزام الجبار بمتابعة وتنفيذ برنامجنا الاقتصادى فى الماضى وامتداده للمستقبل ، فى الحقيقة لابد لنا من الاستمرار بتماسك وتشبث أكثر ، وبقدرة أكبر على الابتكار والخلق ، وفاعلية أكبر أيضا : من أجل القضاء على الفقر التام قضاء مبرما ؛ وضمان التوزيع العادل ، والمنصف لثروة الأمة ؛ وضمان المشاركة الكاملة فى التقدم الاقتصادى ، وضمان وجود مجتمع لا يحدث فيه مستقبلا ارتباط بين الجنس أو العرق والمهام الاقتصادية ، والقضاء على اعتبار التخلف الاقتصادى و الجنس أو

العرق متلازمين أو مرتبطين ببعضهما البعض .

و«السياسة الاقتصادية الجديدة» ليست أكثر من ذلك . لكن يجب ألا نهمل اليوم تحدى العدالة الاجتماعية الاقتصادية ، كما يجب ألا نهمل مستقبلا مطالب العدالة الاجتماعية الاقتصادية ، يجب مساعدة المتخلفين ، يجب عدم ترك أى إنسان قابع خلفنا . يجب أن نتقدم سويا مع بعضنا ، لابد من أن نحصد جميعا فوائد ومكاسب النمو السريع والوسائل العصرية المتقدمة ، ولو حدث أن نسينا الهدف الثامن لرؤية عام ٢٠٢٠ ، وهو كفاحنا من أجل عدالة اجتماعية فى النواحى الاقتصادية ، فنحن نفعل ذلك على حساب تعريض أنفسنا للخطر ، ودعونى أكرر : ولو حدث أن نسينا كفاحنا من أجل العدالة الاجتماعية فى النواحى الاقتصادية ، فنحن نفعل ذلك على حساب تعريض أنفسنا للخطر .

لابد لنا أيضا من مواصلة الطريق ونحن أكثر تماسكًا وتشبثًا ، وبقدرة أكبر على الابتكار والخلق ، وفاعلية أكبر أيضا : لضمان النمو السريع الذى يمكن دعمه وتقويته ، ولضمان وجود اقتصاد تنافسى تماما ، وديناميكى نشط ، ومرن وسهل التكيف مع الظروف الطارئة - سريع الخطى وقادر على التفوق فى أدائه على منافسيه .

ومنذ بداية الثمانينيات ، أعدنا ابتكار الاقتصاد الماليزى ، دعونا لا ننسى أنه منذ فترة غير بعيدة كنا نعتمد على المطاط والقصدير ، ثم على المطاط وزيت النخيل ، أين كان يمكن أن نكون اليوم لو كنا مازلنا نعتمد فى معيشتنا على المطاط والقصدير أو على المطاط وزيت النخيل أو على الموارد الطبيعية وحدها بما فى ذلك البترول التى تشكل فى مجموعها ٩ ,١٦ ٪ من العائد الكلى للصادرات .

لم يكن أمامنا خيار ، كان لزاما علينا أن نكتب التقارير ونعيد تشكيل اقتصادنا بالطرق الأساسية للغاية ، قدمنا «سياسة التوجه شرقا» والخصخصة ، والبعد عن الرقابة الإنتاجية ، وجعلنا القطاع الخاص ، وليس القطاع العام ، المحرك الأساسى للنمو ، وأسرعنا الخطى تجاه التصنيع ، وعملنا بجهد كبير من أجل التوسع فى صناعتنا صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم ،

واتجهنا بقوة نحو النمو الذى يعتمد فى المقام الأول على التصدير ، وبالتالى كان اعتمادنا على العالم كله باعتباره ساحة السوق الخاص بنا ، وسمحنا بانفتاح اقتصادنا وتحرره ، واندفعنا بقوة وراء الاستثمار الأجنبى ، فى نفس الوقت الذى كنا نندفع فيه بقوة أكبر للاستثمار المحلى ، وركزنا على تطوير المورد البشرى ، دعونى أذكّر الجميع لآخر مرة أن رؤية عام ٢٠٢٠ تذكر بشكل لا لبس فيه أنه ليس هناك ما هو أهم من تطوير الموارد البشرية . . إن شعبنا هو موردنا الأساسى .

لقد فهمنا أنه كان لابد من تطوير وتقوية البنية التحتية ، وأنه لابد من إثراء وتقوية أعمال المقاولات ، وآمنا بقوة بالرقابة اللصيقة على التضخم ، بل إننا تحدثنا بشكل جاد عن انعدام التضخم ومازلنا نتابع الموضوع عن كثب ، وإذا كان التقليل من التضخم أمرًا ممكنا ، فمن المؤكد أنه يمكن منعه من الظهور كلية ، إننا نحتاج أن نؤمن بانعدام التضخم وبأننا يمكننا العمل فى هذا الاتجاه ، ولا يمكن أن نعمل تجاه شىء لا نعتقد أنه يمكن تحقيقه ، وكفلنا سعر صرف سليم ومستقر .

وعملنا بجد على تطوير التكنولوچيا الصناعية ، وفهمنا ضرورة التحديث فى القطاعات الزراعية وقطاعات الخدمات ، وركزنا على الحاجة لتطوير المناطق الريفية لضمان التطوير الذى يمكننا من استمراريته ودعمه ، وعلمنا ، أو ينبغى أن نعلم ، أننا يجب أن نصبح مجتمعا غنيا بالمعلومات ، وأدركنا أنه كان من الواجب أن يكون لدينا برنامج عمل دبلوماسى نشط لمساندة حملتنا الاقتصادية القوية ؛ لذا سافرنا بعيدا فى كل أرجاء الدنيا بحثا عن الأصدقاء والأسواق ، وشدّدنا على الحاجة «لماليزيا المتحدة» ، للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ، ومع النقابات الآن أيضا ، فى مهمة تطوير الأمة من أجل الشعب .

كانت تلك عناصر أساسية لـ«الصيغة الرابحة» التى ساعدتنا أن نصبح على ما نحن عليه اليوم ، ، برغم كل الصعاب والأخطاء وحالات الفشل التى واجهتنا ، ولقد أثبتت هذه الإصلاحات ، أساسا ، قيمة تلك العناصر ، فيجب دعمها واستمراريتها ، بل وينبغى

زيادتها ، لم يستطع الكثير منها مواصلة الطريق ، ومازال على الكثير أن يثمر لنجنى ثماره وفوائده . ومازال علينا الاكتشاف والتطوير و السعى للحصول على كثير من الاستراتيجيات والأفكار الجديدة .

ودعنا نكون واضحين أيضا فى أن الأمة التى لا تصلح من نفسها على الدوام ولا ترغب فى تجربة أفكار واستراتيجيات جديدة ؛ أو اقتصاد غير قادر على استعادة أوضاعه بسرعة ، ثم استعادة أوضاعه مرة أخرى ، سيتخلف فى عالم اليوم السريع فى حركته ، عالم يتلقى صدمات عنيفة من خلال الأفكار والمفاهيم الجديدة من أمثال العولمة ، والاقتصاديات التى ليس لها حدود ، وعدم الاهتمام بسيادة الأوطان ، والمعلومات غير المحدودة والمشوشّة .

إن سوقنا الوطنية ليست ضخمة فى حجمها ، وهى بالتأكيد ليست بالحجم الذى يمكّننا من النمو بخطوات تجعلنا نلحق بالدول المتقدمة ، إننا نحتاج اقتحام السوق العالمية ، لكن ينبغى أن ندفع ثمن الحصول على إذن بدخولها ، علينا أن نتوقف عن حماية سوقنا ، وعلينا بفتحها للجميع لكى نحصل على إمكانية دخول الأسواق الأخرى بالتبادل ، وإذا كنا لا نريد أن يسحقنا عمالقة الاقتصاد من الخارج ، فعلينا أن نتعلم أن نكون منافسين جدا لغيرنا ، وعلى مؤسساتنا وشركاتنا أن تصبح كبيرة هى الأخرى ،وأن تفكر بما يتناسب مع حجمها الكبير .

وأود أن أتوسع هنا فى شرح استراتيجيتنا حتى تظل منافسة لغيرها ، الأمر فى الحقيقة سهل جدا ، نريد أن نحافظ على انخفاض سعر التكلفة عندنا بدون التضحية بمستوى معيشة شعبنا ، الذى يجب أن ينهض فى الوقت الذى ينمو فيه الوطن ، بهذه الطريقة سنظل داخل المنافسة .

وأول شىء جوهرى هو احتواء التضخم ، وينبغى عمل الكثير لاحتواء التضخم ، علينا الاستمرار فى السيطرة على أسعار السلع الضرورية ، ونحن نراقب تحديد الأسعار عمومًا لكى تكون ما يُسمى بالزيادات الحتمية حتمية ولا يمكن تجنبها بالفعل ، وأن تظل فى

أضيق الحدود .

ولكن أهم شيء هو زيادة الأجور ولكن على أساس زيادة حجم الإنتاج فقط ، وسواء كانت زيادة الإنتاج هذه ترجع لجهود الموظفين أو لتحسن وسيلة الإنتاج أو زيادات فى رؤوس الأموال ، يحق للعمال الحصول على زيادة فى الأجور تتناسب مع سعر التكلفة الحقيقية للزيادة فى حصص الإنتاج ، وبالطبع يحق للآخرين الحصول على أية زيادة فى العوائد التى ترجع لزيادة الطاقة الإنتاجية كنتيجة لجهود العاملين أو للإدارة أو لزيادة رأس المال .

وإذا سُمح بزيادة أسعار التكلفة بدون زيادة مماثلة فى الإنتاج ، فسنفقد القدرة على المنافسة ، وهنا يحدث التضخم ، وعندما يحدث التضخم ، تصبح أية زيادة فى الدخل ، سواء للموظفين أم المستثمرين لا معنى لها ، لأن القوة الشرائية للدخل الجديد لن تزيد ، بل إنها فى الحقيقة قد تشترى أقل من الدخل القديم ، وقد حدث هذا فى بلاد كثيرة يكسب فيها الناس أكثر لكن يقل إنتاجهم .

لابد من أن يفهم الجميع هذه الحقيقة البسيطة إذا شئنا أن نظل فى دائرة المنافسة ، وأن نضمن مستوى معيشة أعلى للجميع ، وأن ننمو ونتطور اقتصاديا ، وقد سُمح بزيادة الدخول فى كثير من الدول المتقدمة بدون زيادة فى طاقة الإنتاج ، ونتج عن ذلك انتشار البطالة وانحسار تدريجى فى الاقتصاد ، ولحسن الحظ بالنسبة لهم أن لهم أصولاً وموجودات مثل الأسواق المحلية الغنية ، والتكنولوچيا ، وإمكانية الحصول على رؤوس أموال ضخمة وقوة عاملة ماهرة ، ونحن لا نملك أيًا من هذه الأشياء ، وإذا تبنينا أى طريق من طرقهم التى تتسم بالإسراف ، فسوف نتقهقر اقتصاديا ، وبمعنى آخر ، سيزداد فقر العمال و الموظفين الإداريين الكبار والمستثمرين عندنا ، آسف أنى أهاجم هذا وأسخر منه لكن الكثير جدا من الناس مغرمون بالاستحواذ على نقود أكثر بدون التفكير فيما يمكن أن تشتريه هذه النقود .

ولو بدا أن تكون الحكومة صارمة بشكل مفرط أو غير ملائم وغير راغبة فى الموافقة على الطلبات المتعددة التى تقدمها جماعات متنوعة ؛ فهذا لأننا نريد خدمة أفضل لمصالح الشعب والأمة ، نحن لا نريد أن نندفع فى أمر ما يكون الثمن الذى ندفعه نتيجة لذلك هو فقر يطول مداه ، ولكى نتقدم نحو رؤية عام ٢٠٢٠ ، علينا بإدارة الاقتصاد بهدف النمو الثابت والمستمر .

يجب أن ننمو بمعدل ٧ ٪ سنويا لمدة ٣٠ سنة ما بين عامى ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ . ولكى نصل لهذا المعدل ، لابد من تحقيق نمو عال فى السنوات الأولى ، وعندما ينضج الوضع الاقتصادى سيتباطأ إيقاع النمو ، ولكن حتى لو انخفض معدل النمو فى العشر سنوات الأخيرة ، سيكون لا يزال من الممكن تحقيق معدل النمو بنسبة ٧٪ .

تلك هى استراتيجيتنا ، ويجب أن تفهم الأمة بأكملها ، من العمال إلى رؤساء مجالس الإدارات ومن يُطلق عليهم ملوك المال ، الاستراتيجية القومية ، وباستطاعة الحكومة أن تخطط وترشد فقط ، ولكن الشعب هو الذى يجعل الاقتصاد يؤدى دوره ، ونحن أيضا يجب أن نؤدى دورنا ، ونؤديه بشكل جيد إذا أردنا لرؤية عام ٢٠٢٠ أن تصبح حقيقة واقعة .

منذ عشرين سنة ، كنا لا نزال نعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة والتعدين ، وكنا نعلق آمالاً كبيرة على أن نصبح دولة صناعية ، ثم تعلقت قلوبنا بأن نصبح دولة صناعية ، واليوم ، أصبحنا فى أعلى درجات سلم الاقتصاد الصناعى العالمى ، وتشكل الصناعة ٤٤ ٪ من مجموع إجمالى الناتج القومى المحلى ، وتشكل المنتجات الصناعية أكثر من ٨٠ ٪ من إجمالى الصادرات ، ويعمل أكثر من ٣٤ ٪ من قوتنا العاملة فى قطاع الصناعة .

ونحن نحقق أعلى معدل زيادة فى الصادرات منذ عدة سنوات ؛ وحيث إن ٨٠ ٪ من صادراتنا عبارة عن سلع مُصنّعة ، ومقدار السلع المصنعة من الصادرات فى تزايد مستمر أيضًا ، فإن قطاع التصنيع هو أكبر قطاع يساهم فى مكاسبنا من التصدير ، لقد أصبحنا بحق

دولة صناعيـة ، وإذا كـان من حقنا أن نسعد بهـذا الأداء ، إلا أننا ينبـغى أن ننظر نظرة جـادة لقطاعات أخرى ، على سبيل المثال ، لماذا لا يساهم قطاع الخدمات بالقـدر الكافى فى زيادة إجمالى الناتج القومى عندنا .

وينبغى علينا ، بالطبع ، مواصلة التوسع فى قدراتنا الصناعية بتحسين إنتـاجية الفرد ، ويمكننا تحقيق ذلك من خلال إدارة الأجهـزة بالوسـائل الميكانيكيـة أو الإلكتـرونية التى تحل محل حـواس الملاحظة عند الإنسان وتوفر عليـه عناء كتابة التقـارير وبذل الجهد ، واسـتخدام الإنسـان الآلى ، إلخ . ولكن يجب أن نضاعف مـكاسبنا من التـصدير لأقـصى حد من خـلال مضـاعفـة اسـتخدام الموانئ وصناعـة الشحن بالسفن والتأمينات لأقصى درجة ، لقد هيّأت الحكومـة البنية التـحتية لتحقيق ذلك ، ويبقى الدور على العـاملين فى الاسـتيـراد والتصـدير لاستخدام هـذه التسهيلات ، ويمكن من خلال عـمل ذلك إضافة عدد أكبر من نقـاط النسبة المئوية لنمونا الاقتصادى .

نستطيع أن نهنئ أنفـسنا على التـقـدم الذى أحرزنـاه ، لكننا لا يمكن أن نـركن لذلك ونتـرك الاقـتـصـاد يسيـر فى طريقـه ، يجب أن نكون فى منـتـهى اليقظة والنشـاط و الحـذر باستمرار للتغيرات التى تحـدث من حولنا حتى نواصل النمو ، نحن الآن فى الطريق للانتقال إلى عـصر مـا بعـد الصناعـة ، نحن فى الحـقيقـة ننتـقل من «المجتـمع الصناعـى» إلى «عـصر المعلومات» الذى لا حدود له ، اقتصاد العولمة الذى لم تعد الحدود فيه قادرة على حمايتنا من اقتصاديات العالـم القائمة على السلب والنهب .

وسنخسر بعض الأشيـاء ونكسب البعض الآخر ، ولكن يجب أن نحـاول أن نكسب أكثـر مما نخسـر ، ومن أجل هذا الهـدف قـررنا القيـام بتحـرك جـرىء للدخـول فى عـصـر المعلومـات وذلك ببـدء العـمل فى «مـعـابر الوسـائط المتعـددة» . وهذا المنهج بالكـامل منهج راديكالى أى نزّاع إلى إحداث تغييرات متطرفة فى العـادات السـائدة والأحـوال والمؤسـسات القـائمـة ، فإذا كـان علينا أن نفكك ونفـتح حـدودنا الـوطنيـة بأى شكل ، فـعلينا فى المقـابل

الحصول على شيء مما يدخل أراضي الوطن . وستعمل معابر الوسائط المتعددة في ظل مجموعة من القواعد والقوانين المختلفة ، وسنرتكب أخطاء ، ولكن بجعل التغيرات مقصورة على منطقة محددة ، سوف نتمكن من الحد من الخسائر ومن اختيار ما يمكن قبوله لسائر أنحاء الوطن .

ولا ينبغي أن ننسى ولو للحظة واحدة البرنامج السياسي المُعد لرؤية عام ٢٠٢٠ : دولة ماليزية متحدة ومجتمع ديموقراطي متقدم وناضج ، إن النمو المطرد والسريع مخفف رائع للصدمات ، وهو يشبه النهر أثناء الفيضان ، فهو يُخفي الصخور في حوض النهر ، ويجب ألا نرضى عن أنفسنا مطلقا ، لأن الأمة المتحدة هي الأساس الذي يُبنى عليه البيت الماليزي ، فإذا كنا غير متحدين وفي نزاع مع بعضنا البعض ، فسيكون الفشل التام من نصيب كل ما فعلناه .

لابد من أن نعي حقيقة أن الديمقراطية تزدهر عندما ترتكز على نمو اقتصادي وتقدم اجتماعي سليمين وصحيحين ، وبنفس هذا الوضوح ، بدون ديمقراطية ماليزية منتجة ، سيصادفنا الكثير من المعوّقات .

لقد ظللنا أكثر من ٤٠٠ سنة بعد عام ١٥١١ ونحن لا نتحكم في مصائرنا ، ولم نكن مؤمنين بقدرتنا على التفوق ، أما في السنوات الأخيرة ، فقد أظهرنا للآخرين ، وأهم من ذلك لأنفسنا ، أن «ماليزيا فوق الجميع» (Malaysia Boleh) يجب أن نكون متواضعين دائما ، إن التواضع والحقائق تقول لنا إن الطريق أمامنا ما زال طويلا لاستكمال الرحلة .

ولا ينبغي أن نُسلّم جدلا في أية لحظة بارتباط الحاجة للتقدم مع مهمة خلق مجتمع ناضج ومتحرر ومتسامح ، ذلك المجتمع الذي لا يكتفي بالتسامح ، ولكن يمكنه أيضا أن يُكن التقدير لطرق الآخرين ويحتفي بها .

وكما ركزت القول من قبل ، يجب أن نواصل المسيرة ولا نتخاذل أو نتباطأ في تنفيذ

برنامجنا الاقتصادى ، لقد بدأ السباق الجاد لتوه لمستقبلنا الاقتصادى ، ولابد من أن نعمل بكل ما أوتينا من قوة للفوز بهذا السباق للمستقبل ، لا يمكننا أن نتحمل نتيجة عدم استغلال هذه اللحظة من عمر الزمن .

لكنى أعتقد أنه يجب علينا فى هذه «اللحظة الخاصة من عمر الزمن» أن نعتزم أيضا اتخاذ خطوات عملاقة للأمام فى برنامجنا الاجتماعى .

وعلى وجه الخصوص ، أعتقد أن هناك هدفين اجتماعيين استراتيجيين يتطلبان اهتمامنا العاجل والمكثف والشامل ، لقد آن الأوان للتحرك للأمام بقوة ونشاط نحو ضمان إقامة «مجتمع أخلاقى ومعنوى كامل ، يكون مواطنوه ذوى قيم دينية وروحية قوية مصبوغتين بأعلى المستويات الأخلاقية» ، كما أعتقد أنه قد آن الأوان للتحرك بقوة للأمام نحو ضمان إقامة مجتمع له اهتماماته التى يرعاها رعاية كاملة وثقافة واعية أساسها نظام عائلى قوى ومرن .

وبالطبع يجب أن نحترس دائما من الفساد ، واليوم ، كما هو الحال دائما ، يجب ألا نأخذ أى قسط من الراحة من القيام بأنواع المسح التى تظهر أننا لسنا فقراء أكثر من اللازم على ما يُسمى بالمستويات «الآسيوية» ، أو مستويات الدول النامية ، أو المستويات «العالمية» ؛ أو أننا يُقال عنا إننا لم نعد أكثر فسادا من عدد كبير من الدول «المتقدمة» ، ونحمد الله أن الفساد فى ماليزيا ليس إحدى طرق الحياة فيها ، كما هو الحال فى معظم البلاد .

ولكن فى هذه «اللحظة الخاصة من عمر الزمن» ، فإن ما يبدو أنه أمر مُلح وعاجل هو الحاجة لضمان التوازن الصحيح بين التطور المادى والتطور الروحى ، يجب أن نتأكد من أننا لا نقع فى الحفرة المظلمة التى وقع فيها كثير من البلاد التى يسمونها «متقدمة» ، نحن لا نريد أن نكون مجتمعًا استهلاكيًا مسرفًا تثير المادية التى أطلقوا لها العنان أعمال الشغب فيه .

لقد جلب التحضر معه تغيرات شديدة فى طريقة حياة كثير من الماليزيين ، وهم

جميعا ليسو سيئين ، لكن هناك ضعف فى الروابط والتحفظات العائلية بشكل ثابت لا يتغير ، فنحن نرى زيادة فى الإدمان على المخدرات ، وزيادة فى معدلات الجرائم ، والزنا والطلاق ، والسطو على البيوت والأطفال الذين تخلى عنهم أهاليهم .

وتتجه الدول المتقدمة لاعتبار هذه الأنواع من الخلل والانحلال فى المجتمع أموراً حتمية ولابد من قبولها ، أما نحن فعلينا أن نحاول الاحتفاظ بقيمنا وأن نحارب هذه الشرور الاجتماعية ، وحتى لو لم ننجح فى ذلك نجاحا تاما ، فعلى الأقل ينبغى أن نحاول الإقلال من وقوعها ، لابد من أن نؤكد على حاجتنا للدين وللقيم الروحية ، يجب على الماليزيين التمسك بالقواعد الأخلاقية والأدبية ، وإلا سنفقد حاسة التوجيه ولا نحقق رؤيتنا .

يجب علينا ألا ننغمس فى السياسة ، ويجب ألا نتعصب لجماعات دينية أو عرقية ، يجب ألا نرفض كل شىء ، إن إهانة الأجيال الأخرى واحتقارها ليست هى الحل لمشاكلنا ، ولن يدلُنا التحيز لأجيال معينة على الطريق الصحيح ، يجب ألا يشجب كبار السن الصغار من الشباب ، كما يجب ألا يوجه الصغار اللوم للكبار .

ويجب أن نجد حلولا ، وليس كباش فداء ، ولابد من أن نكفل ونصون التقدم ، وليس عظمة الأحلام وفخامتها ، ولابد من أن تكون ردود أفعالنا جريئة ولكن متوازنة ، ويجب أن نكون أولى عزم ، ولكن باستخدام العقل والمنطق فيما نتخذه من قرارات ، الحاجة موجودة لقدر أكبر من التعاطف والحنان ، ويجب أن نكون واقعيين وعمليين وأن نفعل الشىء المفيد ، ويجب استنباط الحقيقة من الوقائع ، ويجب أن نتصرف على أساس الحقيقة وليس الخيال .

لقد تبنينا رؤية عام ٢٠٢٠ منذ ست سنوات ، وقد تم وضع الأهداف المصيرية بعناية . إن رسالتنا واضحة ، وهناك اتفاق شبه جماعى عليها ، إن وحدة الشعب الماليزى خلف رؤية عام ٢٠٢٠ عميقة وليس لها مثيل فى التاريخ .

ونحن نجتمع اليوم ليس من أجل مراجعة الرؤية ، وليس لكشف النقاب عما هو قريب جدا من قلوب الشعب ، ولكن لمناقشة الطريقة التى تساعدنا على التقدم بأسرع ما يمكن وبأكبر نتيجة مثمرة ممكنة لأهداف رؤية عام ٢٠٢٠ ؛ وذلك لكى نحققها لو أمكننا قبل عام ٢٠٢٠ .

١٦- الطَّرِيقُ لِلأَمَامِ لِمَالِيزِيَا وَآسْيَا

فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، تعرضت ماليزيا لتشويه سمعتها لمحاولتنا المكثفة فى الإصلاحات الاجتماعية العلمية المدروسة ، وفى محاولتنا لإعادة تشكيل اقتصادنا ومجتمعنا ، وبعد عدة مئات من السنين من التطور المُشوّه وسياسة فرّق تسُد التى كان يمارسها الأسياد المستعمرون الذين عقدوا العزم على استغلال أراضينا بلا مراعاة لمشاعرنا أو لحقنا فى الاختيار ، ورثنا مجتمعًا متعدد الأعراق من سكان أهل البلد الأصليين وغيرهم منفصلين ومقسمين إلى فئات مردُّها التباين الاجتماعى والاقتصادى بين تلك الفئات .

لقد حاولت الحكومات فى كل مكان دائما ، عندما كانت ترغب فى ذلك ، تصحيح حالات الظلم البيّن فى مجتمعها ، وهذا ما كانت تنوى الشيوعية والاشتراكية أن تنفذه . وفشل المذهبان بالطبع فى تحقيق ذلك ، لكن كان السبب فى ذلك أنهما نسيا فى مسيراتهما الهدف من أيديولوچياتهما ، ورفضت ماليزيا الشيوعية والاشتراكية حتى من قبل أن يتضح فشلهما للجميع ، وقمنا بإعداد برنامج اقتصادى اجتماعى خاص بنا قابل للعمل الإيجابى بعنوان «السياسة الاقتصادية الجديدة» .

ولكن عندما تدخلت الحكومة للقيام بتصحيح حالات الظلم الأساسية ، والتى كان لابد من عمل بعض الأشياء الأقل إنصافا أثناء القيام بها ، قام الجميع بلا استثناء بالتشهير بنا .

وفى فترة العشرين سنة «للسياسة الاقتصادية الجديدة» ما بين عامى ١٩٧٠ و١٩٩٠ ، طوّرنا قاعدة الطاقة البشرية وقمنا بتعليم أفراد الشعب ، وحركنا أعدادًا ضخمة

* ورقة مقدمة فى عشاء المجتمع الآسيوى فى نيو يورك بالولايات المتحدة فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٩٦ .

من المواطنين لمستويات جديدة من الطموح والأداء ، وكان معدل النمو عندنا ٧ ,٦ ٪ سنويا ، ونجحنا فى إعادة تشكيل اقتصادنا بشكل حقيقى ملموس ، وكذلك السيكولوجية الاجتماعية وتوجهاتنا العرقية وسياستنا العنصرية بشكل جذرى .

ولكل تقدم ثمنه فى عالم الواقع ، ودفعنا الثمن الذى كان لابد من دفعه ، لكن القليل من الماليزيين اليوم هم الذين يقولون إنه كان ثمنا باهظا ، ويا للعجب ، إن كثيرا ممن أدانونا بالأمس هم الذين يمدحوننا اليوم ، وهم يتحدثون الآن عن النموذج الماليزى الجدير بالتقليد .

منذ عام ١٩٩١ ، تسابق مجتمع ماليزيا بالكامل حول ما نسميه برؤية عام ٢٠٢٠ ، وهذه الرؤية تحدد أهدافا كثيرة ، لكن الهدف الذى استولى على خيال الناس ، ويسرنى أن أقول ذلك ، حتى من هم فى جانب المعارضة ، هو هدف النمو بمعدل ٧ ٪ على امتداد السنوات من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٢٠ ، ونكون بذلك قد ضاعفنا من دخلنا القومى فى كل عشر سنوات ونخرج للوجود كدولة متقدمة بشكل تام قبل نهاية عام ٢٠٢٠ ، ربما نكون طموحين ، غير أننا نعتقد أننا قادرون على تحقيق ذلك .

ولكى نحقق هذا الهدف البطولى للغاية ، حددنا سلسلة من إصلاحات واستراتيجيات اقتصادية ، تلك التى نسميها «الصيغة الرابحة» ، ولقد أعطتنا هذه الصيغة الرابحة حتى الآن ، وعلى مدار السنوات الثمانى الماضية ، متوسط معدل نمو قدره ٩ ,٨ ٪ يصاحبه معدل تضخم قدره ٥ ,٣ ٪ .

وتتكون تلك «الصيغة الرابحة» من أشياء كثيرة ، أولا- قلنا : إنه ليس من شأن الحكومة أن تدخل فى مشاريع تجارية ، وبدأنا فى بداية الثمانينيات بالانتقال الاستراتيجى الأساسى بضمان أن يصبح القطاع الخاص آلة أساسية للنمو ، استغرق ذلك منا عدة سنوات صادفنا فيها أصعب الأوقات ، لكن القطاع الخاص - الأجنبى والوطنى الذى ربيناه وكبّرناه - أصبح اليوم نابضًا بالحياة و يدخل فى مشاريع ضخمة للغاية ، لقد أصبح بحق الآلة

الرئيسة لنمونا .

وفى بداية الثمانينيات ، عندما بدأنا إصلاحاتنا الجديدة ، كانت خدمتنا المدنية ضخمة جدا فيما يتعلق ببقية الأمور الاقتصادية ، وزاحمت القطاع الخاص فيما يتعلق بالقوة البشرية ذات المهارة ، والموارد المالية ، واحتكرت عددا كبيرا من الأنشطة التجارية ، وهنا أجبرنا الخدمة المدنية على الانسحاب ، وانخفض نشاطنا للدرجة التى أصبحت فيها الخدمة المدنية فى حجمها المناسب تقريبا ، ولابد من أن نستمر فى تحديث ورفع مستوى الكفاءة الإدارية ، لكننا سوف نعمل بشكل مستمر لضمان حجمها المناسب .

ثالثا- لقد اندفعنا بقوة فى الثمانينيات بلا رقابة أو سيطرة ، وتعاملنا بنشاط بمقص قوى مع الشريط الأحمر «أى قضينا تقريبا على الاهتمام الزائد عن الحد بالرسميات والقواعد والقوانين فى الأمور الاقتصادية» ، وسنستمر فى التحرر من الرقابة والسيطرة فى السنوات القادمة كلما لزم الأمر بصرف النظر عن النصائح المجانية التى تُوجَّه إلينا يوميا من أولئك الذين يزعمون أنهم يعرفون أحسن من غيرهم ، برغم أنهم من بلاد مسيرتها الاقتصادية لا تسر ؛ بلاد سبق لها أن عبثت باقتصادنا وأفسدته .

رابعا- لقد دخلنا فى الخصخصة بكثافة عبر السنوات العشر الماضية ، إن برنامج الخصخصة عندنا ، الذى بدأناه قبل أن تصبح الكلمة شائعة بمدة طويلة ، من بين أنجح البرامج فى العالم أجمع .

والمدهش حقا هو كيف تمكنت التسهيلات التى كانت تعتمد بشكل غير معقول على الإعانات ، وعلى المؤسسات التى كانت الحكومة تضطر لدفع مئات الملايين من الدولارات لها سنويا ، من تحقيق مثل تلك الأرباح الضخمة بمجرد ما تم خصخصتها فى الوقت الذى كانت تُدار فيه بنفس الإدارة السابقة تماما ، ويعمل بها نفس العمال الذين كانوا يعملون بها قبل الخصخصة ، لقد كان كل المطلوب لهذه التسهيلات إذاً هو تغيير مهمتهم ، أى جعل دورهم تجاريا ، ثم ندعهم ينطلقون .

واليوم ، وعلى عكس ما يحدث فى كثير من البلاد الأخرى ، نجد أن عمالنا أعظم ممن يؤيدون الخصخصة لأنهم يعلمون أنها تعنى أجورا أفضل ، وملكية للأسهم و علاوات إضافية ، وسوف نستمر فى برنامجنا المكثف للخصخصة فى السنوات القادمة ، رغم أن النقاد العظام فى الاقتصاد أدانوا الخصخصة عندنا بأعلى صوتهم لأنها ، طبقا لما يقولون ، تفيد القلائل من ذوى الامتياز فقط ، من الصعب عليهم أن يعتقدوا أن المواطنين من أهل البلد يمكن أن يكونوا عادلين لإخوانهم الذين هم من نوعهم ، لقد أفادت الخصخصة فى ماليزيا كل فرد من السكان بلا استثناء ، ولدينا الأرقام التى تثبت ذلك .

ومن البداية ، لم يكن عندنا أى شك خيالى فى قيمة التصنيع ، وكان للتصنيع دائما سحره الخاص عندنا ، فهو شيء لم يكن مسموح لنا القيام به عندما كانت تحكمنا قوة اقتصادية أرادت أن نكون سوقا دائما لبضائعها .

وتعلقت قلوبنا بالتصنيع منذ اليوم الأول ، ونجح دفعنا وتشجيعنا الأول للوظائف عن طريق العمل فى الصناعات المكثفة نجاحا باهرا لدرجة أننا الآن نعانى من نقص فى العمالة ، نحن الآن نريد صناعات كبرى وتكنولوجية لتقليل الاعتماد على العمالة ولزيادة أجورهم ، والبعض يقول إننا لا نستطيع عمل ذلك ، وأن عمالنا لا يستطيعون التعامل مع التكنولوچيا المتقدمة الحديثة ، لكنهم قالوا نفس هذه الأشياء عندما تحولنا من زراعة الأرز للتصنيع .

فى الثمانينيات ، شكلت السلع الصناعية ٥ ,٢١ ٪ من صادراتنا ، وفى عام ١٩٩٥ ، شكلت ٥ ,٧٩ ٪ . ونتوقع فى هذه السنة أن تتكون ٨٣ ٪ من جميع صادراتنا من سلع صناعية ، واضح أننا نتقدم ، ويمكن أن نتقدم أكثر قليلا .

والعنصر السادس «للصيغة الرابحة» هو التوسع الأفقى والرأسى للصناعات ذات الحجم الصغير والمتوسط ، فهى تلعب دورا مهمًا فى دعم صناعاتنا الكبرى والتقليل من الاعتماد على الواردات .

سوف نستمر فى الاعتماد على النمو الذى يعتمد على التصدير ، فالسوق عندنا ضيق جدا ، ولابد من أن يكون العالم أجمع سوقًا لنا ، والدخول فى السوق العالمى يلقى بشركاتنا فى مواجهة جميع القادمين ويخضعها للقوة الكاملة للمنافسة العالمية ، فلابد لهذه الشركات من أن تبذل كل ما فى وسعها لإرضاء الزبائن ، وأن تتسم بالتواضع ، وأن تكون صلبة أحيانا ، وواسعة الحيلة ، وأن تتحلى بالمرونة وسرعة الارتداد ، ونحن لا نعرف طريقة لتحقيق هذا كله أفضل من إرغامهم على مواجهة القوة الكاملة للمنافسة المفتوحة .

ومن أهم بنود «الصيغة الرابحة» هو تحرر السوق الماليزى أكثر وأكثر ، لقد كان عندنا دائما سلع من كل أنحاء العالم ، وقبل ظهور فكرة «منظمة التجارة العالمية» بكثير ، كنا قد خفضنا ، أو حتى ألغينا ، بالفعل جمارك معينة على الواردات ، فعلنا ذلك لنفيد المستهلكين فى بلادنا ، لكننا الآن نريد للمنتجين عندنا أن يدخلوا حلبة المنافسة أيضا ، ونعرف أننا سنواجه اتجاهات أقل تحررا نحو صادراتنا ، وجارى اختراع عوائق عدم فرض تعريفات جمركية عن طريق البلاد التى تعودت على التصدير لأسواقنا ، لكننا سنجتهد بكل ما أوتينا من قوة أن ندخل المنافسة وأن نتغلب على التجارة المقيّدة والمُدارة .

لقد ركزنا دائما على أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر ، ونحن ليس عندنا ارتياب أو رهبة من الاستثمار الأجنبى المباشر ، ولا نعتقد أنهم سيستولون على الحكم كما فعلت شركات الموز من قبل فى أنحاء أخرى من العالم .

دعونى أكون صريحا ، إننا نحتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تجلب للبلاد معها المقاولة الجاهزة والسوق و فن وذكاء التسويق والإدارة الحديثة والتكنولوجيا ، ونحن نقدر لكم خالص التقدير لمساهمة رأسمالكم ومساعدتكم فى ضمان المشاركة فى السوق وفى التأكد أن بلادكم لا تصبح مُقيّدة لنشاطنا التجارى ، وكما أصبحنا سوقا مزدهرةً نتيجة للاستثمار الأجنبى ، فنحن الآن نستثمر فى بلاد أجنبية لخلق الرفاهية التى ستقدم لنا أسواقا جيدة لصادراتنا .

إن حبنا للاستثمار الأجنبى لا يحول بيننا وحبنا المماثل المتعلق بالاستثمار المحلى ، وخلال السنوات القليلة الماضية ، ومما يدعو للسرور ، أننا نلاحظ النمو فى الاستثمار المحلى الذى طالما تفوق على النمو فى الاستثمار الأجنبى .

ونحن نعتقد أن البنية التحتية ينبغى أن تسبق النمو وتكون الدافع والحافز عليه ، ومنذ عامين ، حدث عندنا عجز فى الطاقة ، وقمنا بحل هذه المشكلة فى وقت قياسى .

وقد بدأنا العمل الآن فى مشروع «باكون» الضخم ، وقوبلنا بسيل من النقد من علماء البيئة الذين يعتقد بعضهم أنه ينبغى أن نعتمد على الشمس والرياح والأمواج ، وسوف نرحب بالأخذ بنصائحهم عندما يكونون قد قاموا بتدمير المحطات المائية والحرارية الخاصة بهم ، وإلى أن يفعلوا ذلك لابد من أن نفترض أن لهم دوافع أخرى ، ونحن نبنى أيضا مطارا جديدا ضخما ، ونوسع فى الموانئ ونمد فى الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية ، هذه ليست نصبًا تذكارية . إنها حقا بنية تحتية .

ونحن نعرف أن رأس المال البشرى أكثر أهمية للتطور السريع من رأس المال الفعلى ، وفى الواقع لا توجد دولة على ظهر الأرض تنفق أكثر من ماليزيا فى مجال التعليم لكل فرد ، ومع ذلك فنحن لسنا راضين بذلك ، إننا ندرك أننا يجب أن نبذل جهداً أكبر من ذلك بكثير لكى نعبر الأرض إلى عام ٢٠٢٠ . سنزيد من جهدنا نحو تعليم شعبنا .

وخلال ذلك الوقت ، لو أصبح عندنا نقص فى الأيدى العاملة ، فسوف نسمح باستيرادها ، وإذا حدث نقص فى الأشخاص ذوى المواهب والمهارات الخاصة الذين لا يمكننا إعدادهم فى الوقت المناسب ، فسوف نسمح بدخولهم البلاد بسهولة وسرعة ، ولو وُجدت مشاكل إدارية ، فسوف نتغلب عليها .

وهناك من يعتقد أن المقاولة لا يمكن إنتاجها ولا إنشاؤها ولا تطويرها ، وأقول ببساطة ، إن المقاولين يولدون ، وهم يتطورون بشكل طبيعى .

ونحن نعتقد أنه يمكن مد يد العون للطبيعة دائما ، كما نعتقد أن المقاولة عنصر مهم جدا حتى أننا لدينا وزارة لتطوير عمل المقاولين ، ويمتلك أولاد مزارعى الأرز وأولاد صيادى السمك اليوم شركات بملايين الدولارات ويديرونها بنجاح ، وقد انبثقت الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويديرها المقاولون الجدد الذين ظهروا بسبب التدريب والفرص التى حددتها الحكومة .

ونحن مصممون على محاربة التضخم بكل قوة ، والجدير بالملاحظة أن ما بين سنة ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، عندما نما اقتصادنا بمعدل ٦,٧ ٪ سنويا ، كان معدل التضخم ٢,٩ ٪ . وفى فترة التسعينيات ، وهى فترة النمو الهائل عندنا ، عندما اقترب معدل النمو من ٩ ٪ ، نجحنا فى تخفيض معدل التضخم إلى ٣,٨ ٪ .

ونحن نعترف أننا نعانى من فوبيا التضخم ، وقد ساعدت هذه الفوبيا بشكل كبير على المحافظة على انخفاض تكاليف المعيشة ، وجعل كثير من الشركات العاملة فى ماليزيا تنافسية بشكل مرعب ، وقد وضعنا الآن هدف القضاء التام على التضخم فى ماليزيا برغم ما قاله لنا كل علماء الاقتصاد من أن هذا أمر مستحيل إضافة إلى أنه شىء غير مرغوب فيه ، إن استراتيجيتنا بسيطة وهى : حافظ على انخفاض مستوى المعيشة حتى لا يترتب على المكاسب المنخفضة نسبيا مستويات معيشة منخفضة ، ومع ذلك ، ستكون تكاليف إنتاجنا من كل شىء منخفضة و تنافسية .

ونحن نؤمن أيضا بسعر صرف منافس يعكس قوى السوق طويلة الأمد ، وسوف نتدخل فقط لإحداث توازن للتقلبات غير المستحقة قصيرة المدى التى يسببها الإسراف فى المضاربة و مناورات السوق ، ونحن نوافق على أنه على الدول أن تتخلى عن حقها فى الرقابة على عملتها ، لكننا لا يمكن أن نقبل نوع المناورة الذى يمكن أن يتسبب فى إفلاس البلاد جملة وتفصيلا .

ومن الأشياء المهمة جدا أيضا فى « الصيغة الرابحة» التركيز المؤكد على تطوير التقنية

الصناعية وتأسيس مجتمع مولع بالهندسة والتكنولوجيا ، إن أمامنا بالفعل طريقا طويلا علينا أن نجتازه ، لكن مصانعنا اليوم لم تعد تعمل فى صنع المفكات والتجميع البسيط لأجزاء الآلات والمعدات كما كانت من قبل ، نحن الآن أكثر تطورا بمراحل ، ويمكن أن نزداد تطويرا فى «عصر المعلومات» ، إن شعب ماليزيا مشهور بسرعته الكبيرة فى التعلم .

لقد ركزت على التصنيع وعلى انبهارنا بصناعة التصنيع «السلع المصنوعة من المواد الخام» . لكننا نفهم أيضا الإمكانات الضخمة لقطاع الخدمات ، وقد وضعنا سياسات وقوانين محسوبة لتشجيع هذا القطاع .

وسيتم تصنيع زراعة التربة بغرض التقليل من الأعمال الزراعية لمستأجرى الأراضى الصغار ، وفى نفس الوقت ، سيتم تقديم محاصيل جديدة ، بما فى ذلك محاصيل أشجار جديدة مناسبة لصناعة خشب البناء والنجارة وأغراض صناعية أخرى ، والمفروض أن يزداد دخل أهل الريف عما هو عليه الآن بزيادة مساحة الأراضى التى يستأجرونها ، وبإدارتها بشكل أفضل وبوجود المحاصيل الجديدة .

إن ماليزيا ملتزمة بالتطوير ، ونحن ملتزمون بالتصنيع ، ولن يعوقنا شىء ، ولن نحيد عن الطريق .

وفى نفس الوقت ، إن لبيئتنا قيمة عظيمة جدا لنا – اقتصادية وغير اقتصادية ، وإنها لجريمة ضد مستقبلنا أن ندمر بيئتنا من أجل فوائد قصيرة الأجل ومتسمة بقلة التبصر ، إن هذا لغباء لن نسمح به ، لكننا لن نتسبب فى إفقار أنفسنا بإنكار طاقاتنا وإمكاناتنا ، إن أكبر سبب للتلوث هو الفقر ، وسوف نضمن ألا نقع فى مصيدة الفقر ، وسوف تتطور ماليزيا وهى تحدث توازنا بين الحفاظ على البيئة و احتياجات شعبنا .

ونحن نؤمن أيضا بتكوين مجتمع معلومات غنى ، ولذلك بدأنا الآن فى برنامجنا الممر السريع للوسائط المتعددة "MSC" ، وله «شهادة ضمان دولية» خاصة به ، وحوافز

خاصة أخرى داخل ممر مساحته ١٥×٥٠ كم يمتد من «البرجين التوأم» للمجمع التجارى «مركز المدينة» فى مدينة كوالالمبور إلى ميناءنا الجوى الجديد مرورا بعاصمتنا الإدارة الجديدة واسمها «بوراجايا» . وهدفنا هو جذب جميع اللاعبين الدوليين فى مجال تكنولوچيا المعلومات والعاملين فى وسائل الإعلام متعددة الجوانب لهذا الممر السريع .

دعونى أنهى هذا العرض المختصر عن الإصلاحات الكبرى فى العشر سنوات الماضية ، وعن أهم الاستراتيچيات الاقتصادية للعشر سنوات القادمة ببضع كلمات عن «ماليزيا المتحدة» ، التى تشكل عنصراً آخر فى «الصيغة الرابحة» .

والغرض من «ماليزيا المتحدة» هو التأكيد على أن كل من يعمل فى ماليزيا يعملون كفريق واحد ، سعيا وراء تحقيق أهدافنا المشتركة ، ويجب أن يعنى هذا احترامًا متبادلاً ومساعدة متبادلة بين من يعمل فى القطاعين العام والخاص ، يجب أن ترقى الأعمال التجارية لمستوى آمال المواطنة الصالحة المتحدة ، ومن جانب آخر ، يجب ألا يعتبر موظفو الخدمة المدنية رجال الأعمال أشخاصًا انتهازيين طماعين ولا يهتمون إلا بالحصول على الدولار بسرعة ، فى الحقيقة ، يجب على الجميع أن يدركوا أن الأرباح - الأرباح المعقولة- تساهم فى خلق ثروة البلاد ، والأرباح لا تثرى رجال الأعمال فقط ، لكنها تثرى موظفيهم ، ومن يزودوهم بالسلع ، والتجار الصغار ، والحكومة بالطبع أيضا ، إن الحكومة تحصل على ٣٠٪ من الأرباح التجارية ، فمن المنطقى إذا أن يكون على الحكومة مساعدة الأعمال التجارية فى الحصول على أرباح معقولة حتى تحصل على نسبة ٣٠٪ ، وهى نصيب الحكومة من هذه الأرباح ، لذا فإن مفهوم ماليزيا المتحدة ، أو التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص مفهوم منطقى وصحيح .

ويمكن للأولويات التى توليها ماليزيا لكل سياسة من هذه السياسات الرئيسة أن تتغير وتصبح عرضة لتغييرات معينة لضبطها ولإعطائها النغمة الصحيحة ، وسوف تُضاف إليها إصلاحات ضرورية أخرى خلال السنوات القادمة ، ولكن قدمت لنا «الصيغة الرابحة» نتائج

باهرة ، وأنا أعتقد أن «الصيغة الرابحة» هذه سوف تستمر فى كونها مفتاح التقدم لماليزيا .

وبما أننى كان قد طُلب منى أن أتحدث أيضا عن آسيا ، ولم يبق أمامى إلا وقت قليل جدا ، فاسمحوا لى أن أختصر وأركز ملاحظاتى على ثلاث نقاط فقط ، أولاها - أن أستخدم عبارة يستطيع الأمريكان فهمها تماما ، وهى : أعطونا مهلة من الزمن .

والثانية - اتجهوا للبلاد الغربية ، تعالوا بكامل قوتكم لما تسمونه بـ«الشرق» ساعدونا على صنع آسيا المزدهرة ، ساهموا مساهمة كاملة واربحوا ربحا كاملا من خلال ازدهارنا المشترك .

ثالثا - دعونا سويا ومع بعضنا البعض نبنى كومنولث «جمهورية مشتركة» عالميًا لم يشهد له العالم نظيرا من قبل ، دعونا نجعل القرن الواحد والعشرين «قرن كوكب الأرض» القرن الذى يتم فيه تجاهل ألوان التحيز على أساس القارة أو البلد ، والجنس أو اللون ، وتصبح العقيدة العالمية فيه هى أن يعمل الجميع على ازدهار الجميع معه .

أرجوكم كونوا عادلين ، أرجوكم لا تتوقعوا منا أن نحقق فى عقد أو عقدين من الزمان ، أو فى سنة أو سنتين ، ما استغرق منكم قرنًا أو قرنين من الزمان فى تحقيقه ، أرجوكم لا تنسوا أن قرنين من الزمان وحربًا أهلية واحدة وقفوا بين «إعلان الاستقلال» (حيث ناديتم ، بكل حق ، بفضائل ومزايا الديمقراطية ، كما أعلنتم وناديتم بكل حق أن «الناس جميعا خلقوا متساوين») وبين قانون الحقوق المدنية فى يونيو عام ١٩٦٤ .

أرجوكم دعونا نكسب خبز يومنا بأمانة ، من عرق جبيننا ومن العمل الشاق الذى يقوم به مئات الملايين من شعبنا ، مثلما سمحت أوروبا قديما لأمريكا الشابة بأن تربح من كد ودموع وعرق الشعب الأمريكى ، لم تُجبَر أمريكا مطلقا أن تكون مثل أوروبا تماما ، ولم يُطلب مطلقا أن تتبنى قوانين وأعراف أوروبا ، قبل أن تسمح أوروبا للعالم الجديد بالاتجار مع العالم القديم .

ثانيا- لا تكتفوا بأن تكونوا عادلين معنا ، فلتكونوا شركاءنا فى التطور و النشاط ، هلموا وتعالوا إلى آسيا ، عودوا لحبكم القديم للمغامرة ، واتركوا وسائل الراحة فى وطنكم واذهبوا لمراعى أقل خضرة من مراعيكم ، استخدموا أدوات القوة الضخمة ، وقدرتكم على الابتكار والخلق ، وعبقريتكم للمساعدة فى بناء و صنع عالم فى آسيا - تماما كما غامرتم وقمتم ببناء عالم جديد فى الغرب الأمريكى .

لم يكن للجنس البشرى مطلقا ميزة تبادل المصالح ، أو التكنولوجيا أو الموارد لبناء كومنولث عالمى واحد ، وعندما نتحدث عن مكاسب السلام بنهاية الحرب الباردة ، فلا تفكروا فقط فى توفير إنفاقنا على الدفاع ، فكروا فيما وراء ذلك ، فكروا بأمانة فى خلق كومنولث عالمى واحد يتمتع بحالة من الازدهار المشترك والمتبادل .

دعونا ندفن للأبد انعكاسات طرق التفكير البدائية لمفهوم « اجعل جارك يتسول» ، ودعونا جميعا نضع بدلاً منها دوافع مفهوم «اجعل جارك مزدهرا» والذى يهدف أن يكون جميع جيرانك - البعيد منهم والقريب- مزدهرى الحال ، تخيلوا المكاسب لو أن أوروبا نابضة بالحياة والديناميكية ، ولو كانت كلتا الأمريكتين نابضة بالحياة والديناميكية ، ولو كانت أفريقيا بأسرها نابضة بالحياة والديناميكية ، إن ذلك سيكون بالفعل عالما جديدا .

قبل ألف عام بالضبط ، فى العالم الذى كان عبارة عن أوروبا ، كانت هناك حالة من الذعر عند ما اقترب عام ١٠٠٠ ميلادية ؛ لأن رجال الدين أولى العلم والثقافة فى ذلك العهد كانوا يعتقدون بإخلاص أن العالم سيصل لنهايته بعد ميلاد المسيح عيسى بن مريم بألف عام .

واليوم ، وبعد ذلك بألف عام ، أصبحنا أقل اعتقادا بالخرافات ، وأصبحنا واقعيين وعمليين أكثر ، دعوا فطرتنا السليمة غير العادية والعظيمة تسود ، دعونا نبنى بنفس العزم الذى يمكننا أن ندمر به .

لو استطاعت آسيا وأمريكا أن يكونا شريكين مغامرين متضامنين فى ازدهار الأوضاع الاقتصادية لكلا الطرفين ، وفى العمل من أجل كومنولث عالمى واحد الهدف منه الازدهار المشترك والمتبادل ، واضح أنه سيكون قد تم تحديد بداية جديدة ، وستكون بداية مناسبة للألفية الثالثة للجنس البشرى ، وستضمن تلك البداية ألفية ثالثة أكثر ازدهارا بشكل مطلق عن الألفيتين السابقتين .

١٧- الخطة الماليزية السابعة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠*

ماليزيا ليست بلدا شيوعيا ولا اشتراكيا ، لقد كانت دائما سوقا اقتصادية ، ومع ذلك ، فماليزيا تؤمن بالتخطيط الاقتصادى ، وهو الشيء الذى اعتنقه الشيوعيون ومارسوه على أنه أمر دينى أى بدقة بالغة ، هذا لو استطاع المرء قول شيء من هذا القبيل عن الشيوعيين ، ونحن نعرف الآن أنه رغم خططهم الخمسية ، فإن الشيوعيين فشلوا واضطروا إلى التخلى عن نظرية ماركس الاقتصادية لصالح اقتصاد السوق .

أعتقد أنكم متفقون معى فى أن ماليزيا لم تفشل ، حقا ، إن خطط ماليزيا الخمسية ، والخطط المنظورية طويلة الأجل ، وخطط القطاعات أسهمت كلها فى رفع معدلات النمو الاقتصادى فى ماليزيا ، وأسهمت حتى فى حل المشاكل الاجتماعية والسياسية ، وما يمكن أن نحسن السؤال عنه هو الفرق بين خطط ماليزيا وخطط كثير من البلاد الأخرى ، الشيوعية وغير الشيوعية .

والإجابة البسيطة هى أن ماليزيا تمتلك إرادة سياسية ، وقد اكتسبت مهارات خاصة فى تنفيذ الخطط المعقدة التى يرسمها المخططون وأصحاب النظريات ، إلى جانب وجود «وحدة التخطيط الاقتصادى» القوية الموجودة فى مكتب رئيس الوزراء ، فنحن لدينا «وحدة تنسيق تنفيذ العمليات» أيضا وتابعة لرئيس الوزراء .

وليس هناك ما يؤكد تنفيذ الخطط برغم وجود هذه الوحدات ، لكنها تحظى بالتأييد الكامل من جانب حكومة ملتزمة تؤمن بالاشتراك العملى فى الأمور ، وباعتراف الجميع ،

* ورقة مقدمة فى المؤتمر الوطنى عن الخطة الماليزية السابعة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ فى كوالالمبور بماليزيا فى ٥أغسطس عام ١٩٩٦ .

فإن الحكومة تولى اهتماما بالغا للتأكد من تنفيذ الخطط ، ويستطيع جمهور الناخبين الإطاحة بالحكومة إذا فشلت فى أداء مهامها ، كما تضمن الطلبات التنافسية لأحزاب البارسان ناسيونال «الجبهة الوطنية» ألا يسمح أى شخص لأى شخص آخر أن يسرق منه الأضواء بتنفيذ شيء قبله ، ولو فشل أى وزير ، فسيقوم حزبه بطرده ، وبالتالى فعلى الحكومة أن تكون ملتزمة دائما .

وهناك عامل مهم آخر وهو قوة الحكومة ، إن جميع المشاريع مثيرة للجدل وقابلة للمناقشة ، وهناك دائما من هم ضد أى مشروع ، ومن هم ذوو أصوات صاخبة ، فى الوقت الذى يظل من هم فى صف المشروع المقترح عادة صامتين ، وغالبا ما ينتج عن الخوف من فقدان تأييد القليل من الأصوات تأجيل المشاريع ، وأحيانا التخلى عنها نهائيا . ويزداد الخوف عندما تكون الحكومة ضعيفة ، وبالتالى كثيرا ما تخفق الحكومة فى تنفيذ خططها .

فى ماليزيا ، كانت الحكومات قوية على الدوام ، ويتم تنفيذ المشروعات برغم معارضة محترفى إنقاص قيمة الأشياء ، ولو كنا قد خضعنا لاعتراضاتهم الصاخبة ، لما كان لدينا اليوم قنطرة بينانج ، ولا السيارة الوطنية ، ولا الخصخصة ، ولا الطرق التى يُدفع رسوم للسير عليها ، وغيرها الكثير . ولو كنا قد أجلنا أو أخرنا هذه المشروعات بسبب محترفى الاعتراض ، لتضاعفت تكاليف تنفيذها الآن عدة مرات وربما كنا لا نستطيع تحمل أعباء تلك التكاليف ، لكننا لا نتعلم مطلقا ، وما زال الكثيرون يحثوننا ألا نفعل هذا أو ذلك ، ونستمع لأصوات المنشقين ونوليها اهتمامنا ، ونحن نستمع فعلا لهم ، ولكن يجب أن نكون قادرين على أن نفرق لأن الاعتراضات الحقيقية والأخرى المصطنعة التى يقوم بالتحريض عليها أشخاص لهم مصالح أخرى ، غالبا ما تكون سياسية ، أو محلية أو اقتصادية من الخارج .

ونجحت خطة ماليزيا ، لم تنجح بنسبة ١٠٠٪ طبعا ، لكنها نجحت بشكل ملموس .

لقد نجحت الخطة الخماسية ، حتى العمل الإيجابى «السياسة الاقتصادية الجديدة» قد نجح هو الآخر برغم تنبؤات أنبياء القدر المشئوم الذين أصروا أنه قد يكون من الممكن إحداث نمو بلا عدالة أو عدالة بلا نمو ، وفى النهاية فلم نحصل على النمو مصحوبًا بالعدالة ، ولكننا أيضا حصلنا على النمو الكبير مصحوبا بانخفاض معدل التضخم .

وعندما يتم تحقيق أهداف كل خطة ، يصبح من الضرورى تغيير أهداف و أغراض من أجل جعل الخطط مناسبة ، ولا يكون التخطيط تخطيطا إذا كان يكرر ما فعله من قبل فقط ، إن التخطيط يتضمن إدراك التغيرات التى تحدث نتيجة للتنفيذ الناجح للخطط السابقة وتحديد خطط جديدة واختراع طرق واستراتيجيات جديدة .

والخطة الماليزية السابعة ، أكثر من خطط كثيرة سابقة ، هى استراتيجية وخطة موضوعية متغيرة ، لقد كانت التغيرات التى نتجت عن الخطط السابقة جوهرية جدا حتى أنه يجب عمليا أن يكون كل ما يخص الخطة الماليزية السابعة مختلفا وجديدا .

لقد غيرنا الاتجاه من قبل بالطبع ، فعندما تم تحقيق هدف تصنيع بدائل عن الاستيراد ، قررنا الدخول فى مجال الصادرات ، وعندما توقفت الاستثمارات الأجنبية فى عام ١٩٨٥ ، تجاهلنا المشاركة المحلية واتجهنا لخلق الوظائف بدلا منها .

واليوم أصبح عندنا توظف كامل ، وواضح أننا لم نعد نريد الصناعات المكثفة التى تتطلب أيدى عاملة ، ومع ذلك ، فعلينا أن ننمو من الناحية الاقتصادية ، ويمكننا تحقيق ذلك باستيراد الأيدى العاملة ، لكن دخل الشعب لن يزداد رغم النمو بنسبة ٨٪ سنويا ، إننا نريد أن ننمو اقتصاديا فى الوقت الذى ينمو فيه دخل العمال أيضا .

من الأمور الانتحارية زيادة الأجور دون زيادة الإنتاج أو القيمة المُضافة ، وإذا أردنا ألا نرتكب جريمة الانتحار الاقتصادى ، فعلى عمالنا أن يعملوا بجهد أكبر أو أن يكون عليهم اكتساب مهارات أكثر من أجل زيادة الإنتاج ، وما ينطبق على العمال ينطبق أيضا على كبار

الإداريين ، فإذا أرادوا رواتب أكثر ، فعليهم ، إذا بذل مزيد من الجهد لتحسين مهاراتهم ، مهما كان نوع هذه الإدارات .

وهكذا تضع الخطة الماليزية السابعة أولوية للتعليم وللتدريب على المهارات ، وتم تعديل قانون التعليم واستنباط مناهج جديدة ، وأصبح مسموحا الآن بافتتاح جامعات خاصة و مزاوجة جامعات خاصة مع معاهد تعليمية أجنبية ، وطلبنا من المؤسسات الكبرى للمنافع العامة برفع تسهيلات التدريب لمستوى التدريب الجامعى ، وسوف يتم إقامة معاهد أخرى للتدريب على المهارات من جانبى الحكومة والقطاع الخاص . وسيقل عدد الطلبة الذين نرسلهم للدراسة فى الخارج حتى نجهز مبالغ مالية ليدرس عدد أكبر من الطلاب محليا وللمحافظة على النقد الأجنبى ، كل هذه التسهيلات وغيرها الكثير ستساعد على زيادة مستوى المهارات والمؤهلات ، لاسيما فى العلم والتكنولوچيا فى القوة العاملة .

ولكن ماذا عن العمل بجد؟ إن كل المعرفة والمهارات تصبح بلا قيمة أو تكون فائدتها قليلة جدا إذا لم يتم تطبيقها تطبيقا كاملا ، وأثناء تكوين سياسة التعليم ، أولينا اهتمامًا كبيرًا بالحاجة لتنمية أخلاقيات العمل الصحيح والاتجاهات المطلوبة فى العمل ، يظل العمل بجد هو الشرط الضرورى للنجاح فى كل مجال من مجالات المساعى البشرية ، لقد اشتهرت شعوب ودول العالم الناجحة بإخلاصهم وتفانيهم فى العمل بجد ، وإذا كان للخطة الماليزية السابعة أن تنجح ، فيجب أن يصبح الماليزيون مُكرهين على العمل ، ليس هناك عيب فى العمل بجد ، إن العمل مقابل أجر تحصل عليه أشرف من التسول ، والعمل بجد أكثر مقابل أجر أكثر شرفا ، ويجب أن يتجنب الماليزيون اتجاه الاعتقاد بأن العالم والمجتمع يدينون لنا بتوفير وسائل المعيشة ويعتبرون أن هذا أمر ممقوت ، إنهم لا يدينون لنا بشىء ، نحن مدينون لأنفسنا بأن نكسب عيشا شريفا .

لقد جعلتنا نسبة التوظف الكاملة عندنا نعتمد على العمالة المستوردة ، ولا يتطلب التحول لصناعة التكنولوچيا المكثفة مهارات فقط ، ولكنه يتطلب أيضا استثمارًا فى

صناعات تقنية عالية ، وهذه الصناعات عادة صناعات إنتاج كثيف ، وليس أمامنا خيار ، سنضطر ليس فقط إلى تثبيط الهمة تجاه الاستثمار فى الصناعات الكثيفة التى تعتمد على العمالة ، بل وعلينا أيضا تحويل مواقعها لبلاد أخرى .

وسوف يكون هذا أمرا مؤلما ليس للصناعات القائمة فقط ، ولكن للعمال أيضا ، والأسهل من هذا طبعا هو أن يطلبوا أجورا أعلى لأداء نفس العمل ، لكننا سوف نصبح غير قادرين على المنافسة إن عاجلا أو آجلا ، وقد يفقد عمالنا وظائفهم بالفعل ، وأفضل من الانتظار ، لابد من أن يقبل الملاك والمستثمرون التغيير الآن ، بينما ينبغى إعادة تدريب العمال لكى يؤدوا العمل الميكانيكى المتكرر ، إضافة إلى العمل الذى يتطلب ذكاء واتخاذ قرار ، ولا بد لرجال الصناعة من تحديث ماكيناتهم وآلاتهم ، وأن يُشغل الصناعات الكثيفة الجديدة تماما التى لا تعتمد على العمالة ويوظفها آليا أو يبدأ العمل فيها من جديد .

لقد تحولنا من بدائل الاستيراد للصناعات التى خلقت وظائف ، والآن لابد لنا ليس فقط تشغيل الصناعات آليا ، لكننا نريد لعدد أكبر من الصناعات أن يكون مملوكا للماليزيين وأن ينتج منتجات متطورة للتصدير ، إن الصناعات الحالية ، والتى يملك الأجانب معظمها ، تتجه لأن تصبح عمليات مضاف عليها قيمتها ، ويتم استيراد الأجزاء المُعالجة جزئيا بعمليات معقدة ثم تُعالج بشكل كامل للتصدير ، والبعض الآخر على شكل أجزاء معالجة بطريقة شبه كاملة بينما تكون أجزاء أخرى منتجات نهائية ، ومعنى ذلك أنه ينبغى زيادة الواردات كلما زادت الصادرات ، وبينما يساعدنا هذا عندما تزيد الصادرات ، فإن الهامش لا يكفى للمساعدة على التقليل من ميزان المدفوعات .

إننا نحتاج أن ننتج كل جزء من أجزاء العناصر أو المكونات الأساسية أو المنتج النهائى داخل ماليزيا ، وبهذه الطريقة ، لا ينتج عن زيادة الصادرات بالضرورة زيادة فى الواردات . وسنستمر فى الاستيراد ، ولكن سيكون معظم ما نستورده من المواد الخام .

والشركات الأجنبية يمكنها أن تفعل ذلك ، ولكن لو كان عندنا عدد أكبر من

الشركات المحلية التى تعمل من أجل التصدير ، فإن مكاسب التصدير ستبقى داخل البلاد ، كما سيهبط مقدار التسرب لحده الأدنى ، وسيقل ميزان المدفوعات أكثر وأكثر ، بل إنه سيقلب للاتجاه المعاكس .

وحيث إن «الخطة الماليزية السابعة» قد بُدء العمل بها أثناء فترة بها عجز كبير فى ميزان المدفوعات ، فإن الخطة قد وُضعت أيضا بحيث تتغلب على هذه المشكلة : ويقول البعض إن طريقة التقليل من ميزان المدفوعات هى التقليل من النمو ، ويصح هذا الكلام فقط لو أن سبب النمو هو الإنفاق الضخم على مشروعات تحتاج إلى مُدخلات أجنبية من المواد ، والمعدات ، والمستشارين والخبراء ، لكن تقليل النمو فقط سيقلل فقط من ميزان المدفوعات ، لكنه لن يقلبه أو يجعله يذهب للاتجاه المعاكس ، وبالتالى فإن هذا الوضع يبقى على عجز الميزان كما كان فى الماضى .

وما هو أسوأ من ذلك هو أن نحاول أن نخنق النمو أو نعيقه عن طريق زيادة أسعار الفائدة ، سيقلل اتخاذ هذا الإجراء من الإنفاق بالتأكيد ، ولكن ستقل الاستثمارات الجديدة حتى فى التصنيع من أجل التصدير ، وقد تتدفق الأموال الأجنبية لتستفيد من مزية ارتفاع سعر الفائدة ، والأفضل من هذا بكثير أن نرفع ضريبة الاستيراد لو أمكننا عمل ذلك .

إن تعريف العجز فى ميزان المدفوعات هو أنه نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات ، سواء فى المنتجات أو الخدمات ، والحل البسيط لذلك لابد بالتأكيد من أن يكون التقليل من الواردات وزيادة الصادرات .

وينبغى التقليل من الواردات عن طريق الرقابة الحكومية اللصيقة و الحد الإرادى من الاستيراد ، وإذا كان ذلك أمراً غير ممكن ، سيتم فرض قيود على استيراد سلع معينة غير ضرورية من خلال الحصص و إذن الاستيراد ، ومن جانب آخر ، سنقوم بتشجيع الصادرات بشكل إيجابى ، لاسيما الصادرات المُصنّعة التى يملكها المواطنون ، ستدرس الحكومة هذا الأمر بعناية وتضمن أن تظل قروض مثل هذه الأعمال التجارية رخيصة .

وسوف تدعم الحكومة الأبحاث والتطوير بشكل فعال بغرض زيادة المحتوى المحلى ولتمكين الشركات المحلية من صناعة سلعنا بعلاماتها التجارية المميزة . . وستزداد ميزانية هذه الإجراءات فى «الخطة الماليزية السابعة» ، لكن الأبحاث والتطوير المحلى سيُعاملان معاملة طيبة من جانب الحكومة ، لابد من أن يزيد اهتمامنا بالأبحاث التطبيقية فى هذه المرحلة من عمر الزمن .

وسوف يتم تسهيل تجنيد الماليزيين العاملين فى الخارج فى مجال البحث والتطوير وتوظيف علماء البحث العلمى الأجانب ، وقد تم الحجز الكامل تقريبا لمقاعد «حديقة التكنولوچيا» الحكومية ، وينبغى على القطاع الخاص دخول مثل هذه الحدائق كما دخل تطوير الحدائق الصناعية التى أنشأتها الحكومة أيضا ، لقد كانت نتائج الأبحاث والصناعات الرائدة فى حديقة التكنولوچيا مشجعة جدا ، ولقد تم بحق إنتاج سلع تكنولوچية من الطراز الأول لاسيما فى الإلكترونيات الدقيقة ، وسوف يبدأ الماليزيون فى الاهتمام بالحق المسجل ببراءة الاختراع بطريقة لم تكن قائمة من قبل .

لقد بدأنا العمل بالخطة الماليزية السابعة فى وقت كان العالم يمر فيه بمرحلة انتقال من العصر الصناعى لعصر المعلومات ، وقد كثُر الكلام عن هذا الموضوع ، ولكن ما هو غير واضح للكثير ما هى الطريقة التى يمكن من خلالها استخدام المعلومات للتطور الاقتصادى للشعب ولرفاهيته ، لكن لا يمكن أن نشك فى أن عصر المعلومات سيكون له وقعه علينا ، ونحن الذين سنحدد إذا ما كان ذلك الوقع حسنا بالنسبة لنا أم لا .

والمعلومات ليست مجرد أخبار ، وهو موضوع من مسئولية وزير الإعلام ، وبرغم هذا فالأخبار ما هى إلا معلومات يمكن أن يكون لها صلة بالصناعة وبأوجه النشاط الاقتصادى ، فمثلا ، الحصول على الأخبار الخاصة بالفيضانات و الكوارث فى شتى أنحاء العالم يفيد فى إمكانية الحصول على منتجات معينة أو طلبات شراء لها وبالتالى فى زيادة أو

تخفيض كميات إنتاج هذه الأشياء ، وبما أن الأخبار تكون فى موعدها الحقيقى ، فإن رد فعلها السريع والتجاوب مع أحداثها يمكن أن يعنى أعمالاً تجارية وأرباحًا .

لكن المعلومات الخاصة بجميع أنواع المعطيات العلمية والتكنولوجية متوفرة لكل إنسان الآن من خلال الإنترنت مثلا ، ويمكن لهذه المعطيات أن تقلل من ريادة بعض البلاد والشركات فى إنتاج مواد معينة ، ويمكن أيضا أن تساعدنا المعلومات الخاصة بما يحدث لأية مادة وبما تقدمه لنا من أحدث النتائج العلمية فى أن تجعلنا متساوين مع الآخرين الذين كانوا فى مقدمة ركب التقدم بالنسبة لنا ، وفى التصنيع ، هناك حشد كبير من المعلومات التى تحدد أداء هذا الكيان بالانتفاع من تلك المعلومات وتحليلها ، منها : معلومات عن حالة خط الإنتاج ، وعن إمدادات المواد الخام أو أجزاء الآلات ، ونوعيتها ، ونتائج الاختبارات التى أجريت عليها ، والمزايا النسبية التى تتحلى بها مقارنة مع مواد وأجزاء آلات أخرى ، ونوع المنتجات وأجزاء آلات المتنافسين ، والأسعار ، سواء بالجملة أم القطاعى ، والمصاريف غير المباشرة التى يتحملها المتنافسون .

وفى الآونة الأخيرة قمت بزيارة لجمهوريتى قيرغيزيا و كازاخستان ووجدت هاتين الجمهوريتين اللتين تبدوان بعيدتين ومنعزلتين مختلفتين تماما عما كنت أتوقع ، تلكما البلدتان جميلتان بحق ، وبهما موارد من معادن نفيسة وأخرى خسيسة أو قليلة القيمة ، ومواد معدنية ، وبترول وغاز ومواد كيميائية ، وجرانيت ورخام ، مما يجعلهما بحق كنوز الأرض فى هذا العالم ، وإنه لأمر مدهش حقا أن يظل بلدان بهذا الثراء مجهولين تماما ، وواضح أن ما ينقصهما هو المعلومات ، أما وقد أصبح لدينا معلومات عنهما ، فنستطيع أن نرى إمكانات هائلة للاستثمار والتجارة مع هذين البلدين ، وقد تم وضع بعض من هذه المعلومات فى الإنترنت بالفعل وسوف يستخدمها رجال ونساء الأعمال بلا شك .

إن عصر المعلومات لا يعنى أنه لن تكون هناك صناعة للسلع الإنتاجية ، فنحن لا يمكن أن نأكل ، أو نلبس أو نركب على المعلومات ، لكن المعلومات هى التى ستحدد أداء

صناعات المستقبل ؛ إنها معلومات وفيرة وثرية للغاية ، وستتوفر المعلومات للجميع ، وتكون مجانية فى حالات كثيرة ، والمهارات التى ينبغى أن نطورها الآن هى كيفية غربلة ، وتحليل وتطبيق هذا الكم الهائل من المعلومات .

وسوف يحدث عصر المعلومات صناعات معلومات جديدة لها نظمها وأدواتها الأكثر تعقيد وتقدما ، وستنشأ الرقائق الإلكترونية الدقيقة بطريقتها الخاصة ، بقدرات تتحدى الخيال ، وسوف يشكل إنتاج هذه الأشياء وإنشاء مجموعات متلاصقة من مبانى الكمبيوتر التى تنشر المعلومات صناعات جديدة بحق لعصر المعلومات .

إنها أوقات مثيرة ، سيكسر المجتمع الغنى بالمعلومات الحواجز السياسية والاقتصادية التى أقامتها الدول ، وسيصبح «العالم الذى بلا حدود» حقيقة واقعة ، إن حماية الصناعات والبيئة الاقتصادية لن تكون سهلة كما كان الوضع فى الماضى ، وحتى لو فشلت منظمة التجارة العالمية فى كسر الحواجز الوطنية ، فلسوف يستطيع عصر المعلومات كسرها .

إننا ندخل «عصر المعلومات» و« العالم الذى بلا حدود» «بالخطة الماليزية السابعة» . ولقد اتخذنا الخطوة التجريبية الأولى ببدء العمل فى معابر الوسائط المتعددة وسوف نتبنى قوانين جديدة تُسمى مؤقتا باسم «قوانين الضبط» (التحكم أوتوماتيكيا بالكمبيوتر) واتجاهات جديدة نحو انتقال العاملين بالمعرفة داخل البلاد ، نحن ليس أمامنا خيار آخر فى الحقيقية ، فإما أن نذهب مع التغيرات بالطريقة التى تتم بها الأشياء أو سنتخلف ويسبقنا الجميع .

وفى الوقت نفسه ، لا نستطيع أن نهمل الاحتياجات الرئيسة للشعب وللأمة ، وقد نضطر أن نتبنى طرقا وتكنولوچيا جديدة ، لكننا لا نستطيع التخلى عن القطاع الزراعى مثلا ، وسوف تستمر حاجتنا للطعام ، لكن الاقتصاد القروى الذى أنشأناه ورعيناه سيُرغَم على إخلاء الطريق للزراعة الصناعية ، وعلينا أن نتبنى ذلك لأن القوى العاملة فى الأرياف تُستنزف بشكل أسرع حتى من القوى العاملة فى المناطق الحضرية ، لابد من تجميع ودمج

قطع الأراضى الصغيرة المُستأجرة ، وأن يتم بعد ذلك تشغيلها كمزارع كبيرة يديرها مديرون مدربون مثلما يحدث مع مزارع المطاط الكبيرة إلى حد كبير ، وإذا استطعنا تطبيق هذا مع المطاط وزيت النخيل ، فأنا لا أرى سببا يمنعنا من تنفيذ الشىء نفسه مع الأرز ، والخضراوات ، ومزارع السمك وتربية المواشى .

وتعتبر صناعة السياحة صناعة تنموية ، وهى صناعة لم تنضج وتكتمل بعد ، ونحن لم نطور حتى الآن الإمكانات والمنتجات السياحية التى نملكها ، فما زالت وسائل النقل الجوية والبحرية والأرضية ، وكذلك وسائل النقل بالسكك الحديدية بدائية جدا عندنا ، وبالطبع لا نستطيع عمل كل هذه الأشياء فى الخطة الماليزية السابعة ، لكن لابد من البدء فى التنفيذ ، علينا برفع كفاءة المطارات ، ونطوّف فى محطات وصول الموانىء ، وأن نُحدّث نظام القطارات ونبنى المزيد من طرق السكك الحديدية للقطارات السريعة ، ويجب على القطاع الخاص أن يكون أكثر نشاطا وتفاؤلا . إن السائحين ، الماليزيين منهم والأجانب على حد سواء ، يتوقعون تسهيلات نوعية ، إن أماكن الإقامة أو تسهيلات الترويح عن النفس ذوات النوعية الرديئة لا تجذب الزبائن ، وعلى الجانب الآخر ، يجب علينا دائما أن نهتم بأهل البلد الذين لهم الحق بالاستمتاع بجمال بلادنا مهما كان دخلهم .

ويجب ألا نتجاهل التطورات السياحية وغيرها من التطورات البيئة الماليزية ، لقد اتضح أن الحفاظ على البيئة يعزز بالفعل من قيمة المشروعات والمكاسب المرتقبة منها ، ويجب على وجه الخصوص عدم قطع الأشجار اللهم إذا كان ذلك أمرا فى غاية الضرورة ، وقد يكون ضروريا أن نطالب الناس الذين يقطعون الأشجار ، سواء بدعوى الحاجة الضرورية لذلك أم لا ، بزراعة شجرتين أو أكثر فى أماكن أخرى .

إن الخطة الماليزية السابعة هى بالطبع جزء من عملية الوصول لوضع البلد المتقدم قبل نهاية عام ٢٠٢٠ . ولا تنطوى عبارة البلد المتقدم فقط على ارتفاع دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة فى ذلك البلد ، فلكى يكون البلد متقدما بالفعل ، فلابد من أن تكون ثقافته

متطورة أيضا ، وفى الوقت الذى نريد فيه الحفاظ على ثقافتنا ، فهناك نواح معينة فيها نحب أن نقوضها ، ومن بينها عادة إلقاء الزبالة فى كل مكان حولنا ، فبينما نحب أن نذهب للأماكن النظيفة ، كموقع من مواقع النزهات الخلوية أو الغابة مثلا ، نجد أننا نترك القمامة مبعثرة فى كل مكان من حولنا دون أن نهتم بمشاعر الآخرين الذين يحبوا مثلنا الذهاب لمكان نظيف ، ونحن نعتقد أنه يجب أن يكون هناك من ينظف المكان بعد أن نغادره ، ولا يمكن أن يكون هناك عدد كاف من العمال لتنظيف الأماكن لو أن السكان بالكامل بعثروا القمامة فى كل أنحاء البلد ، والعمال يمكنهم العمل خلال ساعات عمل محددة فقط ، وإذا وسّخنا المكان بعد أن يكونوا قد انتهوا لتوهم من تنظيفه ، فإن أناسًا آخرين سيُكتب عليهم المعاناة حتى اليوم التالى .

الماليزيون ليسوا متقدمين فيما يختص بمسألة إلقاء القمامة من حولهم ، فإذا أصبحنا بلدا متقدما فى عام ٢٠٢٠ ، فلا يمكن أن يكون لدينا أى شعور بالفخار لما حققناه إذا لم نكن قد تخلينا عن عادة تخريب ما يحيط بنا من أشياء ، علينا بالإقلاع عن هذه العادة ، وليس تدريجيا ولكن على الفور ، وإلا فنحن نصادر حقنا فى أن نكون ما يُسمى بالمثل الحى لبلاد نامية أخرى .

لقد أصبح التخطيط الاقتصادى جزءا من حياتنا القومية ، لقد أخذنا التخطيط على أنه شىء متوقع بصفته نتيجة طبيعية أو منطقية ، ويجب التخطيط له ويجب تنفيذه بدرجات مختلفة من النجاح ، لكن لابد من أن نذكر أنفسنا بتعقيدات التخطيط ، وبالإجراءات الأكثر تعقيدا فى التنفيذ .

إن الخطة الماليزية السابعة التى سوف تناقشونها عبارة عن وصف دقيق نسبيا بما نخطط لتنفيذه من سنة ١٩٩٦ حتى سنة ٢٠٢٠ ، وقد تم عمليا معالجة جميع المجالات التى تتطلب اهتماما والتى نخطط لتحديد مبالغ مالية لتنفيذ تطويرها .

لكن الخطط الاقتصادية لا يتم تنفيذها من فراغ ، إنها تحتاج مجموعة معينة من

الاتجاهات والمواقف البيئية ، ومع أن المخططين يعتقدون أنه ينبغى على الجميع معرفة ذلك ، وكيفية التفاعل مع الخطة وتنفيذها ، فمما هو جدير بالاهتمام أن نكرر ونشرح الظروف والبيئة المادية والعقلية ، التى يجب أن تكون فى مكانها الصحيح ، وفى الحقيقة ، ينبغى فهم معنى هذه البيئة ، والتغيرات والمواقف الجديدة التى تطفو على السطح ، ليس من جانب المخططين والمنفذين فقط ، ولكن من جانب الأمة بأكملها ، وإذا كانت الدولة ، أى الناس الذين سيتم إكراههم على قبول الخطة إلا إذا أفادوا منها ، فهم يحتاجون لأن يفهموا معنى هذه الخطة ، وكيف يستفيدون منها .

١٨- المُعجِزَةُ الآسْيَوِيّةُ : أُسْطُورَةٌ أَمْ حَقِيقَةٌ*

لقد كثُر الحديث ، الذى يكون غير دقيق وفالت أحيانا ، عن « المعجزة الآسيوية» . ويصل الأمر بالبعض أنهم يصورون نهوض الجوانب الاقتصادية فى آسيا على أنه تهديد ، تهديد لأمريكا ، ولأوروبا ، وللعالم ، إنه تفكير غير صحى أن ترى فى هذه الظاهرة شبح «صدام الحضارات» ، والصراع والحرب ، ولا يملك أحد بالتأكيد حق احتكار الازدهار . إن لآسيا نفس حق أى قارة أخرى فى الازدهار ، والشىء الصحى أكثر هو الإسهام فى هذا الازدهار وليس وأده فى المهد .

وما يحدث فى آسيا فى الواقع أبعد ما يكون عن المعجزة ، والحقيقة أن الآسيويين ، أو على الأصح سكان شرق آسيا ، يعودون إلى رشدهم ، لقد حدث نهوض شرق آسيا نتيجة للعمل الشاق والإيمان بالحلول العملية والواقعية التى أقرت بفوائد الحكومات المستقلة ، والحكمة فى إدارة الشئون الاقتصادية ، والاعتراف بالسوق كقوة من قوى النمو ، وبالتعليم والانفتاح مع الأفكار ، كانت تلك بعضًا من مفاتيح التحول الاقتصادى فى شرق آسيا . ، وهى نفس المفاتيح التى أثرت الأداء الاقتصادى للأوروبيين فى الماضى ، وقررت ماليزيا النظر لشرق آسيا ، بعد أن راقبت «المعجزة» قبل أن يلحظها المفكرون العظام فى الغرب ، وقررت السير فى الطريق نفسه ، وأن تفعل نفس ما فعلوه ، وأن تكون مُقلّدة لشرق آسيا فى كل شىء فى الحقيقة .

وفى غضون أكثر من ثلاثة عقود بقليل ، حدث التحول فى ماليزيا ، من اقتصاد

* ورقة مقدمة فى افتتاح منتدى ماليزيا – الولايات المتحدة لتكنولوچيا المشاريع التجارية فى سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة فى ٢٠مايو عام ١٩٩٦ .

يعتمد على تصدير سلعتين إلى دولة صناعية ذات مرتبة عالمية ، وفى خلال الثلاثين سنة الماضية ، سجلنا رقمًا قياسيًا فى متوسط معدل النمو بنسبة ٧ ٪ سنويا مع نسبة تضخم قدرها ٣٪ سنويا . وكانت الثمانى سنوات الأخيرة مبهرة أكثر - إذ حققنا متوسط نمو قدره ٨,٥ ٪ سنويا يصاحبه أقل قدر من التضخم بنسبة تقل عن ٤ ٪ . وبالنسبة لعام ١٩٩٥ ، حققت ماليزيا نموًا بنسبة ٩,٥ ٪ من إجمالى الناتج المحلى ، وهى نسبة أعلى من عام ١٩٩٤ الذى كانت نسبة النمو فيه ٩,٢ ٪ . ونتوقع نموًا قدره ٨,٦ ٪ لهذا العام ، لقد تغيرت الساحة الطبيعية فى البلاد الآن ، للأفضل أو للأسوأ ، إن الصورة الظلّية كما تبدو فى خلفية السماء لماليزيا يحيط بها مبان شاهقة الارتفاع ، فى الوقت الذى تحل مصانع حديثة فى الخلفية الأرضية محل المساحات الضخمة من المطاط وزيت النخيل ومواقع التنجيم عن القصدير ، وبالنسبة للأعوام من ١٩٩١ - ١٩٩٦ ، صدّقت ماليزيا على استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٢٦,٣ بليون دولار أمريكى (٦٦,٧٨ رينجيت ماليزى) لقطاع التصنيع وحتى شهر فبراير عام ١٩٩٦ ، وكانت اليابان أكبر المستثمرين (٤,٩ بليون دولار «١٢,٣ بليون رينجيت») فى مشاريع استثمارية تم التصريح بإقامتها ، وجاءت تايوان فى الترتيب الثانى (٤,٢ بليون دولار فى استثمارات تم التصديق عليها ، وكان ترتيب الولايات المتحدة هو الثالث بما قيمته ٤,١ بليون دولار (١٠,٣ بليون رينجيت) فى استثمارات تم التصديق عليها .

تُرى ما الذى أثرّ فى الشركات الأجنبية وجعلها تستثمر بكل ثقلها فى ماليزيا؟ أولاً وقبل كل شىء ، نحن نتمتع باستقلال سياسى فى ماليزيا ، وهذه قيمة يُكنّ لها المستثمرون تقديرا كبيرا ؛ حيث إنه لا يمكن أن تتوقع لأى استثمار أن يدرّ ربحًا فوريًا ؛ فالوقت إذًا مطلوب ، وماليزيا ، بحالتها الجيدة بضمان مرور الزمن ، قد مضى عليها ٣٩ سنة من الاستقرار السياسى مصحوبا بخطط عمل وسياسات ثابتة ، ثانيا- لدينا رؤية طويلة المدى ، وهى برنامج مدته ٣٠ سنة الغرض منه جعل ماليزيا دولة متقدمة بكل معنى الكلمة ، تقدم

اتجاهًا واضحًا ورسالة عامة ، ثالثا- لقد كنا دائما نستخدم اقتصاد السوق المفتوح ، ولكن ، وما هو أهم من ذلك ، أننا نتولى القيام بإصلاحات مستمرة من أجل تحرير الاقتصاد وإبعاده عن الرقابة والسيطرة الحكومية ، وفى الوقت الذى كانت بلاد أخرى لا تزال تتحدث عن التأميم ، كنا نحن قد بدأنا فى الخصخصة وما زلنا مستمرين فيها ، وقد أصبحت برامجنا للخصخصة من أنجح البرامج فى العالم ، ورابعا- حكومتنا تشجع المشاريع التجارية بلا حرج ، والإدارة تدعم القطاع الخاص بشكل صريح وتتفهم احتياجاته ، وقدْ تبنينا رسميا مفهوم ماليزيا المتحدة حتى يعمل المسئولون الإداريون عن كثب مع القطاع الخاص والعكس بالعكس ، وخامسا- نحن لدينا قوة عاملة يمكن أن تتكيف مع الظروف ومن السهل تدريبها ، وقد نتج عن الحملة الأولى لخلق وظائف أن أصبح لدينا توظيف كامل ، أى تم القضاء على البطالة تماما ، ونحن الآن نريد أن نرفع من مستوى قوة العمل لكى يزيد دخلهم بأداء أعمال إضافية أخرى لها قيمتها ، ومن أجل ذلك ، فنحن ننفق الكثير على إعادة تدريب العمال . . سادسا- نحن لدينا نموذج ماليزى للنمو يركز على النمو الاقتصادى المصحوب بالعدالة الاجتماعية ، والعدالة الاجتماعية فى ماليزيا المتعددة الأعراق معقدة أكثر بقليل عنها فى معظم البلاد الأخرى ، والشعب الماليزى ليس مجرد متعدد الأعراق ، إن هذا المجتمع متغاير الخواص أو العناصر أصبح منقسما أكثر لأن الاختلاف فى الأعراق يؤكده ويبرزه أكثر الاختلافات فى اللغة والثقافة والدين وحتى فى لون الجلد ، والناس هنا لا يمكنهم الجلوس حتى على نفس طاولة الطعام حيث إن الماليزيين يبغضون لحم الخنزير الذى يحبه الصينيون ، بينما يعترض الهنود على لحم البقر الذى يعشقه الماليزيون ، ولن أطيل فى الحديث عن الطرق التى استخدمناها لخلق الانسجام بين أفراد هذا الخليط من الأجناس القابل للانفجار ، ولكن تبقى الحقيقة وهى أن ماليزيا بلد مستقر من النواحى السياسية والاجتماعية ، ويحترم كل فرد فيها مشاعر وأحاسيس الآخرين ، فنحن الشعوب بنية اللون ، و الميّالة للون الأسود ، والصفراء اللون نجلس بالفعل على نفس المائدة لنستمتع بالوجبات الغذائية مع بعضنا البعض ، وامتدت حساسيات الأعراق للمجال الاقتصادى حيث نفّذنا بنجاح برنامج عمل

إيجابى قلّل من حالات عدم التوازن فى الوضع الاقتصادى للمجتمعات المختلفة .

ويمكن تقسيم التحول الاقتصادى فى ماليزيا إلى ثلاث مراحل من النمو ، المرحلة الأولى- من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٩ كانت فى الأساس مرحلة اقتصاد يعتمد على السلع الأولية البدائية ، وظلت ماليزيا مدة طويلة أكبر بلد منتج ومصدر فى العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية ، وكانت المرحلة الثانية للنمو من سنة ١٩٧٠ إلى حوالى سنة ١٩٩٠ تقريبا ، عندما بدأ التصنيع وبدأت بالتالى السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع فى صادرات ماليزيا ، إن تحرير الاقتصاد وإجراءات إلغاء الرقابة والسيطرة التى تبنيناها فى عام ١٩٨٥ جلبت تدفقًا جباراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة التى نتج عنها المنتجات المصنعة التى وصلت لأكثر من نصف مجموع صادرات ماليزيا .

والمرحلة الثالثة- للنمو من سنة ١٩٩٠ وما بعدها ، وهى الحقبة من الزمن لرؤيتنا حتى عام ٢٠٢٠ التى تبنينا فيها خطوات جسورة ، طويلة المدى لتحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة تقدما تاما فى عام ٢٠٢٠ ، وستستمر هذه المرحلة من النمو فى الاعتماد الأساسى على التصنيع . . ومع ذلك ستولى اهتماما خاصا لقطاع الخدمات ، والتصنيع ذى القيمة الزائدة ، وصناعات التكنولوچيا العالية الموجهة للسوق العالمى .

وانطلاقا من هذه النقطة ، فنحن نتصور ماليزيا على أنها المحور الإقليمى للتكنولوچيا العالية ، وتكنولوچيا المعلومات وشركات برامج الكمبيوتر ، وقد أصبحت ماليزيا بالفعل أكبر مصدر فى العالم لرقائق الإلكترونات الدقيقة ، نحن نمنح الأولوية لتطوير البنية التحتية التكنولوچية لماليزيا ، وسوف يضاهى الممر السريع للوسائط المتعددة الذى نشيده الآن «وادى سيلكون» ويكون صورة مكررة له ، ولنا مزية التخطيط والعمل فى موقع أرض بكر مستخدمين أفضل الأفكار من اليابان والولايات المتحدة ، وندمجها مع بعضها لاستخدامها فى هذا المشروع الضخم . وسوف يضم الممر «مركز المدينة» بكوالالمبور ، وهو المركز الإدارى الحكومى ، و بوتراجايا ، وميناء كوالالمبور الجوى الدولى الجديد فى سيانج ، وفى الفواصل

بين مساحات الأرض الواسعة ، يكون متاحا لنا إقامة صناعات تكنولوچيا المعلومات ، والكمبيوتر والأجزاء التى تركَّب داخله ، الأجزاء التى نضعها فيه كالأقراص وغيرها ، إضافة إلى مراكز عمليات للمشاريع التجارية العالمية .

لقد جئنا هنا ، إلى الولايات المتحدة لنتعلم منكم ونسمع منكم أيضا كيف نصنع نجاحًا أكبر للممر السريع للوسائط المتعددة ، إن حكومة ماليزيا سوف تدعم بكل قوتها الجهود المشتركة للتكامل والإفادة منه بلا حدود ، إننا نريد إدخال أفضل الأفكار الممكنة حتى يكون عندنا أفضل بنية تحتية تضمن نجاح وازدهار شركات التقنية العليا ، وأنشأت حكومة ماليزيا لهذا الغرض «المجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات» وهو مجلس واسع النفوذ ، وذلك لإضفاء المنزلة العالية التى تليق بهذا المشروع ولضمان نجاحه ، وسوف يكون هذا الممر على أعلى مستوى من التطور ويمكن مضاهاته بأفضل الممرات الموجودة فى العالم ، والمقصود منه أن يُستخدم كمنبر للإعلاميين من مختلف الأقطار والصناعات من أجل تكوين أفكار ، ومنتجات ، واستراتيچيات جديدة ، ومن أجل تحقيق النجاح الكامل لهذا الممر ، ستقدم الحكومة حوافز ضريبية وحوافز أخرى ، وستقوم بتنفيذ خطوات سياسية معينة تجعله جديرا بأن يحجز المقاولون وشركات التقنية العليا أماكن عملهم فيه ، وسيقدم القطاع الخاص عندنا تمويلاً ماليًا للمضاربة فى المشروع ، وسوف نُعدّ لهذا المشروع البنية التحتية التقنية المادية والبشرية اللازمة التى ستكون الأولى من نوعها فى العالم .

وسوف تقوم الخطة الماليزية السابعة الحالية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بتشجيع ودعم وضع ماليزيا التنافسى فى المجال الدولى وتدفع بالأمة للقرن الحادى والعشرين بكل ثقة ، وسيكون خلق روابط صناعية قوية داخل مجموعات صناعية حجر زاوية آخر لقوة الدفع الاستراتيچية الجديدة .

وقد باشرنا العمل أيضا فى «الخطة الصناعية الأم الثانية» التى ستطور صناعات محددة ، وقد تم التخطيط لتكنولوچيا المعلومات ولمعابر الوسائط المتعددة باعتبارها

قطاعات استراتيجية لها أولوية عليا ، ومن بين المنتجات والخدمات التى سيتم تطويرها الإنتاج السينمائى ، ووسائل النشر الإلكترونية ، وأكشاك المعلومات العامة الدالة على الذكاء ، وتصنيع الرقائق الخشبية حسب الطلب ، وبرامج وأجهزة تشغيل الكمبيوتر عن طريق معابر الوسائط المتعددة والاتصالات ، إننا نحثكم على أن تعتبروا ماليزيا قاعدتكم التصنيعية ، ونوجه الدعوة لكم بالمجيء إلى ماليزيا ليس فقط للاستفادة من إمكانات سوقها النشط والقوى ، ولكن لكى تستخدموا ماليزيا كنقطة انطلاق لسوق اتحاد دول جنوب شرق آسيا مع حجم سوق موحد من حوالى ٤٢٠ مليون نسمة يزداد حالهم يُسرًا يوما بعد يوم ، إن لماليزيا موقعًا استراتيجيًا يسهل الدخول عن طريقه لسوق اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، بل وحتى لسوق شرق آسيا ، إن موقعنا الاستراتيجى يجعلنا نقطة الارتكاز لآسيا بوجود حكومة تقدمية ، وتشجع الأعمال والمشاريع التجارية .

إننا نحثكم أن تهتموا ببشائر نجاح اتحاد دول جنوب شرق آسيا حيث إنه بحلول عام ٢٠٠٣ ، سيكون العمل قد بدأ فى منطقة التجارة الحرة لاتحاد أقطار جنوب شرق آسيا التى ستكون التعريفة الجمركية لمنتجاتها لا تزيد عن نسبة ٥ ٪ ، كما أنه لن يتم فرض أى جمارك على عدد كبير من المنتجات ، وسيجعل هذا من ماليزيا قاعدة جذابة للتصدير لبقية دول اتحاد جنوب شرق آسيا بسوقها الكبير والطبقة المتوسطة من الناس التى يزداد عددها هناك .

إن ماليزيا تقدر صداقتها مع جميع الدول ، ولقد تطورت مشاركتنا فى مشاريع متعددة سويا بقوة متزايدة رغم بعض الحالات الطارئة من الضغط العصبى والتوتر التى صادفتنا على الطريق ، لتسمحوا لى الآن أن أستطرد فى الكلام عن علاقتنا الممتدة منذ زمن طويل ، فى مجال التعليم . استفاد من التعليم فى أمريكا أكثر من مائة ألف طالب ماليزى ، أما اليوم فقد وضعت الولايات المتحدة بريطانيا وأستراليا على أنهما البديلين المفضلين لطلاب ماليزيا ، لقد كان أربعة طلاب ماليزيين من بين كل عشرة منهم يأتون للولايات المتحدة ، ويوجد فى الوقت الحاضر ١٧,٠٠٠ طالب ماليزى هنا فى الولايات المتحدة ، مما

يجعل ماليزيا فى الترتيب السابع لأكبر مجموعات الطلبة الأجانب فى الولايات المتحدة ، وفى السنوات الأولى بعد استقلالنا ، استفادت ماليزيا من «فريق السلام الأمريكى» (منظمة حكومية أمريكية تم إنشاؤها عام ١٩٦١ لتدريب أمريكيين وإرسالهم للدول النامية للإسهام فى مشاريعها الصناعية والزراعية والتعليمية) فى تطورنا التعليمى والريفى .

وتزداد العلاقات قوة فوق قوة بيننا أيضا فى مجالات التجارة والاقتصاد ، وجارى تكوين شراكات جديدة ، ومضاربات تجارية مشتركة ، وتحالفات استراتيجية بين الشركات ورجال الأعمال الأمريكية والماليزية ، ويزداد التدفق التجارى والاستثمارى أيضا بين بلدينا بشكل مستمر ، وبالمثل ، شهدت صادرات واستثمارات الولايات المتحدة فى ماليزيا زيادات ملموسة ، وواضح أن الاقتصاديات الآسيوية-الپاسيفيكية المزدهرة أغرت كثيراً من الشركات الأمريكية على إعادة تقييم استراتيجياتها التجارية للاستفادة من هذا النمو الإقليمى النشيط والقوى ، وتنوع شركات أمريكية أكثر وأكثر بشكل متزايد فى سنداتهم الاستثمارية فى المنطقة ، وماليزيا من المستفيدين من هذا التحول الاستراتيجى بزيادة التجارة والاستثمارات الأمريكية الماليزية .

لقد خدم الإداريون الماليزيون الكبار فى مراكز رئيسة فى شركات أمريكية ليس فقط داخل ماليزيا ولكن عبر البحار أيضا ، إن مدير «الموتورولا» فى الصين ماليزى الجنسية ، وحتى عهد قريب كان شخص ماليزى هو المساعد الخاص لرئيس اللجنة الجمهورية القومية فى واشنطون ، وهناك أعداد كبيرة من المهندسين يعملون فى «سان چوس» و«كوبرتينو» .

وباصطلاحات علم السياسة الطبيعية ، نجد أن هناك عدة مصالح مشتركة بين ماليزيا والولايات المتحدة ، فكلانا يؤمن بالحفاظ على السلام العالمى ، والأمن والاستقرار فى الكون كله ، وكلانا يؤمن بأن يحقق نظام السوق الحرة الازدهار الاقتصادى ، ونؤمن بأن نظل على اتصال بالقوة الإقليمية التى خرجت إلى النور ، وهى الصين . وكلانا يؤيد المبادئ

الديمقراطية الأساسية ، وكلانا ينتمى إلى منتدى الاتحاد الاقتصادى الآسيوى الپاسيفيكى . ويرغم هواجسنا الأولية ، فإن ماليزيا تستريح الآن بما يتخذه منتدى الاتحاد الاقتصادى الآسيوى الپاسيفيكى من إجراءات . وفى الحقيقية ، سوف تستضيف ماليزيا مؤتمر القمة لهذا المنتدى فى عام ١٩٩٨ ، وتحمل ماليزيا وجهة نظر متماثلة تقريبا مع وجهة نظر الولايات المتحدة فى شرعية وصحة السماح لأهل البوسنه بأن يكون لهم الحق الكامل فى الدفاع عن أنفسهم إذا لم تكن الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطى على استعداد للدفاع عنهم .

وفى عملية التصنيع ، تطورت ماليزيا من بدايتها المتواضعة فى تجميع شبه الموصلات كثيفة العمل فى السبعينيات من القرن العشرين إلى التصنيع المعقد المتقدم ذى القيمة المضافة الذى يشمل التسويق ودعم العميل الذى بدأته الشركات الأمريكية ، ولقد استفادت ماليزيا من هذا التحول الذى قامت به مؤسسات أمريكية نحو التصنيع الممتاز ذى النتائج العالية ، والصناعات الخمس التى على القمة والتى تحظى بأعلى الاستثمارات الأمريكية فى ماليزيا هى : الإلكترونيات ، المواد الكيماوية والمنتجات الكيماوية ، وتكرير البترول ، ومعدات النقل والمنتجات غير المعدنية ، وفى الحقيقة ، نحن نرى اليوم شركات أمريكية مشغولة بالعملية الكاملة للسلسلة ذات القيمة فى عملياتها الماليزية ، و«إيتيل» هو أحد الأمثلة البارزة للسلسلة الكاملة ذات القيمة التى تم تنفيذها فى ماليزيا .

على الولايات المتحدة الاستمرار فى الارتباط النشط مع آسيا ، وذلك من أجل المصالح المتبادلة بين آسيا والولايات المتحدة ، إن عموم الآسيويين يرحبون بالاستثمارات والتكنولوچيا الأمريكية وبالسياح الأمريكيين ، لكننا نأمل ألا تعاملنا الولايات المتحدة بقسوة وباحتقار فيما يخص شئوننا الشرعية ، إننا أمم حرة ، ومثلما تقدر الولايات المتحدة ومواطنوها حريتهم ، فنحن أيضا نقدر حريتنا ، ولا ينبغى أن تبدو الشراكات بين الدول الحرة وكأنها بين دول زبائن أو عملاء مع قوة كبرى ، بل يجب أن يكون أساسها الاحترام

المتبادل ، وما ينطبق علينا يجب أن ينطبق على الجميع بالتساوى .

وتستمر ماليزيا فى الترحيب بدور اقتصادى تلعبه أمريكا فى آسيا ، وبالتحديد ، نحن نرحب باستثماراتكم وبالتجارة معكم ، إن ماليزيا مهتمة بجذب مستثمرين كثيرين لدفع عجلة التطور للصناعات ذات التقنية العالية فى البلاد ، ونأمل أن تروا إمكانيات ماليزيا ، وهى تقف عند مفترق طرق آسيا ، واثقة من مستقبلها ، وعازمة على تحقيق رؤيتها لعام ٢٠٢٠ ، كشريك يُعتمد عليه وجدير بالثقة التى أوليناه إياها ، شاركونا فى مسعانا لتحديث صناعاتنا ورفع مستواها ، اشتركوا مع رجال الأعمال عندنا وضعوا أياديكم فى أياديهم لتكونوا مقاولى التقنيات فى القرن الآسيوى .

١٩- اقتصاد السوق والقيم الأخلاقية والثقافية*

لقد شق الاقتصاد الماليزى طريقًا للأمام منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٧ ، فبعد أن كنا منتجين للسلع الزراعية البدائية ، القصدير والمطاط بالتحديد ، أصبحنا بلدًا صناعيًا بشكل كبير ، يتكون حوالى ٨٠ ٪ من مجموع صادراتها التى تقدر قيمتها بحوالى ٧٠ بليون دولار أمريكى من سلع مصنعة ، وكان نمو ماليزيا الاقتصادى يزداد بمعدل ٧ ,٦ ٪ منذ الاستقلال ، بزيادة فى النمو قدرها ٨ ٪ خلال الثمانى سنوات الماضية ، وازداد دخل الفرد من ٣٠٠ دولار عند الاستقلال إلى حوالى ٤٠٠٠ دولار عام ١٩٩٥ ، وظل معدل التضخم منخفضًا طوال هذه المدة بنسبة حوالى ٣ ٪ ، حتى أن تعادل لدخل الفرد عام ١٩٩٥ القوة الشرائية واقعيا أكبر من ٠٠٠ ,١٠ دولار .

ولقد كانت ماليزيا على الدوام اقتصاد سوق حرة ، ولم تقم الاشتراكية ولا الشيوعية بنظرياتهما الاقتصادية المخطط لها مركزيًا بأية خطوة للأمام فى ماليزيا ، صحيح أنه كانت هناك بعض التجارب مع شركات تملكها الحكومة ومؤسسات اقتصادية تابعة للدولة ، لكن كان كل ذلك يحدث جنبًا إلى جنب مع المشاريع الخاصة ، وعلى النقيض من كثير من الدول حديثة الاستقلال ، فإن القومية الضيقة التى ينتج عنها باستمرار تأميم الشركات المملوكة من أجانب ، لم ترفع رأسها التى لا تعرف التسامح عاليًا فى ماليزيا .

لكن لابد من الاعتراف بأن الحكومة اشترت فعلاً عددًا من الشركات الأجنبية الكبيرة ، وخصوصًا شركات التعدين والشركات الزراعية . لكنها فعلت ذلك عن طريق

---

* كلمة فى كلية سانت كاترين ، جامعة أوكسفورد بالمملكة المتحدة فى ١٦ أبريل عام ١٩٩٦ .

السوق ، وذلك بشراء أغلبية أسهم شركة «جوثرى» فى سوق الأسهم بلندن على سبيل المثال ، وفى الحال تدخلت الحكومة البريطانية لتعلن أن «البدء فى محاولات تخفيض الأسعار» يُعتبر أمراً غير قانونى ، وحيث إننا عملنا ذلك من قبل ؛ لذا اعتُبر أنه غير قانونى ، وكان ينبغى أن يُقبل بروح طيبة ، ومع ذلك ، اتُهمت ماليزيا بالتأميم بطريقة سرية .

ولكننا كنا ومازلنا نرحب بالأجانب دائما ليشاركوا فى النظام الاقتصادى على أرض الوطن ، وفى عام ١٩٨٢ ، عندما قررت الحكومة اختيار عدم المشاركة فى الأعمال التجارية ، وأن يتم خصخصة كثير من المهام الحكومية والشركات التى كانت تملكها ، ظل الأجانب أحراراً فى شراء الأسهم من سوق الأسهم وفى المشاركة فى الخصخصة اعتباراً من مراحلها الأولى ، وهذا هو اعتقادنا واتجاهنا التحررى تجاه اقتصاد السوق الحرة .

وجنبًا إلى جنب مع الخصخصة ، جاء مفهوم «ماليزيا المتحدة» ، أى مشاركة القطاعين العام والخاص لصالح الإسراع فى خطى التطور والنمو الاقتصادين للدولة ، ومن الصعب تحديد أيهما يساهم أكثر من غيره فى الأداء الجيد للاقتصاد الماليزى ، ولكن من العدل أن نقول أن كلاً من الخصخصة ومفهوم ماليزيا المتحدة يشتركان فى المساهمة الفعالة نحو ذلك النمو .

ويبدو من الأرقام الخاصة بالنمو التى ذكرتها كما لو كانت الرياح تأتى بما تشتهى سفن النمو فى ماليزيا المستقلة ، وهذا بعيد عن الحقيقة ، لم تكن ماليزيا هى الرهان الأفضل من بين المستعمرات البريطانية السابقة التى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية لأن تنمو تزدهر ، وهى البلد المتعدد الأجناس ، والأديان ، والثقافات واللغات ، حقًا إنها بدأت بداية غير موفقة ، وقد أحدثت المحاولة التى قام بها البريطانيون لإقامة وحدة بين ولايات الملايو ومستوطنات المضايق ليكونوا اتحاد الملايو حيث كان المفروض أن يُعتبر جميع من تصادف وجودهم هناك من مواطنين ، شرارة التوتر بين السكان الأصليين لولايات الملايو والصينيين ، ولم يكن هناك الانسجام المطلوب فى العلاقة بين الأجناس عندما جمّع تنكو

عبد الرحمن أهالى ولايات الملايو والصينيين والهنود سويًا تحت راية التحالف وحصل على استقلال البلاد عام ١٩٥٧ وفى عام ١٩٦٣ ، تم إضافة أجناس وقبائل أخرى فى ولايات الصباح والسيراواك فى بورنيو إلى ذلك الخليط الهش ، غير المترابط من الأجناس .

وقد حافظت قوة جاذبية تنكو على تماسك ذلك الخليط غير المستقر لوقت محدود ، ونمت ماليزيا المستقلة اقتصاديًا بالاتجار فى المطاط والقصدير التى نشأت خلال فترة الاستعمار .

وفى عام ١٩٦٩ ، وعقب أداء حزب الحكومة ، التحالف ، الضعيف فى الانتخابات ، اندلعت أعمال الشغب العرقية فى كوالالمبور ، وقُتل الناس ، وأُحرقت الدكاكين والسيارات ، ولأن أهالى ولايات الملايو والصينيين وأحزابهم السياسية تأهبوا لقتال بعضهم البعض ، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وعلّقت العمل فى البرلمان .

وأظهرت الصحافة الدولية التى طالما تنبأت بكارثة للدولة متعددة اللغات ، جهرا الإعجاب الخبيث بصحة تنبؤاتهم ، لقد تم القضاء على ماليزيا ، ووُصفت تجارب اتباع سياسة الديمقراطية بالفشل ، وبعد الاستيلاء على الحكم ، فإن أهالى ولايات الملايو سيفرضون الحكم الفاشستى ، وسيتراجع الاقتصاد لوضعه البدائى القديم ، وستصبح ماليزيا فى الحالة السُلية ، «أى حالة العجز التام» .

وحقيقة ما حدث بعد ذلك أن ماليزيا استعادت الديمقراطية فى أقل من سنتين ، وتم استدعاء البرلمان لمزاولة نشاطه ، وصدّق على «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى أُعدت للقضاء على الفقر ودمج وتطابق الجنس أو العرق مع المهام الاقتصادية ؛ وذلك بهدف الإقلال من مخاطر التعرض لتكرار الصراعات العرقية ، وبمعنى آخر ، كان الشاغل الأساسى للحكومة والقوة الدافعة لها هى خوض تجربة جريئة فى هندسة الاقتصاد الاجتماعى ، من أجل التقليل من التفاوت والتباين فى الثروة بين الأجناس المختلفة ، ذلك التباين الذى وُصف بأنه السبب الرئيس لأحداث الشغب العرقية التى اندلعت عام ١٩٦٩ .

وكان الكثير من الشعب الماليزى وغيرهم من العالم الخارجى يسخرون من «السياسة الاقتصادية الجديدة» ويشككون فى جدواها ، لقد كان الفشل الحقيقى من نصيب الهندسة الاجتماعية ، حتى داخل مجتمع ليس به إلا جنس واحد من البشر ، ممثلاً فى المجتمعات الاشتراكية والشيوعية ، وكانت نتيجتها الوحيدة هى المساواة فى توزيع الفقر ، كيف نجح مبتدئون فى فن الحكم من أمثالنا فى إدارة برنامج معقد للهندسة الاقتصادية الاجتماعية فى مجتمع متعدد الأعراق مصحوبًا بتباينات كثيرة بينها كما كان الحال فى ماليزيا عام ١٩٧٠ عندما بدأنا تنفيذ «السياسة الاقتصادية الجديدة»؟

لقد فرضت الحكومة قيودًا اضطرارية على نفسها ، لقد بُنيت الخطة بأكملها ليس بمنطق الأخذ من الصينيين الأكثر ثراءً من أجل إثراء أهالى ولايات الملايو ، ولكن على بث الحوافز لنمو كعكة الاقتصاد ، ثم توزيع الكعكة الكبيرة بعد نموها بغرض تصحيح حالات عدم التوازن الاقتصادى بين الأجناس ، وكانت الخطة برمتها فى الحقيقة تبدو بعيدة المنال ، إن نجاح النمو الاقتصادى لأى بلد – لا سيما لو كان بلدًا ناميًا– أمر صعب للغاية ، ولكن تحقيق التنمية مع إعادة الهيكلة فى الوقت نفسه أمر شديد التفاؤل .

إن الاستقلال السياسى من أهم مطالب النمو الاقتصادى ، ولم يتوقع أحد عند البدء فى «السياسة الاقتصادية الجديدة» عام ١٩٧٠ عدم حدوث حوادث الشغب مثلما حدث فى عام ١٩٦٩ ، كيف إذًا كان يمكن لحكومة ماليزيا أن تفكر حتى فى إنجاز عدة أمور فى وقت واحد ؛ منها الاستقرار السياسى ، والنمو الاقتصادى ، وإعادة بناء وتشكيل المجتمع من خلال خطة معقدة من التحرك الإيجابى؟

لكن فعلتها ماليزيا ، يوجد استقرار سياسى وديمقراطية كسبت المعارضة عن طريقها مقاعد فى البرلمان ، وليس هذا فقط ، بل إنها أيضا أسقطت حزب الحكومة وتولت الحكم بعد حكومات الدولة ، أما عن السلام العرقى والتفاهم بين الأجناس المختلفة فهو أفضل عندنا بكثير عما يوجد فى أى بلد آخر يعيش فيه جنسيات متعددة ، بل إن هذا الوضع أفضل

عندنا مما هو عليه فى بعض البلاد الأوروبية ، حيث يتم سحق الأقليات العنصرية بين الحين والحين ، وأحيانا تحرق بيوتهم وسكانها ما يزالون بداخلها .

وقد أبلت ماليزيا بلاءً حسنًا فى النواحى الاقتصادية أيضا ، إذ حققنا معدل نمو أكثر من ٨٪ سنويا طوال الثمانى سنوات الماضية ، بينما حافظت على نسبة حوالى ٣٪ تضخم . ويزداد اقتصاد السوق ازدهارا بمساعدة الخصخصة فى التقليل من الأعباء المالية للحكومة وهى تتولى دعم وتقوية البنية التحتية ، والحكومة واثقة من نفسها للدرجة التى جعلتها تتقدم بخطة منظورية تنفذ على مدى ثلاثين عاما ، وتنادى هذه الخطة بمعدل نمو سنوى قدره ٧٪ حتى تصبح ماليزيا بلدا متقدما قبل نهاية عام ٢٠٢٠ . وبالنظر فى السجلات ، فإن نسبة نمو قدرها ٦,٧ ٪ فى عشرين سنة حتى عام ١٩٩٠ تثبت أنه ليس من غير المنطقى أن نتوقع تحقيق الهدف .

وتستحق «السياسة الاقتصادية الجديدة» بعض سطور من التعليق كأداة للهندسة الاقتصادية الاجتماعية ، فى البدء ، أدان الكثيرون هذه السياسة باعتبارها تمييزية ضد الصينيين لصالح أهل الملايو ، لكن معظم الصينيين ، الماليزيين لم يكتفوا بقبولها ، لكنهم أيضا تعاونوا على وضعها موضع التنفيذ ، وعندما وجد النقاد أنها لا تعوق النمو الاقتصادى ، سلكوا تجاهها مسلكا آخر .

وهم يدينون هذه السياسة الآن بسبب أنها تفيد عددًا قليلاً فقط من أبناء الملايو ، وخصوصا أولئك القريبين من الحزب الحاكم ، وهو المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، وهو حزب من ٢,٤ مليون عضو مستفيد وملايين كثيرة أخرى مؤيدة له ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أنه يوجد ٦ مليون ملاوى بالغين فقط ؛ لأصبح من المدهش أن يكون بعض من استفادوا من «السياسة الاقتصادية الجديدة» ليسوا من مؤيدى المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . لكن الحقيقة أن الكثيرين جدا من الملاويين الأعضاء فى المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو أو قريبين من الزعماء ليسو أغنياء أبدا ، وهم يستفيدون فقط من التحسينات العامة فى الوضع

الاقتصادى مثلهم مثل أى شخص آخر .

و« السياسة الاقتصادية الجديدة» لا تُعنى بخلق مليونيرات من بين أهل الملايو فقط ، كما يشير من يهاجمونها بذلك ، إنها من أجل كل أهالى ولايات الملايو وكل المواطنين الأصليين على كل المستويات ، ومن خلال «السياسة الاقتصادية الجديدة» ، حصل مئات الآلاف من السكان الأصليين على بدايات نجاح مبكرة من خلال المنح الدراسية للتعليم العالى داخل الوطن وخارجه ، وعلى التدريب على جميع أنواع المهارات ، وقروض للاتجار فى الأشياء البسيطة ، وحتى المحركات الصغيرة بمؤخرات الزوارق للصيد داخل حدود شواطئنا ، وأهم ما فى الموضوع ، هو انخفاض نسبة الفقر من ٥٠ ٪ وأكثر إلى ٧ ٪ فقط للماليزيين جميعا بغض النظر عن العنصر أو الجنس لأى منهم ، وعندنا العمالة كاملة الآن . وتضاعف دخل كل فرد ، بما فى ذلك المواطنين غير الأصليين ، إلى أربعة أضعاف ما كان عليه ، بينما تظل تكاليف المعيشة منخفضة ، بمعدل نسبة تضخم قدرها ٣ ٪ فقط فى المتوسط ، ويوجد الآن عدد من الأغنياء من أبناء الملايو يساوى تقريبا نفس عدد الأغنياء من الصينيين ، وينطبق نفس الكلام على الطبقة المتوسطة والفقراء ، وبمعنى آخر خرج إلى الوجود مجتمع تسوده العدالة يساهم بدرجة معينة فى التوافق العرقى .

تلك هى النتائج والسجلات لـ«السياسة الاقتصادية الجديدة» المُفترى عليها ، والتى ربما تكون مشروع الهندسة الاقتصادية الاجتماعية الوحيد الذى نجح عن جدارة واستحقاق .

وعندما تتحدث ماليزيا عن كونها تصبح دولة متقدمة ، فهى لا تفكر فى التصنيع ودخل كل فرد فيها فقط ، فالثروة والنجاح لهما طريقتهما فى تقويض النسيج الأخلاقى للبشر ، وتظهر البلاد التى تُعتبر متطورة الآن دلائل انحلال القيم الاجتماعية ، الشىء الذى لابد من أن يؤدى فى النهاية لترديها وتقهقرها ، ويحكى التاريخ عن ظهور إمبراطوريات وأمم عظيمة بدأت وكأنها ستدوم إلى الأبد ، لكن الثروة والقوة أفسدتها ، وفقدت القوة الدافعة التى أنشأتها فى المقام الأول ، وانهارت جميعها بسرعات مختلفة وأصبحت مجرد

ظلال لماضيها السابق .

لقد كان السبب فى سقوط الإمبراطورية الرومانية الانغماس الزائد عن الحد فى الملذات والحياة المنحلة من جانب الطبقة الحاكمة ، وحلّت متع الحياة وملذاتها محل القيم البشرية الصالحة ، فنتج عن ذلك إهمال شئون الدولة ، وأفسدت السلطة الرومانيين فى جميع النواحى ، فتقهقرت الإمبراطورية وانهارت .

ونحن نرصد نفس الاتجاهات فى البلاد الحديثة المتقدمة ، إن فضائل العمل ، وما يُسمى بالأخلاقيات المسيحية اليهودية لم يعد لها وجود ، إن كل فرد يريد أن يعمل أقل قدر من العمل مقابل راتب أكبر ووقت فراغ أكبر ، وترتفع الأجور فى الوقت الذى يقل فيه الإنتاج ، وضاعت روح المنافسة .

وتلجأ الدول المتقدمة لاستخدام قوة الضغط للحصول على أهدافها عندما تتحداها دول صناعية جديدة فى السوق ، وطُلب من الدول النامية أن تعمل بشكل أقل وأن تدفع أجورًا ورواتب أعلى ، وتهدد الدول المتقدمة الدول النامية بفرض عقوبات عليها ، متظاهرة أن السبب فى ذلك انتهاك الحقوق البشرية أو بسبب تلوث البيئة ، وأصبحت الديمقراطية قضية ، فإذا كانت الديمقراطية موجودة ، فيقال إن المستويات غير صحيحة ، أو تحتاج للتصحيح ، وإلا واجهت قيودا على التجارة .

ولم تكن أخلاقيات العمل هى التى تدهورت وحدها ،وإنما يبدو أنه صاحبها انهيار فى العادات والعرف الطبيعى وهكذا نجد أن الزواج والأسرة فقدا شرعيتهما فى المجتمع ، وشُرّع الزواج من بنى الجنس الواحد ، ذكرا كان أو أنثى كما شُرع أيضا وجود عائلات بها أب أو أم غير متزوج أو غير متزوجة ، لقد انهارت الأسرة .

ويسعى الجميع وراء المتعة والملذات ، إن الملابس التى يرتديها النساء والرجال ، والموسيقى والغناء ، والأفلام والراقصات ، والفنون التخطيطية ، وأى شىء متعلق بالحياة

العامة يدور حول الجنس والمتع الحسية ، يبدو أن إبهاج الحواس أصبح الغرض الرئيس من الحياة .

وقد انحدرت منزلة الأديان ، ولو فرضنا وجود من يمارس الدين على الإطلاق ، فقد فسدت تلك الممارسات حتى أنها لم تعد تقريبا من الدين الحقيقى فى شىء ، وهكذا حللت السلطات الدينية الزواج من بنى أو بنات الجنس الواحد ، وأغمضت العين عن حياة رجل وامرأة فى بيت واحد بلا زواج ، وعن ممارسة الجنس بشكل غير رسمى ، وعن العرى وكل أشكال البعد عن الأخلاق الحميدة .

وربما يعكس نبذ القيم الأصيلة القديمة والقبول بالحرية المطلقة التفكير المتقدم لمجتمع ناضج جدا ، لكن الدول النامية ، مثل ماليزيا ، فى الوقت الذى ترغب أن تصبح فيه دولة متقدمة ، فهى غير مقتنعة أن انهيار قيمنا الأخلاقية فى صالح مجتمعنا ، نحن نريد أن نحتفظ بقيمنا ومستوياتنا الأخلاقية فى الوقت الذى نحقق فيه التطور الاقتصادى بمفهومه المادى .

وربما تكون ماليزيا بسيطة و ساذجة أكثر من اللازم ، إن ما يحدث عمليا هو أن جميع المجتمعات البشرية تتدهور بعد أن تحقق الثروة ، والقوة ، والنجاح . والجميع يعرف جيدا الدورة التى تمر بها الإمبراطوريات ، ونحن نشهد الآن فى الحقيقة انهيار إمبراطوريات ودول عظيمة أمام أعيننا ، ومع ذلك سنحاول .

لقد صممت الشعوب التى هى من أصل أوروبى نظما للحكومات ولإدارة الاقتصاد الذى جعلهم أغنياء وأقوياء ذوى نفوذ ، وفى وقت من الأوقات غطت إمبراطورياتهم الكون كله بكثافة ، ولم تترك أى جنس أو شعب حرا أو خارج نطاق نفوذهم .

ومن الطبيعى أن تأسر الإنجازات التى حققها الأوروبيون خيال شعوب الحضارات الأخرى ، وكان اليابانيون أول من قلّد الأوروبيين ، فهم لم يكتفوا بإعادة تشكيل نظام الحكومة عندهم ، لكنهم حاولوا حتى إقامة إمبراطوريات بنفس أسلوب الأوروبيين ، كما

قاموا بتقليد الطرق الأوروبية فى تنظيم وإدارة المشاريع التجارية وفى إتمام الصفقات التجارية جملة وتفصيلا .

وعقب انهيار الإمبراطوريات بعد الحرب العالمية الثانية ، كان من الطبيعى أن تتبنى البلاد حديثة الاستقلال النموذج الأوروبى فى إدارة الاقتصاد ، وربما كانت بلاد شرق آسيا أكثرهم مهارة فى ذلك ، فتبنوا نظام السوق الحرة الأوروبى فى الوقت الذى كانوا يتشربون فيه التكنولوچيا ويتحسنون فى استخدامها باستمرار .

وخلال فترة زمنية قصيرة جدا ، كانت أقدار شرق آسيا قد تطورت للحد الذى أصبحوا قادرين فيه على منافسة أوروبا ، والظاهر أن احتفاظهم بأخلاقيات العمل تعطيهم أفضلية على الأوروبيين .

وعندما كان الأوروبيون يشقون طريقهم نحو التقدم ، كان لهم أيضا أخلاقيات عمل ، وكانوا يعتبرون العمل شرف ، وكان الوفاء للنظام والدولة يُعتبر خصلة حميدة . ومع أن المهارات لعبت بدون شك دوراً مهمًا فى النجاح الاقتصادى الذى حظى به الغرب ، غير أن العمل الشاق والولاء والانضباط ساهموا مساهمة كبيرة فيما أنجزوه .

ونحن فى ماليزيا لا نستطيع إلا أن نلاحظ كل هذه الأشياء ، لقد تبنت ماليزيا نظام اقتصاد السوق الحرة بشكل تام ، ولم يحدث أن نفذ أى بلد فى العالم نظام الخصخصة كما نفذته ماليزيا ، وتعتبر الحكومة عندنا أنه من واجبها ضمان إنجاح العمليات التجارية والحصول على أرباح منها ، لقد أعادت آلية الحكومة بالكامل توجهاتها من أجل دعم أوجه النشاط التجارى .

وهكذا أصبحت ماليزيا اليوم أحد أسرع الدول نموًا فى العالم ، نحن سعداء وفخورون بأنفسنا ، بل وقد أصبحنا مغرورين إلى حد ما طبقا لما يقوله من تخصصوا فى نقدنا ، ويشير الكثيرون إلى أننا أخذنا نبنى نُصبًا تذكارية فى الآونة الأخيرة ، منها على سبيل

المثال أعلى بناية فى العالم ، وأكبر ميناء جوى فى العالم ، وعاصمة إدارية جديدة ، وطرق حديثة ، وسكك حديدية جديدة للقطارات ، إلخ .

ولكن هل بدأنا فعلا طريقنا للاضمحلال ، حتى بعدما أعلنا خطتنا الطموحة بأن نصبح دولة متقدمة تقدما شاملا؟

وقد يكون من المرضى أن نتمكن من القول إننا بعيدون تماما عن دلائل الاضمحلال . ولكن لابد من الاعتراف بأن هناك علامات معينة لذلك .

لقد استمر تعاطى المخدرات رغم القوانين القاسية التى صدرت ضد تعاطى المخدرات . وانخرط الشباب فى التسكع والسعى المجنون وراء المرح ووسائل المتعة ، وانكمش الولاء للنظام والدولة ، وزادت الجرائم التجارية ، وما زال هناك دلائل كثيرة على الفساد ، وإن كان ليس بالدرجة التى يرددها النقاد الأجانب .

ومن أجل أن نحقق وضع الدولة المتقدمة ، كما حددت ذلك روية عام ٢٠٢٠ ، سيكون من الضرورى ليس فقط الإبقاء على الأخلاقيات الجيدة للعمل وعلى الفضائل ، ولكن علينا أيضا وضع بعض عناصر ثقافتنا الوطنية التى لا تقودنا للتقدم المنشود فى طى النسيان ، ولكى نحقق ذلك ، لابد من أن يكون النظام القانونى مناسبا وكافيا للتعامل مع أى انهيار فى القانون الأخلاقى ، وليس هذا فقط ، بل لابد من القيام بحملة نشطة من أجل التعريف بالقيم الطيبة والدعاية لها ، وهذه الأشياء لا يوافق عليها المتحررون من البلاد الغربية ، لكن المجتمع الماليزى مازال يعتقد أن الحرية يجب ألا تكون مطلقة ، وأن الحكومة عليها واجب دعم القيم الحسنة وأن تحمى الشعب من انهيار المبادئ الأخلاقية .

والحكومة تقوم بهذه الأمور بنشاط ، ويتم تقوية ودعم الأديان ، كما يتم تحديد وتعريف أخلاقيات العمل والقيم الثقافية وغرسها فى النفوس بشكل متعمد ، ويتم القيام بحملات وعمل شعارات ، وأحاديث وندوات فى موضوعات لم يعد الغرب يعيرها أية

أهمية .

ونحن قد ننجح ، وقد نفشل ، وقد نكون بالفعل مخطئين فيما نفعله من أشياء . وعلى أية حال فلابد للثروة والنجاح من أن يضعفا أخلاقياتنا ، وفى النهاية قد ننهار كما حدث للآخرين ، ولكننا سوف لا نركن ونتكاسل ولا نفعل شيئا ، لكننا سوف نحاول ، وسنحاول بكل جد .

ونحن نعتقد أن اقتصاد السوق هو الصيغة الرابحة ، ونحن مقتنعون تماما بها ، ولكن ما فائدة الازدهار الزائل أو العابر؟ ما فائدة الازدهار إذا كنا فى النهاية سنعود للوضع الراهن السابق ؛ أن نرجع للمربع رقم واحد من جديد ، أن نعود للفقر والشقاء مرة أخرى؟

لقد اختارت بعض المجتمعات أن تظل فقيرة وقوية من الناحية الأخلاقية ، كما يعتقدون وبعد ما تحققوا من التأثيرات المؤذية للثروة والقوة والنفوذ ، لكن بالنسبة لنا ، فإننا نعتقد أنه لا توجد فضيلة للفقر والضعف حتى لو ظل نسيجنا الأخلاقى قويا ، لقد مارسنا مرارة وذل الفقر ومهانته ، ونحن لا يجذبنا أبداً منظر الأقوياء من النواحى الأخلاقية وهم يتنقلون فى الشوارع وفى أياديهم سلاطين تسول الطعام وهم يسجدون للأقوياء والأغنياء من الناس .

لذا سنستمر فى المحاولة وتحقيق المستحيل ، ولابد من ذلك ، لكى نحتفظ بشرفنا وكرامتنا ، وإحساسنا بقيمنا وبكبريائنا حتى عندما نصبح متقدمين ومعرضين للفساد الناتج عن الثراء .

لقد نجحت ماليزيا حتى الآن ، حتى لو قلنا ذلك لأنفسنا ، ونحن نعتقد أنه بإمكاننا تحقيق حلمنا ، وبإذن الله ، سوف نصبح بلدا متقدما بكل معنى الكلمة قبل نهاية عام ٢٠٢٠ ، متقدمًا ماديًا ، وروحيًا ، وعلى الدوام .

وعندما تستمر ماليزيا فى تحولها للاقتصاد الصناعى الذى يدفع السوق به للأمام ،

فنحن نرى الحاجة المهمة للاحتفاظ بأساس نجاحنا الرئيس حتى الآن ، أى وهو قيمنا الأخلاقية والثقافية ، وفى الوقت الذى نسعى فيه جاهدين من أجل التقدم ، يجب ألا يغيب عن أذهاننا بعض النواحى الإيجابية الأساسية فى مجتمعنا – المجتمع الماليزى ، إننا نحتاج لتقييم القيم الإيجابية للدول المتقدمة ، وربما نتبناها ونقومها ، وأن نحتفظ بقيمنا وثقافتنا الخاصة التى نعتقد أنها جيدة وبنّاءة .

إن رؤية عام ٢٠٢٠ لا تختص فقط بالوصول لمعدل معين من النمو فى فترة محددة من الزمن من خلال اقتصاد السوق ، وهى لا تختص فقط بكوننا نصبح دولة متقدمة بسرعة خرافية ، وهى ليست عن التطور بأى ثمن ، بل هى عن التطور كما نُعرّفه ونحدده ، تطور متقدم ويعيش طويلا .

وأتمنى أن يقف فى سنة ٢٠٢٠ ، زعيم من الجيل القادم للمجتمع الماليزى الجديد مكانى هنا ، ويقدم تقريره بفخر وتواضع عن وضع تلك الرؤية ، وأن يكون ذلك الوضع كما تصورناه .

٩٠- الاقتصاد الماليزي وسوق الأسهم الرأسمالية

منذ حوالى شهر ، احتفلت ماليزيا بعيدها الثامن والثلاثين للاستقلال ، لقد خطونا خطوات طويلة منذ الأيام التى شكل فيها قطاعا الزراعة والتعدين حجر الزاوية فى اقتصادنا . . أما اليوم فإنه يمكن مقارنة إنجازات ماليزيا الاقتصادية بإنجازات كثير من دول شرق آسيا .

ومنذ سبع سنوات ونحن نحقق نموا اقتصاديا تزيد نسبته عن ٥ ,٨ ٪ سنويا ، ووصل النمو فى إجمالى الناتج المحلى لهذا العام إلى ٩ ,٩ ٪ بالنسبة للربع الأول من السنة ، و٣ ,٩٪ للربع الثانى ، ومن الواضح أن نمونا الاقتصادى تفوق فى خطواته على اقتصادات منطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وتم تحقيق هذا النمو السريع مصحوبا بمعدلات تضخم متوسط نسبتها ٢ ,٣ ٪ فقط سنويا .

وتسير الأمور على ما يرام فى ماليزيا ، ولكن يقول الكثيرون : إنه من المستبعد أن يستمر الوضع على ما هو عليه ، لابد من أن يتبع النمو حمية أكثر من اللازم ، ويقولون : إن الاقتصاد سوف يهبط معدله بشكل عمودى فى أقرب وقت ، وقد أكون مخطئا ، غير أننى أعتقد أن بإمكاننا إدارة اقتصادنا بشكل أفضل من معظم البلاد ، فى ماليزيا ، ليس بالحظ وحده تسير كل الأمور .

ومنذ أن حصلت ماليزيا على استقلالها فى عام ١٩٥٧ ، تبنت الحكومة توجها مؤيدا للأعمال التجارية ، وبدلاً من تأميم المحوزات الخاصة ، فقد شجعت ماليزيا فى الواقع ، وهى

* خطاب ألقى فى الحوار عن «الاقتصاد الماليزى وسوق رأس المال» فى لندن بالمملكة المتحدة فى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٩٥ .

المفضلة عن غيرها من جانب معظم الدول حديثة الاستقلال ، الاستثمارات الخاصة ، بما فى ذلك استثمارات الأجانب ، ومنذ البداية المبكرة وما تلاها ، قُدِّمت الحوافز للمستثمرين من القطاع الخاص ، ولقد أصبح تشجيعنا للأعمال التجارية جزءًا من ثقافتنا القومية ، ليس هناك ما يدعو للدهشة إذا كنا نتلقى عروض استثمار ضخمة سنويا ، وأن يكون النمو الاقتصادى دائما مرتفعا ، ومن المتوقع لسنة ١٩٩٦ أن تستمر القاعدة العريضة للتوسع وأساسها قطاعات التصنيع ، والبناء ، والخدمات .

وبارتفاع الدخول ووجود فرص وفيرة للعمل والتوظف ، انخفضت نسبة حدوث حالة الفقر فى البلاد لتصبح ٨ ,٨ ٪ . وجنبًا إلى جنب مع حالة الرغد من العيش هذه ، تأتى الحاجة لغرس عادة الادخار بين عامة الشعب ، فهى التى تساعدنا على مواجهة المتطلبات المالية للدولة ، كما أنها تساعد أيضا على الحفاظ على انخفاض معدلات التضخم ، وما زالت معدلات التوفير التى وصلت نسبتها إلى ٣٤ ٪ مع كونها عالية نسبيا ، إلا أنها أقل من متطلبات الاستثمار فى البلاد .

ويعود نمو الاقتصاد الماليزى لقوة الدفع الكبيرة للاستثمارات ، فعلى المستويات الدولية ، كان معدل الاستثمار عاليا كما تعكس ذلك نسبته التى وصلت ٥ ,٤٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى عام ١٩٩٤ ، وأنا اعتقد بشدة أنه فيما يخص تدفق الاستثمار داخل البلاد ، فإن العلاقة بين المستثمرين والمجتمع من حولهم لابد من أن تكون تكافلية ، وفى الوقت الذى تقرر فيه أن تدخل فى عمل تجارى فى ماليزيا ، فإن مصلحتك ورفاهيتك تصبح من اختصاص الحكومة ، فإذا نجحت فى عملك ، فسنكون سعداء بذلك ؛ وإذا لم تنجح ، نحب أن نعرف ما إذا كان باستطاعتنا أن نقدم لك العون .

وما أقوله الآن منسق مع «سياسة ماليزيا المتحدة » التى تكونت فى بداية الثمانينيات وباختصار فإن هذه السياسة تشجع شركات القطاع العام - الخاص من أجل فائدة الدولة ، وعلى المستوى الوزارى ، يتم حدوث حوارات سنوية مع القطاع الخاص ، الذى يمكنهم من

عمل إضافات بناءة فى تكوين سياسات الحكومة ، كما تساعد على تفهم طموحات المجتمع فى الوطن بشكل أفضل ، ولكى نشرح مفهوم «ماليزيا المتحدة» ، نشرت الحكومة مؤخرا كتاب ، «ماليزيا المتحدة» الذى سيوزع اليوم على كل الضيوف .

إن خطة الخصخصة فى ماليزيا ما هى إلا فرع من فروع هذه السياسة ، لقد تمت خصخصة ١٠٩ من الوكالات والشركات الحكومية حتى الآن ، متضمنة قطاعات متعددة ، بما فى ذلك البنية التحتية ، والإمداد بالطاقة ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ولقد تولد عن استراتيجية الخصخصة أفكارا جديدة ومبتكرة نتج عنها زيادة فى الكفاءة الخاصة بالخدمات والإسراع فى تطورنا الاقتصادى ، وقد تم دفع ودعم رسملة سوق الأسهم الرأسمالية دفعات قوية عن طريق عمل قوائم بمؤسسات المنافع العامة التى تمت خصخصتها ، هذه هى الصيغة الرابحة ونحن نتحرك لمواصلة جهودنا .

وإلى حد كبير ، توضع السياسات والإجراءات التى نتخذها لمواجهة تحديات اقتصاد عالى النمو فى مكانها الصحيح ، وسيتم تقوية تلك السياسات أكثر من ذلك عندما تدخل ماليزيا فترة الخطة الماليزية السابعة التى تبدأ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وستعجّل هذه الخطة من بناء البنية التحتية المادية والمالية اللازمة كما ستدعم قطاع الخدمات .

وهناك نقطة فى صميم الموضوع وهى هدف ماليزيا الخاص بتحويل «لابوان» إلى واحد من أكبر المراكز المالية الدولية عبر الشاطئ ، ومنذ بدء العمل فيه كمركز مالى دولى فى أكتوبر ١٩٩٠ ، أصدر البنك المركزى الماليزى ٤٤ ترخيصًا بنكيًا عبر الشاطئ ، وتم منح ٣٧ من هذه التراخيص لبنوك أجنبية ، مما يعكس اهتمام المجتمع البنكى الدولى بلابوان .

إضافة لذلك ، خصصت الحكومة مبالغ مالية لدعم مركز لابوان هذا ،كما أعدت خطة رئيسة نموذجية لتطويره ، ونحن نبحث أيضا اقامة سوق دولية للأوراق المالية و«تحويلات كمبيو نقدية» فى «لابوان» ، مما يزيد فى التوسع من حجم خدمات سوق الأسهم الرأسمالية الذى تعرضه هذه الجزيرة .

وقد سجل «سوق الأسهم الرأسمالية الماليزى» نموًا عظيمًا خلال السنوات القليلة الماضية ، تمشيا مع ارتفاع النمو الاقتصادى للبلاد ، ونحن الآن على عتبة التطوير الذى يجعلنا مركزا إقليميا لسوق الأسهم والأوراق المالية .

إننا نخطط لعمل ذلك بإطار عمل إدارى وتنظيمى عصرى وانسيابى وفى ظل بيئة سوق قيادى ، ولقد قدمنا فى الآونة الأخيرة مجموعة خطط تحررية من ثمانى عشرة نقطة تهدف إلى خلق بيئة تنافسية وذلك لجذب المؤسسات المالية الأجنبية لاختيار قواعدها الإقليمية فى ماليزيا ، ونشمل بعض النواحى وثيقة الصلة بالموضوع فى هذه المجموعة ما يلى : مشاركة أكبر من جانب «صندوق الاحتياطى أو الطوارئ الخاص بالموظفين» فى تطوير سوق الأسهم الرأسمالية ، وهذا الصندوق ، برأسمال يزيد عن ١٠٠ بليون رينجيت حوالى ٢٥ بليون جنيه إسترلينى هو أكبر صندوق نقد فى ماليزيا) ؛ وشركة استثمار جديدة بالوحدات مفتوحة لجميع الماليزيين ؛ السماح لسماسرة بورصة الأوراق المالية المقيدين وذوى الأهلية بالعمل كسماسرة بتشغيل أموال شركة الاستثمار بالوحدات ؛ و تقديم نظام عمولة متدرج للتقليل من مصاريف ورسوم العمولة وللسماح لشركات إدارة النقد الأجنبى بإدارة ١٠٠ ٪ من مبالغهم المالية محليا . ؛ جدولة مشاريع البنية التحتية ؛ وإقامة وكالة تقييم أخرى لمواجهة الطلبات المتزايدة لسوق ضمانات الديون الخاصة .

وفى الحقيقة ،لقد تطوّر سوق ضمانات الديون الخاصة عبر السنين ، بمستنداته المالية مثل السندات والضمانات والكمبيالات ليصبح مصدر مبالغ مالية بديلاً مهمًا جدا ، وبالنسبة للنصف الأول من هذا العام تم جمع مبلغ ٧ ,٢٢ بليون رينجيت ماليزى بالاكتتاب والتبرع من سوق ضمانات الديون الخاصة ، وقبل نهاية أكتوبر من هذا العام ، سيُبدأ فى الضمانات المالية التى تسندها الأصول ، التى ستوسع من قاعدة الاستثمار وفى نفس الوقت تطور من كفاءة التثمين والاتجار فى سوق ضمانات الديون الخاصة .

وقبل نهاية العام ، نتوقع أن يبدأ العمل فى «اتفاقيات كوالالمبور (للخيار) بأجل

وعمليات الصرف (التحويل) المالى آجلة التسليم ، و«ماليزيا للتحويل النقدى» ، وستعرض اتفاقيات كوالالمبور (للخيار) بأجل وعمليات الصرف (التحويل) المالى آجلة التسليم اتفاقيات (الخيار) التحويل المالى بأجل و دليل عمليات الصرف آجلة التسليم ، بينما سيعرض «ماليزيا للتحويل النقدى» سعر الفائدة للعمليات آجلة التسليم ، وتلقى التطورات الأخيرة فى تجارة المشتقات الضوء على الحاجة لتعليم المستثمرين وتعرفهم على هذه الوسيلة الجديدة ولضمان وجود وسائل رقابة داخلية صارمة على المؤسسات المالية .

وفى نفس الوقت ، وفى الصناعة المالية ، من المتوقع من البنوك التجارية مواصلة رسم خطط لحالات النمو ، وذلك بتقديم تسهيلات بنكية جديدة واختيار مجالات جديدة لإدارة الأصول .

إن لماليزيا سوق ضمانات تم تأسيسه على هيئة بورصة كوالالمبور ، وفيما يخص رسملة السوق فإن ترتيب بورصة كوالالمبور هو المركز الرابع عشر فى العالم والثالث فى المنطقة الآسيوية - الپاسيفيكية ، أما فى منطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، فهى أكبر بورصة مالية وتسبق بورصتى سنغافورة وبانكوك فى الترتيب ، وفى الحقيقة كان يمكن أن يتم إهمال سوق سنغافورة دون تجارتهم فى الأسهم الماليزية التى تتم خارج السوق الرسمية .

وبعد أن أدركت بورصة كوالالمبور دورها الحيوى فى تعبئة الأموال ، كثَّفت من جهودها لتقديم سوق قيادى أكبر لتصل لمستوى أعلى من التقدم والاحتراف تمشيا مع عولمة تجارة الأوراق المالية .

إن أولوية مجالات العمل بالنسبة لبورصة كوالالمبور تشمل رفع مستوى البنية التحتية للسوق ، وتقديم أدوات سوق متنوعة ، وغرس الاحتراف المميز فى شركات السمسرة فى بورصة الأوراق المالية وجدولتها ، وتكثيف أوجه نشاط تعزيز السوق وتفوقها ، وتطوير مواردها البشرية أكثر وأكثر .

وتشمل بعض جهود البورصة الآن ما يلى : السرعة فى تنفيذ «نظام الإيداع المركزى» وقد تحددت نهاية عام ١٩٩٦م لتبدأ جميع الشركات «التجارة بدون سندات أو صكوك» ، وسينتج عن هذا تسوية أوضاع الأسهم بكفاءة وبطرق ملائمة ومريحة أكثر ، وحينئذ سوف يُقصّر سوق الأوراق المالية بكوالالمبور (أو البورصة) دورة تسويته للأوضاع من خمسة أيام إلى ثلاثة أيام تمشيا مع الاتجاهات الدولية ؛ وقد أدخل مؤخراً التجارة بكميات صغيرة من ٢٠٠ وحدة لبعض الشركات ، وسوف يؤدى هذا لجذب عدد أكبر من المستثمرين للسوق ويزيد من إمكانية بيع الأسهم الغالية ؛ وفى جهوده لتقديم فرص اختيار أكبر لأدوات الاتجار فى السوق ، تم إدخال طلبات اكتتاب للضمانات مؤخراً وتم الاتجار بها فى سوق كوالالمبور ، وسيستمر سوق الصرف فى تقييم الأدوات المالية الجديدة لإدخالها السوق ؛ وتعمل بورصة كوالالمبور عن كثب مع «هيئة الأوراق المالية» بغرض تكوين ودعم أنشطة إقراض الأوراق المالية فى السوق ، وتمشيًا مع هذا ، تدرس السلطات أيضا جعل البيع على المكشوف أقل تقييداً ، بهدف مضاعفة مشاركة المستثمرين فى البورصة المحلية ، وتعد السلطات إرشادات لتمكين جدولة المبالغ المغلقة (المقفلة) فى سوق كوالالمبور ؛ ولتمكين بيوت السمسرة من التوسع فى أنشطتهم ، فإن البيوت التى تعلن أهليتها وصلاحيتها سيتم السماح لها بتشغيل أموال شركات الاستثمار بالوحدات . وبالإضافة لهذا ؛ بحيث إنه قد تم رفع الحد الأعلى لجدولة شركات السمسرة على الأموال ، فمن المتوقع ضم بيوت سمسرة أكثر فى البورصة .

وأعظم ميزة لماليزيا بوصفها مركز استثمار مربح تكمن فى استقرارها السياسى ، فقد تم انتخاب التحالف الحاكم للسلطة عن طريق الشعب ، وفى انتخابات ديمقراطية منتظمة ومتكررة ؛ ونتيجة لهذا ، لا يرى المرء سببًا لحدوث ذلك النوع من التغييرات المفاجئة فى سياسات الحكومات ونقض أحكامها الذى يحدث مصحوبًا بتغيرات جذرية للحكومات ، ولم تتغير السياسة نحو الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، على سبيل المثال ، ولو حدث تغيير على الإطلاق ، فإن ظروفه وشروطه تكون دائمًا أكثر جاذبية من سابقاتها .

فهرس

١- الأعلام

٢- الأماكن

٣- المنظمات والهيئات

٤ـ الأحداث الكبرى

٥ـ مصطلحات وتعبيرات مهمة